



باشراف الرئيس علي ناصر محمد

الأحزاب والحركات القومية العربية

الجزء الثاني

أمين اسكندر
خليل محمد
شمس الدين كيلاني
محمد جمال باروت
محمد نجاتي طيارة

تنسيق

فيصل دراج
جمال باروت

مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين



الأحزاب والحركات القومية العربية

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين
باشراف الرئيس علي ناصر محمد

الأحزاب والحركات القومية العربية

الجزء الثاني

أمين اسكندر		خليل محمد

شمس الدين كيلاني		محمد جمال باروت

محمد نجاتي طيارة

تنسيق وتحرير
فيصل درّاج و جمال باروت

الباب الأول

حركة القوميين العرب

(من القومية التقليدية إلى اليسارية الجديدة)

محمد جمال باروت

تعود جذور حركة القوميين العرب إلى "كتائب الفداء العربي" التي انبثقت في آذار ١٩٤٩ عن اجتماع توحيدي لثلاث مجموعات قومية عربية شبه عسكرية هي المجموعة السورية بقيادة جهاد ضاحي، والمجموعة المصرية بقيادة حسين توفيق وعبد القادر عامر التي انحدر معظمها من أعضاء حزب "مصر الفتاة"، والمجموعة القومية البيروتية المتكونة في إطار "جمعية العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية في بيروت بقيادة جورج حبش، والتي تشكلت في إطار دروس قسطنطين زريق القومية. وقد لعب هاني الهندي طالب العلوم السياسية في الجامعة الأميركية دور مهندس الاتصال ما بين المجموعات الثلاث التي اتفقت على العمل السري المسلح تحت اسم "كتائب الفداء العربي" رداً على النكبة. وقد انبثق عن الاجتماع قيادة خماسية للمنظمة الوليدة تألفت من جهاد ضاحي (المجموعة السورية) وحسين توفيق وعبد القادر عامر (المجموعة المصرية) وهاني الهندي وجورج

حبش (المجموعة البيروتية)، وأخذت "الكتائب" تعمل كمنظمة قومية فدائية شبه عسكرية، تعتمد نظام الخلايا السرية. وقد وضعت الكتائب عدة خطط لعمليات اغتيال تستهدف من اعتبرتهم مسؤولين عن النكبة، وتمركزت هذه الخطط على اغتيال نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي والملك عبد الله ملك الأردن. وما إن تمكنت الكتائب من تأمين كمية معينة من الأسلحة زودها بها الدكتور أمين رويحة الذي كان يعمل رئيساً للدائرة الطبية في جيش الإنقاذ، حتى شرعت بعمليتها الأولى التي استهدفت في ٦ آب ١٩٤٩ معبداً يهودياً بدمشق، ومدرسة الأليانس اليهودية العالمية ببيروت في وقت واحد[١]. وتمثل الهدف السياسي لهاتين العمليتين بتخريب اتفاقية الهدنة التي وقعها الزعيم حسني الزعيم في ٢٠/ ٧/ ١٩٤٩ مع إسرائيل، والتي اعتبرتها إسرائيل بمثابة النهاية الفعلية لحرب عام ١٩٤٨[٢]. وقد أتبعت الكتائب عمليتها بمهاجمة مفوضيات إنكلترة والولايات المتحدة في بيروت ودمشق وعمان والقدس وبغداد ومقر وكالة الغوث الدولية ومحاولة اغتيال الكولونيل سترلنغ مراسل جريدة التايمز في ٦ ت٢ ١٩٤٩[٣] الذي اتهم بالتجسس لصالح إنكلترا.

كان تفكير الكتائب القومي امتداداً لتفكير الحلقات والحركات القومية العربية في الثلاثينات، الذي يعتبر العراق إقليماً-قاعدة للوحدة العربية، ويدعو إلى أولوية الوحدة العراقية-السورية. ومن هنا فكرت الكتائب باغتيال القائد الفلاحي السوري البارز أكرم الحوراني باعتبار أنه من أوضح خصوم هذه الوحدة، إلا أن المجموعة المصرية ستسير في خطة اغتيال العقيد أديب الشيشكلي الذي كان يحكم سورية من خلف الستار. وقد أدت هذه الخطة إلى انشقاق الكتائب فعلياً، في حين انفردت المجموعة المصرية بتنفيذ الخطة في الخميس ١٢ ت١ ١٩٥٠، وتمكنت الأجهزة الأمنية من اعتقال قيادتها باستثناء جورج حبش المتخفي في

بيروت بمساعدة أصدقاء من "حزب النداء القومي". وقد كانت أصابع رويحة خلف هذه العملية، وورطت على ما يبدو "الكتائب" فيها انتقاماً لمقتل عقيد الجو محمد ناصر، الذي اتهم رجال الشيشكلي باغتياله. وبهذا الشكل انحرفت الكتائب فعلياً عن هدفها، وتحولت إلى أداة في الصراعات السياسية القطرية الداخلية. غير أن المحاكمة مثلت انتصاراً سياسياً للكتائبيين المعتقلين، إذ تطوع أربعون محامياً للدفاع عنهم بقدر ما أن الشيشكلي لم يتشدد في مناخ الهزيمة والتعاطف العام مع الكتائبيين في استصدار أحكام قاسية ضدهم[٤].

فضحت المحاكمة سر الكتائب، وفرطت عقدها من الناحية الفعلية، ووجدت المجموعة القومية المتحلقة حول طالب الطب جورج حبش نفسها أمام ثلاثة خيارات يمكن تحديدها بالاستمرار والانتقام من سلطات الشيشكلي، أو الانتظام بالبعث أو تشكيل منظمة قومية مستقلة، وقد أثبت أسلوب الانتقام عقمه ويأسه، في حين أن رفض عفلق لاندماج الكتائب في البعث كمجموعة أو ذراع عسكري له[٥]، قد دفعا حبش ورفاقه نحو تشكيل نواة منظمة قومية مستقلة. من هنا خرج الأعضاء "البعثيون" من "الكتائب" واستقلوا عنها[٦].

المرحلة التأسيسية

شكلت هذه النواة أساس ما سيعرف لاحقاً بحركة القوميين العرب. وقد تألفت قيادتها المؤسسة من ثمانية طلاب قوميين على أهبة التخرج من الجامعة الأميركية في بيروت، وكانوا جميعاً من نشطاء جمعية "العروة الوثقى"، وتولى بعضهم مسؤوليات قيادية فيها، ومن مريدي قسطنطين زريق ونبيه أمين فارس في الجامعة الأميركية. وكان الستة المعروفون اليوم من هؤلاء هم: جورج حبش (فلسطيني) وأحمد الخطيب (كويتي) ووديع حداد (فلسطيني) وهاني الهندي

(سوري) وصالح شبل (فلسطيني) وحامد الجبوري (عراقي)[٧]. وكان ثلاثة منهم أعضاء سابقين في قيادة الكتائب وعضويتها هم على التتابع حبش والهندي والجبوري. وفي صيف ١٩٥١ بدأت الفكرة تتحول إلى عمل[٨].

شكلت هذه النواة نوعاً من "أخوية" قومية طهرانية تذكر كثيراً بأخويات طلاب الوحدتين الألمانية والإيطالية في القرن التاسع عشر. وعوضت عن قسطنطين زريق الذي دعاها للتريث بالعمل، وانتقل للعمل رئيساً للجامعة السورية في دمشق بعلي ناصر الدين (١٨٩٢-١٩٧٤) أحد قدامى مؤسسي عصبة العمل القومي، الذي لعب دور مرشد للنواة. وقد ألقى ناصر الدين في نيسان ١٩٥١ بدعوة من النواة المؤسسة محاضرته "الثأر أو العار" التي تكثفت بقوله "إن شيئاً واحداً بعينه يمحو العار، وليس يمحوه أي شيء آخر، على الإطلاق وهو الثأر" و"إن استعادتنا نحن العرب، لفلسطين، أمر فيه وحده معنى الثأر ومحو العار"[٩]. وقد أثرت هذه المحاضرة تأثيراً حاسماً في وعي النواة المؤسسة التي أخذت مفهوم "الثأر" من ناصر الدين، وأصدرت في أواخر عام ١٩٥٢ أول نشرة تحريضية لها تحت عنوان "الثأر"، وشكل الثأر أحد محاور شعارها الثلاثي: وحدة، تحرر، ثأر. وفي اجتماع ١٩٥٤ في عمّان استمعت النواة المؤسسة إلى نصائح ناصر الدين وإرشاداته حول سياسة المنظمة وتوجهاتها[١٠]، وعدم معارضتها لمشروع الهلال الخصيب الذي تجدد طرحه بقوة في أوائل عام ١٩٥٤. وهو ما يفسر أن المنظمة الوليدة لم تعارض هذا المشروع، ولم تقف في مواجهته، بتأثير تقديسها لفكرة الوحدة نفسها، حتى ولو كانت وحدة عروش، باعتبار أن تحرير فلسطين مرهون بقيامها.

تمكنت النواة من السيطرة على جمعية العروة الوثقى في الجامعة الأميركية في بيروت، ومن تشكيل "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"، واندمجت فيها

مجموعة حمد الفرحان القومية في الأردن، وأثمر هذا الاندماج عن تشكيل فرع للمنظمة في عمان عام ١٩٥٣ على أساس تفهم كامل للأحداث والشعارات المشتركة(١١)، وكان أهم عمل للفرع الجديد قد تمثل بإصدار مجلة "الرأي" التي أوقفت في آب ١٩٥٥ أي بعد ثمانية شهور من انطلاقها عن الصدور، فصدرت بالاسم نفسه من دمشق، وتم ترخيصها باسم ناجي الضللي (سوري) أحد الأعضاء السابقين في "الكتائب". وبهذا المعنى ضم الفرع الأردني جيلين من تلامذة زريق هم جيل الفرحان وجيل حبش. وقد شكل اجتماع عمان بدء التوسع الفعلي للمنظمة، حيث عاد أعضاء النواة المؤسسة إلى أقطارهم وشرعوا بالعمل. ويمكن في ضوء التطور السياسي-الإيديولوجي للمنظمة، وتغير بنيتها الاجتماعية تمييز ثلاثة أطوار أساسية فيها هي: الطور القومي التقليدي والطور الاشتراكي العربي والطور اليساري الجديد الذي أفضى إلى انحلالها وموتها.

من الشباب القومي العربي إلى حركة القوميين العرب

الطور القومي التقليدي

اتصلت المنظمة لأول مرة مع الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية في مطلع عام ١٩٥٥، حين قبلت السلطات المصرية نشطاءها المفصولين من الجامعة الأميركية في بيروت، بسبب تظاهرهم ضد حلف بغداد في الجامعات المصرية(١٢). إلا أن الاقتراب الفعلي من القاهرة سيتم بعيد فشل العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، إذ ستعقد المنظمة في ٢٥ ك١ ١٩٥٦ اجتماعاً قيادياً مصغراً، مثّل مؤتمرها الأول، ووحدت عملها تحت اسم منظمة "الشباب القومي العربي" وقدمت جريدتها "الرأي" نفسها بوصفها "صوت الشباب القومي العربي". وكان أبرز تحول في سياسة المنظمة إثر هذا المؤتمر هو رفع شعار وحدة مصر

وسورية والأردن بدلاً عن شعار وحدة العراق وسورية والأردن[١٣]، مما أدى إلى انفصال حلفائها القوميين الأردنيين مثل وصفي التل وأكرم زعيتر عنها. وقد انبثق عن المؤتمر قيادة قومية جماعية تألفت من جورج حبش (فلسطيني) ووديع حداد (فلسطيني) وصالح شبل (فلسطيني) وحامد الجبوري (عراقي) وهاني الهندي (سوري) وأحمد الخطيب (كويتي) والحكم دروزة (فلسطيني) ومصطفى بيضون (لبناني) وثابت المهايني (سوري) ومحسن إبراهيم (لبناني) وعمر فاضل (لبناني). وإثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق حملت المنظمة لأول مرة اسم "حركة القوميين العرب". وكان الدافع لذلك هو التميز عن منظمات "الشباب القومي العربي" الطلابية الأخرى المتشكلة في بيروت وبغداد، وبغية إزالة هذا الالتباس وافقت اللجنة التنفيذية القومية على حمل اسم "حركة القوميين العرب"[١٤] الذي بات اسم تنظيمها القومي كله.

تبنت الحركة في هذا الطور نظرية المرحلتين التي صاغها مفهومياً بتكليف من قيادتها الحكم دروزة عضو أول لجنة تنفيذية أو قيادة قومية للحركة. وقد كان الحكم الكاتب الأساسي لوثيقتين إيديولوجيتين أساسيتين هما "مع القومية العربية" (١٩٥٧) و"الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية" (١٩٦١). وتقوم نظرية المرحلتين على التمييز ما بين مرحلة "النضال القومي" و"النضال الاشتراكي" والفصل مرحلياً ما بينهما في ضوء التناقض الأساسي. فتتمحور مرحلة "النضال القومي" أو "مرحلة التحرر السياسي" حول مهام تصفية الاستعمار والتجزئة والاغتصاب اليهودي[١٥]، بقدر ما تتمحور مرحلة "النضال الاشتراكي" أو "مرحلة التحرر الاجتماعي" حول مهام "بناء المضمون الاشتراكي الديموقراطي الاجتماعي العام للمجتمع العربي"[١٦]. ويعني ذلك أن استراتيجية الحركة في هذه المرحلة مازالت تحتم بوضوح كون الاستعمار والصهيونية والرجعيين والعملاء هم العدو

الأول(١٧) وأن "التخطيط النضالي السليم هو: عدم جعل القوى المعادية الداخلية هي العدو الأول، والتناقض الفرعي هو التناقض الرئيسي، لكيلا تتحول المعركة العربية إلى معركة داخلية"(١٨)، وبالتالي "يجب أن نحشد كافة إمكانيات الأمة" "لإيجاد الكيان العربي الواحد المحرر" وتحقيق "تماسك الجبهة الداخلية" فـ"لا يجوز للنضال في هذه المرحلة أن يتحول إلى نضال اقتصادي يدور في جدران المجتمع أو يضطر لأن يحارب على جبهتين داخلية وخارجية" "يعتقد أن مشكلته الرئيسية مع صاحب العمل، بينما مشكلته الرئيسية مع الاستعمار"(١٩). وقد اتسقت نظرية المرحلتين مع التكوين الاجتماعي والقومي التقليدي للنواة المؤسسة التي سبق لها أن أبدت ارتيابها بطرح البعث لشعار الاشتراكية ورأت أنه سابق لأوانه. ويعتقد مصطفى دندشلي أن إحلال "الحركة" لـ"الثأر" محل "الاشتراكية" عند البعث، كان مدفوعاً بإظهار معارضتها لـ"البعث" وإعطائها الأولوية للقضية الفلسطينية، و"اعتبار الاشتراكية ضارة وخطرة في المرحلة الراهنة(٢٠). طبقاً لهذه النظرية حددت الحركة أهدافها بالقضاء على التجزئة (بالوحدة) وعلى الاستعمار (بالتحرر) وعلى إسرائيل (بالثأر)، وعبر عن ذلك شعارها الثلاثي: وحدة، تحرر، ثأر.

تنسجم هذه النظرية انسجاماً تاماً مع الطور القومي التقليدي للحركة. وقد تم في إطارها إنكار أي فارق بين "اليهودية" و"الصهيونية" و"إسرائيل" فـ"لا فرق بين اليهودية والصهيونية"، وهما "اسمان لمسمى واحد ومضمون واحد" إذ أن "الصهيونية ملتحمة باليهود وبدينهم وهي جزء من تفكير أي يهودي، يرضعها طفلاً ويسير بهديها روحياً" من هنا طالبت الحركة "بطرد اليهود الجواسيس من الوطن العربي، ومصادرة أموالهم، والتنكيل بكل نذل منهم"، بوصفهم "الأعداء التاريخيين"، و"بطرد اليهود من فلسطين أو إفنائهم فيها" فـ"قضيتنا في فلسطين هي قضية وجود أو عدم وجود، إما أن نكون، وإما أن يكونوا". أما العلاقة ما بين

"الاستعمار" و"اليهودية" فتقوم على أن "الاستعمار شيء واليهودية شيء آخر"[٢١]، وأن العلاقة بينهما ليست ضرورية بل مؤقتة تقوم على "التشارك في المصالح". غير أن تقرير "لجنة الفكر" في الحركة عام ١٩٥٩ تضمّن لأول مرة تمييزاً ما بين "اليهودية والصهيونية"[٢٢] وشكك بمسلمة الحركة عن أن "كل يهودي صهيوني ولا يعكس". وكان هذا التقرير الذي عكس نسبياً طريقة تفكير الجيل الثاني في الحركة، بمثابة نذير بانقلاب نظري في ترسيمة الحركة الإيديولوجية والسياسية، ستتولى حراكات الحركة اللاحقة وتناقضاتها إبان اندراجها في المجرى "الناصري" شرحه وتعيينه.

سلطت الحركة الجماهيرية "الناصرية" التي أطلقها فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الضوء على ضعف الحركة وهامشيتها السياسية في الخمسينات، فباستثناء الأردن والكويت، ظلت الحركة حتى عام ١٩٥٨ على الأقل كائناً سرياً، لا تظهر منه سوى أطياف في الحياة السياسية المضطرمة في المشرق العربي، ففي سورية لم يتجاوز حجم التنظيم حتى عام ١٩٦٠ أكثر من خمسة عشر عضواً[٢٣] ومن خمسين عضواً في أقصى التقديرات، وكان معظمهم يطرح ضرورة حل "الحركة" وانتفاء مبررات استمرارها بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة[٢٤]، مما حدا بجورج حبش الذي كان متخفياً في عمان أن ينقل مركزه إلى دمشق كي يحافظ على نواة الحركة[٢٥]. وفي العراق لم يتجاوز حجم التنظيم يوم قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عشرين عضواً[٢٦] في أقل التقديرات، وسبعة وعشرين عضواً في أقصاها، كان بعض منهم لما يزل مقيماً في بيروت. وفي لبنان ظلت عناصر "الحركة" حتى عام ١٩٥٧ عبارة عن امتداد لنشاط الحركة الفلسطيني[٢٧] وانحصرت بفريق من طلبة الثانوية النشطاء الذين استهوتهم الطقوس شبه العسكرية من مخيمات كشفية وتعبئة شبه عسكرية[٢٨] وفي مصر كان تنظيم "الحركة" طلابياً

محدوداً أسسه الطلاب "القوميون" الذين فصلتهم إدارة الجامعة الأميركية ببيروت في أواخر ١٩٥٤ وأوائل عام ١٩٥٥، وتمكن هؤلاء الطلاب من السيطرة على "اتحاد طلاب بعثات الكويت" الذي تحول إلى واجهة تنظيمية للحركة[٢٩] وبإيجاز لم تكن الحركة حتى عام ١٩٥٨ حين قامت الجمهورية العربية المتحدة وتبعتها ثورة تموز في العراق، أكثر من "أخوية" مغلقة، متواضعة الحجم تنظيمياً، ومحدودة الحضور سياسياً، بالاستثناء النسبي لفرعها النشيط في الكويت بقيادة أحمد الخطيب الذي استطاع أن يستوعب الحركة الليبيرالية الكويتية الفاعلة ولفرعها الآخر في الأردن. وبتأثير إحساس قيادة الحركة بهامشيتها في مجتمع سياسي مفتوح، فإنها طالبت قيادات الأقاليم أو الأقطار بالبحث عن وسائل جديدة لتجنيد العمال والفلاحين والعسكريين[٣٠]، وكان ذلك إيذاناً بانهيار شكلها النخبوي القديم كـ"أخوية" سرية مغلقة، وإعادة تأسيسه في المجرى الناصري الذي سيغير جذرياً بنيتها الطبقية والإيديولوجية والسياسية، وسيفرضها على الساحة السياسية كحركة جماهيرية.

لقد اعتبرت الحركة الجمهورية العربية المتحدة "نواة للوحدة العربية الشاملة" و"كماشة قوية" لـ"محو إسرائيل"[٣١]، وقدمت نفسها بوصفها أداة طوعية لـ"القيادة الرسمية للثورة العربية"[٣٢] من هنا عارض جورج حبش حل الحركة الذي طرحه بعض قيادييها وبشكل خاص ثابت المهايني ومصطفى بيضون. غير أن ذلك جعل الحركة عرضة لاختراق أجهزة عبد الحميد السراج في الإقليم الشمالي، فلم يكن ممكناً لها أساساً أن تلعب دوراً أساسياً في أحداث عام ١٩٥٨ بمعزل عن الدعم العسكري والسياسي الذي قدمته تلك الأجهزة[٣٣]. حققت الحركة من خلال أحداث ١٩٥٨ حضوراً مهماً في ثلاث مناطق هي: طرابلس وصور وبيروت. غير أن التحام القيادات السنية البيروتية بها، غمسها أكثر فأكثر في الهموم القطرية

اللبنانية الداخلية[٣٤]. بهذا المعنى أخرجت أحداث ١٩٥٨ في لبنان الحركة من عزلتها بقدر ما ألحقتها بالسياسيين التقليديين.

استطاعت الحركة بتأثير سياستها "الجماهيرية" الجديدة أن تستوعب عدداً من نشطاء جيل ١٩٥٦ فيها. وقد تم ذلك بشكل نموذجي في العراق بعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واندلاع الصراع ما بين القوميين والعراقويين حول انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة. وقد ارتبط تطور فرع الحركة في العراق، وتحوله من أخوية هامشية محدودة تنظيمياً وسياسياً إلى نوع من حركة جماهيرية بانخراطها في ذلك الصراع، إذ انضم كوادر منظمة "الشباب القومي العربي" (الاستقلالية العراقية التابعة إلى حزب الاستقلال في العراق) بقيادة عبد الإله النصراوي إلى الحركة، ولعب الكادر الحركي الديناميكي نايف حواتمة الذي أوفدته القيادة القومية إلى العراق دوراً أساسياً في قيادة الفرع الناهض وتوجيهه. ولقد طرح هذا الفرع منذ ت١ ١٩٥٨ وعلى إيقاعات الصراع ما بين القوميين والعراقويين الملتفين حول عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي، شعار "الوحدة الفورية التامة مع نواة الوحدة العربية المتمثلة بالجمهورية العربية المتحدة". من هنا رفضت "الاتحاد الفيدرالي" الذي طرحه العراقويون ورأت فيه "شكلاً وحدوياً مشوهاً" و"تجسيداً مبطناً للتجزئة"[٣٥] وكانت تعني في ذلك الحزب الشيوعي العراقي الذي طرح منذ ١٤ تموز في مذكرة إلى عبد الكريم قاسم "الاتحاد الفيدرالي" كبديل عن "الوحدة الفورية التامة". ومن هنا عارضت الحركة التسوية العراقية الداخلية المؤقتة ما بين "العراقويين" و"القوميين" التي قامت على تأييد القوميين لـ"استقلال العراق" مقابل تأييد الشيوعيين لـ"أفضل شكل للارتباط ما بين الجمهوريتين" وتمسكت بمطلب "الوحدة الفورية التامة". إلا أن برنامج خالد بكداش (النقاط الثلاثة عشرة) الذي نشره في ١٤ ك١ ١٩٥٨ جعل هذه

التسوية تنهار، وأدى إلى اصطدامات عنيفة ما بين القوميين عموماً والعراقويين، وكانت هزيمة حركة الشواف العسكرية في الموصل، وما تبعها من مطاردة للقوميين شكلاً من أشكال هذه الاصطدامات. وإثر إعدام قاسم لبعض الضباط القوميين المشاركين في حركة الشواف، جرت محاولة بعثية لاغتياله. ولم تلعب الحركة دوراً في هذه المحاولة، غير أنها كانت على علم بها، واعتقل عدد من كوادرها بنتيجتها(٣٦). وأخذت تنسق تحالفها مع كتلة الضباط القوميين (كتلة صبحي عبد الحميد)(٣٧) التي أعادت بناء تنظيمها بعد إعدام رفعت الحاج سري ورفاقه.

تطور التوافق السياسي ما بين الحركة والبعث في العراق رغم التوتر الذي حدث ما بين عبد الناصر وقيادة البعث إثر انسحاب الوزراء البعثيين من الحكومة. وأثمر هذا التوافق في ضوء أولوية إسقاط العراقويين عن تشكيل الجبهة القومية في عام ١٩٦٠ من الحركة والبعث والاستقلال(٣٨). وكانت هذه الجبهة من الناحية الفعلية صيغة دنيا وضعيفة من صيغ التنسيق. وقد استمر التحالف ما بين الحركيين والبعثيين في إطار الجبهة حتى ٢٨ أيلول ١٩٦١ حين وقع الانفصال السوري، ووقع على وثيقته اثنان من أساتذة البعث هما صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني. وترتب على انهيار الجبهة انشقاق "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" إلى لجنتين بعثية وقومية متحالفة مع حركة القوميين العرب. وأما في الكويت فقد تمكنت الحركة من استيعاب "الكتلة الوطنية" القومية الليبيرالية الكويتية سياسياً، التي تشكلت في أواسط الثلاثينات، وارتبطت بها الحركة الدستورية الكويتية وتشكيل أول مجلس تشريعي عام ١٩٣٨ في كامل منطقة الخليج والجزيرة العربية. وقد غدا فرعها الكويتي هنا نوعاً من وريث لحركة ١٩٣٨، وتمكن من مواجهة ما سمي بـ"هيئة الشيوخ العليا" التي تولت إدارة الأجهزة الحكومية الوليدة بـ"الهيئة

التنفيذية الأهلية" التي نتجت عن برلمان شعبي دعا إلى إعداد دستور وانتخاب مجلس تشريعي[٣٩]. لقد تحولت الحركة في الكويت إلى نوع من حزب أمة، طالب بانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة، وأخذ يضغط شعبياً بهذا الاتجاه، مما أدى إلى الصدام المباشر ما بينها وبين السلطة. غير أن هذا الصدام لم يؤثر على العلاقة الطيبة ما بينها وبين شيخ الكويت المستنير عبد الله السالم الصباح، الذي أعطى الحركيين إثر ادعاءات قاسم بضم الكويت حصة في أجهزة السلطة لا سيما في وزارة الخارجية، وساعد على نحو ما في جعل الحركة في موقع الثقل في المجلس النيابي المنتخب، ووضع الدستور الكويتي.

وأما في الأردن فقد أربك إعلان "الاتحاد الهاشمي" ما بين الأردن والعراق في ١٤ شباط ١٩٥٨ فرع الحركة، فعجز عن اتخاذ موقف فوري منه. إلا أن هذا الارتباك لم يطل إذ أدانت الحركة عام ١٩٥٩ هذا الاتحاد، واعتبرته تكتلاً رجعياً[٤٠] لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة، مثلما أدانت في اليمن مشروع "اتحاد الإمارات" ووصفته بـ"الاتحاد المزيف"، وكان كراسها الذي أعلن هذه الإدانة، والذي صاغه على الأرجح قحطان الشعبي والحكم دروزة بمثابة إعلان عن بدء نشاطها في جنوب اليمن، وطرح شعار الكفاح المسلح[٤١]. وبهذا المعنى تخلت الحركة عن مبدأ تأييد أي محاولة وحدوية حتى ولو كانت وحدة عروش، وأخذت تعتبر الجمهورية العربية المتحدة محور أي عمل وحدوي عربي وقاعدته الأساسية. من هنا يمكن القول إنه قد حدث هنا نوع من انسجام تام ما بين استراتيجية الحركة واستراتيجية الجمهورية العربية المتحدة، في ضوء اعتبار الحركة نفسها أداة شعبية للقيادة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة. وفي إطار هذه الاستراتيجية تمكنت الحركة من إعداد كوادرها اليمنية والسودانية والبحرينية

والليبية التي تخرجت من الجامعات المصرية لتأسيس فرع لها في أقطارهم. فباتت الحركة ذات تنظيم قومي، وإن كان مايزال في بعض الأقطار أو الأقاليم مجرد نواة.

من الانفصال إلى نكسة حزيران

الطور الاشتراكي العربي

حدث الانفصال السوري في ٢٨ أيلول ١٩٦١ في مناخ الاستقطاب ما بين كتلة "السراج" و"المشير"(عبد الحكيم عامر)، غير أن الضباط الشوام المقربين إلى المشير هم الذين تصدروه، وكان بين رؤوسهم عدد من المقربين إلى حركة القوميين العرب أو الذين تعتبرهم الحركة في محيطها السياسي، وقد وقع على "ميثاق الوحدة الوطنية في سورية" الذي حمل اسم "وثيقة الانفصال" عدة بعثيين، كان من أبرزهم اثنان من الأساتذة الثلاثة للحزب، هما أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار، ولم يؤد توضيح البيطار لما يعنيه بالوثيقة تحت ضغط القيادة القومية عليه وتحديداً عفلق، إلا إلى "زيادة الأذهان بلبلة، وإثارة استياء الوحدويين والانفصاليين معاً من بين صفوف الحزب وخارجه"[٤٢]. غير أن توقيع "الأستاذين" على الوثيقة، وضع الحركة وجهاً لوجه أمام البعث، إذ كان موقف الحركة من البعث تبعاً لنوعية وظيفتها كأداة طوعية لـ"عبد الناصر" محكوماً بمدى التوافق ما بين عبد الناصر والبعث. وتم ترجمة ذلك بانسحاب الحركة من الجبهة القومية في العراق، مع أن قيادة قطر العراق البعثية تجاوزت يوم ٢٩ أيلول تخبط قيادتها القومية، وأصدرت بياناً يدين الانفصال بحدة ويحمل عنوان "لترتفع راية الجمهورية العربية المتحدة، ولتقبر مؤامرات الانفصاليين عملاء الاستعمار والرجعية"[٤٣]. أثار هذا الانسحاب القيادة القومية للبعث فوصفته بأنه "دعم لحكم عبد الكريم قاسم المعادي للاتجاه الوحدوي" و"استغلال انتهازي للأحداث" واتهمت قيادة البعث

قيادة الحركة دون قواعدها بأنها "أصبحت جزءاً من الحاشية التي ساهمت في خلق ظروف نكسة الوحدة" ووصفتها بـ"الأداة الملحقة"(٤٤). أما البعث في العراق فقد وصف في بيان مطول أصدره في أوائل تشرين الأول ١٩٦١ موقف الحركيين بأنه "افتراءات وتهجمات تسيء لمعركة العراق، ومعارك العرب القومية" وجدد إدانته الحاسمة للانفصال ووصفه بـ"الانقلاب الرجعي الانفصالي" وتمسك بصيغة "النضال الجبهوي لإنهاء حكم قاسم الدكتاتوري"(٤٥).

انهيار الجبهة القومية

البعث والحركة تناقضات وانشقاقات

انهارت الجبهة القومية تبعاً لذلك، وتم ترجمة ذلك عسكرياً بانشقاق "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" التي كانت نوعاً من ذراع عسكري لـ"الجبهة" إلى لجنتين:قومية-ناصرية تربطها أواصر خاصة مع حركة القوميين العرب، وبعثية تابعة عضوياً إلى المكتب العسكري للبعث. غير أنه تم إبرام تفاهم ضمني ما بين اللجنتين يقضي بدعم كل طرف للطرف الآخر حال قيامه بعمل مستقل ما ضد قاسم. أما في سورية فحاولت الحركة أن تتصدر التظاهرات الشعبية العارمة ضد الانفصال بلافتاتها التي تحمل اسمها وتوحي بـ"بأسها" التنظيمي والجماهيري. وقد استفزت هذه التظاهرات قيادة البعث التي وصفت أسلوب الحركة في تنظيم التظاهرات بـ"التعبئة الدعائية الديماغوجية"(٤٦)، وأعلنت رفضها المساهمة في المعركة القومية التي تقودها القاهرة، ولم تر فيها معركة "من أجل المحافظة على الوحدة، وإنما من أجل المحافظة على هيبة الحكم، من أجل الدفاع عن الحكم الدكتاتوري"(٤٧). أما الحركة فرأت في موقف البعث من "الوحدة إبان الانفصال وبعده" "موقفاً لاعقائدياً، جاء ليضيف نقطة ضعف جذرية خطيرة إلى

واقعه السابق بحيث أصبح هناك صعوبة كبرى إن لم نقل استحالة عملية لأن يكون حزب البعث العربي الاشتراكي قادراً في هذه المرحلة على ممارسة أي دور إيجابي في عملية التصحيح العقائدي الشعبي"(٤٨)، ورأت الحركة في إشارة ضمنية إلى البعث أن الموقف الذي اتخذه من الوحدة باسم "النقد الذاتي" قد تحول إلى "عملية تهديم ولم يعد يخدم أهداف الحركة العربية بل أصبح في خدمة أعدائها" و"كان في مؤداه العملي انحيازاً لأعداء الحركة العربية الثورية" و"مساهمة غير واعية في مخطط التخريب"(٤٩). غير أن البعث خلال الانفصال كانت تعتمل فيه التيارات التالية: التيار "القطري" المعادي لعبد الناصر الذي نظم نفسه بصورة مستقلة عن القيادة القومية، وكان حاقداً على عبد الناصر والوحدة، والتيار العكسي الذي يدعو إلى وحدة فورية للجمهورية العربية المتحدة، وعمل تحت اسم "الطليعة الوحدوية الاشتراكية" التي ستتحول إلى "حركة الوحدويين الاشتراكيين". أما تيار عفلق "القومي" فكان تركيباً ما بين التيارين يطرح رؤية بعثية للوحدة تقوم على الوحدة الاتحادية(٥٠).

في ٢٨ آذار ١٩٦٢ قام العقيد عبد الكريم النحلاوي بمحاولة انقلابية مضادة على الانقلاب الانفصالي الذي تصدره. وقد لعبت حركة القوميين العرب دوراً تنسيقياً أساسياً في هذه المحاولة، إذ كان هاني الهندي عضو القيادة القومية للحركة نوعاً من صلة وصل ما بين الضباط وعبد الناصر. وقد تحددت مهمة الوفد بإعادة الوحدة مع مصر في الذكرى الرابعة لقيامها أي في ٢٢ شباط ١٩٦٢. وقد تمت المحاولة على الشاكلة المعروفة، وأدى التناقض ما بين التشكيل القومي-الناصري المرتبط بالقاهرة والتشكيل البعثي إلى فشلها، ونفي الضباط الذين قاموا بها. غير أنها أثمرت عن تشكيل حكومة بشير العظمة "الائتلافية" التي اتبعت سياسة معتدلة تجاه القاهرة، إلا أن القاهرة اعتبرتها "حكومة لا تمثل إرادة الشعب"

ورفضت الاعتراف بوجودها، وشنت أجهزة إعلامها حملة عاتية عليها، وطالبت بالتحقيق مع قادة انقلاب ٢٨ أيلول ومحاكمتهم[٥١]. وما إن حل شهر تموز ١٩٦٢ ولما يكن قد مضى على "ثورة حلب" سوى ثلاثة شهور ونيف، حتى كانت الحركة تنظم أخطر عصيان مدني ضد الحكم الانفصالي.

إضراب تموز ١٩٦٢ ومحاولة إسقاط الانفصال:

يمكن اعتبار إضراب ٧ تموز ١٩٦٢ العمالي في سورية عصياناً مدنياً سياسياً أكثر منه إضراباً نقابياً مطلبياً، مع أن قوته الأساسية كانت عمالية. إذ كان مقرراً لهذا الإضراب أن ينتهي مع إسقاط الانفصال، وهو ما كان واضحاً في البيان الذي أصدره الاتحاد العام لنقابات العمال يومئذ، مما دفع السلطات الانفصالية إلى اتخاذ قرار سياسي حاسم بحل الاتحاد واعتقال قياداته[٥٢]. كانت قيادة الاتحاد برمتها حركية، ومن هنا كان الاتحاد من الناحية الفعلية منظمة حركية، تمكنت من أن تجند في الشركة الخماسية بدمشق وحدها ١٣٠٠ عاملاً في الحركة من أصل ١٨٠٠ عاملاً في الشركة[٥٣]. وقد اضطرت السلطات إلى اعتقال كافة العمال. كانت الحركة بشكل أساسي خلف هذا الإضراب-العصيان، ولقيت دعم الجهات الوحدوية الأخرى المرتبطة بالقاهرة والتي كان رأسها الجبهة العربية المتحدة (الخماسي الناصري). ويبدو أن خطة الانقلاب العسكرية التي اتهم يوسف مزاحم بتنظيمها قد تم توقيتها بالتزامن مع الإضراب، وبشكل تتم فيه في إطار حركة شعبية. إلا أن كشف الأجهزة الأمنية للخطة، عبر عملاء مندسين في الشبكة الانقلابية، جرّأ النظام الانفصالي المهزوز على تقديم شكوى رسمية باسم الجمهورية العربية السورية إلى مجلس جامعة الدول العربية ضد الجمهورية العربية المتحدة. واستخدمت وثائق "مؤامرة" مزاحم، كوثيقة رسمية في الشكوى والاتهام.

إلا أن الجامعة العربية التي عقدت مؤتمر شتورا في ضوء ذلك، اختارت أن تلعب دور الأطرش، وأبقت جلستها مفتوحة رغم انفضاضها. وكان ذلك يعني أن شكوى دمشق لما تزل قائمة. ولم يتم إسقاط هذه الشكوى إلا من خلال حكومة صلاح الدين البيطار بعد حركة ٨ آذار ١٩٦٣ التي أسقطت الانفصال.

إسقاط قاسم في العراق والانفصال في سورية:

شكل المؤتمر القومي الخامس للبعث (أيار ١٩٦٢) أخطر مؤتمر للحزب من زاوية تهيئة نفسه للوثوب على السلطة في العراق وسورية. إذ كان المؤتمر القطري العراقي الاستثنائي (نيسان ١٩٦٢) قد تجاوز خلاف القيادة القومية وانقسامها بشأن انقلاب بعثي في العراق، واتخذ قراراً بإسقاط قاسم[٥٤] بقدر ما انتزعت اللجنة العسكرية البعثية السرية المستقلة ذاتياً عن القيادة القومية من هذه القيادة ومن عفلق تحديداً قراراً بإسقاط الضباط البعثيين وحلفائهم للانفصال[٥٥]. ويبدو أن الحركة في العراق قد حاولت أن تستبق انقلاب البعث بأيام، إلا أن إجراءات قاسم أدت إلى كشفها، في حين لم تستطع أن تمس قلب الخطة الانقلابية البعثية[٥٦]. من هنا ما إن قام البعث بانقلابه في ٨ شباط ١٩٦٣ حتى سارعت الحركة بدعمه، مع أن الحكومة التي شكلها أحمد حسن البكر خلت من أي تمثيل لها، إذ كان المؤتمر القطري العراقي الاستثنائي (نيسان ١٩٦٢) الذي قرر إسقاط قاسم قد اتخذ قراراً بالسيطرة الحزبية التامة على السلطة وتمثيل القوى القومية بشكل رمزي[٥٧]. لقد حدث تحت وطأة مواجهة القاسميين والشيوعيين أن نشأ نوع من الوفاق ما بين الحركة والبعث في الشهر الأول لحركة شباط. وتم في إطار ذلك الإفراج عن قادة الحركة وفي مقدمتهم نايف حواتمة وترخيص جريدة "الوحدة" الحركية باسم باسل الكبيسي كجريدة يومية علنية. كان سقوط قاسم في

العراق إيذاناً بترحيل الحكم الانفصالي المهتز في دمشق، وهو ما تم في ٨ آذار ١٩٦٣ بـ"ثورة" خاطفة وسريعة وأنيقة شارك فيها الضباط البعثيون والناصريون والوحدويون المستقلون. كانت الكتلة البعثية هي الكتلة المنظمة والوحيدة المتماسكة بين هذه الكتل، من هنا استطاعت أن تنتزع من شركائها "الأكثرية" في المجلس الوطني لقيادة الثورة. وفي حين كان البعث هو القوة الحاسمة في انقلاب العراق فإنه كان هنا شريكاً لكنه أساسي، من هنا لم تمثَّل الحركة في حكومة العراق لكن هذه الحكومة وعدت بتشكيل جبهة قومية في حين قامت حكومة دمشق منذ البداية على أساس أنها حكومة جبهة قومية ضمت ممثلين عن حركة القوميين العرب وعن الجبهة العربية المتحدة، والوحدويين الاشتراكيين، والبعث. وكان الوفد السوري إلى مباحثات ميثاق ١٧ نيسان الثلاثية ما بين القاهرة وبغداد ودمشق في تشكيله وفد جبهة قومية.

لعل فهم وزن كل من البعثيين والحركيين عشية حركتي شباط وآذار يتيح فهم جزء من الاستقطاب الدموي اللاحق بينهم. فقد كانت حركة القوميين العرب في مختلف الوجوه أهم منافس حزبي وسياسي للبعث في كل من العراق وسورية. ففي العراق توسعت خلايا الحركة من حوالي سبعة وعشرين عضواً عشية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى أكثر من ٥٠٠٠ عضو خلية عشية حركة ٨ شباط ١٩٦٣[٥٨] في حين أن عدد الأعضاء العاملين في البعث صبيحة ٨ شباط هو ٩٨٠ عضواً عاملاً و٣٠,٠٠٠ نصيراً[٥٩]. أما في سورية فكان عدد الحركيين عشية الانفصال السوري في ٢٨ أيلول ١٩٦١ لا يتعدى الخمسين عضواً إلا أن خلاياهم توسعت وضمت عدة آلاف خلال الانفصال[٦٠]. لقد كان الصراع ضد الانفصال هو المركبة الشعبية التي تحولت فيها الحركة من أخوية محدودة في سورية إلى تنظيم جماهيري.

تبنت الحركة فور إسقاط الانفصال شعار "وحدة سورية ومصر فوراً" كمدخل لانتظام العراق "بوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة"(٦١). وقد رد البعث على ذلك بحملة مضايقة للحركة وتطويق لها في كل من سورية والعراق، وأعلن أن "الشعار العملي المرحلي للوحدة قد تغير تغيراً كاملاً بعد ثورة ٨ شباط في العراق"(٦٢). لم يكن ممكناً للبعث "القومي" أن يوافق تحت أي ظرف على شعار "الوحدة الفورية". من هنا تم استبدال هذا الشعار بالوحدة الاتحادية الثلاثية، وقد تكيفت الحركة مع ذلك ورفعت هذا الشعار الجديد، مع أنه كان شعاراً بعثياً أكثر منه حركياً. إلا أن ميثاق ١٧ نيسان ولد ميتاً، إذ تنصلت منه قيادة البعث في مساء اليوم نفسه الذي تم فيه توقيعه، وجعلته ورقة دون مضمون، تحت ضغط "القطريين" الذين اتهموها ببيع الحزب وتسليمه إلى عبد الناصر. وأدى ذلك إلى صدامات حادة ما بين الحركة والقوى الوحدوية عموماً وبين البعث، كان أخطرها اضطرابات ٨ أيار ١٩٦٣ التي أدت إلى انهيار حكومة البيطار في سورية في حين اتهم الحركيون في ٢٥ من الشهر نفسه بتخطيط مؤامرة انقلابية ضد البعث في العراق(٦٣) وأصابت اعتقالات البعث قلب التنظيم المدني والسياسي للحركة في العراق. أدت مضاعفات المواجهة إلى توجيه البعث في سورية ضربة قاصمة للناصريين إثر حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ الانقلابية التي أفضت إلى احتكاره السلطة. في حين استغلت الحركة تناقضات المدنيين والعسكريين البعثيين في العراق ودعمت انقلاب عبد السلام عارف في ١٨ ت٢ ١٩٦٣ ضد البعث في العراق. وبدت حركة عارف في العراق في كثير من وجوهها وكأنها رد على نكسة الناصريين في سورية. وأما في اليمن فقد انتقل الاستقطاب ما بين البعث والناصرية في المشرق إليه من شكل اصطفاف ما بين البعث والحركة بشكل أساسي، فدعمت الحركة والقوات العربية السلال في مواجهة البعثيين الذين أخذوا ينسقون عملهم مع القوى اليمنية المعادية لوجود

القوات المصرية. ولقد احتدم هذا الاستقطاب بشكل خاص إثر سقوط حكم البعث في العراق في ١٨ ت٢ ١٩٦٣.

الالتحام بالناصرية (الحركة الاشتراكية العربية الواحدة):

تحولت حركة القوميين العرب في إطار اندراجها في المجرى الناصري الشعبي الكاسح من أخوية قومية تقليدية إلى نواة صلبة لحركة جماهيرية منظمة. وقد تغير طابعها الاجتماعي والإيديولوجي نوعياً في إطار هذا التحول، وغدت منظمة قومية اشتراكية متماسكة للفئات الوسطى بعد أن كانت تقتصر في أخويتها القومية النخبوية التقليدية على نخب محدودة تنتمي اجتماعياً إلى الطبقات العليا التقليدية النافذة في مجتمعها. وترتبط الصياغة النظرية لراديكالية الحركة باسم محسن إبراهيم الذي ينتمي إلى الجيل القيادي الثاني في الحركة. وقد ظهرت ملامح هذه الصياغة في التقرير الذي رفعته "اللجنة الفكرية" في الحركة إلى القيادة القومية عام ١٩٥٩. إذ يطرح التقرير لأول مرة أسئلة تطال الصلاحية النظرية لمفاهيم "الحركة"، وفي مقدمتها نظرية "المرحلتين"، وإعادة النظر بالمرادفة ما بين الصهيونية واليهودية، واستبدال شعار "الثأر" العاطفي بشعار سياسي من نوع تحرير فلسطين[٦٤]. غير أن هذه المراجعة لم تأخذ مداها إلا بعد الانفصال من خلال مجلة "الحرية" الناطقة باسم الحركة (صدر عددها الأول في ك٢ ١٩٦٠) والتي حلت مكان جريدة "الرأي". وقد تبنى المشرفون على المجلة خطاً نظرياً يتناول الانفصال بمنظور طبقي، ويعتبره نتاجاً للموقف المعادي الذي اتخذته طبقة الإقطاعيين والرأسماليين والبورجوازيين تجاه الوحدة والاشتراكية[٦٥] في إشارة إلى قوانين التأميم. وقد فاجأ هذا المنظور الكوادر التقليدية في "الحركة"، التي اشتمت منه روائح ماركسية بقدر ما لقي استجابة من قواعد الحركة التي ينحدر معظم أعضائها

من أبناء الفئات الوسطى والعمالية "الناصرية" التي انضمت إلى الحركة على قاعدة سياستها "الناصرية" المعلنة. وقد نشر محسن إبراهيم الذي بات رمزاً إيديولوجياً لهذا الطور الناصري الشعبوي أو الاشتراكي مقالاته التي نشرها في "الحرية" إبان الانفصال في كتابين هما "في الديموقراطية والثورة والتنظيم الشعبي" (١٩٦٢) و"مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري"(١٩٦٣)، وقد نسف فيهما المقولات النظرية "الحركية" التقليدية، وقال لأول مرة بالمضمون الطبقي الاشتراكي للقومية العربية، وفي إطار ذلك لا يمكن بناء الاشتراكية من دون اشتراكيين[٦٦].

لا ريب أن نظرية إبراهيم حول التلازم ما بين النضال القومي والنضال الاشتراكي والتي كان لدى البعث ما يوازيها قد كانت في بعض وجوهها أثراً من آثار التكيف الإيديولوجي مع "الميثاق" الذي قدمه عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (٢١ أيار ١٩٦٢) وتأكيده على حتمية الحل الاشتراكي. غير أن هذه النظرية ساهمت في تشكيل أول انقسام واضح في مؤتمر الحركة عام ١٩٦٢ ما بين فريقين في الإطار القيادي المركزي للحركة، هما الإطار القومي التقليدي والإطار القومي الشعبوي (الاشتراكي). لكن القيادة التقليدية رغم عسر هضمها لبرنامج فريق إبراهيم كانت مضطرة بحكم التزامها بقيادة عبد الناصر إلى التكيف نسبياً مع الميثاق، وبالتالي أكدت على "تذويب الفوارق بين الطبقات سلمياً" وليس ثورياً، وهو ما ينسجم نسبياً مع ثوابتها. من هنا حدث أول تناقض جدي ما بين الفريقين إثر مؤتمر ١٩٦٣[٦٧] (نهاية آذار-أوائل نيسان) إذ دعت "اللجنة التنفيذية" أو القيادة القومية إلى مؤتمر قومي (استثنائي) لمناقشة حركتي ٨ شباط و٨ آذار عام ١٩٦٣ في كل من سورية والعراق[٦٨]. وتم لأول مرة تمثيل قيادات الأقاليم بمندوبين عنها في المؤتمر، وهو ما سمح لعدد من كوادر الصف الثاني الراديكالية

مثل عبد الإله النصراوي ونايف حواتمة ومحمد كشلي ووليد قزيها بالمشاركة في المؤتمر واستغلال غياب عدد من أعضاء القيادة المؤسسة عنه للتحكم بقراراته(٦٩). من هنا اضطرت تلك القيادة إلى تجميد الوثيقة. غير أن تناقضات الاجتماع-المؤتمر تسربت إلى قيادات الأقاليم، وتشكلت على قاعدتها أولى الملامح المميزة ما بين يمين الحركة ويسارها. وفي المؤتمر القومي لعام ١٩٦٤ تبلور التمايز ما بين الفريقين القومي التقليدي والراديكالي اليساري، وكان هذا المؤتمر كما يصفه باسل الكبيسي "نقطة انعطاف في تاريخ الحركة طرحت فيه للمرة الأولى أفكار واتجاهات ومفاهيم تنظيمية جديدة"(٧٠). وتفادياً للانشقاق تم الاتفاق على عقد مؤتمر قومي آخر في عام ١٩٦٥(٧١).

انعقد هذا المؤتمر في الأسبوع الأول من شباط ١٩٦٥، واعتبرت قراراته حصيلة للحوارات الدائرة في الحركة خلال العامين السابقين(٧٢). وقد استوعبتها القيادة التقليدية، واعتبرها جورج حبش "وثيقة موحدة، وبمثابة محصلة لوجهتي النظر"(٧٣) بقدر ما اعتبرها تيار الصف الثاني عبر صوت محسن إبراهيم تكريساً نهائياً لسيطرة الفريق التقدمي على الحركة. لقد كان انحناء القيادة التقليدية المؤسسة أمام هذه القرارات نتاجاً لانهيار البناء القومي التقليدي كما صممته هذه القيادة للحركة، إذ كان هذا البناء ينهار بقدر ما يعاد تأسيسه وتجذيره في الفضاء الناصري، وفي ما هو الأكثر راديكالية في هذا الفضاء. من هنا طرح هذا المؤتمر سياسة الالتحام بالناصرية وهو مفهوم يختلف عن مضمون الاستقلالية في شعارها السابق كأداة شعبية للقيادة الرسمية للثورة العربية. من هنا أخذ عدد من الكوادر التقليدية يغادر الحركة أو يجد نفسه غريباً فيها. فلقد قلب المؤتمر آليات الحركة، ونقل مركز الثقل من القيادة المركزية إلى الأقاليم التي بات بإمكانها أن تشكل مؤسسات تنظيمية قطرية خاصة بها على أساس انتخابي وفق نظرية الديموقراطية

المركزية، فأصبحت القيادات الحركية خاضعة لمؤتمراتها المنتخبة منها. تجلى المضمون الراديكالي لسياسة الالتحام بالناصرية، في ترجمة مفهوم عبد الناصر للحركة العربية الواحدة إلى الحركة الاشتراكية العربية الواحدة، ونلمح هنا تركيزاً على المضمون الاشتراكي للناصرية. وهو ما يفسر أن الحركة قد اعتبرت ذلك أعلى راديكالية من الاتحاد الاشتراكي العربي. وقد تحددت روافد الحركة الاشتراكية العربية الواحدة حسب المؤتمر بكافة القيادات القابلة للانسجام اليساري مع الناصرية، وحدد المؤتمر هذه الروافد بالجناح الناصري المشارك في سلطة عبد السلام عارف في العراق، وبالعناصر اليسارية في سورية، وبالضباط الأحرار في الأردن، وبالتقدميين الشباب في الكيان الفلسطيني، وبما يفرزه البعث من انشقاق يساري، وما يفرزه الشيوعيون من قيادات يسارية[٧٤]، وأناط المؤتمر بهذا "الحلف الثوري" مهمة استلام السلطة السياسية كعامل موضوعي أساسي يسهل تحول الحركة الوطنية إلى حركة ثورية قادرة على التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي الشامل[٧٥]. وقد عرض وفد قيادي من الحركة على عبد الناصر قرار الحركة بـ"الالتحام بالناصرية" وبتوحيد التيارات الناصرية في حركة ثورية منظمة، إلا أن قيادة المتحدة فضلت مبدئياً التريث والاكتفاء بالحوار والتعاون، ولا ريب أن قادة الجيل الراديكالي في الحركة قد كانوا سذجاً في توقع نجاح مشروعهم وتبني عبد الناصر لطريقة طرحهم إياه. فلقد كان هذا المشروع يعني عملياً اندماج الحركة في إطار الأجهزة البيروقراطية الناصرية، أي في إطار المخابرات المصرية، وكان هذا بالفعل تفسير تلك الأجهزة لـ"الصفقة الجديدة" مع الحركة[٧٦].

لقد سبق للحركة أن حلت تنظيماتها في العراق وسورية واندمجت في الاتحاد الاشتراكي العربي الذي تشكل في تموز ١٩٦٤. غير أن هذا الاندماج كان سياسياً وليس تنظيمياً. وافترض ببرنامج الحركة الاشتراكية العربية الواحدة الجديد

أن يؤدي إلى صيغ راديكالية أعلى من صيغة الاتحاد الاشتراكي، من هنا بادرت الحركة في العراق إلى تشكيل "الحركة الاشتراكية العربية" مما سمته الحركة بالجناح اليساري الناصري في سلطة عارف، أما في لبنان فأخذ شكل الانضواء في "جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان"، وأخذ في اليمن شكل دمج الجبهة القومية (الفرع اليمني الجنوبي للحركة) مع منظمة تحرير الجنوب المحتل في صيغة جبهة تحرير جنوب اليمن (وقد وافق يومئذ فريقا الحركة اليميني واليساري على هذا الإجراء الذي سيواجه بمعارضة حاسمة من قيادات الجبهة القومية في الجنوب وسيعرف بانقلاب يناير ١٩٦٦)، وفي الساحة الفلسطينية قررت الحركة انضواء تشكيلاتها الفلسطينية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، وشجعت على قيام "التجمع الوطني" في الأردن.

من "الالتحام بالناصرية" إلى استقلال "اليسار الناصري":

لم يفطن الراديكاليون إلا بشكل متأخر وإثر نتائج ما سمي بـ"انقلاب يناير ١٩٦٦" داخل الجبهة القومية في جنوب اليمن وفرض دمجها "القسري" مع منظمة تحرير الجنوب المحتل إلى الصيغة الفعلية لسياسة الالتحام بالناصرية، أي وضع الحركة في قبضة الأجهزة الأمنية المصرية التي كانت تدير العمل العربي. فإثر هذا الدمج الذي تم بتنسيق تلك الأجهزة وقيادتها، أخذ الفرع اليمني الجنوبي يؤازره فرع الشمال اليمني يستقل عن الحركة، أما الفروع الخليجية للحركة التي كان يديرها مركز الكويت فقد توجهت إلى تشكيل قيادة مستقلة لها. وأما في العراق فقد أصبحت القطيعة نهائية ما بين الحركة ونظام عارف إثر إخفاق الانقلابين اللذين قادهما عارف عبد الرزاق في ١٥ أيلول ١٩٦٥ وفي ٣٠ حزيران ١٩٦٦ بدعم من الحركيين ومشاركتهم.

تم في هذا السياق الذي فقدت فيه الحركة وحدتها وتماسكها التنظيميين، وارتطمت فيه سياسة "الالتحام بالناصرية" بالأجهزة الأمنية المصرية، اجتماع اللجنة التنفيذية القومية للحركة في تموز ١٩٦٦، الذي قرر ضرورة التمييز بين يمين الناصرية ممثلاً بالأجهزة البيروقراطية البورجوازية وبين يسارها ممثلاً بالعناصر والقوى التقدمية، وضرورة انتهاج اليسار الناصري خط استقلال إيديولوجي وسياسي وتنظيمي يحرره من تسلط اليمين، ويربطه بالجماهير الناصرية العريضة من ناحية، وبقيادة عبد الناصر التي تمثل رأس اليسار تاريخياً من ناحية ثانية. وفي ضوء ذلك اتخذت اللجنة قراراً بانسحاب الحركة من الاتحاد الاشتراكي العربي في كل من سورية والعراق، وتوثيق الارتباط مع عبد الناصر دون المرور بأجهزته[٧٧].

تم خلال هذا التغيير الجديد في سياسة الحركة من الاندماج بالناصرية إلى تأكيد خط الاستقلال التنظيمي والسياسي والإيديولوجي عن أجهزتها والالتحام بعبد الناصر فقط، والوهم بإمكانية وضع عبد الناصر فوق أجهزته، انتشار الطبعات الماركسية غير المسفيتة في كل فروع الحركة، وأدى هذا التغيير فعلياً إلى انهيار العلاقة ما بين الجبهة القومية في الجنوب اليمني وبين الأجهزة المصرية، ومع حلول العام ١٩٦٧ كانت علاقة الحركة مع عبد الناصر قد تدهورت[٧٨].

الطور اليساري الجديد وانهيار الحركة

موضوعات ٥ حزيران:

أربكت الطبيعة الفاقعة لنكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ الحركة، وانعكس هذا الارتباك في مقال نشره محسن إبراهيم بعد أسبوع من الهزيمة تحت عنوان "كلا لم يخطئ عبد الناصر ولم يهزم العرب". وقد قال فيه إبراهيم "إن الدخول في الحرب لم يكن خطأ، وإن نتائجها لم تكن هزيمة، بل نكسة عسكرية لا تعني أن

هزيمة نهائية قد حصلت، وأن البطولة التاريخية لقيادة عبد الناصر تكمن في أنها قبلت تحدي المعركة[٧٩]. ولم يتم تجاوز هذا الارتباك إلا في الاجتماع القيادي الموسع الذي عقدته اللجنة التنفيذية القومية للحركة (أواخر تموز ١٩٦٧)، وأصدرت فيه أول تقرير رسمي يتضمن تحليلاً طبقياً للنكسة، حمل عنوان "الثورة العربية أمام معركة المصير"، وعرفت إشكالياته باسم "موضوعات ٥ حزيران"[٨٠].

كان هذا التقرير وفق مفهوم التقرير في الحركة متفقاً عليه ما بين فريقي القيادة المركزية: الراديكالي (برموزه الأساسية محسن إبراهيم، نايف حواتمة، محمد كشلي) والتقليدي (برموزه الأساسية جورج حبش ووديع حداد وهاني الهندي وأحمد الخطيب). إلا أنه وفي سياق الصراع الداخلي الحاد ما بينهما، حاول كل منهما أن يستملكه إيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً. ففي حين اعتبر الفريق الراديكالي أن التقرير يمثل وجهة نظر اليسار وأن القيادة التقليدية المؤسسة وجدت نفسها مضطرة للرضوخ إليه والإقرار اللفظي به[٨١] فإن جورج حبش يعتبر نفسه مسؤولاً عن هذا التقرير[٨٢]. وتبين وثيقة رسمية تعكس رأي حبش مباشرة أن الفريق "اليساري الطفولي" على حد تعبيرها حاول "بجرأة انتهازية نادرة، أن يقلب الحقائق رأساً على عقب وأن يصور التناقض ... وكأنه تناقض بين وجهتي نظر في هزيمة حزيران مثّل فيه الفريق الأكثر ثورية وجذرية". إذ يؤكد حبش من خلالها أن اللجنة التنفيذية القومية قد وضعت تقرير تموز ١٩٦٧ أساساً، كي تضع حداً نهائياً لنمط مقالات محسن إبراهيم التي تعكس استراتيجية "الالتحام بالناصرية" وما خلفته تلك الاستراتيجية من ربط ذيلي للحركة ودورها بالاستراتيجية الرسمية للجمهورية العربية المتحدة و"خنق كل المبادرات التي كانت تحاول تجاوز هذا الإطار"[٨٣].

يمكن القول إن النكسة مثّلت بالنسبة للحركة بفريقيها هزيمة تامة لاستراتيجية "الالتحام بالناصرية" التي تبنتها الحركة منذ عام ١٩٦٤-١٩٦٧ وكان الفريق الراديكالي مسؤولاً من الناحية النظرية والإجرائية عن فرض هذه السياسة على القيادة التقليدية وإرغامها على الالتزام بها. إذ كانت هذه القيادة، رغم كل مصداقية حرصها على عدم وضع الحركة تحت أي ظرف من الظروف في مواجهة عبد الناصر، تفضل منطق التحالف مع الناصرية على نمط الالتحام بها.

تعرَّضت هذه الاستراتيجية في تموز ١٩٦٦ إلى نوع من تحذير طبقي إيديولوجي يميز ما بين يمين الناصرية ممثلاً بأجهزتها البيروقراطية وبين يسارها ممثلاً "بقيادة عبد الناصر رأس اليسار تاريخياً"[٨٤]. وتوهمت الحركة خلال هذه الفترة، أنه يمكنها الالتحام مع قيادة عبد الناصر دون المرور عبر أجهزته. غير أن الماء كذَّب الغطاس إذ كانت الأجهزة هي التي تحكم مصر وتتولى ترجمة سياسة عبد الناصر العربية. فنشأت خلال عام ١٩٦٦ في إطار الرموز الأساسية للفريق الراديكالي الذي يتبنى استراتيجية "الالتحام بالناصرية" ثلاثة مواقف:

١- موقف نايف حواتمة الذي ودع بشكل مبكر أوهام هذه الاستراتيجية، إثر ما يسمى في روزنامة الحركة بانقلاب ١٣ يناير ١٩٦٦ المصري في الجبهة القومية في الجنوب، فجمّد عضويته في الأمانة العامة للحركة، وأخذ يدفع باتجاه تبني الماركسية اللينينية[٨٥].

٢- موقف محمد كشلي الذي نشر خلال آب وأيلول ١٩٦٦ سلسلة مقالات تحت عنوان "نقد التجربة الناصرية" و"نحو يسار عربي جديد" حلل فيها النموذج الناصري من منظور طبقي وحاول أن يحدد خصائص أزمته البنيوية، مميزاً بين هذا النموذج البيروقراطي وبين قيادة عبد الناصر.

٣- موقف محسن إبراهيم الذي حافظ على ثوابت طرحه المبكر لاستراتيجية الالتحام بالناصرية وتجسيدها في شكل "الحركة العربية الواحدة" تحت قيادة عبد الناصر[٨٦].

من هنا لم يعد موقف الفريق الراديكالي أو اليساري موحداً تجاه تلك الاستراتيجية، واشتمل على تمايزات وتناقضات ثانوية[٨٧] ، إلا أنه كان موحداً تجاه القيادة التقليدية المؤسسة. بينما كانت هذه القيادة المتحفظة على تلك الاستراتيجية تحاول استيعاب أطروحات الفريق الراديكالي واحتواءها، بهدف تفادي الانشقاق.

وفي أوائل عام ١٩٦٧ اتفق الفريقان على تشكيل لجنة تحضيرية سداسية بالمناصفة ما بينهما لعقد مؤتمر قومي، ضمت من الفريق الأول كلاً من محسن إبراهيم ونايف حواتمة ومحمد كشلي وضمت من الفريق الثاني كلاً من جورج حبش وهاني الهندي ووديع حداد[٨٨]. إلا أن هذه اللجنة لم تتفق على شيء، وداهمتها النكسة لتضعها وتضع الحركة برمتها على عتبة تجذير جديد.

في سياق ذلك استلم جورج حبش المبادرة، ودعا إلى عقد اجتماع موسع للجنة التنفيذية القومية، في تموز ١٩٦٧، أقر تقرير "الثورة العربية أمام معركة المصير"، الذي أجهز نظرياً وسياسياً من الناحية الفعلية على استراتيجية الالتحام بالناصرية ووضع الحركة أمام مهمات إعادة بنائها وتجذيرها على أساس يساري ينطلق إيديولوجياً من تبني "الاشتراكية العلمية" "إيديولوجية الطبقة العاملة" فما أبرز نقاط هذا التقرير؟ وما النتائج النظرية التي خرج بها؟

التحليل الطبقي للنكسة (موضوعات ٥ حزيران):

ناقشت الوثيقة ما سمته بـــ النكسة العسكرية في الأيام الستة، ورأت أن النكسة لا تكمن في الهزيمة العسكرية بقدر ما تكمن في اضطرار حركة الثورة

العربية إلى إيقاف الحرب مع إسرائيل عند حدود جولة الأيام الستة، وعدم المضي فيها بحيث تتحول إلى حرب شاملة ضد الاستعمار بكل قواعده ومصالح كل القوى المرتبطة به، فتأخذ معناها التاريخي كحرب تحرر وطني على امتداد الأرض العربية، ولا تعود مجرد عملية صدام بالجيوش محدودة بيننا وبين إسرائيل(٨٩).

أولاً- فسَّرت الوثيقة عجز قيادة الثورة العربية عن ذلك، بتكوينها الطبقي والإيديولوجي والسياسي البورجوازي الصغير. فحكم هذا التكوين مواجهتها "المتقطعة" و"المتذبذبة" لاستراتيجية الاستعمار الجديد الهجومية بقيادة الولايات المتحدة. وقد قامت هذه الاستراتيجية على تطويق الجمهورية العربية المتحدة منذ خمس سنوات (في إشارة ضمنية إلى الحرب اليمنية) والضغط عليها ومحاولة إرغامها على الانكفاء إلى داخل حدودها، وصولاً إلى الغزو العسكري المباشر في ٥ حزيران ١٩٦٧. في حين لم تنطلق الثورة العربية في مواجهتها لتلك الاستراتيجية على امتداد الأرض العربية(٩٠). وقد حكم التكوين الطبقي البورجوازي الصغير أزمة قيادة الثورة العربية بقدر ما حكم أزمة الفصائل القومية الأخرى التي ليست في السلطة، في إشارة ضمنية إلى حركة القوميين العرب. وفي هذا التكوين تكمن الجذور الموضوعية للنكسة(٩١).

ثانياً- استنتجت الوثيقة في ضوء تحليلها الطبقي للنكسة، أنه إذا كانت البورجوازية الصغيرة، قد أدت دورها إبان مواجهة الاستعمار القديم على حد تعبير الوثيقة فإنها "لم تعد مؤهلة لممارسة دور القيادة على رأس الحركة الثورية العربية في هذه المرحلة الجديدة من نضالها". فقد كانت "حرب التحرر الوطني الطويلة النفس مع الاستعمار" تتطلب إحداث تحولات هامة في مسيرتها، يقوم على بناء نظام اشتراكي قادر بالتصنيع الثقيل على حماية استقلاله الاقتصادي، وتوسيع إطار

الديموقراطية السياسية الشعبية لتمكين جماهير الطبقة العاملة والعناصر المثقفة الملتزمة بالاشتراكية العلمية أساساً من خوض معركة بناء الأساس المادي للاشتراكية وعلى تحويل أجهزة الدولة إلى أداة ضاربة في يد الجماهير الكادحة تلتزم بإيديولوجية الطبقة العاملة[٩٢] غير أن القيادة البورجوازية الصغيرة لم تنتج سوى سياسة متقطعة ومتذبذبة في مجابهة الاستعمار الجديد أم الرجعية العربية، وأنظمة بيروقراطية متكلسة تخاف من الجماهير، وتغيّب أي تعبئة شعبية لها من شأنها استنزاف قوى الاستعمار كما هو حاصل في "فيتنام"[٩٣].

ثالثاً- يتطلب ذلك ضرورة انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية والملتزمة بـ الاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة، وتحت هذه القيادة سوف يكون على البورجوازية الصغيرة وكل العناصر والقوى الوطنية والتقدمية أن تسهم بدورها في معركة التحرر الوطني[٩٤].

رابعاً- وفي إطار محايثة التقرير ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنه يربط مهام معركة التحرر الوطني الراهن بـ إزالة آثار العدوان بالدخول في مرحلة الصدام النهائي الحاسم مع الاستعمار الجديد، وجرّ هذا الاستعمار إلى تفجير الحرب الشاملة معه، وخلق أكثر من فيتنام واحدة، وذلك باتباع أسلوب الكفاح الشعبي المسلح والعنف الثوري المنظم وتحقيق وحدة القوى الثورية العربية قطرياً وقومياً[٩٥].

خامساً- من هنا دعا التقرير على المستوى العالمي إلى تعميم نموذج الثورة على الغرار الفيتنامي في العالم الثالث، وتجديد وحدة المعسكر الاشتراكي ما بين الصين والاتحاد السوفييتي، وإعادة النظر في سياسة التعايش السلمي التي مكنت الولايات المتحدة من تطويق ثورات الشعوب وضربها[٩٦].

من الملاحظ أن التقرير يتحاشى تعبير الماركسية اللينينية ويستخدم بدلاً منه تعبير الاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة، كما يدعو إلى وحدة المعسكر الاشتراكي ما بين الصين والاتحاد السوفييتي إلا أنه يقف بشكل قاطع ضد سياسة التعايش السلمي السوفيتية في مرحلة الحرب الباردة، ويحمِّل هذه السياسة مسؤولية استفراد الولايات المتحدة بـ ثورات الشعوب وضربها، ويحدد الكفاح الشعبي المسلح وفق النموذج الفيتنامي أو ما سيسمى لاحقاً بـ حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد أسلوباً وحيداً في مقارعة "الاستعمار الجديد".

رغم أن التقرير لم يحدد شخص عبد الناصر بل القيادة البورجوازية الصغيرة للثورة العربية، أنظمة وحركات سياسية، فإن تلك القيادة كانت تسمية طبقية محددة لقيادة عبد الناصر التي اعتبرتها الحركة تقليدياً، كما اعتبرها التقرير نفسه رأس قيادة الثورة العربية. ويكمن أخطر استنتاج نظري للتقرير في تحميل تلك القيادة مسؤولية النكسة، وتفسيره لذلك، بتكوينها البورجوازي الصغير المتذبذب، وفي الدعوة إلى انتقال مقاليد القيادة من البورجوازية الصغيرة إلى الطبقات الملتزمة بـ الاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة.

مشروع التجذير اليساري للحركة:

شكل تقرير تموز الأساس النظري لإعادة بناء حركة القوميين العرب وتجذيرها يسارياً[٩٧]. من هنا أقرت اللجنة التنفيذية القومية في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨ برنامج التطور الديموقراطي الذي يحدد آليات ووظائف عملية إعادة البناء اليسارية تلك. ويقوم هذا البرنامج على أربع نقاط:

١- طرح موضوعات ٥ حزيران على جمهرة الأعضاء في كل الأقطار لاستثارة حوار واسع حولها في صفوفهم.

٢- التقدم انطلاقاً من تلك الموضوعات، بصوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة، واستخراج برنامج يحدد مهمات النضال الوطني الديموقراطي وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية السائدة في كل قطر.

٣- التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة مناقضة للممارسات السياسية السائدة، التي كان يفرزها التكوين الطبقي والإيديولوجي البورجوازي الصغير للحركة.

٤- الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية التقليدية للحركة، وإحداث عملية فرز تنظيمي حاسمة في صفوفها، وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحول إلى فصائل ماركسية لينينية جديدة[٩٨].

لم يطرح برنامج التطور الديموقراطي الداخلي إذن حل حركة القوميين العرب، بل إعادة بنائها تنظيمياً في نوع من فيدرالية تنظيمية قومية، ملتزمة إيديولوجياً بـ الاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة. وتصور البرنامج قيادة جماعية تتمثل فيها الأقاليم، وتتخذ قراراتها بالأكثرية مع الاحتفاظ للأقلية، سواءٌ تمثلت على شكل إقليم واحد أو أكثر، بحقها في طرح وجهة نظرها باسمها وليس باسم حركة القوميين العرب كلها، وهو ما يتطلب إنهاء وظيفة الأمانة العامة، وإعادة بناء الفروع على أساس النظرية اللينينية في التنظيم، وبشكل تكون فيه القيادة الإقليمية هي القيادة السياسية المركزية اليومية، الفعلية والوحيدة بالنسبة للإقليم[٩٩].

أقرت القيادة التقليدية هذا البرنامج، الذي يعني فعلياً إحداث فرز تنظيمي وإيديولوجي قطبي في الحركة ما بين العناصر التي تقبل التجذير اليساري للحركة والعناصر التي تتحفظ على ذلك أو لا تقبله. غير أن الفريق الراديكالي يتهم تلك

القيادة بأنها وافقت لفظياً على هذا البرنامج، وعارضته علناً في التطبيق[١٠٠]، بينما تنكر القيادة التقليدية المؤسسة ذلك، وتؤكد أنها هي أصلاً المسؤولة عن صياغة موضوعات ٥ حزيران التي يجب أن يُعاد بناء الحركة وفقاً لها، ومن هنا طبّقت ذلك باستدعاء الكوادر اليسارية من فروعها وزجها في الفرع الفلسطيني الأردني كي تتم عملية البناء اليساري للجبهة الشعبية[١٠١].

إذا ما حفرنا في الجانب التنظيمي للبرنامج، فإننا نعثر فيه دون شك على صياغات الفريق الراديكالي اليساري، فيمكن اعتبار هذا البرنامج من الناحية التنظيمية استعادة مطوّرة لبرنامج التطور التنظيمي الذي أقره مؤتمر شباط القومي عام ١٩٦٥، ولم تتخذ القيادة التقليدية المؤسسة أي إجراء عملي لتنفيذه، مما جعل ذلك موضع مناقشة مراتب الحركة وأعضائها[١٠٢]. ويفسر تعطيل القيادة التقليدية لقرارات مؤتمر ١٩٦٥ في إعادة بناء فروع الحركة وتنظيماتها وفق نظرية الديموقراطية المركزية، ارتياب الفريق الراديكالي بمدى مصداقية القيادة التقليدية في إقرارها بذلك البرنامج، والتفسير في ضوء وقائع معينة أن هذا الإقرار كان لفظياً، ليس إلا.

لقد كانت مواقف القيادة التقليدية المؤسسة من المسائل التي تتعلق بإشاعة الديموقراطية في الحياة الداخلية للحركة، وقيامها بممارسات سلطوية، مثل تجميدها لقرارات مؤتمر ١٩٦٣، لا تشجع على الثقة بولائها الحقيقي لبرنامج التطور الديموقراطي. فاعتبر الفريق الراديكالي بحكم رسوخ آليات الصراع ما بينه وبين القيادة التقليدية منذ أوائل الستينات، أن القيادة التقليدية المؤسِّسة هي العائق الوحيد أمام التطبيق الفعلي والملموس لبرنامج التطور الديموقراطي. من هنا لم يؤدِ إقرار تلك القيادة للبرنامج سوى إلى زيادة ارتيابه وتصعيد شكّه وعدم ثقته بها. في

الوقت الذي كانت فيه هذه القيادة تعرف جيداً النوايا الحقيقية للفريق الراديكالي في الإطاحة بها، والاستيلاء على السلطة التنظيمية القيادية في الحركة. وبالفعل لم يخفِ الفريق الراديكالي قراره بخوض حرب المواقع ضد القيادة التقليدية، وإضعاف سلطتها وصولاً إلى تقويضها.

تم في سياق هذا المناخ الانقسامي المتوتر، قيام فروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية، بما يمكننا تسميته بانقلاب تنظيمي داخلي ضد قيادتها الإقليمية الكويتية التي كان يقف على رأسها الدكتور أحمد الخطيب أحد أعضاء القيادة التقليدية المؤسسة. وقد تم هذا الانقلاب من خلال عقد هذه الفروع في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٧ لمؤتمر إقليمي في بيروت بالتنسيق مع نايف حواتمة وليس مع قيادة الإقليم أو الأمانة العامة كهيئة قيادية اعتبارية. ولقد كانت نقاشات المؤتمر وسجالاته هجوماً منهجياً على القيادة الإقليمية.

وتكلل هذا المؤتمر بقرار نقل السلطة التنظيمية من قيادة الإقليم الكويتية إلى لجنة مركزية مشتركة خُصص فيها لفرع الكويت مقعد واحد. ولقد ضعفت سلطة القيادة التقليدية المؤسسة إلى حد بعيد داخل الحركة بعد النكسة، فقد كان فرعا الحركة في شمال اليمن وجنوبه قد أنهيا صلتهما التنظيمية "الرسمية" بها منذ النصف الثاني من عام ١٩٦٦ في الوقت الذي حافظا فيه على علاقة وثيقة بالفريق اليساري في القيادة المركزية. في حين كان فرع الحركة العراقي قد استكمل استقلاليته التنظيمية الذاتية فعلاً بدءاً من عام ١٩٦٦ تحت اسم الحركة الاشتراكية العربية التي كان يقودها فعلياً أحد رموز الفريق الراديكالي في العراق وهو عبد الإله النصراوي. وفي فرع الحركة السوري كان الفريق الراديكالي يمتلك عضوين فعالين في قيادة الإقليم هما سامي ضاحي وأسامة الهندي، لا سيما هذا الأخير الممسك

فعلياً بكافة خيوط التنظيم في سورية. أما الفرع اللبناني فكان وثيق الصلة بمحسن إبراهيم ومحمد كشلي وبفريق مجلة الحرية عموماً. وفي أواخر عام ١٩٦٧ فقدت القيادة التقليدية سلطتها الفعلية في إقليم الخليج والجزيرة العربية، وأصبحت القيادة الفعلية لهذا الإقليم في قبضة الفروع، وبكلام موجز ودقيق اقتصرت السلطة الحقيقية للقيادة التقليدية على الفرع الأردني الفلسطيني.

تفسر هذه الخريطة، أن الفريق الراديكالي اليساري في سياق حرب المواقع التي خاضها ضد القيادة التقليدية، قد تمكن من السيطرة على كافة المؤتمرات الإقليمية أو القطرية للفروع عام ١٩٦٨، باستثناء الفرع الأردني الفلسطيني التي أثبتت فيه القيادة التقليدية سلطتها النافذة. وتمثل هذه المؤتمرات سلسلة مترابطة من المشاهد الانقسامية، أفضت إلى سيطرة الفريق اليساري على الحركة، ومن ثم تصفيتها شكلاً ومحتوىً واسماً. فما أبرز هذه المشاهد؟

خصائص المشهد الانقسامي وتطوراته عام ١٩٦٨ (محاولة توصيف وتحليل):

كان يُفترض بالأمانة العامة التي يقف على رأسها جورج حبش أن تشرف على عقد المؤتمرات القطرية أو الإقليمية لكافة الفروع المرتبطة تنظيمياً بها، على قاعدة "برنامج التطور الديموقراطي"(أقرته اللجنة التنفيذية القومية في مطلع كانون الثاني ١٩٦٨). غير أنه لم ينعقد حتى تموز ١٩٦٨ أي مؤتمر من هذه المؤتمرات، باستثناء المؤتمر القطري اللبناني (كانون الثاني ١٩٦٨) الذي كان من الناحية الفعلية فاتحة هذه المؤتمرات.

يفسر الفريق "اليساري" عدم عقد الأمانة العامة لهذه المؤتمرات بأن موافقة القيادة التقليدية المؤسسة على البرنامج كانت "لفظية وشكلية"[١٠٣]. بهدف احتوائه والالتفاف عليه في الممارسة العملية. ويمثل ذلك جانباً واحداً من الحقيقة، لتبرير

انفراد الفريق "اليساري" بعقد هذه المؤتمرات تحت إشرافه، والتي تمخض عنها في النهاية حلّه لحركة القوميين العرب.

لقد كانت القيادة التقليدية مضطرة بالتأكيد لإقرار هذا "البرنامج" بالشكل الذي صاغه الفريق "اليساري" وقدّمه، غير أنها كانت مستعدة لتقبله واستيعابه بهدف تجديد الحركة وإنقاذ وحدتها، فلم يكن إحساسها بالأزمة البنيوية التي تواجه الحركة وتتحدى مصيرها، بأقل من إحساس الفريق "اليساري"، في حين أن الفريق "اليساري" انطلق أساساً من إدانة "أسلوب الإقناع الإيديولوجي"(١٠٤) و"مطاردة" "الجيوب اليمينية" و"تصفيتها" أنّى كانت(١٠٥). فقد تخيل الفريق اليساري أنه يخوض في الحركة معركة "الصراع الطبقي والإيديولوجي بين أفكار وممارسات ماركسية-لينينية بروليتارية وبين أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة سائدة(١٠٦) في الوقت الذي كان يعترف فيه أن هذه "الأفكار والممارسات" ليست مكوّنة بل مدعوة للتكون، ولتأهيل الاستقطابات اليسارية في الحركة للتحول إلى فصائل ماركسية-لينينية.

بهذا المعنى لا يمكن تفسير عدم عقد القيادة التقليدية للمؤتمرات الإقليمية بنواياها "الانقلابية" المسبقة ضد "برنامج التطور الديموقراطي"، إذ أثبتت خلال فترة وجيزة مصداقية كبيرة في تبني مبادئه الأساسية، وأحرجت هذه المصداقة الفريق "اليساري" ودفعته للتصريح بأن "اليمين" يتظاهر بالماركسية خلافاً لحقيقته "اليمينية"(١٠٧). وحين نتحدث عن القيادة التقليدية هنا فإننا نعني أساساً التيار الذي مثله جورج حبش، إذ كما ووجه هذا التيار من الفريق اليساري المتطرف براديكاليته بتهمة التظاهر اللفظي باليسارية، فإن الوجوه الأكثر تقليدية ومحافظة في الحركة فهمت من يسارية حبش ذلك(١٠٨).

لعل تحليل مجرى سير العمليات بتعابير علم الاجتماع، يبرز معرفة أرقى بحركة الظاهرة الانقسامية من خلال المتغيرات الواقعة من تلك التبريرات الإيديولوجية المقدَّمة. إذ حدث في آذار ١٩٦٨ طارئ خطير بالنسبة للحركة، وهو مصادرة أجهزة العقيد عبد الكريم الجندي في سورية لشحنة أسلحة خاصة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ووفق مصادر الحركة كانت الشحنة مرسلة إلى الأراضي المحتلة عن طريق سورية، في حين أن أجهزة الجندي التي لم يكن لديها اعتراض على مثل ذلك مبدئياً، ارتابت بهدفها السياسي وربطت على الأرجح ما بين "تهريبها" وبين النشاط المعارض للحركة في سورية، الذي كانت تتابعه تلك الأجهزة عن كثب، وإبان مراجعة الدكتور جورج حبش في ١٩ آذار ١٩٦٨ للجندي بشأن استعادة الأسلحة المصادرة تم اعتقاله مع رفيقيه فائز قدورة وعلي بشناق. وبعد ثمانية شهور تقريباً، وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٦٨ تحديداً، تمكنت مجموعة من الجبهة بقيادة الدكتور وديع حداد عضو الأمانة العامة للحركة من اختطاف حبش وتحريره ونقله إلى بيروت[١٠٩].

خلال الفترة التي سبقت اعتقال حبش، انخرط فرع الحركة في سورية في الاتصالات القائمة ما بين قوى المعارضة لتشكيل "جبهة وطنية تقدمية" معارضة. وأثمر ذلك عن توقيع الحركة على الميثاق الوطني للجبهة التي تم الإعلان عنها في أيار ١٩٦٨[١١٠]. إلا أن هذا التوقيع أثار في سياق تمزق وحدة المعايير في الحركة أزمة تنظيمية-سياسية حادة ما بين القيادة الإقليمية والقيادة التقليدية المؤسسة. فقد وقَّع هاني الهندي عضو القيادة المؤسسة للحركة وجهاد ضاحي أبرز وجوه هذه القيادة في سورية على ميثاق الجبهة خلافاً لرأي الفريق اليساري في القيادة الإقليمية، الذي كان يضم بشكل أساسي كلاً من أسامة الهندي (وهو شقيق هاني الهندي) وسامي ضاحي (وهو شقيق جهاد ضاحي). فبادرت القيادة الإقليمية ممثلة

بأسامة الهندي وسامي الضاحي إلى نشر خبر باسم الحركة في مجلة "الحرية" يعلن عدم وجود أية علاقة ما بين هاني الهندي وجهاد ضاحي وبين حركة القوميين العرب[١١١]. مما اضطر مجلة "الهدف" التي كان على رأسها غسان كنفاني إلى نفي ما نشرته "الحرية"[١١٢]. وبعد حوالي شهرين أعلن الفريق اليساري في الحركة عن انسحابها من "الجبهة" في سورية.

في الوقت نفسه أخذ تطور الأحداث في اليمن منحىً خطيراً (يجب أن نعرف هنا أن الصلة التنظيمية الرسمية ما بين فرعي الحركة في شمال اليمن وجنوبه -الجبهة القومية- كانت منقطعة، إلا أنها وثيقة للغاية مع الفريق اليساري في الإطار القيادي المركزي للحركة)، فأخفقت حركة ١٤ أيار المسلحة التي خاضها يسار الجبهة القومية ضد ما اعتبر تواطؤاً ما بين حكومة الجبهة القومية وعقداء الجيش الذين نفذوا انقلاب ٢٠ آذار ١٩٦٨ الفاشل ضد اليسار. كما تمكنت الحكومة "النوفمبرية" في الشمال في آذار-أيار عام ١٩٦٨ من حل لجان "المقاومة الشعبية" التي كانت تحت نفوذ الحركة، ولعبت دوراً أساسياً في الدفاع عن صنعاء إبان حصار السبعين يوماً (ك١ ١٩٦٧-أوائل آذار ١٩٦٨). ويعتقد فلاح عبد الله المديرس أن فضل حركة أيار ١٩٦٨ قد دفع فروع الحركة في عُمان الساحل وعُمان الداخل -وهي فروع وثيقة الصلة بيسار الجبهة القومية في جنوب اليمن- إلى عقد مؤتمر استثنائي في تموز عام ١٩٦٨ "تحقق فيه انتصار حاسم على الجناح اليميني"[١١٣].

إذا كان الحدثان السوري واليمني تظاهرتين أساسيتين من تظاهرات الحدة التنافسية ما بين "يسار" الحركة و"يمينها"، فإن غياب جورج حبش إبان اعتقاله عن المشهد الانقسامي، وتطويق هاني الهندي، إلى حد إعلان الفريق اليساري عن

انعدام علاقته بالحركة، قد ساعد الفريق "اليساري" على التفرد بعقد المؤتمرات الإقليمية. إذ لم يتبقَ من القيادة التقليدية المؤسسة سوى الدكتور أحمد الخطيب المرابط في "حصنه" في الكويت، ووديع حداد المنهمك في عمله الفدائي. كان الخطيب من الناحية الجغرافية بعيداً عن حدة المنافسة الانقسامية المتمركزة في بيروت، أما وديع حداد فلم يرَ في أطروحات الفريق "اليساري" سوى ثرثرة إيديولوجية لا طائل منها[١١٤]. ويبدو أنه هدَّد خلال هذه الأزمة بنسف مجلة "الحرية"[١١٥] التي اعتبرها مسؤولة عن تفسخات الحركة.

يعني ذلك أن الطريق قد أصبح أمام الفريق "اليساري" خالياً من أصعب وأخطر عنصر يواجهه، وهو جورج حبش. والحقيقة أنه لو كان حبش حاضراً لصعب على الفريق اليساري كثيراً أن ينفرد بعقد المؤتمرات الإقليمية التي عقدها باسم الحركة، وبالصورة التي عقدها فيها. وقد استثمر الفريق اليساري هذه النقطة جيداً لتطبيق برنامج التطور الديموقراطي باسمه، إذ سبق له أن اكتشف أهميتها عام ١٩٦٣ حين غاب جورج حبش لأسباب اضطرارية عن مؤتمر آذار-نيسان القومي، فطرح وثيقته التي بلورت لأول مرة ملامح انقسام ما بين جيل الصف الثاني في الحركة والقيادة المؤسسة. من هنا كان اجتماع اللجنة التنفيذية القومية في أيار ١٩٦٨ هادئاً ومستقراً بالنسبة للفريق اليساري، فأخذ يعمل بسرعة لإخراج "برنامج التطور الديموقراطي" وفق فهمه له. وفي هذا السياق انفرد هذا الفريق بعقد المؤتمرات القطرية أو الإقليمية باسم الحركة.

المشاهد الانقسامية (مؤتمرات تموز):

كانت المؤتمرات القطرية أو الإقليمية التي عقدها "يسار" الحركة في تموز عام ١٩٦٨ في مختلف الفروع، اجتماعات قيادية موسعة أكثر منها مؤتمرات

بالمعنى الذي يمكن أن نفهمه من كلمة المؤتمر، وتمثل هذه المؤتمرات مشهداً انقسامياً نموذجياً(١١٦) انقسمت أطرافه على مستوى الوظائف المتشابهة والمتعارضة في النسق الانقسامي، إلى "قطبين متضادين" إيديولوجياً، هما قطبا "اليمين" و"اليسار".

دفعت الطبيعة الإيديولوجية للموضوعات التي "ناقشتها" هذه المؤتمرات، بالمستوى الإيديولوجي للانقسام إلى مقدمة المشهد، وبشكلٍ برز فيه هذا المستوى كمحدِّد لسائر المستويات الأخرى. وكان العائق الإيديولوجي بالنسبة لمن تم اعتباره "يمينياً"، يتمثل بالتحفظ على موضوعات "الماركسية-اللينينية" والموقف من الناصرية ومن العلاقة بماضي الحركة وتاريخها. كانت الكوادر اليمينية المتطرفة قد غادرت في معظمها الحركة عند حدود عام ١٩٦٥، ولم يتبقَ منها في الحركة كوادر فعالة، في حين أن الكوادر التي يصفها الفريق "اليساري" بـ"اليمينية" كانت تتقبل "الاشتراكية العلمية" وإن كان على مضض، غير أنها لم تتقبل "الماركسية-اللينينية"، وكانت لها وجهات نظر نقدية بـ"الناصرية" غير أنها لم توافق على عنف الموقف "اليساري" منها، مع أن هذا الموقف كان يتبنى قُبيل النكسة "الالتحام بالناصرية". أما قواعد الحركة فكانت في مجملها "ناصرية" انتسبت إلى الحركة على قاعدة ناصريتها، ولا سيما في المشرق. غير أن الانقسام وإن أخذ شكلاً إيديولوجياً مهيمناً، فإن آلياته الفعلية كانت أكثر تركيباً من العنصر الإيديولوجي بمفرده، فقد تدخلت في الانقسام الإيديولوجي آليات تنظيمية وجيلية وسياسية وعاطفية مركبة، يعود اشتغالها داخل الحركة إلى ما قبل النكسة. وكانت أخطر آلية من هذه الآليات هي الآلية التنظيمية، إذ اعتبرت القيادة التقليدية مسؤولة عن إهمال قرارات مؤتمر شباط القومي ١٩٦٥ التنظيمية، التي تنقل الثقل من المركز إلى الفروع، وترسي قواعد حياة ديموقراطية داخلية على أساس نظرية الديموقراطية

المركزية. والواقع أن القيادة التقليدية لم تبذل أي جهد لتطبيق النظام الداخلي الجديد الذي أقره ذلك المؤتمر[١١٧]. وكان ذلك أخطر مقتل لها لم تكتشف نتائجه المرة إلا بشكل متأخر. حين طارت بومة -مينيرفا- إلهة الحكمة كالعادة بعد فوات الأوان.

يفسر ذلك أن آليات المشهد الانقسامي قد اكتسبت بُعدَ الصراع ما بين "فروع" و"مركز" ما بين جيل ثانٍ في الحركة وجيل القيادة التقليدية المؤسسة. وكانت قيادات الجيل الثاني -تقليدياً- مدفوعة برغبة المساهمة في رسم خطط الحركة المركزية وتقرير سياساتها بقدر رفض القيادة التقليدية أو عجزها في أدنى الأحوال عن إيجاد آلية تنظيمية فعالة ومجدية لتلك. فارتبط الاستبداد التنظيمي بالقيادة التقليدية بقدر ما ارتبطت الديموقراطية الداخلية بالفريق "اليساري"، وهو ما يفسر بالنسبة لنا الأسس الفعلية وليس الموهومة لنفوذ الفريق "اليساري" واستقطابه لـ"الجيل الثاني"، في الحركة ولقياداته. من هنا طرح الفريق اليساري في برنامجه للإصلاح الديموقراطي الذي أقرته القيادة التقليدية رسمياً، إلغاء "الأمانة العامة" كمؤسسة قيادية مركزية، واستبدالها بلجنة تنفيذية موسعة تتمثل فيها كافة الفروع على أساس القاعدة النسبية، وتكون في الآن ذاته نتاجاً لهذه الفروع.

انعقدت هذه "المؤتمرات" خلال شهر تموز، وناقشت برمتها جدول أعمال ثلاثي النقاط، أقرت فيه موضوعات "حزيران وما بعد النكسة، وتبنت تحليلاً طبقياً- سياسياً لأوضاعها القطرية من منطلق ماركسي-لينيني، واتخذت إجراءات تنظيمية من أهمها انتخاب قيادات جديدة ملتزمة بـ"برنامج التطور الديموقراطي" على طريق تأهيل الاستقطابات "اليسارية" للتحول إلى فصائل ماركسية-لينينية، تُصفي التركيبة الطبقية والإيديولوجية والسياسية البورجوازية الصغيرة لحركة القوميين

العرب. وكان المؤتمر القطري اللبناني سبّاقاً لجميع هذه المؤتمرات، إذ انعقد في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨، وأقر الالتزام المبدئي والرسمي بالماركسية-اللينينية، ووافق على موضوعات ٥ حزيران، وقدّم تحليلاً طبقياً للوضع اللبناني من منظور فهمه للماركسية-اللينينية.

وحوالي منتصف تموز ١٩٦٨ عقدت "الحركة الاشتراكية العربية" في العراق مؤتمرها القطري في بيروت بحضور محسن إبراهيم كعضو مراقب عن اللجنة التنفيذية. كانت هذه "الحركة" قد تشكلت عام ١٩٦٥ كصيغة تنظيمية عراقية لـ"الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" التي طرحها مؤتمر شباط ١٩٦٥ القومي لحركة القوميين العرب. فتألفت من "حركة القوميين العرب" وممن سمته "الحركة" بـ"الجناح الناصري اليساري في سلطة بغداد" في إشارة إلى تيار الدكتور خير الدين حسيب وأديب الجادر وكتلة "الضباط القوميين"(كتلة صبحي عبد الحميد والبعثيين الناصريين من أمثال فؤاد الركابي الأمين القطري السابق للبعث في العراق حتى عام ١٩٥٩). وإثر نكسة ٥ حزيران، خرج تيار الدكتور حسيب وعمل تحت الاسم نفسه "الحركة الاشتراكية العربية" ثم استقل عنه الضابط القومي صبحي عبد الحميد وشكل حزب "الوحدة"، فاقتصر مؤتمر "الحركة الاشتراكية العربية" على "الحركيين" والبعثيين الناصريين بقيادة فؤاد الركابي (كان قد شكل سابقاً حركة الوحدويين الاشتراكيين الديموقراطيين). وكان الثقل الحركي هنا مهيمناً، من هنا تم وصف المؤتمر بمؤتمر "الحركة الاشتراكية العربية"(فرع حركة القوميين العرب في العراق) تمييزاً لها عن "الحركة الاشتراكية العربية" الناصرية بقيادة الدكتور حسيب والجادر. وقد أقر مؤتمر "الحركة الاشتراكية العربية"(فرع حركة القوميين العرب في العراق) موضوعات ٥ حزيران، وقدم تحليلاً طبقياً-سياسياً أولياً للوضع العراقي ولمهمات الثورة الوطنية الديموقراطية في العراق،

وأساليب الكفاح المتطابقة معها. ثم حدد فهمه لبرنامج التطور الديموقراطي، بتأهيل الحركة لإفراز طليعة سياسية جديدة تلتزم إيديولوجية الطبقة العاملة وتلتحم بها.

أما في سورية، فكان الوضع شديد الخصوصية، إذ أن عدداً من أعضاء قيادة الإقليم ومن القيادات الثانوية معتقل بنتائج التوقيع على ميثاق "الجبهة الوطنية التقدمية" المعارضة. فكان ما حدث في سورية هو اجتماع لأطر يسارية أكثر منه اجتماعاً أو مؤتمراً قيادياً موسعاً. وفي هذا الاجتماع طرحت الأطر السياسية بقيادة سامي ضاحي تحليلاً مطولاً تحت عنوان "نقد ذاتي لحركة القوميين العرب في سورية"، تبنت فيه موضوعات ٥ حزيران، وقدمت منظوراً طبقياً-سياسياً للنكسة. وكان المهم في هذا التحليل هو موقف الأطر اليسارية من "الجبهة الوطنية التقدمية" إذ رأى التحليل أنه كان مطلوباً من الحركة بعد الهزيمة أن "تعلن إفلاس طبقة الحكم" وأن تقود "الجماهير لإسقاط هذه الطبقة وإقامة حكم الجماهير الفقيرة بقيادة الطبقة العاملة" إلا أن الحركة بدلاً من ذلك "ساهمت بخلق جبهة ذات طبيعة تآمرية انقلابية قابلة للتفاهم مع الرجعية والاستعمار" و"لا تختلف في شيء عن جبهة الحكم" و"إن الجبهتين من طبيعة واحدة، وتقفان على نفس الأرضية الطبقية والإيديولوجية التي سقطت يوم ٥ حزيران" من هنا أعلن التحليل أن "حركة القوميين العرب تدين وتنقد نفسها بشدة لمساهمتها بخلق الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، وأن الاشتراك فيها، كان خطوة بورجوازية صغيرة وخاطئة" ولهذا فإنها تعلن "انسحابها من الجبهة" وتدعو "لإقامة حلفها الطبقي لإنقاذ الوطن"[١١٨].

وفي اليمن تجمدت العلاقة التنظيمية ما بين الجبهة القومية (الفرع الجنوبي للحركة) وما بين الأمانة العامة منذ عام ١٩٦٦ إثر ما يعرف بانقلاب يناير ١٩٦٨، وتطور التجميد إلى استقلال تنظيمي وسياسي تام لفرعي الحركة في الشمال

والجنوب عن القيادة المركزية في عام ١٩٦٨، حيث تشكل في الشمال الحزب الديموقراطي الثوري.

وأما في إقليم الخليج والجزيرة العربية الذي كانت الكويت مقر قيادته الإقليمية، فقد عقدت الفروع الخليجية بالتنسيق مع الفريق الراديكالي في الأمانة العامة مؤتمرها الإقليمي الأول في أواخر كانون الأول ١٩٦٧ في بيروت. غير أن الانقسام لم يكتمل إلا من خلال مؤتمر دبي الاستثنائي الذي انعقد في ٢٣ تموز ١٩٦٨ الذي فصل تنظيمياً ما بين منطقتي الخليج والجزيرة العربية، وجمد عضوية فرع الحركة في الكويت، وتبنى الماركسية اللينينية واستراتيجية الكفاح المسلح وتحول التنظيم بنتيجته إلى "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي". واعتبر الراديكاليون الكويتيون المنشقون عن القيادة التقليدية الكويتية أنفسهم فرعاً كويتياً لهذه الحركة. وأما في الساحة الأردنية-الفلسطينية، فقد انفجرت الأزمة بين ما سمي بيسار الحركة ويمينها في مؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في آب ١٩٦٨، وتكرس في مؤتمر شباط ١٩٦٩، ليخرج الفريق اليساري ويعمل تحت اسم الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين التي حملت لاحقاً اسم الجبهة الديموقراطية بقيادة نايف حواتمة.

وقد لعب الصراع التنظيمي والإيديولوجي والسياسي ما بين قيادات "الصف الثاني" والقيادة التقليدية المؤسِّسة خلال مؤتمري ١٩٦٣ و١٩٦٤ القوميين دوراً أساسياً في تحريض الكوادر الخليجية التي تدرس في جامعات بيروت والقاهرة وبغداد على التنسيق فيما بينها، بهدف تشكيل قيادة خاصة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية، مستقلة عن القيادة الكويتية، إذ كانت تلك الكوادر على صلة وتنسيق وثيقين مع قيادات "الصف الثاني"[١١٩]. التي أخذت تخرق القواعد التنظيمية وتتوجه

بخطابها إلى الكوادر القاعدية، بهدف استثارتها وإحداث استقطاب داخلها. فبدون ذلك كانت أطروحاتها ستبقى حبيسة جدران القيادة القومية المركزية. وكان البرنامج الديموقراطي الداخلي في الحركة أساساً برنامج قيادات "الصف الثاني". وشكل ذلك أحد أهم أسس اللقاء ما بين الكوادر الخليجية وتلك القيادات.

أدت هذه التحولات في عموم التنظيم القومي إلى عقد الفروع اليسارية في كانون الثاني ١٩٦٩ لاجتماع "اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب" الذي أعلن "تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" وتحولها إلى منظمات قطرية أو إقليمية يسارية جديدة تنتهج أو تطرح أسلوب الكفاح المسلح. وقد بادرت هيئة قيادية متحلقة حول الدكتور جورج حبش بتشكيل "القيادة المركزية العربية المؤقتة" التي حاولت أن تعيد بناء منظمات الحركة المنهارة في إطار حزب جديد حمل اسم "حزب العمل الاشتراكي العربي"، وكان تشكيل هذا الحزب في البداية رداً على قرار اليساريين بـ"تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" إلا أنه أخذ منذ عام ١٩٧٠ يتمركس بدوره ويسير في نفس طريق المنشقين اليساريين، وظل من الناحية الفعلية *امتداداً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين*. وبذلك تلاشت حركة القوميين العرب، وأخذت المنظمات المنبثقة عن تلاشيها تتطور بشكل مستقل، وهو ما تتوقف عنده حدود هذا البحث.

الهوامش:

(1) مقابلة شخصية في ٢٤/ ٨/ ١٩٩٥ مع جهاد ضاحي، قارن مع باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت ١٩٨٥، ص٥٨.

(2) حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٨٤، ص٧٠١-٧٠٧.

(3) باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار طلاس، دمشق ١٩٨٣، ص١٣٥.

(4) نصوح بابيل، سورية في القرن العشرين، الحلقة ١٠٦، جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء ١١/ ٦/ ١٩٨٦، ص٦.

(5) حبش، أورده الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٧٠-٧١.

(6) جمال الشاعر، سياسي يتذكر ، تجربة في العمل السياسي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٧، ص٤٣-٤٤.

(7) مقابلة شخصية في ١١/ ٣/ ١٩٩٦ مع جورج حبش في دمشق.

(8) حكيم الثورة، حياة الدكتور جورج حبش (حوار فؤاد مطر)، منشورات هاي لايت، لندن ١٩٧٥، ص٤٠.

(9) علي ناصر الدين، الثأر أو محو العار، نشرها في: هكذا كنا نكتب، ج١، مطبعة الاتحاد، بيروت ١٩٥٢، ص٢٧٩-٢٩١.

(10) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٨١-٨٢. ومقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش.

(11) رسالة شخصية من حمد الفرحان إلى الباحث في ٢/ ٤/ ١٩٩٦.

(12) حكيم الثورة، ص٥٥. قارن مع الكبيسي، ص٨٥-٨٦.

(13) بيان الشباب القومي العربي إلى الشعب العربي، الرأي، العدد ١٠١، السنة ٢، ٣١ ك٢، ١٩٥٦، ص١-٩.

(١٤) مقابلة شخصية في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع نايف حواتمة. وحول أسماء اللجنة القيادية انظر هاني الهندي، أورده حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ١٩٩٢، ص٣٤٤.

(١٥) الحكم دروزة وحامد الجبوري، مع القومية العربية، اتحاد بعثات الكويت، ١٩٥٧، القاهرة، ص١٧١ (لكن دروزة هو الذي كتبه فعلياً وأما الجبوري فوضع اسمه لتعزيز اسم الحركة في العراق). قارن مع محسن إبراهيم وهاني الهندي، إسرائيل: فكرة، حركة، دولة، دار الفجر الجديد، بيروت ١٩٥٨، ص٤.

(١٦) دروزة، المصدر السابق، ص١٦٩.

(١٧) دروزة، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، دار الفجر الجديد، ط١، بيروت ١٩٦١، ص١٠.

(١٨) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

(١٩) دروزة، مع القومية العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.

(٢٠) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٥-١٩٦٣، ج١، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٩، ص١١٢.

(٢١) تجد هذه الأفكار مفصلة في كتاب إبراهيم والهندي، إسرائيل: فكرة، حركة، دولة، مصدر سبق ذكره.

(٢٢) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٧٤-٧٥.

(٢٣) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠، ط٢، ص٢٣.

(٢٤) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٧٤ وص٦٦. قارن مع جورج حبش يتذكر، حوار غسان شربل، مجلة الوسط، العدد ١٩٦، تاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٥، ص٢٣.

(٢٥) إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٢٦) مقابلة شخصية في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع نايف حواتمة.

(٢٧) معن زيادة، تقويم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى، القومية العربية في الفكر والممارسة (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت ١٩٨٤، ص٣٤١.

(٢٨) إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

(٢٩) مقابلة شخصية في ٢/ ٢/ ١٩٩٦ مع محمد كشلي، وفي ١٠/ ١١/ ١٩٩٥ مع عبد الله النيباري.

(٣٠) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٤ وص١٢٨.

(٣١) الرأي، العدد ١٥٥، س٤، ك٢ ١٩٥٨، ص١. قارن مع إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٣٢) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٦٠-٦١. قارن مع جورج حبش يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص٢٣-٢٤.

(٣٣) حكيم الثورة، المصدر السابق، ص٦٢. قارن مع الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

(٣٤) إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٤٢-٤٣. قارن مع زيادة، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٢، ومع الكبيسي، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٣٥) حركة القوميين العرب في العراق، الوحدة طريقنا (كراس)، ت١ ١٩٥٨، ص١٣-١٤.

(٣٦) مقابلة شخصية في ١٩/ ١٠/ ١٩٩٥ مع طالب شبيب.

(٣٧) عبد الكريم الفرحان، حصاد الثورة: تجربة السلطة في العراق، دار البراق، لندن ١٩٩٤، ص٦٥.

(٣٨) دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٥. قارن مع إبراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي ١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، دون تاريخ، ص٤٨٦-٤٨٨.

(٣٩) فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥)، دار قرطاس للنشر والتوزيع، ط١، الكويت ١٩٩٤، ص٦. قارن مع الدكتور غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس، الكويت ١٩٩٤، ص٢٠-٢١.

(٤٠) حركة القوميين العرب، اتحاد الإمارات المزيف، مؤامرة على الوحدة العربية، ت١ ١٩٥٩، ص٤.

(٤١) المصدر السابق، ص١١.

(٤٢) سامي الجندي، البعث، دار النهار، بيروت ١٩٦٩، ص٨٧. قارن مع دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

(٤٣) نضال البعث، ج٧، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥، ص٢٧٤-٢٧٨.

(٤٤) نضال البعث، ج٦، دار الطليعة، بيروت، أيار ١٩٦٥، ص١٨-٢٩.

(٤٥) نضال البعث، ج٧، ص١٨٠ وص٢٨٧.

(٤٦) نضال البعث، ج٦، ص٣٤.

(٤٧) المصدر السابق، ص٤٢.

(٤٨) حركة القوميين العرب، الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة، تقييم عام، ص٢ (تعميم داخلي).

(٤٩) إبراهيم، في الديموقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، منشورات حركة القوميين العرب، بيروت ١٩٦٢، ص٢٣.

(٥٠) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧، ص١٥٩-١٦٠.

(٥١) أحمد عبد الكريم، حصاد سنين خصبة وثمار مرة (مذكرات)، دار بيسان، دمشق، ت٢ ١٩٩٤، ص١٣٧-١٣٨ و٤٣٨.

(٥٢) محمود سلامة، وطن وعسكر والقراءة البوليسية للتاريخ (نص مكتوب أرسله سلامة إلى الباحث في ٢٠/ ٤/ ١٩٩٦).

(٥٣) مقابلة شخصية في ٤/ ٤/ ١٩٩٥ مع محمود سلامة في دمشق.

(٥٤) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي، دار الريس، لندن ١٩٩٣، ص١٧٥-١٧٦.

(٥٥) باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن ١٩٨٩، ص١٢٨.

(٥٦) حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٧. قارن مع الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣١-٢٣٧.

(٥٧) الفكيكي، المصدر السابق، ص١٧٥-١٧٦.

(٥٨) مقابلة شخصية في ١٨/ ١٢/ ١٩٩٥ مع نايف حواتمة في دمشق.

(٥٩) مقابلة في ١٩/ ١٢/ ١٩٩٥ مع طالب شبيب في دمشق. قارن مع منيف الرزاز، التجربة المرة، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، بيروت ١٩٨٦، ص٩٠، حيث يحدد عدد الأعضاء العاملين بـ ٨٠٠ عضواً.

(٦٠) مقابلة شخصية في ٢٠/ ٧/ ١٩٩٦ مع محمود سلامة في دمشق.

(٦١) بيان حركة القوميين العرب في العراق، الطليعة، عدد ٢٣، الأربعاء ١٣ مارس ١٩٦٣، ص١ و١١.

(٦٢) نضال البعث، ج٦، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥-١٣٩.

(٦٣) للتفاصيل انظر: باروت، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣-٢٠٤.

(٦٤) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٧٤-٧٥.

(٦٥) وليد قزيها، الأسس الاجتماعية--السياسية لنمو الحركة القومية العربية المعاصرة في المشرق العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد رقم ٦، آذار ١٩٧٩، بيروت، ص٦٨.

(٦٦) إبراهيم، في الديموقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص٥١-٥٢.

(٦٧) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

(٦٨) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

(٦٩) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٧٦. قارن مع: إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٧٠) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

(٧١) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٧٧. قارن مع: فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديموقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤، ص١٢٦.

(٧٢) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة (مؤتمر شباط ١٩٦٥)، ص٩.

(٧٣) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٧٧-٧٨.

(٧٤) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي، المصدر السابق، ص٤٦-٤٨.

(٧٥) المصدر السابق، ص١٦.

(٧٦) قارن مع الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١١١.

(٧٧) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص٧٦-٧٧.

(٧٨) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

(٧٩) إبراهيم، المصدر السابق، ص٨-٩. قارن مع رأي يعكس موقف القيادة التقليدية في: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة وقضية الانشقاق، لجنة الإعلام المركزي، بيروت ١٩٧٠، ص١١-١٣.

(٨٠) لا تشير الوثائق اليسارية للحركة إلى هذا التقرير إلا بشكل ضمني وعابر من خلال إشارتها إلى اجتماع اللجنة التنفيذية في تموز ١٩٦٧.

(٨١) قارن: بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩، ص٦ و٢١.

(٨٢) مقابلة مع جورج حبش في ١٥/ ٥/ ١٩٩٦.

(٨٣) الجبهة وقضية الانشقاق، لجنة الإعلام المركزي، بيروت ١٩٧٠، ص١٤-١٥-١٦.

(٨٤) الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص١١٣. قارن: محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص٧٦-٧٧.

(٨٥) مقابلة مع نايف حواتمة في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥. قارن مع إبراهيم، المصدر السابق، ص٧٦. وفي مقابلة شخصية مع جاسم القطامي في ١٦/ ١٢/ ١٩٩٥ في الكويت (أحد ممثلي التيار الناصري التقليدي في الحركة، أشار لنا القطامي إلى أن حواتمة كان منذ ذلك الوقت يطرح تبني الماركسية بعنف وحدّة).

(٨٦) مقابلة شخصية مع محمد كشلي في ٢/ ٢/ ١٩٩٦ في بيروت.

(٨٧) مقابلة سبق ذكرها مع نايف حواتمة.

(٨٨) محسن إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٧٩-٨٠.

(٨٩) التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية (القومية) لحركة القوميين العرب في أواخر تموز ١٩٦٧، حركة القوميين العرب، الثورة العربية أمام معركة المصير، ص١٨.

(٩٠) المصدر السابق، ص١٠-١٤.

(٩١) المصدر السابق، ص٢٣.

(٩٢) المصدر السابق، ص٢٠-٢١.

(٩٣) المصدر السابق، ص٢٢-٢٣.

(٩٤) المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.

(٩٥) المصدر السابق، ص٢٩-٣١.

(٩٦) المصدر السابق، ص٣٢-٣٣.

(٩٧) الجبهة وقضية الانشقاق، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

(٩٨) إبراهيم، لماذا الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص١١٢-١١٣. قارن: بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص٢١-٢٤.

(٩٩) بيان سياسي تاريخي، المصدر السابق، ص٢٥-٢٩.

(١٠٠) المصدر السابق، ص٣٠.

(١٠١) الجبهة الشعبية وقضية الانشقاق، ص٥٦-٥٨.

(١٠٢) الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

(١٠٣) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(١٠٤) مقابلة في ٤/ ٤/ ١٩٩٦ مع سامي ضاحي في دمشق.

(١٠٥) قارن بتواترات هذه التعابير في بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره.

(١٠٦) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤. قارن بمحسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.

(١٠٧) قارن بـــ: هذا ما يدعو إليه جورج حبش، الطليعة، العدد ٢٧٢، الأربعاء ٢٥ آذار ١٩٧٠، ص١٣.

(١٠٨) اللجنة المركزية الوطنية لحزب العمل الاشتراكي العربي-لبنان (تقرير)، بيروت، ٢٠ ك٢ ١٩٨٠، ص١٢٦. ورد في التقرير أن "بعض عناصر حركة القوميين العرب المعروفة بتخلفها الفكري" رأت في "التزام الماركسية-اللينينية ستاراً للتمويه وإخفاء اليمينية عن العناصر التي رفضت الانشقاق وعارضته" والواقع أن هذه "العناصر" كانت تؤوِّل حبش وفق منطلقها ووعيها، في حين أنها كانت مع حبش سواءً كان يمينياً أم يسارياً، وذلك تقديراً لما مثلته مسلكيته من قيمة مثلى.

(١٠٩) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن قيام عناصرها باختطاف الدكتور جورج حبش من معتقله في سورية، نقلاً عن الحرية، العدد ٤٣٨، تاريخ ١١/ ١١/ ١٩٦٨، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بيروت العربية، ج٤، ط١، ١٩٧٠، ص٨٦٨.

(١١٠) انظر: نص الميثاق الوطني لجبهة القوى والعناصر الوطنية والتقدمية في سورية، الحرية، العددان ٤١٣ و٤١٤، بيروت ٢٠ و٢٧/ ٥/ ١٩٦٨، نشرته: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٠-٣٦٢.

(١١١) مقابلة شخصية مع أسامة ضاحي.

(١١٢) مقابلة شخصية في ٢٤/ ٨/ ١٩٩٥ مع جهاد ضاحي.

(١١٣) المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(١١٤) مقابلات مع بعض أصدقاء وديع حداد المقربين، رغبوا عدم ذكر أسمائهم.

(١١٥) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي في بيروت، حول ما يشبه هذا الأسلوب المنسوب إلى حداد في حمى الصراع قارن بـ: بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت ١٩٧١، ص٦٧. وتشير الوثيقة إلى رسالة منسوبة لوديع حداد في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨ "بضرورة العمل السريع لتصفية اليسار، تحويع القواعد القواعد الفدائية التقدمية ومحاولة تصفيتها". وبالطبع فإنه قد تم نسب هذه الرسالة إلى حداد في حمى الصراع الداخلي الدرامية.

(١١٦) حول مفهوم المشهد الانقسامي انظر: د.عز الدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة ١٩٩٣، ص٨٦-١١٢.

(١١٧) الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

(١١٨) قارن بـ: وجهات نظر حركة القوميين العرب، نقد ذاتي لحركة القوميين العرب في سورية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦-١٩٧.

(١١٩) مقابلة في ١٨/ ١٠/ ١٩٩٥ مع عبد الرحمن نعيمي.

الباب الثاني

الحركة القومية الجماهيرية (الناصرية)

(الناصرية وثورة ٢٣ يوليو)
بروز الناصرية كحركة جماهيرية

حكم مفهوم الإقليم-القاعدة تصور الحركة القومية العربية في القرن العشرين لتحقيق الوحدة العربية. وقد مثل العراق في وعي هذه الحركة -طيلة الفترة الممتدة من الثلاثينات إلى أواسط الخمسينات- هذا الإقليم أو المركز الذي راهنت الحركة القومية العربية على أن يضطلع في الوطن العربي بما اضطلعت به "بروسيا" و"بيمونت" في تحقيق الوحدتين الألمانية والإيطالية في القرن التاسع عشر. وارتبط تحول هذا الإقليم من العراق إلى مصر بنتائج العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الذي أطلق موجةً شعبية عربية جارفة وشاملة، تحولت فيها صورة عبد الناصر من صورة الضابط الانقلابي المغامر إلى صورة البطل القومي التام، وأدخلت المنطقة العربية كلها في "ربيع الشعوب" في "العالم الثالث". وقد أعيد في هذه الموجة التي ستسمى بـ"الناصرية" تحويل الحركة القومية العربية من حركة تقليدية تقوم على المثقفين الذين ينحدر معظم رعيلهم الأول من أبناء "العائلات" و"الذوات" إلى حركة قومية جماهيرية أو شعبية ذات مضامين اشتراكية "شعبوية" تعبر بشكلٍ أساسي عن الفئات المدينية الوسطى وقطاعات واسعة من الطبقة العاملة. ولم يتجذر المضمون الاشتراكي "الشعبوي" لـ"الناصرية" إلا بعد الانفصال السوري في ٢٨ أيلول ١٩٦١ عن الجمهورية العربية السورية المتحدة، والذي شاع تفسير ناصري "طبقي" لدوافعه يتكشف في رد البورجوازية السورية وكبار الملاك على قوانين تموز ١٩٦١ "الاشتراكية" (قوانين التأميمات)، وقد ساهم هذا التفسير على نحوٍ أساسي بتجذير "الناصرية" اجتماعياً، وإعادة بنائها في "الميثاق" كإيديولوجية قومية لـ"تحالف قوى الشعب العامل".

وشكّل تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر (١٩٦٢) الإطار المؤسسي التنظيمي الشعبي لهذه الإيديولوجيا.

إثر إخفاق حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ الانقلابية (الناصرية) الفاشلة في سورية دعا عبد الناصر "الجماهير العربية" إلى الإمساك بزمام المبادرة وتوحيد طاقاتها في إطار "الحركة العربية الواحدة" التي تشكل وحدة القوى الوحدوية "الناصرية" في كل قطر مدخلها. وقد أخذت "الحركة" من الناحية الفعلية شكل "توحيد" للمنظمات الناصرية في اتحادات اشتراكية عربية "قطرية". فتشكل في ١٤ تموز ١٩٦٤ الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق من "اندماج" كل من حركة القوميين العرب-إقليم العراق، والحزب العربي الاشتراكي (عبد الرزاق شبيب) والوحدويين الاشتراكيين الديموقراطيين (فؤاد الركابي) وحركة الوحدويين الاشتراكيين (إياد سعيد ثابت) وبعض شخصيات حزب الاستقلال "القديم". وقد تم بعد خمسة أيام من ذلك إعلان تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية من "اندماج" كل فرع حركة القوميين العرب في سورية، والجبهة العربية المتحدة (نهاد القاسم) والحركة الوحدوية الاشتراكية (محمد الخير وفايز اسماعيل) والاتحاد الاشتراكي العربي (مجموعة حلب)، إلا أن هذا "الاندماج" لم يكن فعلياً، فتلاشى "الاتحاد الاشتراكي العربي" (العراقي) بسرعة ولم يتبق منه سوى لافتة إثر خروج ما عرف بـ"الحركة الاشتراكية العربية" عنه، بعد فشل المحاولتين الانقلابيتين "القوميتين" ضد حكم عبد السلام عارف عام ١٩٦٥ وضد حكم شقيقه عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٦، في حين انسحبت حركة القوميين العرب والحركة الوحدوية الاشتراكية من الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية بين عامي ١٩٦٥-١٩٦٦[1]. وأما في الجمهورية اليمنية التي نص البيان الأول لها بعد قيام "ثورة ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢" على ضرورة تشكيل "تنظيم شعبي موحد" كبديل عن الأحزاب السياسية. فقد شكل المشير عبد الله السلال في ٦ ت٢ ١٩٦٦ بعد إعادته

من "الإجازة الإجبارية" في القاهرة إلى السلطة في صنعاء نوعاً من اتحاد اشتراكي يمني تحت اسم "الاتحاد الشعبي الثوري" الذي تشكل من حركة القوميين العرب ومجموعة من اتحاد الشباب اليمني الديموقراطي (الماركسية)، ومن المجموعة الناصرية-الوحدوية بقيادة يحيى بهران[٢]، إلا أن هذا التنظيم تلاشى نهائياً إثر حركة ٥ نوفمبر/ ت٢ ١٩٦٧ التي أقصت السلال عن السلطة. انتشرت التنظيمات الناصرية خلال حياة عبد الناصر بشكل خاص على المستوى القومي العربي ككل، واستطاعت أن تقتحم المحلل السياسي لمنطقة الخليج والجزيرة العربية والمغرب العربي فضلاً عن المشرق، وقد حلول كل من جعفر النميري إثر وصوله إلى السلطة في مايو ١٩٦٩ والعقيد معمر القذافي الذي وصل إلى السلطة في الفاتح من أيلول ١٩٦٩ أن ينظما في كل من ليبيا والسودان اتحاداً اشتراكياً عربياً بديلاً عن الأحزاب السياسية. وافترض بالاتحادات الاشتراكية العربية وبـ"التنظيم الطليعي" وبحركة أنصار الطليعة (عصمت سيف الدولة) أن تلتقي في عام ١٩٧١ في مؤتمر قومي يقيم التجربة الانتقالية ويعلن قيام "الحركة العربية الموحدة". إلا أن رحيل عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠ حال دون ذلك، وسمح للرئيس المصري أنور السادات بالانقلاب على "الناصرية".

حاولت قيادة "التنظيم الطليعي" (فتحي الديب أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر) التي عملت في الأساس على مستوى قومي أن تجد في "الثورة الليبية" مركزاً أو إقليماً-قاعدة للناصرية "بديلاً" عن مركز القاهرة. وتم في هذا الإطار عقد ليبيا في ١٨ آذار ١٩٧٣ لمؤتمر القوى الناصرية الذي قرر إنشاء "الحركة العربية الواحدة" بحل جميع التنظيمات الناصرية واندماجها في اتحادات اشتراكية عربية في الأقطار، وتشكيل لجنة برئاسة الدكتور رفعت محجوب الذي كان ناصرياً يومئذ للاتصال بالسادات وحثه على تجديد التزام مصر بالناصرية. وقد تشكل

بنتيجة هذا المؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي في لبنان، واشترطت ليبيا لدعمه تحقيق حل التنظيمات الناصرية "اللبنانية" ودمجها.

كانت التنظيمات "الناصرية" اللبنانية حتى عام ١٩٧٠ "غير محسوس بها على الصعيد الشعبي. ولم تكن أكثر من بؤر منظمة وسط تيار جماهيري كاسح". وبكلام آخر كان التيار "الناصري" أقوى بكثير من تنظيماته، إلا أنه منذ أيلول ١٩٧٠ أخذ يتوضح نفوذ اتحاد قوى الشعب العامل-التنظيم الناصري بقيادة كمال شاتيلا ونجاح واكيم، لا سيما إثر تنظيمه لتظاهرته الحاشدة في بيروت يوم وفاة عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠، ونجاحه في إيصال مرشحه نجاح واكيم عام ١٩٧٢ إلى البرلمان اللبناني في مواجهة منافسه المصرفي والسياسي اللبناني الأرثوذكسي نسيم مجدلاني. وأدى رفض "الاتحاد" الاندماج في الاتحاد الاشتراكي العربي نتيجة موقفه المؤيد للسادات إلى انشقاق التيار "الليبي" عنه تحت اسم قوات ناصر (اتحاد قوى الشعب العامل-الحركة التصحيحية)، كما رفض القبضاي البيروتي الناصري البارز إبراهيم قليلات قائد "حركة الناصريين المستقلين" (المرابطون) الاندماج بحكم نزعته العملية الميليشياتية واحتقاره لأساليب العمل السياسي. من هنا وتحت تأثير الضغط "الليبي" اضطرت التنظيمات الناصرية اللبنانية ما عدا الاتحاد و"المرابطون" إلى إعلان "اندماجها" الشكلي في "الاتحاد" الجديد، إلا أنها تعرضت بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٦ إلى ثلاثة انشقاقات كان أولها في تموز ١٩٧٥ حين انشق الاتحاد إلى الاتحاد الاشتراكي العربي-الأمانة العامة بقيادة المحامي خليل شهاب وعمل عسكرياً تحت اسم "الأفواج العربية" وإلى الاتحاد الاشتراكي العربي-اللجنة التنفيذية بقيادة كمال يونس وعمل عسكرياً تحت اسم "قوات الثورة"، وتم ثاني انشقاق في كانون الأول ١٩٧٥ بقيادة سمير كبريت تحت اسم الاتحاد الاشتراكي العربي-الإقليم اللبناني الذي اعتبر نفسه امتداداً سياسياً لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي (المعارض) في سورية بقيادة جمال الأتاسي، ثم

تم ثالث انشقاق في ت١ ١٩٧٦ بقيادة منير الصياد تحت اسم "الاتحاد الاشتراكي العربي-التنظيم الناصري". مما دفع مجموعة شباب البقاع الناصرية بقيادة عبد الرحيم مراد ورابطة الطلبة العرب الوحدويين اللتين كانتا قريبتين من التنظيم الطليعي بقيادة فتحي الديب أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي بمصر إلى الاندماج مع مجموعة ناصرية تدعمها فتح ويقودها مصطفى الترك تحت اسم حركة "أنصار الثورة)[٣].

ويمكن القول أن جميع هذه التنظيمات كانت ميليشياتية في إطار تعسكر الحياة السياسية الحزبية اللبنانية، وشكلت مظلات "ناصرية" لبنانية لـ"فتح" أو "الصاعقة" أو "جبهة التحرير العربية"، وكانت لونيتها البيروتية الجهوية بارزة.

لم تتشكل الحركة العربية الواحدة، بل أخذت التنظيمات الناصرية في معظم الأقطار تنحل وتتهاوى باستثناء مصر الذي أعيد فيها التنظيم العربي الناصري وسورية التي حافظت فيها الحركة الناصرية ممثلة بحزب الاتحاد الاشتراكي العربي حتى أواسط الثمانينات على ديناميكيتها الحزبية والسياسية، وتميزت بمعايشتها المباشرة لقيادة عبد الناصر من خلال الجمهورية العربية المتحدة ومقاومة الانفصال والعمل على استعادة الوحدة.

ومن هنا يفرد هذا القسم بعض الفصول المطولة للحركة الناصرية في سورية فضلا عن الفصول الخاصة بحركة أنصار الطليعة العربية (مجموعة عصمت سيف الدولة) والحزب العربي الديموقراطي الناصري في مصر والحركة الناصرية اليمنية، حيث تحتل بعض تنظيماتها موقعاً في الخريطة الحزبية-السياسية المعارضة.

الهوامش:

[1] للتفاصيل انظر، محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧، ٢٥٧.

[2] محمد علي الشهاري، مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤، دون دار نشر، عدن ١٩٩٠، ص٢٧٢-٢٨٠.

[3] للتفاصيل انظر سامي ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية: الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، دار المسيرة، بيروت، ص٢٣٢-٢٥٠ و٢٦٨-٢٧٩ و٢٨٠-٢٩٣ قارن مع مقابلات حازم صاغية عن الأحزاب اللبنانية، الحياة، العدد ١٣٣٢٦، الخميس ٢ أيلول ١٩٩٩.

الفصل الأول

الاتحاد الاشتراكي العربي
نموذجاً سورية

شمس الدين الكيلاني

الجذور الفكرية والسياسية

أ- فترة ما قبل الوحدة ١٩٥٨

أفضت ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ التي قادها تنظيم "الضباط الأحـــرار" في مصر إلى تكون حقبة نوعية جديدة في التاريخ العربي المعاصر، يمكن تســـميتها بحـــق بـــ"الحقبة الناصرية"، والتي رأت الحركة الشعبية المنخرطة فيها والملتفة حولها أنها قـــد وضعت العرب على سكة النهضة، ونقلت قضية الوحدة العربية من الطوبى إلى الواقع، ومن الأحلام إلى السياسة اليومية، وجعلت مسألة التقدم والتنميـــة المســـتقلة، مـــن الرهانات الواقعية. وبعد فشل العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ على مصـــر، وفي خضـــم التصدي لسياسات ملء الفراغ الأميركية والأحلاف العسكرية لا سيما منها حلـــف بغداد، خرج عبد الناصر قائداً، بغير منازع للعرب[١]، وأصبحت مصر إقليماً-قـــاعدة للحركة الوحدوية التحررية العربية. والتقت توجهات عبد النـــاصر مـــع الخطـــوط السياسية للنخب السياسية السورية التي أطاحت بديكتاتورية الشيشكلي عام ١٩٥٤، وأقامت حكماً وطنياً ديمقراطياً معادياً للغرب. خاض، إلى جانب مصر، صراعاً عنيفـــاً

ضد الأحلاف الغربية. وفي وسط هذه الحرب السياسية المشتركة، طرحت بقوة فكرة الوحدة بين البلدين، وإن بشكل متفاوت. فلقد توجهت مصر نحو الوحدة بروح هادئة وعملية[٢]، بينما اندفع الشعب السوري، ومعه نخبه السياسية، بحماس أكبر، فليس ثمة اندفاع نحو الوحدة يماثل في قوته -كما يقول سيل- اندفاع السوريين، الذين طالما وضعوا ولاءهم للوطن العربي فوق ولائهم لكيانهم الإقليمي[٣]. فقد افتقدت مصر منذ ثورة عرابي إلى سياسة عربية مبادرة تكون مركزاً لها، ما خلا مساهمتها الأساسية في النصف الأول من الأربعينات بتأسيس جامعة الدول العربية، في حين كان المواطن العربي يعتز بها، ويتعلق بها وجدانياً. وظلت مصر تاريخياً مركز الإشعاع الثقافي العربي، وقوة سياسية يعتد بها، في الوقت الذي كان المشرق، وخاصة سوريا، منبعاً للأحلام القومية، وأكثر اندفاعاً نحو الوحدة[٤].

أصبح حزب البعث العربي الاشتراكي أول جماعة سياسية مؤثرة، من خارج مصر، تمنح ثقتها كاملة لعبد الناصر[٥]. فقد حصر البعث نشاطه الفكري والسياسي، منذ عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٥٨ في الدعوة إلى وحدة مصر وسوريا. إذ طرح في ٢٠ نيسان ١٩٥٦ شعار "وحدة مصر وسوريا نواة الوحدة العربية الشاملة"[٦]، وضغط الحزب بكل قواه المؤثرة، إن كان في الجيش، أو في الشارع الشعبي، في البرلمان أو في الحكومة التي اشترك فيها، باتجاه الوحدة مع مصر عبد الناصر. وكتب عفلق في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٦ "إن أبرز ميزة تتميز بها قيادة عبد الناصر، أنه رفع مصر وسائر الأقطار العربية إلى المستوى الجدي الذي تتحول فيه المبادئ إلى حقائق حية"[٧]. أما "حركة القوميين العرب"، التي لم تكن سوى تنظيم صغير غير مؤثر، فقد أعلنت نفسها منذ عام ١٩٥٦ تنظيما ملتزما بنهج عبد الناصر القومي[٨].

كانت قمم البرجوازية السورية حذرة تجاه الوحدة مع مصر، فالبرجوازية الحلبية (حزب الشعب) ذات الروابط التجارية مع العراق، كانت تميل إلى وحدة مع

العراق. وانقسمت البرجوازية الدمشقية، فكان قسم منها (فرع الحزب الوطني الدمشقي) يتجه، ولكن مع بعض التردد إلى وحدة مع العراق، والقسم الآخر، الذي يغلب عليه الطابع التجاري، والممثل سياسياً بخالد العظم، لم يكن متحمساً لأية وحدة، سواء مع العراق أو مع مصر[٩]. عندما أصبحت كل الخطوط السياسية تدفع باتجاه الوحدة، منذ أزمة السويس، أعرب الشيوعيون السوريون عن تأييدهم لفكرة الوحدة، بشكلها الفيدرالي[١٠]. ولم يظهروا ترددهم ثم معارضتهم إلا عندما خرج بكداش من سوريا، دون أن يحضر جلسة المجلس النيابي لإقرار اتفاق الوحدة. كان تعلّق الشعب السوري بقيادة عبد الناصر، ومنهجه، يتجاوز التوسطات القطرية القائمة، أحزاباً، وتنظيمات. كانت المسألة في حينها تتعلق بحالة شعبية ملتفة حول عبد الناصر، وحول شعار الوحدة، اخترقت باندفاعها الأطر التنظيمية الحزبية القطرية، والولاءات القطرية الدائمة، وبدأت الكتل الشعبية تنظر إلى عبد الناصر، وتتعلق به، من فوق هامات زعاماتها الرسمية أو الشعبية، يذكر المذيع عبد الهادي البكار: "كنت كلما وقفت وراء المايكرفون، أقدم للجماهير المحتشدة شكري القوتلي، أو صبري العسلي، أو خالد العظم، فوجئت بالجماهير تنادي باسم وحياة عبد الناصر، وبأيديها ترفع صوره، دون أن يحثهم أحد على ذلك.. وكان جميع الذين أقابلهم عبر البرنامج الإذاعي يطالبون بإقامة الوحدة مع مصر"[١١].

لقد وصل النهوض الشعبي الوحدوي إلى حالة يصعب وصفها، وكما يقول ردونسون كان هناك جَيَشان على جميع الصعد، يذكرنا بالفترات الثورية الكبرى، التي ترى فيها الجماهير الواسعة، أن تطلعاتها التي أُغفلت مدة طويلة، قد اكتسبت شرعيتها، دفعة واحدة، بفضل زعماء جدد، حُمِلوا بواسطتها، أو من دونها، إلى السلطة، فاندفعت وراءهم، ودفعتهم معها دفعة واحدة[١٢].

وبدأ يظهر، حتى في أجهزة الدولة المختلفة، الولاء لعبد الناصر وقيادته، على حساب الولاءات الرسمية التي تربطها بالمسؤولين السوريين، فكان باستطاعة أي زائر لمكتب السراج، مدير المخابرات العامة، في عام ١٩٥٧، أن يلحظ على الجدار صورة جمال عبد الناصر وعدنان المالكي، دون أن يرى صورة الرئيس القوتلي، ومما له دلالته في هذا السياق، أنه عندما جرى حادث تضارب بين ضابطين عسكريين من القادة، في كانون الثاني عام ١٩٥٨، فإنهما فضلا تحكيم المشير عبد الحكيم عامر بينهما، متجاوزين قادتهما الرسميين في سورية[١٣].

وقف عبد الناصر مترددا أمام إلحاح "البعث"، والزعماء السوريين الآخرين على الوحدة، وكان يرى أن الجيش السوري تتناهشه الكتل المتنافسة، وطموحاته الدائمة في التطاول على المجال السياسي للدولة، يشجعه على ذلك صراع الأحزاب، واضطراب الحياة السياسية السورية، في الوقت الذي شرع فيه عبد الناصر في بناء نمط للدولة، والحكم، يقوم على نظام التخطيط المركزي، ويعتمد على المركزية السياسية، وعلى إمساك نخبة وطنية تقدمية "طليعية" بإدارة السلطة سياسيا واقتصاديا. مستعيرا من الدولة السوفييتية، أو الدولة اليوغسلافية بعض طرائقها - يائسا من التجربة البرلمانية، ومن الاقتصاد الحر، طريقا لتجاوز التأخر التاريخي، ولصنع التقدم والتنمية المستقلة، ومعولا على قدرة هذه "الطليعة"، في تسخير الدولة، التي تقودها، وعلى الفائض الاقتصادي الذي ستقطعه، لإنجاز سريع لتنمية مستقلة، ولتحسين حياة الطبقات الشعبية، وهو ما عجزت عنه النظم البرلمانية السابقة، بركودها، وصراع كتلها الحزبية العقيم! وكان عبد الناصر قد أصدر مرسوما بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٥٧ يقضي بإنشاء "اتحاد قومي" حددت مادته الأولى أهدافه "خلق مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من جميع مظاهر الاستقلال" وأن يكون إطارا

لوحدة وطنية، وأن تعبر فيه ومن خلاله كل الفئات الاجتماعية عن مصالحها المتباينة في أسلوب تصالحي. بديلاً عن الأسلوب البرلماني.

لم تكن النخب القومية "التقدمية" السورية والعربية، بشكل عام تختلف من حيث الجوهر في تصوراتها لـ"دولتها" المقبلة، القومية التقدمية، التي اصطلح على تسميتها فيما بعد بـ"الديمقراطية الشعبية"، عن تصورات عبد الناصر تلك، إلا بتشددها على استبعاد "البرجوازية" وممثليها من "الوحدة الوطنية"، هذا ينطبق على النخب القومية ومنها "البعث" والنخب الماركسية ومنها "الحزب الشيوعي السوري"، واستعملت شعار "الديمقراطية" أحياناً، ودخلت اللعبة "البرلمانية" أحياناً أخرى، إما كـ"سلاح سياسي" ضد نظام ديكتاتوري يحجب الحرية عنها، أو كوسيلة لزيادة نفوذها في طريقها للوصول لـ"سلطتها". ونظرت إلى أحزابها باستمرار كجنين لسلطتها المقبلة، عليها أن تقيمها بالقوة، أو بالأسلوب السلمي. فإذا كانت النخب البرجوازية، التي قادت مرحلة النضال الوطني قد اتخذت مفهوماً ضيقاً للديمقراطية، تعطي الأفضلية فيه لجوانبها الليبرالية: حرية العمل، والإنتاج، والتجارة، والتملك والاستثمار، على حساب تأكيدها على الحقوق السياسية للأفراد والجماعات، وضحّت بهذه الحقوق كلما وجدت ذلك موائماً لمصالحها، فإن النخب التقدمية، القومية والشيوعية، ماهت بين البرجوازية والحياة البرلمانية ومعها تلك الحقوق السياسية للأفراد والجماعات، وكانت تطمح إلى سلطة (شعبية) تكون هي (= الطليعة) في المركز المقرر أو المشارك الفعال فيها. وبالمختصر لم تكن الديموقراطية أكثر من عنصر ضعيف في وعي الحركات الراديكالية السورية. لذا، فأمام تردد عبد الناصر، واشتراطه لقيام الوحدة أن تكون أشكال الحياة السياسية في الإقليم السوري، مماثلة لما هي عليه في الإقليم المصري (الجنوبي): (انسحاب الجيش من التدخل السياسي، حل الأحزاب، اعتماد صيغة "الاتحاد القومي" بديلاً عن "البرلمان" إطاراً

للوحدة الوطنية وللمشاركة السياسية، تشترك فيه كل التيارات السياسية، وكل الفئات الشعبية، بعد حل الأحزاب، عن طريق الانتخابات المباشرة).

أمام هذا التردد، وتلك الاشتراطات، ولإزالة أية مخاوف عند الرئيس ناصر، قام أربعة عشر من القادة العسكريين بالذهاب إلى القاهرة، في ١٢ كانون الثاني عام ١٩٥٨، وعلى رأسهم عفيف البزري رئيس الأركان العامة، وبمشاركة مصطفى حمدون رئيس الشعبة الأولى، وأحمد عبد الكريم رئيس شعبة العمليات، وأحمد الحنيدي، وطعمة العودة الله، وحسين حدة، وعبد الغني قنوت، ومحمد النسر، وياسين فرجاني، وعبد الله جسومة، قادة الوحدات المدرعة. ومصطفى رام حمداني وجادو عز الدين من قادة لواء المشاة، وأكرم الديري قائد الجبهة الفلسطينية، وجمال الصوفي قائد البحرية. وكان هدف زيارتهم إظهار ولائهم لعبد الناصر، وليضعوا أنفسهم تحت إمرته بدون أي تحفظ[١٤]. وكان الهدف الآخر لهذه الزيارة الضغط على حكومة صبري العسلي للاستعجال بعملية الوحدة، ولتنفيذ وعودها التي قطعتها على نفسها عند تشكيلها، وقد تبلغت الحكومة مذكرة من هؤلاء العسكريين بذلك، فور ذهابهم إلى القاهرة عن طريق السراج، والنفوري[١٥].

أما "البعث"، الذي كان أحد قادته وزيرا للخارجية (صلاح البيطار) فقد كان يدفع بهذا الاتجاه، بدون تحفظ، فلم تكن الديمقراطية، أو الحياة البرلمانية ما يشغل "البعث"، في تنظيم الدولة الجديدة، إنما أن يتحول "الاتحاد القومي" إلى عصبة من التقدميين (الطلائع) وأن يكون لهم دورهم القيادي في تشكيله، على الأقل في الإقليم الشمالي، وإبعاد القوى التقليدية والمحافظة عنه، وهذا ما عبر عنه عفلق في مباحثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ "نحن قبلنا سيادة الرئيس، قيام الاتحاد القومي بمضمون، انه كل من هو من الطليعة بدو (يريد) يكون المحور الأساسي، والعمود الفقري"[١٦]. وكان يهون على "البعث" أية صيغة "دستورية" أمام حدث الوحدة الأكبر. ووقفت

الكتلة الأساسية من الشعب، في المدينة والريف، ومعها القواعد الحزبية، مع الوحدة بصرف النظر عن صيغتها الدستورية. وكانت النخب السياسية التقليدية في البرلمان والحكومة، ومعها الحزب الشيوعي السوري، مترددة أمام الصيغة المقترحة للوحدة، إلا أنها أحنت رأسها للعاصفة الشعبية الوحدوية الهائلة. ولقد أصدرت جميع الأحزاب بما فيها الحزب الشيوعي والهيئات السياسية[١٧]، نداءات تحث فيها الشعب على التصويت في يوم ٢٢ شباط ١٩٥٨ لصالح وثيقة الوحدة وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة، فتحول هذا اليوم إلى عرس حقيقي على امتداد الأرض السورية، وكذلك المصرية، وشاركهم فيه كل العرب على اتساع الأرض العربية، حتى تلك التي تخضع إلى احتلال أجنبي عسكري.

ب- أيام الجمهورية العربية المتحدة (٢٢ شباط ١٩٥٨- ٢٨ أيلول ١٩٦١)

كان لولادة "الجمهورية العربية المتحدة" أثر وازن هز ركود الحياة السياسية العربية، ودفعت حركة الشارع الشعبي إلى قلب الأحداث، حينما استقطبت عشرات الملايين من البشر، على امتداد الوطن العربي، وراء منهج عبد الناصر، وتحت لواء شعارات الجمهورية العربية المتحدة، التي تحولت إلى فيصل تتوزع على محاوره الخطوط السياسية العربية، وتتقاطب حوله الاتجاهات، والأفكار، وتقف وراءه الكتلة الأساسية من الشعب العربي رجالا ونساء. فقام القادة المغاربة (تونس، المغرب، الجزائر) بعقد مؤتمر "طنجة"، الذي كان أحد أهدافه وقف جرف تيار الوحدة الاندماجي للمغرب العربي.

كما تداعت اليمن الملكية إلى إعلان الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، وهزت أحداث ١٩٥٨ النظام السياسي اللبناني، وبدأ الاضطراب الكبير في السعودية، والخليج العربي، وشاب الاضطراب النظام الأردني، ثم ما لبثت أن انفجرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، فانقلب ميزان القوى في المشرق لصالح خط الوحدة القومية،

وأصبح حلم الوحدة قابلا للتحقق، لذا كانت ردة الفعل الغربية سريعة وحاسمة، فجرى إنزال عسكري في ١٥ تموز، بعد يوم من قيام "ثورة" العراق، في لبنان، بطلب من شمعون، وأنزل الإنكليز بعدها بيومين قواهم في الأردن[١٨]. لكن الأحداث في العراق، أخذت اتجاها آخر على عكس ما يريده القوميون العرب من اندماج مع الجمهورية المتحدة، بعد ارتداد عبد الكريم قاسم على منهج الثورة الوحدوي، وضربه التيار القومي الذي وقف على رأسه يومئذ عبد السلام عارف والبعث وحركة القوميين العرب، وحول العراق إلى نقطة ارتكاز لكل القوى العراقوية، وبدل أن يضع العراق في درب الوحدة مع المتحدة، كما أمل القوميون وضعها في مواجهتها في تكسير اندفاعتها الوحدوية. فلم يتم سحب القوات العسكرية الأمريكية والإنكليزية إلا بعد أن تراجعت احتمالات الوحدة، بصعود موجة معادية لها مؤلفة من حلف ضم ثلاثة عناصر رئيسية: قوة قاسم، وقوة الحركة القومية الكردية، وقوة الحزب الشيوعي العراقي[١٩].

توافق منهج عبد الكريم وحلفاؤه، مع الاستراتيجية الضمنية للغرب في تطويق المتحدة، أو حصر تأثيرها في القطرين: سوريا ومصر تمهيدا لضربها. ولم يكن هذا النهج بعيدا في أحد جوانبه (تحجيم المد الوحدوي) عن السياسة السوفييتية، فالاتحاد السوفييتي ذو الجمهوريات الإسلامية الجنوبية كان لا يرغب في قيام مركز عربي-إسلامي جاذب، ويفضل التعامل مع أطراف عربية صديقة في موقعها التفاوضي الأضعف على علاقة متكافئة تفرضها عليه دولة عربية كبرى. وظهر نوع من الازدواجية في الموقف السوفييتي، فمن جهة دعم بعض وجوه السياسة الناصرية: معاداة الاستعمار، الحياد الإيجابي، الدعوة إلى اقتصاد مستقل، ووقف من جهة أخرى ضد الوجه الوحدوي لهذه السياسة، لذا فقد ساند السوفييت "المحور" العراقي، وهو ما عبر عنه خروشوف بوضوح إلى وفد عراقي في آذار/ مارس ١٩٥٩، حين اتهم عبد

الناصر بمحاولة فرض وحدة على العراق غير الراغب بها، وغمز مهددا "من الناحية الأخرى، فإنه ليس من المعقول ألا يهمنا الوضع الذي ينشأ في منطقة غير بعيدة عن حدودنا"[٢٠]. "أعربت الأنظمة المحافظة وفي مقدمتها الأردن، والسعودية عن عدائها السافر للجمهورية العربية المتحدة، ووقفت إسرائيل في أشد المواقع عداء، وتخوفا من تطور العملية الوحدوية. ولاستقبال ترتيبات الوضع الجديد للإقليم الشمالي، أعلنت الأحزاب السياسية -باستثناء الشيوعيين- عن حل نفسها، بما فيها الإخوان المسلمون[٢١]، والبعث، الذي كان يعتقد أن دورا أكبر ينتظره، للإمساك بمقاليد الأمور في الإقليم الشمالي، للعب دور قيادي في "الاتحاد القومي" المزمع تشكيله، وقد برر عفلق أمام المجلس القطري للحزب، بهذا المعنى - قرار حل الحزب: "الاتحاد القومي سيحمل عقيدة البعث، كقيادة على أوسع مدلول لكلمة قيادة، وكقاعدة تشربت هذه العقيدة على طول السنين.. وعندما ندخل الاتحاد القومي سنعمل بنفس الروح.."[٢٢]، ألم يلعب البعث الدور الفاعل والحاسم في الدفع باتجاه الوحدة؟ صحيح أن الشعب متجه بكل قواه، وعواطفه إلى الوحدة، ولكنه كان بحاجة إلى قوة ديناميكية موجهة، وإلى أدوات سياسية، وإلى زعامة تملك الإرادة، والإمكانية لتحول تلك التوجهات الشعبية إلى إنجاز سياسي فعلي. وهذا ما حاول البعث القيام به!

لدى تشكيل الهيكلية السياسية للسلطة في الجمهورية المتحدة، وتأليف الوزارة، ووزارة الإقليمين، كان للبعث، ولمحيط أصدقائه نصيب مهم، مع إشراك شخصيات يسارية من حزب الشعب، والوطني مثل: عبد الوهاب حومد، ونهاد القاسم، وعلي بوظو، وقادة عسكريين لإنهاء حالة التنافر في قمة المؤسسة العسكرية السورية، وكان فيهم من "البعث": مصطفى حمدون، وعبد الغني قنوت، ومن المستقلين: أحمد عبد الكريم، وعبد الحميد السراج، وأمين النفوري[٢٣]. وعين الحوراني نائبا لرئيس الجمهورية، والبيطار وزيرا مركزيا للإرشاد القومي، واستلم رياض المالكي (البعثي)،

وزارة الإرشاد القومي في الإقليم الشمالي. وتقرر إصدار ثلاث صحف يومية، أسندت رئاسة تحريرها إلى البعثيين: سليمان العيسى، وجلال فاروق الشريف، والدكتور جمال الأتاسي، الذي أشرف على جريدة الجماهير فكانت الأكثر نجاحا(٢٤). ورأينا بعض الضباط البعثيين ينتقلون إلى المخابرات وهي أكثر الأجهزة حساسية(٢٥).

كان الاقتصاد السوري يعتمد على الزراعة، التي تسهم بـ٥٠% من الدخل الوطني، ويعمل بها ٧٠% من السكان، وتقدم ٨٠% من الصادرات، ويتسبب اعتماد ٨٧% من الأراضي الصالحة للزراعة على المطر، في تقلب الإنتاج. وأصدر عهد الوحدة في أيلول ١٩٥٨ قانون الإصلاح الزراعي، والعلاقات الزراعية، وتقرر توزيع الأراضي المصادرة من الملاكين، بالإضافة إلى أملاك الدولة، على الفلاحين. وأقيمت الجمعيات التعاونية، وأدخلت الدورة الزراعية، واعتمدت خطة خمسية أقدمت الحكومة على تنفيذها، وتمتع النشاط التجاري، الذي كان يسهم بـ ١٣% من الدخل الوطني، بحرية نسبية، وتضاعفت التبادلات بين الإقليمين(٢٦)، لكن صدور قانون التموين، وفرض التسعيرة الإجبارية، وقانون التأمينات الاجتماعية، الذي حمل التجار ١٤% من أجور عمالهم، والحد من استيراد الكماليات، لحساب استيراد الآليات، وتأثر الميزان التجاري بخطط التنمية حيث زادت الواردات بالنسبة للصادرات، أثار قلق الفئات التجارية الكبيرة، وقمم البرجوازية السورية، حيث بدأ الترويج لوجهة نظر سلبية تجاه نظام الوحدة، وقد سهل لها ذلك دخول سوريا في موجة جفاف استمرت حتى عام ١٩٦٥، انخفض بسببها الدخل القومي والصادرات الزراعية، وانخفض متوسط إنتاج الدونم من القمح من ٩٠كغ عام ١٩٥٨ إلى ٣٥كغ عام ١٩٥٩(٢٧)، فاضطرت الحكومة إلى إغاثة المنكوبين، وقد ساهم التوتر السياسي مع العراق -عهد قاسم- ومع الأردن، وتركيا على سير التجارة الداخلية والخارجية(٢٨). على الرغم مما حققته الصناعة من تقدم، إذ بلغ حجم الاستثمار فيها

مبلغا يقارب ما حققه طوال عشرات السنين الماضية، فوصل الإنفاق إلى ١١٤ مليون ليرة سورية[٢٩]. وما تم إنجازه في مجال الصحة، والمواصلات، والمجالات السياحية. وفي مجالات الري، والتعليم. وأخذت البرجوازية السورية تترلق تدريجيا إلى مواقع المعارضة، ثم إلى عداء مكشوف، بلغ ذروته إثر صدور تأميمات تموز ١٩٦١، وكانت سابقا قد ضاقت ذرعا بمبدأ التخطيط، وبالإصلاح الزراعي، والتأمينات الاجتماعية[٣٠].

عززت الوحدة شعبية عبد الناصر في سورية، ووصلت إلى درجة لا يمكن وصفها، وأحاطه الشعب السوري بمحبة عارمة كان يمكن لمسها في كل استقبال له، في زياراته السنوية إلى دمشق وحلب، وإلى المدن الأخرى، حيث يتحول الإقليم الشمالي إلى عرس احتفالي، يعيد فيه هذا الشعب تجديد ولائه له، وثقته به. فلقد استطاع عبد الناصر اختراق الجدار الإقليمي، وكل الأطر الإقليمية من أحزاب وتنظيمات، ليبني علاقة مباشرة مع الكتلة الأساسية للشعب السوري بعماله وفلاحيه وحرفييه، وفئاته المتوسطة، ورجاله ونسائه، وقواعد تنظيماته الحزبية القائمة. فكانت الناصرية في تلك الفترة -وهو تعبير لم يستخدم إلا بعد عام ١٩٦٢- تعبيرا عن حالة شعبية عامة ظلت شعبية وفية لعبد الناصر حتى قضى، وأسرت عبد الناصر حتى نهاية عمره. فالناصرية، قياسا على نماذج الحكومات التي سميت تقدمية، لم تكن بالأساس ظاهرة حزبية، إنما مثلت تيارا اجتماعيا تاريخيا، وكانت بمعنى ما صدى لحالة وجدانية عارمة، تطلعت فيها الجماهير السورية، والعربية إلى أن تجترح لها موقعا محترما في التاريخ. فكانت أشبه ما تكون بالضمير الجمعي لمجتمع كسير، ولكنه يملك أن يقاوم أسباب محنته[٣١].

الحالة الشعبية التي أحاطت عبد الناصر بين ١٩٥٦-١٩٥٨، توطدت وتعززت أيام الوحدة، وظل التيار الشعبي الغالب يقف وراء زعامته التاريخية، متجاوزا أطر

الأحزاب القائمة ليضرب عمقا في القاع الشعبي، جاذبا إليه قواعد الحزب القائمة من بعث، وإخوان، دون أن يحاول عبد الناصر تأطير تلك القوى في تنظيم حزبي فعال، فخلت الساحة من أحزاب ناصرية باستثناء "حركة القوميين العرب" التي لم تكن سوى تنظيم صغير، تجنبت حل نفسها، عندما جعلت من أعضائها "أدوات طوعية للجمهورية العربية المتحدة"، حينما وجدت نفسها في حالة انسجام مع سياسة المتحدة فتمكن بعض أفرادها من تبوء مناصب عالية في "الاتحاد القومي". فكانت بمثابة الحزب الناصري الوحيد أثناء الوحدة، ولم يتجاوز عددها الخمسين عضوا[٣٢].

على الرغم من استمرار ولاء الكتلة الأساسية من الشعب السوري لعبد الناصر، فقد بدأ يظهر جليا تباعد النخب السياسية القديمة، ومنها البعث، عن عبد الناصر، منذ بداية السنة الثانية للوحدة. ويذكر سامي الجندي، القيادي البعثي القديم، والذي شغل منصب المدير العام لوكالة الأنباء أيام الوحدة "كان البعثيون يريدون حكم القطر السوري لهم وحدهم يحققون فيه كل أهدافهم، وأن يلعبوا دورا أساسيا في توجيه دفة دولة الوحدة، ورأى الرئيس أنهم يشتطون، ووجد لدى الآخرين من الطاعة ما لم يجد عندهم"[٣٣]. لقد رأى البعث الذي لعب دورا محوريا في قيام الوحدة، وتوافقيا مع الخط القومي التقدمي لعبد الناصر، أن يكون له دور أساسي في حكم الإقليم الشمالي، ودور موجه وقيادي في تنظيم "الاتحاد القومي" على حساب إبعاد القوى الأخرى، لكن عبد الناصر رفض اقتراح عفلق -في السنة الأولى للوحدة- إغلاق الصحف التي لا يشرف عليها البعث[٣٤]، كما رفض اقتراح عفلق والحوراني بتأليف لجنة سرية، لتحكم القطرين مؤلفة من ستة أعضاء ثلاثة من حزب البعث (عفلق، والبيطار، والحوراني) وثلاثة من مصر، وأجاب عبد الناصر: ماذا عن بقية القوى، ليس من المعقول أن أجعل الوحدة بين مصر وحزب البعث في سوريا[٣٥]، فبدأت شقة الخلاف تتسع بين عبد الناصر، وقيادة البعث، التي كانت منقسمة بجدة

إلى طرفين، الحوراني في طرف، وعفلق والبيطار في الطرف الآخر. وحاول كل منهما أن يستقوي بعبد الناصر على الطرف الآخر.

في صيف عام ١٩٥٩ استاءت قيادة البعث، من طريقة إدارة انتخابات "الاتحاد القومي"، ومن نتائجها، فقد رأى البعثيون المساهمون في الحكم، والذين كانوا يأملون قيادة الاتحاد القومي، أن لا تكون الانتخابات مفتوحة للجميع، وأن تشكل "لجنة شطب" لشطب أعداء التيار القومي التقدمي. وكان رأي بقية شركاء الحكم أن تكون الانتخابات مفتوحة للجميع[٣٦]، فكان من نتيجة ذلك انسحاب فريق من البعثيين (جماعة الحوراني)، احتجاجا، واستمر فريق آخر يوالي اتجاه عفلق-البيطار، ولكن نتيجة الانتخابات كانت مخيبة لآمال البعث، الذي لم يحصل إلا على ٣٪ من الأصوات، فرد هذه النتيجة إلى تآمر أجهزة وزير الداخلية السراج[٣٧]. فعبرت جريدة "الجماهير" التي كان يشرف عليها الدكتور جمال الأتاسي عن وجهة نظر نقدية صريحة، تعكس القلق على "الاتحاد القومي" من أن يتحول إلى جهاز فضفاض، والرغبة في تحويله إلى أداة ثورية فاعلة، والشكوى من إدارة الانتخابات. فما كان من السلطات إلا أن قطعت مساعدتها عن الصحيفة، فتوقفت عن الصدور[٣٨].

كان من الملاحظ، أنه في الوقت الذي بدأت فيه قيادة البعث بالتباعد عن عبد الناصر، كانت قواعد الحزب قد حولت ولاءها إليه[٣٩]، واخترقت الميول "الناصرية" قيادات الصف الثاني، وحتى الصف الأول للحزب. فعندما عقد المؤتمر القومي الثالث للبعث، بدعوة من عفلق، في بيروت (آب-أيلول) عام ١٩٥٩، أي بعد شهر من انتخابات الاتحاد القومي، برز تيار ناصري فعال في قلب المؤتمر، بقيادة عبد الله الريماوي، حمل راية الدفاع عن نهج عبد الناصر، واعترض على وجود عفلق في المؤتمر، لأن حضوره يعبر عن تحد للجمهورية العربية المتحدة، بعد قرار حل الحزب في الإقليم الشمالي[٤٠]، وانسحب ثلث أعضاء المؤتمر (= أربعة وثلاثون عضوا) مع الريماوي وبهجت أبو غربية

بعد أن ألقى الأخير خطابا اتهم أعضاء المؤتمر بالعمل ضد الجمهورية العربية المتحدة، وأعرب المنسحبون عن عدم اعترافهم بشرعية المؤتمر وبقراراته التي يتخذها، أو بالقيادة التي ينتخبها، وعزمهم على محاربتها[٤١] معلنين بذلك عن نشوء تيار ناصري في قلب البعث يعبر عن وجهة نظر الأكثرية الساحقة لقواعد البعث. في هذه الأجواء خرج المؤتمر ببيان يعلن عن مصادقته على قرار حل الحزب في الإقليم الشمالي، ورغبته في التعاون مع قادة ج.ع.م وتأييده لها، إلا أنه اتخذ قرارا بفصل الريماوي من الحزب[٤٢]. وعكس المؤتمر تصاعد إيقاع الخلاف والصدام الوشيك مع عبد الناصر.

أعقب "الانتخابات" وما صاحبها من مرارة قيادة البعث من نتائجها تصاعد شكوى المزارعين السوريين من طريقة مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي في تطبيق قانون الإصلاح، حيث كان يحجب على المزارعين حقهم في اختيار حصتهم المتبقية وهو ما يبيحه القانون لهم، وعندما شكلت لجنة وزارية برئاسة حمدون وعضوية ثلاثة وزراء للنظر في تلك الشكاوى قدم حمدون استقالته محتجا، وتضامن معه عبد الغني قنوت (وزير الشؤون الاجتماعية التنفيذي) وأكرم الحوراني (نائب الرئيس) وصلاح البيطار (وزير مركزي للإرشاد القومي)، فقدموا استقالتهم جميعا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩، واضعين بذلك حدا لتعاون قيادة البعث مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة[٤٣]. أثارت الاستقالة الجماعية الرئيس واعتبرها نوعا من التحدي التكتلي فقبلها بمرارة، وكان في أيلول ١٩٥٩ قد أقال رياض المالكي من وزارة الثقافة والإرشاد القومي بعد الحملة الصحفية على "الاتحاد القومي". حاولت جريدة "الصحافة" البيروتية الناطقة باسم البعث التخفيف من وطأة تلك الاستقالة ومن مغزاها فكتبت: "إن الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء المستقيلين هم في مقدمة الطليعة العربية التي قدمت التضحيات الجليلة في سبيل القضية العربية... وحققت قيام الجمهورية العربية المتحدة.. وقد نفت هذه الأوساط ما يروجه بعض المغرضين عن

نشوء معركة بين البعث وقيادة الجمهورية العربية المتحدة.. فإن اختلافات وجهات النظر بين الرجال المخلصين لا يعني نشوء معركة، فالبعثيون الذين كان لهم شرف المساهمة الفعالة في قيام الوحدة سيبقون مخلصين عاملين على حمايتها وترسيخ قواعدها"[٤٤].

بعد استقالة الوزراء البعثيين واجه الحزب في مؤتمره الرابع عام ١٩٦٠ تيارا ناصريا جديدا، بعد خروج كتلة الريماوي، ممثلا بأمين سر البعث في القطر العراقي فؤاد الركابي.. وقد أطلق المؤتمر شعار تصحيح الأخطاء داخل دولة الوحدة، دون الإضرار بالوحدة وبدولة الوحدة[٤٥]. وخلال صيف عام ١٩٦٠، بدأت (جريدة الصحافة) تنشر مقالات متسلسلة بعنوان "دفاعا عن الحزبية"[٤٦]. وفي موازاة محاولة قيادة البعث المدنية، لإعادة ترتيب الوضع الحزبي، بدأ عدة ضباط "بعثيين" يخدمون في مصر، بتكوين (لجنة عسكرية) بعثية سرية، سيكون لها دور حاسم في الأحداث اللاحقة في تاريخ سورية السياسي[٤٧]. قررت فيما بينها إنشاء الحزب من جديد، واعتبرت استمرار القيادة القومية لا معنى له[٤٨]، وأبعدت نفسها عن قيادة الحزب، وعن عبد الناصر[٤٩].

بعد استقالة وزراء "البعث" أصبح عبد الحميد السراج الرجل القومي في الإقليم الشمالي وتمركزت جميع السلطات بين يديه. وأساء استخدامها في أحيان كثيرة، وتعالت الشكوى منه، فأرسل عبد الناصر عبد الحكيم عامر لتسوية الأمور، واتخذ في عام ١٩٦١ سلسلة من الإجراءات لحماية الحريات الفردية، وتلطيف الجو السياسي، وعين العقيد راشد القطيني، في إدارة المكاتب الخاصة بدلا من مروان السباعي، رجل السراج[٥٠]. عندما نصل إلى عام ١٩٦١ السنة الثالثة لقيام دولة الوحدة، تكون قد تكونت في المشهد السياسي للإقليم الشمالي بعض النوى السياسية، ستشكل نقاط استقطاب اجتماعي-سياسي في المرحلة اللاحقة.

القوى الانفصالية:

لقد وضع الحزب الشيوعي نفسه كرأس حربة للنزعة الانفصالية، منذ الأيام الأولى للوحدة، وقد أعلن عن موقفه هذا بشكله السافر، بعد ١٤ تموز في العراق، ووضع ثقله ضد الوحدة وضد عبد الناصر، داعيا إلى إعادة النظر بالوحدة، مستقويا بالمحور العراقي بقيادة قاسم، وطالب في ١٤ كانون الأول ١٩٥٩ إلى إعادة صياغة العلاقة مع مصر على شكل فيدرالي، ثم مع الوقت اتجه للدعوة إلى الانفصال[٥١]. فكتب خالد بكداش في عام ١٩٦٠ "إن الوحدة قد تمت من أجل استعمار سوريا، طبقا لمشروع البرجوازية المصرية"[٥٢]، فأكسبته تلك السياسة العزلة الخانقة، وعداء الشارع الشعبي.

بعد قرارات التأميم في تموز عام ١٩٦١، حسمت قمم البرجوازية ترددها فناصبت الوحدة وعبد الناصر العداء. ومعها القوى الاجتماعية التي تضررت من "الإصلاح الزراعي". وبدأت كتلة "أكرم الحوراني"، وهي قوة محلية تمركزت في مدينة حماة، أخذت تفقد نسبيا النفوذ الذي كانت تملكه قبل الوحدة، تقترب منذ عام ١٩٦١ إلى نفس المواقع الانفصالية، وهو ما يقال عن التيار البعثي "القطري" وهم أفراد تحلقوا حول رياض المالكي.

التيار الوحدوي:

بالإضافة إلى "حركة القوميين العرب"، بدأ يتشكل من دائرة واسعة من النخب، والقيادات البعثية، تيار وحدوي قدم ولاءه الأول لعبد الناصر، ولتوجهات الجمهورية المتحدة، وقد لعبت جماعة الريماوي، التي تسمت بعد خروجها من البعث بـ"القيادة القومية الثورية"، دورا رئيسيا في التأثير بهذا التيار، إلا أن ذلك التيار، الذي مثل أكثرية شباب البعث، لم يتأطر بتنظيم، على الرغم من الصلات القائمة بين أبرز قياداته، وبدأ في تنظيم نفسه منذ الأيام الأولى للانفصال وعرف "بالوحدويين

الاشتراكيين"[٥٣]، أما الكتلة الغالبة للشعب السوري، في المدينة والريف، فحـــافظت على ارتباطها، وتماسكها، وولائها لعبد الناصر، وللجمهورية العربية المتحدة.

وقفت قيادة البعث عفلق-البيطار في خط يتوسط توجهات هذين التيـــارين، فهي لم تنتقل للدعوة إلى الانفصال أبدا. إلا أنها بدأت تركز انتقاداتها على طريقة أداء النظام، وعلى تجاهل القوى التقدمية القومية، وبروز دور اليمين في هيكليـــة الاتحـــاد القومي، وتجاهل دور الأحزاب التقدمية، والتضييق على الحريات العامـــة. وظلـــت متمسكة بقضية الدفاع عن صرح الجمهورية العربية المتحدة، وكان يفهم من انتقادهـا تمسكها بدور بارز للبعث لضمان قوة الوحدة، لكن البعث كان قد فقـــد قاعدتـــه الجماهيرية، خاصة بعد أن ظهرت خلافاته مع عبد الناصر، وتحول إلى مجموعة صغـيرة متحلقة حول عفلق والبيطار. برزت في عام ١٩٦٠ الخلافات في أطـــراف الســلطة المشْرفة على الإقليم الشمالي، وكان محورها الصراع بين المشير عامر وبين السراج، مما ساعد على تفكك نسبي لوحدة السلطة، وترَكَ فجوات وفراغـــاً اســتطاعت قـــوى عسكرية نافذة ويرتبط بعضها بالخارج من استغلالها للانقضـــاض علـــى الوحـــدة، مستخدمة المشاعر الإقليمية ضد تواجد ضباط مصريين في مراكز مهمـــة للمؤسســـة العسكرية.

قدمت الحرب المفتوحة بين المشير عامر والسراج، خدمة كـــبرى إلى مدبـــري انقلاب ٢٨ أيلول عام ١٩٦١ الانفصالي، الذي وقفت وراءه مجموعة قليلـــة، وغـــير متجانسة، من حيث الميول السياسية، تقتصر على ما كان يسمى بـــ"كتلـــة الضبـــاط الشوام": عبد الكريم نحلاوي، وموفق عصاصة، وزهير عقيل، وحيـــدر الكزبـــري، وفيصل سري الحسيني، ومحمد منصور، وبدر الدين الأعسر، وعبد الغني دهمان، وفـــايز الرفاعي، وهشام عبد ربه[٥٤]، تكشَّف فيما بعد ارتباط بعضهم بالبرجوازية الدمشـــقية، وبالأجهزة الأردنية، والسعودية، ولاقت تأييداً من الولايات المتحدة الأمريكية[٥٥].

لقد ساعدت عدة عوامل في نجاح الانفصال في ٢٨ أيلول، فعبد الناصر استطاع أن يجذب إليه الكتلة الأساسية من الشعب السوري، بما فيها قواعد الأحزاب، من الإخوان المسلمين إلى البعث، إلا أنه لم يسمح بقيام الأطر السياسية المناسبة لتلك الكتلة الهائلة، بإطلاقه للحريات الديمقراطية للشعب، وفشلت تجربة "الاتحاد القومي" في تعبئة القوى السياسية، وكوعاء للمشاركة السياسية الفعالة، وفي خلق "التوسطات" الحية بين القاع الشعبي والسلطة، ثم ظهر تباعد بين النخب السياسية السورية وبين عبد الناصر، فترك هذا الوضع بمجمله فراغا في الشارع السياسي، لم تستطع القوى الشعبية العريضة المندفعة وراء عبد الناصر ملأه. لعل هذا الفراغ السياسي في الشارع الشعبي، وتباعد النخب السياسية عن عبد الناصر، والصراع الاجتماعي الذي افتتحته تأميمات ١٩٦١، وقصور وعي النخبة المصرية التي لعبت دورا راجحا في قطاعات دولة الإقليم الشمالي، وفي مقدمتها الجيش، قد أتاحت جميعها لشرذمة من العسكريين السوريين، كانت موثوقة من قبل النخب المصرية في سوريا، تدعمها القوى المحافظة، لضرب عرى الوحدة في ٢٨ أيلول ١٩٦١، مستغلة الافتقار إلى التواصل الجغرافي بين الإقليمين[٥٦].

تصاعد الحركة الشعبية الناصرية في مواجهة الانفصال
وولادة التشكيلات التنظيمية الناصرية من (٢٨ أيلول ١٩٦١-٨ آذار ١٩٦٣)

ووجه الانفصال بتظاهرات غير منظمة تحركت في داخلها حركة القوميين العرب في دمشق أساسا، وحركة الوحدويين الاشتراكيين، المنفصلة عن البعث، في حلب أساسا، وبالمقابل قام الشيوعيون بدمشق تحت حماية الأجهزة، بتظاهرات هامشية، مؤيدة للانفصال[٥٧]. منذ ذلك الحين، انقسمت الحياة السياسية السورية حول استعادة الجمهورية العربية المتحدة، أو تكريس الانفصال، وسينظر إلى كل التناقضات الأخرى بدلالة هذا الانقسام الحاسم. لم يعد أي فرد: رجل كان أو امرأة،

جماعة سياسية أم اجتماعية، خارج الميدان الرئيسي لهذا الصراع المصيري، فـــالجميع اختار مكانه، ومرماه. فلم تسيس سوريا مقدار تسيسها في ذلك الزمن من أعلى الهرم الاجتماعي إلى أدنـــاه، وكأن كل ســوري قد عرف كيف يختـــار مصيره، ومصير بلده إلى الأبد!

وقف في صف الانفصال أقصى اليمين، ممثلا بتشكيلاته السياســـية: حـــزب الشعب والحزب الوطني، وبقاعدته الاجتماعية: قمم البرجوازية التجارية، والصناعيـــة، والزراعية، المتضررة من دولنة الاقتصاد، الذي بدأته دولة الوحدة، واصطف معـــــهم الشيوعيون، وجماعة أكرم الحوراني و"القطريون" من البعث، وعززه الحذر المســـيحي من الاندماج في دولة يغلب عليها الطابع الإسلامي. وأعلنت هذه القـــوى دعمـــها لانقلاب ٢٨ أيلول، وشاركهم في التوقيع على وثيقة الانفصال اسمان بارزان للبعـــث: أكرم الحوراني، وصلاح البيطار، الذي تراجع فيما بعد عن موقفـــه، إلا أن أحــــدا لم ينسه له[٥٨].

في مواجهة الانفصال، ولاستعادة الوحدة، نهضت حركة شعبية عارمة اتخـــذت نقطة ارتكاز لها المدينة السورية، ويعاضدها الريف، وتوسعت أكثر فأكثر في دائـــــرة الأوساط الشعبية، وأحيائها، التي تحولت إلى قلاع لها، وبين الفئات البينية والوســـطى، والعمال والفلاحين والطلاب، وشكلت في امتدادها الكاسح تربـــة نمـــت في قلبـــها "الحركة الناصرية" العريضة باتجاهاتها ونزوعاتها المختلفة[٥٩]. إلا أن الحركة الشـــعبية الناصرية ظلت تمثل حالة شعبية عامة، متعلقة بـــ(ج.ع.م) وبرئيسها، يصعب القبـــض عليها تنظيميا أو حزبيا، لأن ما يجمعها هو طموحها في أن تستعيد ســـوريا موقعـــها كإقليم شمالي للجمهورية العربية المتحدة. وقد راعت التنظيمـــات الناصريـــة، هـــذا الإجماع في برامجها المعلنة لتكسب مصداقيتها أمام هذه الحالة الشعبية العامة.

تنادت الجماعات والنخب البعثية الناصرية، في أول خميس يلي خميس الانفصال إلى الاجتماع، وقررت مقاومة الانفصال، واستعادة الوحـــدة[٦٠]. ورفعـــت شـــعار الوحدة الفورية مع ج.ع.م[٦١]. وشكلت ما يعـــرف بـــ"حركـــة الوحدويـــين الاشتراكيين". وجذبت إلى صفوفها، خلال فترة قصيرة استثنائية، فئات كثيرة مـــن المثقفين، والأوساط الشعبية، فوصل تنظيمها الأفقي إلى ما يقرب الثلاثين ألف عضـــو، حتى تموز ١٩٦٣، وظهر لها امتداد في العراق يحمل نفس التسمية[٦٢]. كانت قواعـــد الحركة بمجملها ناصرية، بينما مرت قيادتها، برمتها، بتجربة البعث التنظيمية، ومـــن أبرز وجوهها: سامي صوفان، وسامي الجندي، وأديب النحوي، ومصطفى الحـــلاج، وفائز اسماعيل، وأدهم مصطفى. كما برزت، في هذه الأثناء، الجبهة العربية المتحـــدة، يتصدرها الوزير السابق في الجمهورية العربية المتحدة، الدمشـــقي (نهـــاد القاســـم)، بالمشاركة مع شخصيات سياسية مخضرمة من النواب السابقين لـــ"حزب الشعب" في البرلمان السوري، ما قبل الوحدة: علي بوظو (دمشق)، عبد الوهاب حومد (حلـــب)، عبد الصمد فتيح (دير الزور)، وراتب الحسامي (حمص). وقد شغل حومد، وبوظـــو مناصب في الحكومة المركزية، وإضافة إلى هؤلاء برز اللواء محمد الجراح (قائد قـــوى الأمن الداخلي في المتحدة)[٦٣] كشخصية قيادية للجبهة في دمشق، والأســـتاذ عبـــد الرحمن عطبة، الشخصية البارزة في الإخوان المسلمين ســـابقا في حلـــب. وتصـــدر "القوميون العرب" قيادة الاتحاد العام لنقابة العمال، واستطاعوا قيادة إضراب ٧ تمـــوز ١٩٦٢، وحاولوا دفعه باتجاه العصيان المدني تمهيدا لحركة انقلابية، كان مخططا لهـــا أن تقوم في ٢٩ تموز ١٩٦٢[٦٤].

تشظى البعث إلى أربعة تشكيلات سياسية على الأقل، وانحســـرت امتداداتـــه التنظيمية، ووزنه الشعبي، فلقد خرج تيار الوحدويين الاشتراكيين، ودخل حلبة العمل الناصري، التي دعت إلى الوحدة الفورية مع ج.ع.م، وتباعد عـــن تشـــكيل أكـــرم

الحوراني الانفصالي الذي تمركز موقعه محليا في حماة، وتم تشكيل كتلة "القطريين" الانفصالية بزعامة رياض المالكي، وساندها مجموعة ديرية (دير الزور). أما تيار "القيادة القومية" وعلى رأسها البيطار وعفلق، فقد دعا إلى تجديد الوحدة مع المتحدة على أسس جديدة(٦٥). إلا أن تيار "القيادة القومية" لم يصل إلى موقفه هذا، إلا بعد ترددات طويلة، ليقف إلى جوار الناصرية، وبشكل مستقل عنها في الوقت نفسه. ويواجه بالحذر والريبة من قبل الجمهور الذي غدا ناصريا، والذي لم ينس توقيع بعض قادة البعث على وثيقة الانفصال. لم تصدر القيادة القومية بيانها الأول الذي يشجب الانفصال، إلا بعد سبعة أيام من وقوعه، و لم تقيم معناه وأثره إلا بعد خمسة أشهر بمناسبة عيد الوحدة.. فرقت فيه بين أخطاء نظام الوحدة، وجريمة الانفصال(٦٦).

في أيار/ مايو ١٩٦٢، عقد البعث مؤتمره الخامس في حمص، وأبعد أكرم الحوراني وأنصاره عن الحزب. وبرز في هذا المؤتمر ثلاثة اتجاهات: الأول يتصدره الأردنيون، ويدعو مثل الناصريين، إلى إعادة سوريا لموقعها السابق في الجمهورية المتحدة، بدون شروط مسبقة، أي إلى الوحدة الفورية. والثاني يضم البعثيين اللبنانيين، ويرفض الحوار مع عبد الناصر، ويرفض الوحدة مع المتحدة. والثالث اتجاه عفلق والقيادة القومية، يسانده العراقيون، ودعا إلى "وحدة اتحادية على أسس صحيحة" مع المتحدة، عكس آراءه على قرارات المؤتمر. إلا أن تعميم القيادة القومية الصادر بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٦٢، يظهر أن الحزب يشترط قيام "الوحدة الاتحادية" مع المتحدة بأن يكون للبعث دور قيادي فيها، بل يرى أن نظام المتحدة غير مؤهل للوحدة، فيذكر في هذا التعميم "إن الحزب إذ يدعو للوحدة بين مصر وسوريا لا يرى في نظام الحكم القائم في سوريا، كما لا يرى في نظام الحكم القائم اليوم في مصر أداة صالحة لتجديد الوحدة وتجسيدها.. مما يجعل الحزب يرى في الدعوة إلى التفاف الجماهير حوله، وتأييدها له، في نضاله من أجل تجديد الوحدة، الضمان الوحيد على أن الحزب

سيكون هو باني الوحدة وحامي نظامها[٦٧]. وانتقد هذا التيار الحركة الناصرية بشدة، ففي بيانه الصادر في أيار ١٩٦٢ ينوه "هناك فريق (= الناصريون) ليس أقل تشويها لقضية الوحدة من الرجعيين والانفصاليين، هو ذلك الذي يندفع اندفاعا أعمى في طريق الوحدة، متجاهلا جميع دروس التجربة السابقة للوحدة بنظرة سطحية، رافعا شعار تقديس الفرد (يقصد عبد الناصر)، جارا في طريقه المندفعين بسطحية وانفعال في طريق الوحدة، تغذيهم وتدفعهم فئات من الانتهازيين والمشبوهبن والمنتفعين من الحكم الفردي"[٦٨].

في مقابل المؤتمر القومي، عقدت كتلة "البعثيين القطريين" الانفصالية، بقيادة رياض المالكي مؤتمرها الخاص في حزيران ١٩٦٢، فرفضت قرارات المؤتمر القومي الخامس، خاصة فيما يتعلق بشعار "الوحدة الاتحادية" انطلاقا من اعتقادها بأن تحقيق الوحدة بين قطرين مشروط ببناء الاشتراكية في كل منهما. وشكلت قيادة قطرية مؤقتة: رياض المالكي، مصلح سالم، منير العبد الله، خالد الجندي، وفايز الجاسم، وسليمان الخش[٦٩]، مما دفع القيادة القومية إلى تشكيل قيادة قطرية مؤقتة، تمثل توجهاتها أو هكذا تعتقد، تضم: حمود الشوفي، ووليد طالب، وسليمان علي، وشبلي العيسمي، وراتب نشواتي، ويتحلق حولها أمثال الدكتور جمال الأتاسي، وعبد الكريم زهور، عكست توجهاتها جريدة "البعث" التي بدأت بالصدور منذ ٢١ تموز ١٩٦٢. تلك التوجهات التي كانت متعارضة مع الخط الانفصالي من جهة، ومع الاتجاه الناصري من جهة أخرى[٧٠].

وقف البعث إلى جوار الحركة الناصرية، دون أن يندمج فيها، متميزا عنها دون أن يضع نفسه في تصادم معها، في ظروف تجاذب عنيف للخطوط السياسية، واستقطاب حاد للقوى، مما أضعف دور القوى التي تنحو إلى مواقف وسط، في منتصف التيلوات المتلاطمة بقوة. وهذا ما ينطبق على "البعث" الذي ظل امتداده التنظيمي ضئيلا

بالقياس إلى الامتداد الهائل للتنظيمات الناصرية، كـالوحدويين الاشـتراكيين، فلـم يتجاوز حجم عضويته حتى عشية ٨ آذار ١٩٦٣ الأربعمائة عضو[٧١]، وفي أحسـن التقديرات، حسب الرزاز الثمانمائة عضو[٧٢]. ولم ينضم الكثير من البعثيين القدامى إلى الحزب، بل انضموا إلى الحركات الناصرية[٧٣]. وإذا كان قد غلب على البعث عضوية مثقف الريف وأطراف المدينة، وبقي حزبا نخبويا (طليعيا)، فإن الحركـة الناصريـة اتسمت بالطابع المديني، يعاضدها الريف في إطار حركة الشارع الشـعبي. بالنسـبة للإخوان المسلمين، الذين أعادوا تنظيم أنفسهم من جديد في عهد الانفصـال. فقـد حرصوا على أن لا يظهروا من جانبهم أي تأييد للانفصال، فرفضوا التوقيع على وثيقة الانفصال، وأظهروا حرصهم، خاصة في سلوكهم الميداني العملياتي، في مواقع النشـاط الجماهيري، على ألا يصطدموا بالحركة الناصرية[٧٤].

توزعت القوى في الجيش إلى اتجاهات عدة، فهناك مجموعات صغيرة مـن الضبـاط تحلقت حول قيادات عسكرية نافذة، عارضت الانفصال، دون أن تكون من أنصـار وحدة غير مشروطة مع ج.ع.م، وهناك كتلة الضباط البعثيين المتحلقين حول "اللجنـة العسكرية" يشكلون تجمعا صغيرا، إلا أنهم يتميزون بأواصر تنظيمية قوية، شـكلت نقطة قوهم[٧٥]، كانت أقرب إلى اللقاء مع جناح القطريين[٧٦]. أما كتلـة الضبـاط الناصريين، فكانت الأكثر عددا في الجيش، لكنها افتقدت إلى الروابـط التنظيميـة، والإرادة الموحدة، مما أضعف فاعليتها[٧٧].

أعقب ٢٨ أيلول اضطراب سياسي كبير هز الشارع السياسي، ارتج لرجعـه تماسك الانقلابيين أنفسهم، فظهر الانشقاق بين صفوفهم، فألقي القبض على المقـدم حيدر الكزبري، والعميد فيصل سري الحسيني بتهمة ضلوعهم مـع الأردن في فـك عرى الوحدة، واتهم رئيس الوزراء مأمون الكزبري بقبض أموال من الأردن. واحتدم الخلاف بين مجموعة النحلاوي وجماعة عصاصة والدهمان. في هـذا الظـرف مـن

التصدع السياسي، الذي طال قمة السلطة والمجتمع السياسي، جرت انتخابات كانون الأول ١٩٦١ في ظل تزوير مارسته الكتلة العسكرية، وبغياب الناصريين عن انتخابات اعتبروا الاشتراك فيها نوعا من الاعتراف بشرعية الأمر الواقع. نال فيها حزب الشعب، والحزب الوطني، حصة الأسد في المجلس النيابي، فنصب ناظم القدسي رئيسا للجمهورية، ومأمون الكزبري رئيسا للمجلس، ومعروف الدواليبي رئيسا للوزارء. وكان أول قرار دشنه، إلغاء قرارات التأميم، وقانون التأمينات الاجتماعية، وأجرى تعديلات جذرية على قانون الإصلاح الزراعي[٧٨].

بموازاة ما كان يحصل من ترتيب لهيكلية السلطة، كانت تنمو حركة شعبية عميقة الجذور، في المدينة أولا وفي الريف ثانيا، اتخذت صبغة ناصرية، وقفت في وجه حكومة الدواليبي، وضد إلغاء الإصلاحات الاقتصادية-الاجتماعية لعهد الوحدة، فاقترن النضال من أجل استرجاع الوحدة في الأذهان بالنضال لإعادة تلك الإصلاحات. فعاشت البلاد أزمة سياسية عميقة، ولم يعد المجتمع الشعبي يطيق تحمل قادته الذين غدوا بالنسبة له رمزا للانفصال، ولافتقاد الوحدة، وعلامة ضياع حقوقهم الاجتماعية الشرعية، فلم يعد هؤلاء القادة الذين تربعوا على هرم السلطة، قادرين على إدارة البلاد، وعلى ضبط حركة الشارع الغاضب. ولقد وصل هذا المد الغاضب إلى قادة الانقلاب أنفسهم، فقد زار ثلاثة منهم (زهير عقيل، ومحمد منصور، وفايز الرفاعي) بدون استشارة الحكومة، جمال عبد الناصر، في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٦٢، أي بعد ثلاثة أشهر من الانقلاب، وبعد شهر من الانتخابات، مظهرين له أنه لم يكن في نيتهم فك عرى الوحدة. وبعد ستة أشهر من الانفصال، قام عبد الكريم النحلاوي، وجماعة "الضباط الشوام" بانقلاب أعلنوا فيه تمسكهم بالوحدة العربية، ورغبتهم في اللقاء مع عبد الناصر من أجل العودة إلى الجمهورية العربية المتحدة. وتذكر بعض المصادر أن "حركة القوميين العرب" الناصرية، آنئذ، لعبت دور الوسيط

بين عبد الناصر ووفد الضباط الذي زاره، ومهد لانقلاب ٢٨ آذار، وأيضا مع قادة هذا الانقلاب نفسه(٧٩).

إلا أن عدم ثقة الضباط الناصريين بالنحلاوي، وفقدان الأخير السيطرة على الموقف، دفع بالقوى الناصرية، بقيادة جاسم علوان للمبادرة لفرض وقائع جديدة، فسيطروا فجر ٣١ آذار على اللواء الخامس في حمص، وجاءهم التأييد من حلب (الرائد حمد عبيد)، ودير الزور (العقيد لؤي الأتاسي)، لكن زمام الأمور بدأ يفلت من أيدي الوحدويين، فخسروا حمص نتيجة الخلاف البعثي الناصري، ووقوف كتلة أكرم الحوراني والعميد بدر الأعسر ضدهم خوفا من نجاح علوان في ضم سوريا فورا إلى الجمهورية العربية المتحدة.
وكان الاضطراب الكبير قد عم المدن السورية منذ ٣٠ آذار، وتدفقت فيه المظاهرات الحاشدة التي كادت أن تتحول إلى انتفاضة جماهيرية عامة، وانتشرت صور الرئيس عبد الناصر، وأعلام الجمهورية العربية المتحدة، في كل مكان(٨٠). في هذا الخضم انتقل جاسم علوان إلى حلب، وأعلن من هناك عودة الجمهورية العربية المتحدة، وصرح الضابط الشاب عبد الله عمرايا من إذاعة حلب "نحن جنودك يا جمال، هنا إذاعة الجمهورية العربية المتحدة"(٨١)، وهو أمر لم يكن يريده البعثيون المشاركون بالثورة، التي سميت بـ"ثورة حلب"، فكان هذا الخلاف إيذانا بفشلها قبل أن يأتي اللواء الخامس، يعاضده الطيران لضربها، وكما يقول الرزاز "لما أعلنت إذاعة حلب أن سوريا هي الإقليم الشمالي في دولة الوحدة، تخلت الفئة الأولى (= البعثية) عن الحركة"(٨٢).

كان قد عقد في ١ نيسان "مؤتمر حمص" الذي جمع قادة كافة التشكيلات العسكرية، وحضره العقيد لؤي الأتاسي عن دير الزور، وابراهيم العلي عن حلب، والذي قرر تسفير سبعة ضباط، اعتبروا مسؤولين رئيسيين عن الانفصال، وفي

مقدمتهم عبد الكريم النحلاوي. ودراسة موضوع الوحدة، وتأليف وزارة لهذا الشأن. إلا أن الناصريين بقيادة علوان لم يرضوا بقرارات هذا المؤتمر، فكانت "ثورة حلب" الفاشلة. لم تكن "ثورة حلب" وما سبقها، سوى محطة في تعالي الموج الشعبي المناهض لعزل سوريا عن موقعها الشرعي في المنظور الناصري في إطار ج.ع.م، وأخذ موقع التنظيمات الناصرية بالتبلور الواضح في عام ١٩٦٢ من خلال الأطر التي ينوها، وعبر دورهم الموجه للتظاهرات الشعبية العارمة في نهاية شهر آذار، والتي بلغت ذروتها أثناء "ثورة حلب"، إذ اتسعت دائرة عضوية كل من الوحدويين الاشتراكيين، والقوميين العرب، والجبهة العربية المتحدة، وظهر نواة ما يسمى بـ"الاتحاد الاشتراكي" الذي بادر إلى تأسيسه عدة رموز ناصرية، اقتداء بتجربة الاتحاد الاشتراكي بمصر، أبرزهم: عبد الله جسومة، والمحامي أحمد اسماعيل عبد العظيم شقيق الأستاذ حسن عبد العظيم. إلا أن حركة الوحدويين الاشتراكيين كانت التنظيم الأكثر انتشارا ونفوذا، وحركة القوميين العرب الأكثر تنظيما وتوجيها، ولها امتدادها القومي(٨٣).

إثر فشل حركة ٢٨ آذار، وما أعقبها من اضطراب وعصيان، وانعقاد (مؤتمر حمص) وما حمل من توصيات، تم تشكيل حكومة برئاسة بشير العظمة، التي أعلنت عن محاولة التقرب من القاهرة، ولقد أبدى صلاح البيطار إمكانية التعاون، إلا أن القاهرة ومعها القوى الناصرية السورية لم تعر مبادرة هذه الوزارة أية أهمية. حاولت القوى الناصرية، التي كانت إحدى فصائلها (حركة القوميين العرب)، المسيطرة على قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال، استخدام الإضراب العمالي الذي بدأ في ٧ تموز ١٩٦٢ للانقضاض على النظام السياسي، أو للتمهيد لانقلاب. فقمعت أجهزة مطيع السمان الإضراب بقسوة، وسط معركة حقيقية قامت ما بين عمال الشركة الخماسية ورجال الشرطة، سقط من جرائها أحد عمال النسيج في حلب، وكان من أبرز

الناصريين المشاركين اللواء محمد الجراح، ويوسف مزاحم، في تظاهرات تضامنا مع الإضراب العمالي[٨٤].

بدأ الجميع، وعلى الأقل القوى المعارضة، ينظر إلى ما هو قائم كوضع انتقالي، لا بد أن يتغير أمام ضغط الحركة الجماهيرية، الآخذة بالتوسع باستمرار، فتدافع الجميع لملاقاة المتغيرات، وليكون له الدور الراجح في التغيير، ليتحكم بسير الأحداث، وبمستقبل البلد. فإذا كان الناصريون هم القوى المسيطرة على الشارع بدون منازع، ولهم الكثرة العددية في الجيش، إلا أنهم يفتقرون إلى التنظيم الفاعل هنا، فإن البعث رغم قلة فاعليته في الشارع، إلا أن فاعليته في الجيش المتأتية من صلابة تنظيمه حولته إلى قوة يحسب لها الحساب، وبرزت في هذه الأثناء إلى جانب الضباط الناصريين والبعثيين، كتلة مستقلة تتمحور حول المقدم زياد الحريري قائد قوات الجبهة.

تشاورت تلك القوى الثلاث في عام ١٩٦٢ حول القيام بعمل مشترك للإطاحة بعهد الانفصال[٨٥]. في هذه الأثناء عين بعض الضباط الناصريين في مراكز هامة في الجيش: اللواء راشد القطيني رئيسا لشعبة المخابرات، واللواء الصوفي قائدا للواء الخامس في حمص. هذا التبدل بالمواقع جعل الناصريين يبدلون تكتيكهم، فبعد أن اتفقوا مع الكتل الأخرى (البعث، الحريري) على ٨ آذار توقيتا للانقلاب، حاولوا إقناع الآخرين بتأجيله، يحدوهم الأمل بعمل متفرد في ١١ آذار، خوفا من تكرار شراكتهم السابقة مع البعث، ولخلافهم حول مسألة الوحدة الاندماجية[٨٦].

كانت حركة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق ضربة قاصمة للنظام السوري، زادت من ثقل أزمته، ودفعت قوى التغيير إلى حلبة السباق مع الزمن، للإمساك باتجاه الأحداث. إن استنكاف الناصريين عن العمل مع البعث، وميلهم إلى تأجيل نقطة الحسم بشكل مستقل، أفقدهم ميزة السبق في المبادرة، وأكسبها للبعث ولجماعة زياد

الحريري، الذين تحركوا في ٨ آذار، مما اضطر الناصريين للحاق بهم، من موقع الشريك الأضعف، وهذا ما انعكس في ترتيب وزنهم في "مجلس قيادة الثورة" والوزارة التي شكلت بعد حركة ٨ آذار، وبالتالي على السير التالي للأحداث.

الشراكة الصعبة مع البعث في الثورة والسلطة

توجت حركة ٨ آذار نضال الشعب السوري ضد الانفصال، ووضعت سوريا مجددا على طريق الوحدة مع مصر، مع احتمال مشاركة العراق هذه المرة، ولقد نفذ هذه الحركة لواءان في الجبهة بإمرة زياد الحريري رئيس أركان الجبهة، يعاونه علي حماد، وعادل مراد. وحسم الأمر مشاركة العميد راشد القطيني رئيس شعبة المخابرات، والعميد الصوفي آمر اللواء الخامس في حمص، والمبادرة المنظمة لـ"اللجنة العسكرية" البعثية، التي استطاعت بحكم فعاليتها التنظيمية وسرعة تحركها، أن تحسم الأمر لصالحها، وأن تشكل الأكثرية في المجلس الوطني وفي الوزارة، وأن تفرض تصوراتها على تحرك السلطة الجديدة. مستقوية بصعود البعث العراقي السلطة في ٨ شباط عام ١٩٦٣[٨٧].

عكس البيان (رقم ١) لحركة ٨ آذار وجهة نظر "اللجنة العسكرية" الحذرة تجاه مصر وعبد الناصر، فهو لم يذكر مصر، واقتصر على ذكر العراق، إلى أن صحح ذلك في بيان ثان، ذكر فيه العراق الشقيق ومصر الصديقة[٨٨]. وشكلت وزارة في ٩ آذار من عشرين وزيرا، منهم عشرة بعثيين شغلوا الوزارات الحساسة: صلاح البيطار رئيس مجلس الوزراء، ووزيرا للخارجية. وأمين الحافظ وزيرا للداخلية. عبد الكريم زهور للاقتصاد. جمال الأتاسي للإعلام. منصور الأطرش، وليد طالب، شبلي العيسمي، ابراهيم ماخوس، سامي الجندي، سامي الدروبي. أما العشرة الباقون فيمثلون سائر الاتجاهات الأخرى: أربعة من الوحدويين الاشتراكيين: سامي صوفان، أحمد أبو صالح، عبد الحليم سويدان، ضياء العلواني. واثنان من حركة القوميين

العرب: هاني الهندي، جهاد ضاحي. واثنان من الجبهة العربية المتحدة: نهاد القاسم، عبد الوهاب حومد. واثنان من المستقلين: محمد الصوفي، طالب ضماد[٨٩].

وكانت القيادة السياسية بيد "المجلس الوطني لقيادة الثورة" الذي لم يرض الناصريين الذين رأوه منقولا عن النموذج البعثي العراقي، وتقاربا معه على حساب الجمهورية العربية المتحدة[٩٠]. وسيطرت عليه عناصر "اللجنة العسكرية" بمشاركة مدنية من البعث والقوى الناصرية، برئاسة اللواء لؤي الأتاسي "المستقل"، وظلت "اللجنة العسكرية" تمارس سلطتها في الظل، وتثبت مواقعها في المؤسسة العسكرية[٩١]. بموازاة لعبة توازنات القوى في أجهزة الحكم والدولة، سيطرت الناصرية على حركة الشارع الشعبي، فلم تظهر بموازاته أو أطرافه أية قوى شعبية تعكس رأي البعث.

كان الائتلاف الحكومي مستقطبا بين موقفين حول مسألة الوحدة، فطرح البيطار مشروع "وحدة اتحادية" بين مصر وسوريا والعراق، على أسس "ديمقراطية شعبية" في حين ألحت القوى الناصرية المشاركة في الحكم، على طلب وحدة مع ج.ع.م، يتم بعد إعلانها بحث أمر الاتحاد أو الوحدة مع العراق، لم يعكس ترتيب القوى في السلطة، بين البعث الذي يرفع شعار "الاتحاد" والقوى الناصرية التي تدعو إلى الوحدة الفورية، حقيقة نبض الشارع الشعبي، الذي رفع بشكل جارف شعار: الوحدة، باكر، باكر مع الأسمر عبد الناصر[٩٢].

عمل البعث وبالأخص "اللجنة العسكرية" على تعويض ضعف مواقعه في الشارع، بتقوية نفوذه في الوحدات العسكرية، وبالاستقواء بالعراق، بينما ارتكزت القوى الناصرية على ثقلها في الشارع الشعبي، وعلى وزن عبد الناصر كي لا تترك مهلة للبعث في تمكين مواقعه في الحكم، ولإجباره على الدخول في أسرع وقت في محادثات الوحدة مع ج.ع.م.

زار علي صالح السعدي دمشق في ١٠ آذار وأعلن مشروعا لـ"التعاون بين الدول العربية المتحررة"، ويعني بها الدول الخمس: مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن، تمييعا لشعار "وحدة سوريا ومصر أولا ثم العراق"، وقد رفضته القاهرة، إلا أنه لاقى قبولا سريعا لدى صلاح البيطار الذي أعلن في اليوم نفسه بأنه يتلاءم مع أفكار أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا[٩٣]. فعقدت القيادات الناصرية المشتركة في الوزارة اجتماعا في اليوم نفسه، طالبت فيه الحكومة بـ"ضرورة المزيد من الوضوح في الخط الوحدوي" أي تحديد موقف واضح من شعار الوحدة الفورية، وبدء المباحثات من أجلها. وهدد نهاد القاسم (الجبهة العربية المتحدة) بالاستقالة، وعاضده في ذلك الوزراء الناصريون الآخرون. مما دفع مجلس قيادة الثورة إلى الموافقة على تأليف وفد للتباحث مع المتحدة بمشاركة وفد عراقي، من أجل دراسة مشروع الوحدة الاتحادية، وجرى اجتماع وزاري تم الاتفاق فيه على أن تكون الوحدة بين الأطراف الثلاثة: سوريا ومصر والعراق، وفي حال تعذر دخول العراق يمكن الشروع بالوحدة مع مصر[٩٤]. وصدر بيان وزاري بتاريخ ١٤ آذار اعترف بأن "ثورة آذار" قامت على أساس الوحدة الوطنية، وتضم كافة القوى الوحدوية-الاشتراكية التي قاومت الانفصال. ولم يشر البيان إلى البعث أو إلى شعاراته، وأكد أن مهمة الحكومة إعادة سورية إلى الطريق الذي يقود الدول العربية الثلاثة (ج.ع.م والعراق وسوريا) إلى وحدة مدروسة بعناية[٩٥].

وعلى ضوء البيان الوزاري، وضغط المظاهرات التي عمت المدن السورية يومي ١٢-١٣ آذار، أرسلت الحكومة السورية وفدا رسميا إلى القاهرة للتباحث مع الوفدين الرسميين العراقي والمصري، للإعداد للجان حكومية مشتركة، تبدأ بالمفاوضات لدراسة الأسس الموضوعية لـ(وحدة-اتحادية) بين الأقطار الثلاثة. ومن المفارقات الكبرى التي حدثت، أنه في اليوم الذي سافر فيه الوفد السوري إلى القاهرة، وعاد فيه

السوريون الوحدويون والموجودون في القاهرة منذ الانفصال: أكرم ديري، جمال الصوفي، أحمد حنيدي، طعمة العودة الله، جادو عز الدين (الذين كانوا وزراء للإقليم الشمالي أثناء الوحدة)، والسفيران السابقان: وفيق اسماعيل وتوفيق شاتيلا، والضباط أكرم الصفدي، طلعت صدقي، رباح الشريف، والمذيعان عبد الهادي البكار وتوفيق حسن. فإن السلطات السورية طلبت منهم العودة إلى القاهرة في نفس الطائرة التي أقلتهم، أمام دهشة الجميع. مما أثار الشكوك وعلامات الاستفهام حول النيات الحقيقية للمسؤولين السوريين، يضاف إلى هذا، منع صحف القاهرة من الدخول إلى سوريا بحجة أنها تركز على المظاهرات المؤيدة لعبد الناصر! هذا ما دفع ساطع الحصري لأن يعتبر منع عودة هؤلاء القادة السوريين مخالفا لأولويات حقوق الإنسان[٩٦].

أوحت الجلسة الأولى لمباحثات الوحدة، أن البعث كان يستعجل إصدار بيان مشترك يعرب فيه عن تصميم الدول الثلاثة على قيام الوحدة، وذلك كسبا للوقت ولمواجهة غليان الشارع المطالب بالوحدة، وهو ما عبر عنه علي صالح السعدي رئيس وفد العراق: "إننا فعلا لم نحضر إلا لنقيم وحدة لا تنفصم، وطلبنا الآن هو أن تعلن الدول الثلاثة أنها في سبيل تحقيق وحدة اتحادية.. لكن قد تطول الدراسة سنة أو سنتين أو ثلاثة، لكن المهم أن نعلن ذلك فورا، وأن نباشر الدراسة بنفس الوقت"، وقد أدهش هذا التصريح (الرأي) الناصريين في الوفد السوري، الذين أعلنوا على لسان نهاد القاسم "أن ما صرح به الأخ صالح السعدي يعتبر عملية تخدير لمطلب الوحدة، وللرأي العام في سوريا"[٩٧]. ويذكر سامي الجندي، لم يكن الجو العام مخلصا بل لم يكن وحدويا، كان العراق يريد وحدة بلا وحدة، شبيهة بوحدة الجامعة العربية، وكان الوفد السوري ثلاثة أقسام، قسم يريد وحدة مباشرة مع المتحدة تعود فيها الشرعية، وثان لا يريد وحدة أبدا، وثالث مؤمن بضرورة الوحدة الثلاثية[٩٨].

استقر الأمر بين المتباحثين -أخيرا- على دراسة صيغة اتحادية تضم الأقطار الثلاثة، وهي وجهة النظر البعثية (الصيغة الاتحادية) التي رجحت في النهاية. وبعد عدة جلسات وصلت الوفود إلى اتفاق ما سمي آنئذ بـ"ميثاق القاهرة" أو ميثاق ١٧ نيسان، حيث تم الاتفاق على قيام "جبهة قومية" في كل قطر، تفضي إلى تكوين حركة سياسية واحدة على مستوى الدولة الاتحادية، تشرف على قيادة الدولة الجديدة لتذويب الخلافات الحزبية، ولتعزيز وحدة الإرادة السياسية على قاعدة الأهداف المشتركة لتلك القوى القومية التقدمية، وأن تقوم دولة اتحادية بقيادة جماعية، خلال فترة انتقالية لا تزيد عن ستة أشهر، تحت اسم "الجمهورية العربية المتحدة" عاصمتها القاهرة، تتضمن وحدة جيوش الأقطار الثلاثة، وأن يحتفظ كل من هذه الأقطار بمؤسسات إقليمية مستقلة تسير القضايا الداخلية باستقلالية كبيرة، وأن يكون هناك برلمان اتحادي وبرلمان لكل قطر، ووزارة مركزية، ووزارات إقليمية.

إلا أنه ظهر في اللحظات الأخيرة التباين بشأن مدة الفترة الانتقالية، فالعراقيون ميالون إلى تمديدها بثلاث سنوات، يسايرهم في ذلك أعضاء الوفد السوري من البعثيين[٩٩]. كان الغرض أو الذريعة هو إعطاء فرصة لترتيب السلطة (الثورية) أوضاعها، وكان عبد الناصر ميالا لتوحيد القوى السياسية التقدمية القومية في حركة واحدة، وتجنب الخلافات بين التيارات الحزبية، وإغلاق الطريق أمام الحزب الواحد، وترك نوع من الاستقلالية للتنظيمات الشعبية النقابية، بينما كان البعث، في العراق وسوريا، يدفع باتجاه مفهوم "الحزب القائد" وأن تكون التنظيمات الشعبية تابعة لهذا الحزب. إلا أن الجميع كان ينطلق من موقف مشترك حول مفهوم العمل السياسي، وحول مفهوم الديمقراطية، واستبعاد ما سموه بـ"أعداء الشعب" من العملية السياسية، وكان الخلاف منصبا حول مفهوم "الشعب" ومفهوم "ممثليه" أو "طليعته"، فكان كل تيار سياسي يعتبر نفسه الممثل الحقيقي للشعب، وأنه طليعته. لكن عبد الناصر تميز عن الجميع

بامتلاكه الزعامة الحقيقية للأكثرية الساحقة للشعب العربي وحظي بثقة لا لبس فيها، ليس في تلك الأقطار الثلاثة فحسب، بل في مختلف الأقطار العربية، وامتلك الإرادة السياسية المناسبة للعمل القومي، وعزز مصداقيته وفاعلية كونه رئيسا لمصر بكل ثقلها السياسي والثقافي ووزنها البشري المؤثر. من هنا كان أي ابتعاد عن عبد الناصر يبدو ابتعادا عن خط الوحدة، وعن الإرادة العربية الشعبية، ويحكم على أي محور منافس حتى لو كان باسم الأهداف نفسها التي يحملها عبد الناصر بالشبهة والتهميش.

اتفقت جميع الأطراف على حرمان الفئات غير الوحدوية-الاشتراكية من حرية العمل السياسي، وعلى حصر هذا العمل بالنخب الوحدوية-الاشتراكية فقط. كان البعث في سوريا يميل إلى الاستئثار بدور العنصر الأول في تقرير التوجهات السياسية-الاجتماعية للقطر، وقبل على مضض مشاركة القوى الناصرية في الجبهة محاولا حصر دورها في الأدوار الثانوية، بالمقابل حاول عبد الناصر الوصول إلى صيغة توحد تلك القوى في تنظيم مشترك، لقطع الطريق أمام احتمال صراع القوى الوحدوية داخل القطر الواحد، بين البعث/ الناصريين وبين القيادات "الثورية" الحاكمة في الدول الثلاث، فتساءل في المرحلة الثانية لمباحثات الوحدة "ازاي نجمع التنظيمات السياسية في البلاد الثلاث.. ازاي نخلق وحدة التنظيم السياسي في البلاد الثلاثة، بما لا يوجد مجال للتناقض والتصادم والانفصال" ثم يقول "أنا متصور بعد قيام الحركة القومية الواحدة حيكون فيه وحدة سياسية موحدة تجمع الدولة الاتحادية كلها.. ما يبقاش فيه فرق بين العراقي والسوري والمصري.. الكل يمثل الدولة أو الحركة العربية.."(١٠٠)، و لم يعارض عفلق هذا التصور، إذ قال "بتصوري أن القيادة السياسية حاتهئ الظروف الموضوعية داخل سوريا بين الاتجاهات للدمج في الجبهة الوحدوية.. تؤدي بعد فترة من الزمن لأن تشكل كيانا واحدا". وقد وضح لؤي الأتاسي (رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة) الطريقة لوصول هذه القوى إلى تنظيم مشترك، بإيجاد جبهة وحدوية

ينبثق عنها القيادة السياسية، وتحقق الانسجام والدمج للحركات السياسية الموجودة في الجبهة[١٠١] . فانتهت المرحلة الثانية للمباحثات بإعلان أذيع في ٢١ آذار ١٩٦٣ حول "اتفاق الأطراف على ضرورة توحيد القوى الوحدوية الثورية في ج.ع.م والعراق، وسوريا، وتحمل مسؤولية تكوين قيادة واحدة ثورية"[١٠٢]، وهذا يفترض إقامة جبهات في كل قطر تجمع القوى الوحدوية، تمهيدا لقيام لجنة مركزية واحدة تقود العمل السياسي على مستوى الاتحاد.

على الرغم من الاتفاق في القاهرة على إقامة "جبهة قومية" في سوريا تمهيداً لقيام حركة تنظيمية واحدة تضم جميع القوى الوحدوية، إلا أن الواقع كان يذهب باتجاه مغاير، فمنذ عودة الوفد من القاهرة بدأ الخلاف يظهر على السطح، بين القوى الناصرية والبعث حول مسألتين، المسألة الأولى متعلقة بتحديد الحصص بين أطراف الائتلاف الحاكم في الحكومة وفي المجلس الوطني، فطالبت المنظمات الناصرية بتوزيع المناصب الحكومية على قاعدة المساواة، أي أن يحتل البعث ربع مقاعد المجلس الوطني، وأن تحتل المنظمات الناصرية الثلاث باقي المقاعد، وأن تطبق النسبة نفسها على المقاعد الوزارية. إلا أن البعث الذي وجد نفسه ضعيفا في الشارع الشعبي رأى في مبدأ توزيع المقاعد بالتساوي في الحكومة وخاصة في الجيش تهديدا له، ويتعارض مع طموحه إلى تركيز السلطة جميعها بين يديه. أما المسألة الأخرى فتعلقت بما أثارته جريدة "البعث" من تعليق على التظاهرات الناصرية التي واكبت عودة الوفد من القاهرة، والتي طالبت الاستعجال بالوحدة الفورية مع المتحدة، بتأييد من المنظمات الناصرية، ونقدها لمماطلة البعث. ففي مواجهة الشارع الضاغط بطلب الوحدة عشية الانتهاء من المرحلة الثانية لمباحثات الوحدة في ٢١ آذار، نشرت "البعث" في ٢٣ آذار افتتاحيتها الشهيرة "ملكيون أكثر من الملك" تغمز من الناصريين الذين يصرون على الوحدة الفورية، بينما عبد الناصر يقبل فكرة الوحدة الاتحادية. وتصف التنظيم السياسي في المتحدة

بأنه "الملمة من الفلاحين والعمال والتقدميين في إطار سياسي"، وأتى نقدهـا هـذا لحساب مفهوم ضيق للسلطة يحصر قيادتها بحزب عقائدي هو في هذه الحالة البعث، يمسك بالدولة والمجتمع وبمنظماته الشعبية النقابية المتأثرة بنموذج الدولة السوفييتية، وما سمي بدول الديمقراطيات الشعبية. فرد هيكل بمقالته الشهيرة "إني أعترض" بتلويح ٣١ آذار، التي اهتز لها الشارع الشعبي السوري، كادت أن تؤدي إلى إسقاط الحكومة حسب تصريح البيطار في الجلسة الأولى بمباحثات المرحلة الثالثة للوحدة، وقد وضح هيكل في هذا المقال: أن البعث يذهب بمنطقه إلى مخاطبة القوى الوحدوية، طالما عبد الناصر وافق على التفاوض على إقامة وحدة اتحادية ثلاثية جديدة، فلماذا تتدخلون أنتم في هذه القضية[١٠٣].

في هذا المناخ الصاخب انفجرت أزمة سياسية بين البعث والقوى الناصرية، حول الاشتراك بنسب متساوية للقوى في المجلس الوطني والوزارة، وأمام رفض البعث لهذه الصيغة، تقدم ستة من أعضاء هذه القوى بالاستقالة وهم: نهاد القاسم وعبد الوهاب حومد (الجبهة العربية المتحدة). سامي صوفان وسامي الجندي (حركة الوحدويين الاشتراكيين). هاني الهندي وجهاد ضاحي (حركة القوميين العرب). وفي اليوم التالي للاستقالة ٤ نيسان أعلن جهاد ضاحي بأن السيطرة غير العادية للبعثيين على الحكومة يمكن "أن يحول دون تحقيق الوحدة، وإذا أصر البعثيون على رفض القبول بمنطق العدل والحقيقة، سننسحب تاركين الإقليمية البعثية تستمر في حكم سوريا بمفردها"[١٠٤].

بادر البعث في ٥ نيسان إلى عقد اتفاق مع الحركات الناصرية على:
أ- تمثيل جميع القوى الوحدوية في المجلس الوطني بمدنيين.
ب- تأجيل التغيير الوزاري إلى حين عودة الوفود من مباحثات الوحدة للمرحلة الثالثة من القاهرة.

ج- موافقة هذه الحركات على قبول ميثاق وطني يتضمن مشروع الوحدة الثلاثية، في مرحلة انتقالية لمدة ثلاثة أشهر، يتم خلالها نشر دستور الدولة الموحدة وإجراء استفتاء.

وجرى الاتفاق على تشكيل وفد يمثل الحركات القومية الأربعة لمتابعة مباحثات الوحدة[١٠٥]. في الجولة الثالثة لمباحثات الوحدة التي بدأت في ٦ نيسان ١٩٦٣، شدد عبد الناصر مجددا على توحيد القوى الوحدوية في إطار جبهات قطرية تفضي إلى وحدتها على المستوى القطري، وبالتالي على مستوى قيادة الدولة الاتحادية، وتكون ضمانا لوحدة القيادة السياسية في الدولة الجديدة. إذ قال: "الحل سيكون قيادة قومية للكل تمثل فيها جميع الأطراف، ويمثل فيها جميع الأقطار، إن هذه القيادة القومية هي القيادة القومية الوحيدة، تشمل قادة البعث وقيادة القوميين العرب وقيادة الوحدويين الاشتراكيين والجبهة العربية المتحدة والاتحاد الاشتراكي العربي.. تبقى مسؤولة عن تنظيم العمل السياسي داخل الاتحاد، ومسؤولة عن العمل السياسي بالنسبة للوطن العربي"، ويضيف "للوصول إلى الاتحاد ينبغي أن يقوم في كل إقليم جبهة وحدوية، وفي الأقاليم الثلاثة يجمعها جبهة، واتحاد هذه الجبهات يتحول إلى نوع من الاندماج.. وقرارها ملزم للجميع"[١٠٦]. مقابل ذلك طرح العراقيون (طالب شبيب): "لا بد أن يكون هناك ضمان مراكز توجه ثلاثة مختلفة.. ويتم حل المسائل بالإجماع وليس بالأكثرية، الزمن سيكون عامل توحيد.."[١٠٧]. وطرح عفلق فكرة "كل يحكم فيما يخصه ولا يتدخل في شؤون الآخرين"، فرد عبد الناصر على أطروحات البعث "إن الدولة المقترحة من البعث لن تكون دولة اتحادية، ولا دولة حتى تعاهدية.. الجامعة العربية أجدى منها.. وأن مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات يقود إلى دولة مهلهلة، مريضة، تجمع أمراض الشيخوخة" وشدد "لا ينبغي أن يكون هناك مناطق نفوذ، وإلا ستكون الوحدة شكلية"[١٠٨].

أمام إصرار الوفد العراقي (وموافقة أعضاء الوفد السوري من البعثيين) على إعطاء فترة انتقالية كافية ليثبت البعث العراقي دعائم سلطته، إذ كانوا قد طلبوا جلسة مغلقة مع عبد الناصر شرحوا فيها الظروف المعقدة التي تحول الآن دون انضمامهم، ولإعطائهم مهلة كافية، مؤكدين على صدق نياتهم وإخلاصهم لقضية الوحدة. وإزاء ذلك، اقترح عبد الناصر ثلاثة خيارات: إرجاء الوحدة ثلاث سنوات، أو اتباع صيغة تدريجية للوحدة تبدأ ضعيفة ثم تقوى، أو صيغة دستور اتحادي متفق عليه "وكل قطر يشوف ظروفه، واللي عايز يطبق الميثاق بعد ثلاث سنين يطبق، واللي عايز بعد خمس سنين لا نعارض، مااحناش عايزين نحرج حد"، ولكنه بالمقابل أصر على "إن وحدة القيادة السياسية تبدأ دلوقت، على أساس انه فيه فترة حانكون نبني الوحدة، وإلا مش حاتقوم أبدا وحدة، وإذا ضاعت فرصة الوحدة في هذه الأيام، فسيكون الإمساك بها صعبا في المستقبل"(١٠٩).

فوجئت القوى الناصرية بأطروحات البعثيين العراقيين والسوريين، فقال هاني الهندي: "الواحد يفاجأ بالنتائج التي توصلنا إليها بعد أسبوع.." واعترض نهاد القاسم: "نصر على أن يكون العمل جديا، وأن يكون الإسراع هو هدفنا، أما من أجل ثلاث سنوات، ومن أجل أربع سنوات، نحن.. نعتقد أن الرأي العام في سوريا سيتعامل مع هذا الإعلان بشيء من الاستنكار والاستهجان"، وكشف على أنه جرى اتفاق في مجلس الوزراء السوري، على أنه "إذا تعذر إقامة الوحدة أو الاتحاد بين الأقطار الثلاثة، لسبب من الأسباب، في أحد الأقطار (يقصد العراق) فإن هذا يجب أن لا يمنع اتحاد القطرين الآخرين (يقصد سوريا ومصر)، بانتظار أن تساعد الظروف الإقليم الآخر على الانضمام إلى الوحدة"(١١٠).

والحال، أن القوى الوحدوية الناصرية كانت ميالة منذ البدء لعودة سوريا إلى الجمهورية المتحدة، ثم يتم بعد ذلك دراسة انضمام العراق إلى هذه الوحدة، و لم يقبل

بالصيغة "الاتحادية" إلا تحت ثقل البعث في هرم السلطة السورية، ولتفرد البعث بقيادة العراق، وما لاحظته من مرونة عبد الناصر، الذي أراد ألا يفوت الفرصة أمام احتمال الوحدة، وإن كانت فضفاضة في بدايتها، على أمل أن تتوطد تدريجيا، وهو الذي شدد في "الميثاق" (١٩٦٢ كدستور للاتحاد الاشتراكي في مصر) على وحدة الهدف، وعلى ضرورة مرحلة العمل الوحدوي للقضاء على الفجوات الاقتصادية-الاجتماعية المعرقلة للوحدة، وإمكانية قيام تجارب وحدوية جزئية معبرة عن إرادة شعبين أو أكثر كخطوة تقدمية باتجاه الوحدة الشاملة، ورافضا الوحدة التي تقوم بفعل عمل عسكري، ومحددا شروط الوحدة بالدعوة السلمية والإجماع الشعبي[١١١]. وكان الناصريون يشعرون -على الرغم من المرونة التي أبدوها حيال الصيغة "الاتحادية" التي تتعارض مع المطلب المعلن للأكثرية الساحقة للشعب السوري- أن البعثيين يستعجلون أن تنتهي الاجتماعات بالإعلان عن اتحاد فضفاض، يحمل اسم الجمهورية العربية المتحدة، لكسب الوقت ولتهدئة الحشد الجماهيري، وليستقووا بهذا الاتفاق، الذي وافق عليه عبد الناصر لإجراء إضعاف منهجي لشركائهم الناصريين[١١٢].

أخيرا، وافق عبد الناصر على تلك الصيغة الفضفاضة للاتحاد، التي انتهت الوفود من صياغتها في ١٤ نيسان ١٩٦٣، ووافق على فترة انتقالية مدتها عشرون شهرا، على الرغم من شكوكه في نوايا البعث، مراهنا على ضغط الشارع العربي المؤيد للوحدة، وعلى الإرادة السياسية للمشاركين في هذا الاتفاق، وتوصل القوى المتعاقدة على التقارب والوحدة، إلى الاندراج في إطار حركة قومية واحدة، تقضي على الخلافات، وتقود الدولة الاتحادية، ومحاولة الارتقاء بالإرادة السياسية إلى مستوى حدث الوحدة، لكنه لم يخف تخوفه من قدرة هذه الصيغة الاتحادية الهشة على الصمود، فقال في الجلسة قبل الأخيرة "نحن نعتقد ان الاتحاد اللي إحنا واصلين إليه في

منتهى الضعف.. ليس وحدة اتحادية، إنما دولة ائتلافية، أضعف أنواع الدول، وبذلك حيكون البناء هش، وفي رأيي أن هذا الاتحاد ضعيف ولا يتحمل أبدا"[١١٣].

لقد صدقت نبوءة عبد الناصر، والتيار الناصري، إذ ما لبثت الأحداث أن زادت الشكوك، ثم التخاصم فالافتراق الدامي، ففي اليوم الذي أعلن فيه نبأ اتفاق الوفود، في ١٤ نيسان، على تسمية الدولة المرتقبة باسم "الجمهورية العربية المتحدة"، تصدت قوات الأمن السورية بشراسة للمظاهرات الشعبية العارمة المؤيدة لهذا الإعلان[١١٤]. وصدر أمر عسكري يمنع التجول في أنحاء البلاد، وأغلقت المدارس والجامعات، التي كانت مركز انطلاق التظاهرات الناصرية[١١٥]. زاد هذا القمع العنيف للمتظاهرين من شكوك القوى الناصرية في مصداقية النزوع الوحدوي للبعث، وجعل عبد الناصر مترددا في توقيع ميثاق القاهرة، خلال يومي ١٥ و١٦ نيسان، إلى أن حضر وفد رسمي بقيادة زياد الحريري رئيس الأركان المسلحة السورية، لإقناع عبد الناصر بذلك، ونجح الوفد في ذلك[١١٦]، وهكذا، وقع رؤساء الوفود الثلاثة: جمال عبد الناصر، أحمد حسن البكر، لؤي الأتاسي ومعهم أعضاء الوفود على ما سمي بـ"ميثاق ١٧ نيسان"[١١٧].

من التحالف إلى القطيعة (من ميثاق ١٧ نيسان إلى حركة ١٨ تموز)

لم يقد التوقيع على ميثاق ١٧ نيسان إلى تهدئة الصراع السياسي، بل زاده احتداما، لأن هذا الميثاق فرض متطلبات كان من المفترض تلبيتها لتهيئة الظروف السياسية للدخول في عملية الوحدة. فتمحور الصراع حول الوحدة، وحول ترتيب الصيغة التحالفية بين القوى المشاركة في السلطة، وبمعنى آخر حول جدية تطبيق الميثاق، والجدية اللازمة لتكوين "الجبهة القومية" التي أقرها ذلك الميثاق. وقفت في هذا الصراع قوى البعث في طرف آخر، والقوى الوحدوية في طرف، مما دفع الاختلافات

الثانوية لدى كل من الطرفين للتراجع إلى الوراء لحساب الصراع الرئيسي الحاسم بينهما.

كانت قوى البعث تتنازعها ثلاثة اتجاهات رئيسية. فالكتلة الأولى تتحلق حول "اللجنة العسكرية" البعثية، التي تصرفت كحزب داخل حزب، وكانت السلطة الفعلية في قبضتها، من خلال إمساكها بالجيش، والمجلس الوطني لقيادة الثورة[١١٨]، وهي أقرب سياسيا وفكريا إلى البعثيين "القطريين". والتيار الثاني تمثله "القيادة القومية"(القوميون)، التي كانت تريد أن تلتقي مع القوى الوحدوية، ومع عبد الناصر، في منتصف الطريق، وترغب بنوع من الاتحاد مع ج.ع.م، على أن يكون للبعث دور رئيسي بل وقيادي في إدارة سوريا، لكن احتدام الأحداث وضع هذا التيار بين نارين، نار تشهير القاهرة الدائم به، والذي حمله مسؤولية الانفصال والتقاعس في إعادة الوحدة، ونار "اللجنة العسكرية" التي اتهمت البيطار وعفلق بـ"الناصرية" وبيع الحزب لعبد الناصر، حتى أن أول مؤتمر قطري عقد بعد ٨ آذار أسقط صلاح البيطار من القيادة القطرية[١١٩]. أما الفئة الثالثة فهي التي كانت منفتحة على القوى الناصرية وعلى عبد الناصر، ومتمسكة بالوحدة مع المتحدة، وكان من أبرز وجوهها عبد الكريم زهور، ود. جمال الأتاسي، ود. سامي الدروبي.

في أيار تفجر الصراع بين البعث والقوى الناصرية حول مبدأ المساواة ضمن جميع المؤسسات الحاكمة، وحول مسألة رئاسة الأركان، والتسريحات والترقيات والنقل. أصر البعث على رجحان كفته في المجلس الوطني، وفي المقاعد الوزارية، وعلى إطلاق يده في الجيش. وفسر المساواة بينه وبين القوى الناصرية على أن تكون كفته في الوزارة والمجلس الوطني تساوي كافة حصص القوى الناصرية، بينما طالبت التنظيمات الناصرية أن تكون حصة البعث تساوي حصة أي قوة مشاركة في الحكم[١٢٠]. في أول أيار وصل الأمر إلى حد القطيعة بين الطرفين، إثر تسريح أكثر من مائة ضابط

ناصري من الجيش، ومن بينهم المقدم حسين القاضي رئيس الشعبة الثانية، والمقدم جميل فياض قائد قوى الأمن الداخلي، والمقدم ممدوح حبال، والعقيد مأمون تحسين[١٢١]. فتقدم خمسة وزراء ناصريين باستقالتهم في ٢ أيار، وهم نهاد القاسم (نائب رئيس مجلس الوزراء)، عبد الوهاب حومد (وزير المالية)، سامي صوفان (وزير التموين)، جهاد ضاحي (وزير المواصلات)، هاني الهندي (وزير التخطيط)[١٢٢]. كما قدم استقالته من المجلس الوطني كل من اللواء محمد الصوفي (وزير الدفاع)، وراشد القطيني (معاون رئيس الأركان) تضامنا مع الوزراء الناصريين، واحتجاجا على تسريح الضباط الناصريين[١٢٣]. وأصدر هاني الهندي وجهاد ضاحي (حركة القوميين العرب) بيانا، شرحا فيه أسباب استقالتهما، وأظهرا أن البعث يريد إحكام قبضته على "الجبهة القومية"، وعلى أن الوضع في سوريا مشابه لما يجري في العراق، خاصة فيما يتعلق بعزل الضباط الوحدويين[١٢٤].

إثر تلك الاستقالات، والتسريحات، قامت مظاهرات شعبية عارمة تظهر احتجاجها، واجهتها السلطات بقبضة حديدية، وتم على إثرها سحب امتياز صحيفة "الوحدة العربية" الناطقة بلسان الوحدويين الاشتراكيين، ومنع "صوت الجماهير" الناطقة بلسان حركة القوميين العرب من الصدور، وفي مواجهة هذه الأحداث قطع الرئيس عبد الناصر زيارته للجزائر، وطلبت القاهرة في ٣ أيار تأجيل الاجتماع الثلاثي الذي كان من المقرر عقده في ١٢ أيار لمناقشة توحيد القيادات العسكرية. عقب هذه الأحداث، تقدم في ٦ أيار ثلاثة من أعضاء البعث باستقالاتهم من الحكومة، تضامنا مع الناصريين، واحتجاجا على سلوك السلطة وهم: عبد الكريم زهور (الاقتصاد)، ود.جمال الأتاسي (الإعلام)، ود.سامي الدروبي (التربية)[١٢٥]. ويذكر سامي الجندي أنه بعد مناقشة قصيرة في مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١١ أيار ١٩٦٣، قال عبد الكريم زهور: اعتقد أننا نتقدم نحو الانفصال. واستقال من الحكومة والحزب[١٢٦].

لمواجهة الوضع الجديد، اجتمع المجلس الوطني لقيادة الثورة في ١٢ أيار مع ممثلي القوى الناصرية: نهاد القاسم، سامي صوفان، هاني الهندي. وأعلن ممثلو القوى الناصرية أن حل الأزمة يقتضي:

١- تشكيل "جبهة وطنية" من جميع القوى الوحدوية التي وقعت ميثاق القاهرة.

٢- تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة يضم عسكريين ومدنيين من القوى الوحدوية على قدم المساواة.

٣- عودة جميع الضباط الوحدويين المسرحين.

٤- تشكيل لجنة عسكرية من القوى الوحدوية لمناقشة تحقيق وحدة الجيش والشعب.

٥- على الجبهة الوطنية تنفيذ مضمون اتفاق ١٧ نيسان.

لكن المجلس الوطني رفض تلك الاقتراحات، وكلف صلاح البيطار في ١٣ أيار بتشكيل حكومة بعثية، وإشراك بعض المستقلين. وإثر تشكيل هذه الحكومة، أكدت "الأهرام" القاهرية، بأن مصر ترفض الاعتراف بالأمر الواقع في سوريا، نتيجة "الانقلاب العسكري" ووصف هيكل في ١٧ أيار، ما يجري في سوريا، بأنه انقلاب بارد(١٢٧). شكلت المنظمات الناصرية فيما بينها جبهة في ١٧ أيار، وتقدمت في ٢١ أيار ١٩٦٣ بمذكرة إلى "المجلس الوطني لقيادة الثورة"، اتهمت فيه البعث بأنه يريد إقامة دكتاتورية الحزب الواحد، وبالخروج على ميثاق ١٧ نيسان، وتشير إلى أنه لم تجر أية مفاوضات مع القاهرة طوال هذه الفترة، لتشكيل الأجهزة الاتحادية، وخلصت إلى أن الأزمة السياسية ينبغي أن تعالج من جذورها إذا أريد إنقاذ الوجه الوحدوي لثورة آذار(١٢٨).

ردت السلطات الحاكمة على هذه المذكرة، بأن اعتقلت في ٢١ أيار المسؤولين عن توقيع هذه المذكرة وهم: هاني الهندي (حركة القوميين العرب)، وراتب الحسامي (الجبهة العربية المتحدة)، وحسن هلال (الوحدويون الاشتراكيون). وفي اليوم التالي

استقبل الرئيس عبد الناصر نهاد القاسم وبعض أعضاء الحركة الناصرية، حيث قدم له الوفد صورة عما آل إليه الوضع السياسي في سورية. في ٢٥ حزيران سار البعث خطوة أخرى نحو التفرد بالسلطة، حيث استغلت "اللجنة العسكرية" وجود اللواء زياد الحريري مع صلاح البيطار في زيارة إلى الجزائر، فسرحت ٣٠ ضابطا من مؤيديه. وسلمت اللواء الحريري أمرا من المجلس الوطني للالتحاق بالسفارة السورية في الولايات المتحدة، كملحق عسكري، لكن الحريري عاد إلى دمشق تحت ضغط مؤيديه الذين اعتصموا بثكناتهم، وأعلن عن تشكيل حزب جديد دعا إلى استبدال دكتاتورية البعث بنظام وحدة وطنية، ووجه في ٢ تموز ١٩٦٣ إنذارا إلى المجلس الوطني يدعوه إلى:

أ- عزل الفريق الأتاسي عن رئاسة المجلس، وأمين الحافظ من وزارة الداخلية.

ب- وتعيين الحريري نفسه رئيسا للمجلس.

ج- والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

د- وتحقيق الوفاق الوطني في إطار جبهة مشتركة تضم القوى التقدمية الوحدوية.

لكن السلطة ما لبثت أن احتوت حركة الحريري، وجردته من جميع مناصبه وتم تسفيره إلى باريس[١٢٩].

بعد أن ظهر للجميع إمساك البعث بالسلطة، والقطيعة الحاصلة بين السلطات السورية وعبد الناصر، وبالتالي الانهيار الفعلي لميثاق ١٧ نيسان، توسط المناضل المغربي (المهدي بن بركة) رئيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب وهو الجناح اليساري لحزب الاستقلال ، بين البعث وعبد الناصر، لإنقاذ الميثاق والاتحاد المقترح، فعقد لهذا الغرض في ١٦ تموز اجتماعا مع وفد بعثي سوري في بغداد، بحضور بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة في العراق، اتفق فيه على:

أ- عودة الضباط الناصريين إلى الجيش السوري.

ب- تشكيل جبهة قومية موحدة تضم كل القوى الوحدوية العربية.
ج- عقد قمة بين مصر وسوريا والعراق في ٢٣ تموز ١٩٦٣[١٣٠].

لكن هذا الاتفاق أتى في ظرف لم يعد فيه بالإمكان إرجاع الزمن إلى الوراء، وكان كل طرف يبحث عن تحسين قواه للمواجهة الحاسمة، فالناصريون يريدون السيطرة على الجيش بعد أن كسبوا الشارع، والبعث يريد تقوية موقفه السياسي بعد أن سيطر على الجيش، فكان كل طرف يبحث عما ينقصه، ولا يثق بنية الطرف الآخر، لذا لم يغير الناصريون من خططهم للقيام بحركة ١٨ تموز ١٩٦٣، بينما كان وفد رسمي سوري، في طريقه إلى القاهرة برئاسة اللواء لؤي الأتاسي وعضوية محمد عمران، وفهد الشاعر، وسامي الجندي للتباحث مع عبد الناصر، طالما اعتبروا أن هذه الزيارة لا تتعدى أن تكون مناورة جديدة من البعث! فقامت الحركة في دمشق بقيادة جاسم علوان. وبدأت بالهجوم في وضح النهار على مبنى القيادة العامة، ومبنى الإذاعة وقيادة الأركان، إلا أن السلطات التي يبدو أنها كانت على علم مسبق بالحركة عن طريق عيون لها فيها[١٣١]، تصدت بقسوة إلى الحركة فسقط المئات بين جريح وقتيل، وأعدم عشرون من الانقلابيين فورا، وحوكم الباقون[١٣٢]، وكان من جملة من قبض عليهم جاسم علوان، الذي حكم عليه بالإعدام، وصدر عفو عنه عام ١٩٦٤، فتوجه علوان إلى مصر[١٣٣].

أتت رسائل التأييد فورا من العراق على لسان علي صالح السعدي، الذي بعث برقية يقول فيها "اسحقوا عظام المرتزقة الخسيسة والذين يتاجرون بالشعارات"[١٣٤]. قضي على حركة ١٨ تموز، بفصل دام لم تتعوده سوريا من قبل، فوضع الحدث العنيف، والرد عليه، قطيعة نهائية بين البعث والقوى الناصرية، ووضعت البعث في سكة التفرد بالسلطة، وأطلقت هذه الأحداث العنان لسياسة صلاح جديد المعادية لعبد الناصر إلى مداها الأخير[١٣٥]، مغلقة الباب أمام مشروع الوحدة.

لقد وضع قادة حركة ١٨ تموز الفاشلة سيناريو يبدأ بتشكيل وزارة وحدوية برئاسة عبد الحليم سويدان، أو نهاد القاسم، وباشتراك محمد الفاضل وراتب الحسامي، وعبد الكريم زهور، وجمال الأتاسي، وسامي صوفان، وهاني الهندي، وأن يتولى جاسم علوان قيادة الجيش، وراشد القطيني رئاسة الأركان العامة، تمهد مباشرة للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة[١٣٦]. وقدم الفريق لؤي الأتاسي استقالته احتجاجا على الإعدامات التي حصلت، وحل محله أمين الحافظ بعد أن رقي إلى رتبة فريق، في ٢٦ تموز/ يوليو سنة ١٩٦٣. كما أعلن عبد الناصر في مدينة الاسكندرية، وفي خطاب مطول، تحميل البعث مسؤولية سقوط ميثاق ١٧ نيسان، وكشف أنه استطاع الاطلاع على برقية الملحق العسكري العراقي بدمشق إلى علي صالح السعدي، يخبره -بعد التوقيع على الميثاق بثلاثة أيام- أن الرفاق قد استقر رأيهم على تصفية الناصريين في الجيش، ويطلبون أن تكونوا مستعدين[١٣٧]. أما المهدي بن بركة، الذي لعب دورا وسيطا لتجنب انهيار الاتحاد، فقد أعلن في مؤتمر صحفي في ٣٠ تموز، أن البعث يتحمل مسؤولية فشل ميثاق ١٧ نيسان، وفشل الاتفاق الذي نتج عن الوساطة التي قام بها في ١٦ تموز[١٣٨].

الحركة الناصرية بين الوحدة والاختلاف (تجربة الاتحاد الاشتراكي)

(من شعار إسقاط الانفصال وعودة الوحدة إلى شعار إزالة آثار العدوان ١٩٦٤-١٩٦٨)

أ- الاستقطاب السياسي:

اتسم المشهد السياسي السوري بعد ١٨ تموز بتقاطب حاد وصراعي للقوى، بين الحركة الناصرية التي استندت بقوتها على تأييد المجتمع الأهلي، والبعث الذي تمترس بالسلطة وأجهزتها، واستحدث "الحرس القومي" لمواجهة خصومه في الميدان الشعبي، وترأسه المقدم حمد عبيد فحوله إلى منظمة شبه عسكرية، بدأت تتحلق حوله منظمات البعث، التي بدأت تكسب عناصر جديدة، مما ضاعف عضوية الحزب بمقدار

خمس مرات حتى نهاية عام ١٩٦٣[١٣٩]. ومما ساعد على تقاطب هذا الصراع تدهور سمعة ووزن القوى السياسية الأخرى مثل الأحزاب الليبيرالية التقليدية (حزب الشعب، الحزب الوطني) وجماعة الحوراني والحزب الشيوعي السوري، تلبستها تهمة الانفصالية المقيتة.

وعلى قاعدة الصراع مع الحركة الناصرية، والتنافس مع عبد الناصر، عملت السلطة التي بدت خاضعة لسياسة (صلاح الجديد)، على ثلاثة خطوط:

أولا: التشديد على الوحدة مع العراق، وذلك (قبل أن تسقط سلطة البعث هناك إثر حركة عارف ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣).

ثانيا: التركيز على الاشتراكية في بلد واحد.

ثالثا: طرح شعارات متطرفة بشأن القضية الفلسطينية.

بعد حركة عارف ١٨ تشرين الثاني، محورت السلطة السورية جهودها على تسريع الإجراءات الاشتراكية، بهدف خلق قاعدة اجتماعية للحكم لسحب البساط من تحت الحركة الناصرية. فامتلأت نشراتها وصحفها بإظهار المفاضلة بين خطواتها الجذرية في مجال الإصلاح الزراعي والتأميمات، وبين الخطوات التي طبقت في سوريا أيام الوحدة[١٤٠]. ويذكر سامي الجندي، الذي كان وزيرا آنذاك "كان شعار التأميم والإصلاح الزراعي دائما: يجب أن نسبق عبد الناصر، أما الواقع الاقتصادي فقليلون هم الذين فكروا به"[١٤١]، ومن ناحية أخرى فقد شن البعث حملة مركزة على سياسة عبد الناصر تجاه القضية الفلسطينية، وعلى قبوله وجود قوات طوارئ دولية تفصله عن إسرائيل، وحول مسألة تحرير فلسطين إلى مادة رئيسية في معركته الإعلامية ضد عبد الناصر. وفي ٢٨ أيلول ١٩٦٤ أطلق الإعلام السوري نفير المعركة ضد عبد الناصر، واتهمه بأنه يقبض من الغرب المعونات كي يؤجل تحرير فلسطين، واستمرت القاهرة تدافع عن شعار الوحدة العربية كـ"طريق لتحرير فلسطين"، في حين قلبت دمشق

الشعار واستبدلته بشعار "تحرير فلسطين طريق الوحدة"[١٤٢]، ووصل الأمر أنه في مؤتمر القمة المنعقد في كانون الأول ١٩٦٤، بناء على طلب عبد الناصر لمناقشة تهديدات إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، فاجأ رئيس الوفد السوري (أمين الحافظ) الجميع بأنه يملك خطة لتحرير فلسطين خلال ثلاثة أيام[١٤٣].

لقد تكرست تلك السياسة الراديكالية المتطرفة في الوثائق التي صدرت عن المؤتمر القومي السادس (٥-٢٣ تشرين الأول ١٩٦٣)، فربطت تلك الوثائق بين الوحدة وبين تقدم بناء الاشتراكية في الأقطار العربية، وقدمت "المنطلقات النظرية" للمؤتمر ثوبا إيديولوجيا مشبعا بالمفاهيم الماركسية الطبقاوية، وأعطت التسويغ النظري لتفرد (الطليعة)، أي البعث، بالسلطة، متأثرة بمفاهيم الماركسية السوفياتية عن السلطة الاشتراكية، وتجربة بلدان "الديمقراطية الشعبية" التي تدور في فلك الاتحاد السوفياتي، وقدمت صيغة "الديمقراطية الشعبية" ضدا وبديلا عن "الديمقراطية البرلمانية" والتعددية السياسية وتداول السلطة، وأعطت للبعث دور القائد المنظم لهذه (الديمقراطية) وأقر المؤتمر لأول مرة مبدأ الحزب القائد، واتخذ قرارا بتحقيق الوحدة مع العراق خلال شهرين، يكون اسمها "الجمهورية العربية الديمقراطية الشعبية" التي لم تقم أبدا[١٤٤]. وكان الواضع الأساسي لهذه الوثيقة الراديكالية هو ياسين الحافظ الذي سيرتبط اسمه باليسار البعثي ثم بحزب العمال الثوري لاحقا.

قادت تلك السياسة الراديكالية اليسارية وما صاحبها من إجراءات اقتصادية على مستوى الإصلاح الزراعي والتأميمات، الرأسماليين إلى تهريب أموالهم، فارتفعت الأسعار، واضطرت مشاريع كبيرة للتوقف عن العمل، مما خلق وضعا أدخل على لوحة التناقض الرئيسي حول الوحدة/الانفصال بين الناصريين والبعثيين صراعات جديدة، فشهدت حماة في نيسان ١٩٦٤ حوادث عنيفة قام بها الإخوان المسلمون، وفي ٢٦ نيسان ١٩٦٤ أعلن تجار دمشق إضرابا عاما ففتح "الحرس القومي" المتاجر

عنوة، وصدر مرسوم يعتبر إغلاق المحل بقصد الإضراب جريمة يعاقب عليها بعشرين عاما من السجن، مع مصادرة المحل، ومما سهل بروز هذه الحوادث وظهور تلك القوى وراءها، انكفاء الحركة الناصرية بعد الضربات المنظمة التي تلقتها، وخاصة بعد محنتها بعيد حوادث ١٨ تموز ١٩٦٣.

ب- تأسيس الاتحاد الاشتراكي:

بعد أحداث ١٨ تموز ١٩٦٣، تعاملت الحركة الناصرية مع سلطة حزب البعث كامتداد للانفصال، ووصلت العلاقة بين الطرفين إلى مجابهة شاملة، في وقت مرت فيه "الناصرية" بظروف صعبة انحسر فيها زخم الحركة الشعبية، فتداعت المنظمات الناصرية إلى عمل مشترك متلاحم، يتفق مع ظروف المجابهة ومع ما اقترحه عبد الناصر في ٢٢ تموز ١٩٦٣ على أثر فشل ميثاق ١٧ نيسان، بإقامة "الحركة العربية الواحدة" التي اعتبرها مسؤولية الجماهير العربية، وليست مسؤولية قطر بعينه[١٤٥]. وكان قد قام في سوريا نوع من الائتلاف، بين حركة الوحدويين الاشتراكيين في دمشق والجبهة العربية المتحدة، والاتحاد الاشتراكي العربي، والذي عرف باسم ائتلاف "اتحاد القوى الوحدوية"[١٤٦].

وفي ربيع عام ١٩٦٤ خرجت قيادات ناصرية من سورية إلى بيروت ثم إلى القاهرة، لتنضم إلى المجموعات الناصرية الأخرى التي التجأت إلى القاهرة منذ أيام الوحدة، ليضغطوا على الرئيس عبد الناصر باتجاه عمل ما[١٤٧]، وقد توافق وجودهم وضغطهم هذا مع زيارة أحمد بن بلا إلى القاهرة، فقابلهم على حدة ونصحهم بالكف عن إحراج عبد الناصر، وأن لا ينتظروا من عبد الناصر أن يقوم بثورة في سوريا بدلا عنهم، وعليهم أن يعتمدوا على تنظيم أنفسهم لتهيئة التغيير في سوريا[١٤٨]. وقد انعكس رأي (بن بلا) على المناقشات التالية التي دارت بين السوريين وعبد الناصر الذي صارحهم: لو سلمنا بقدرتكم على إزاحة البعث، فما أظنكم قادرين على إعادة

الوحدة وأنتم على هذه الصورة من الانقسام، بل ستقعون فيما وقع فيـــه "البعــث" للسيطرة على السلطة، وستقيمون انفصالا آخر. فيجب أن يسود بينكـــم التفكـــير السياسي، وتبتعدوا عن العقلية الانقلابية، فلا بد من أن توحدوا تنظيماتكم وقواكـــم الشعبية.

انطلاقا من توجهات عبد الناصر تلك، ولدت فكرة "الاتحاد الاشتراكي العربي السوري" الذي أراده عبد الناصر منذ البداية، مستقلا عن نظام حكمه، ورفـــض أن يكون فرعا للاتحاد الاشتراكي في مصر، وملتزمـــا بالتكتيكـــات السياســـية لنظـــام حكمه[١٤٩]. ولقد فتح انقلاب عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ على سلطة البعث في العراق، إبان الانقسام الدرامي لهذه السلطة، الطريق لتطبيق فكرة عبد الناصر حول الحركة العربية الواحدة، وفي ١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٤ قامت في العراق أربع منظمـــات وحدوية وهي: حركة القوميين العرب، الحزب الاشتراكي العربي، حركة الوحدويـين الاشتراكيين، والوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون. بـــإعلان حـــل تنظيماتهـــا، واندماجها في الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق[١٥٠]. وبعد أربعة أيام مـــن هـــذا التاريخ، دعت القيادات الناصرية السورية بمباركة عبد الناصر إلى مؤتمـــر تأسيســـي للاتحاد الاشتراكي، وتم اختيار أعضائه من ممثلي قيادات التنظيمات الناصرية السورية، ومن بعض الشخصيات الناصرية المستقلة، وعقد هذا المؤتمر اجتماعاتـــه في الفـــترة الواقعة ما بين ١٤-١٨ تموز ١٩٦٤، وتمخض عنه إصدار بيان تأسيسي في ١٩ تمـــوز بمناسبة الذكرى الأولى لإعدام قادة حركة ١٨ تموز عام ١٩٦٣، وأذاعـــت إذاعـــة القاهرة هذا البيان[١٥١].

شدد البيان على "أن التلاحم العضوي الوثيق مع الجمهورية العربية المتحـــدة وقيادتها، هو المدخل الوحيد لأي توجه وحدوي اشتراكي حقيقي"[١٥٢]، ويشدد على فكرة الحركة العربية الواحدة كأداة للثورة العربية، وعلى أن الاتحاد الاشـــتراكي في

سوريا خطوة باتجاهها "فإن الوحدة العربية تتطلب أداة ثورية واحدة تشكل أساس تكوينها السياسي والاجتماعي، وتضم أطرافها، وتدعم كفاحها وتطوره"[١٥٣]. أما في الشأن السوري فيعبر البيان عن أن "نكسة الانفصال الثاني التي يقودها البعث" أخطر من الانفصال الأول، وحدد المؤتمر الهدف الاستراتيجي للاتحاد الاشتراكي بـ"مواصلة النضال لإعادة وحدة الجمهورية العربية المتحدة"[١٥٤]. وانتخب المؤتمر التأسيسي مكتبا سياسيا يمثل المجموعات المشتركة فيه، وتشكل من:

١- الأستاذ نهاد القاسم (أمينا عاما) - عن الجبهة العربية المتحدة
٢- الأستاذ سامي صوفان (عضوا) - عن حركة الوحدويين الاشتراكيين
٣- الأستاذ محمد الخير (عضوا) - عن حركة الوحدويين الاشتراكيين
٤- الأستاذ هاني الهندي (عضوا) - عن حركة القوميين العرب
٥- عادل طيفور (عضوا) - عن الاتحاد الاشتراكي العربي
٦- عبد الكريم زهور (عضوا) - عن البعثيين المستقلين[١٥٥].

وانتخب نهاد القاسم أمينا عاما له. كان الاتحاد الاشتراكي يأمل أن ينضم إلى تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، تطبيقا لفكرة الحركة العربية الواحدة، إلا أن القاهرة لم تقبل ذلك[١٥٦]. إذ أعلنت التنظيمات الناصرية السورية إثر المؤتمر التأسيسي للاتحاد وهي: (حركة القوميين العرب، حركة الوحدويين الاشتراكيين، الجبهة العربية المتحدة، الاتحاد الاشتراكي الذي بدأ تأسيسه عبد الله جسومة وأحمد اسماعيل من قبل) حل تنظيماتها واندماجها في إطار الاتحاد العربي الاشتراكي.

تولى "المكتب السياسي" بقيادة نهاد القاسم -المقيم في القاهرة- مهام القيادة المركزية، وأوكل في شروط عدم تمكنه من الإشراف على العمل التنظيمي في الداخل، إلى قيادات الفروع، إنجاز عملية الدمج التنظيمي. وبرز خلال ذلك في الداخل الدور القيادي المميز للواء المتقاعد محمد الجراح والدكتور جمال الأتاسي. لقد اصطدمت

محاولة دمج المجموعات الناصرية وقواعدها بصعوبات كبيرة، تقف في مقدمتها الشللية الحزبية والتكتلات، في ظروف انحسار الحركة الشعبية أمام ضربات السلطة المنهجة، فضلا عن حركة القوميين العرب التي لم تحل تنظيمها فعليا، أما بالنسبة لحركة الوحدويين الاشتراكيين، فباستثناء فرعها في دمشق الذي كان يقوده حسن عبد العظيم، الذي اندمج فعليا في الاتحاد الاشتراكي، فإن تنظيماتها الأخرى في المحافظات حافظت على هيكليتها التنظيمية، بتأثير من قيادتها في الداخل والمتمركزة حول فايز اسماعيل، وأدهم مصطفى(١٥٧). كما امتنعت عدة مجموعات عسكرية ومدنية عن الانضواء تحت راية الاتحاد، متمسكة بخطها الانقلابي، كما أن بعض المجموعات كانت تلقى مساعدة من بعض الأجهزة المصرية(١٥٨). وتذكر بعض المصادر أن طعمة عودة الله أسس بدعم من بعض مراكز القوى المتصلة بالمشير عامر في القاهرة، تنظيم "طليعة الاشتراكيين العرب" كتنظيم عسكري مسلح(١٥٩). كل هذه العوامل لعبت دورا معيقا في توحيد القوى الناصرية داخل التنظيم الجديد، وخلق آلية تنظيمية ملائمة له.

ج- انسحاب حركة الوحدويين الاشتراكيين:

رفعت الجمهورية العربية المتحدة شعار "وحدة الصف" منذ عام ١٩٦٤ لجمع الصف العربي الرسمي في مواجهة التهديدات الإسرائيلية بشأن تحويل مياه نهر الأردن، وفتح الطريق أمام المصالحة بين مصر والسعودية لإنهاء حرب الاستتراف بينهما حول اليمن، وتأمين بقاء الجمهورية اليمنية، ولمواجهة استحقاقات استقلال اليمن الجنوبي عن الاستعمار الإنكليزي. إذ رفع عبد الناصر شعار العمل العربي المشترك، واعتمد سياسة مؤتمرات القمة، فدعا إلى مؤتمر قمة في القاهرة حضره وفد سوري برئاسة أمين الحافظ في نهاية عام ١٩٦٤، مما أعطى انطباعا أن عبد الناصر بدأ يتعامل مع السلطة السورية كأمر واقع يفترض التنسيق والتعاون معها، في إطار السياسة الجديدة التي

أطلقها. فأربكت سياسته هذه الاتحاد الاشتراكي في سوريا، الذي أخذ يأمل بألا تؤدي إلى الاعتراف الرسمي بالوضع السوري، مما جعله حائرا بين سياسته الاستراتيجية المتمركزة على إعادة الوحدة وضرب الانفصال، وبين تعامل عبد الناصر معه!

في هذه المرحلة بدأت قيادة حركة الوحدويين الاشتراكيين وعلى رأسها في الداخل فايز اسماعيل، وأدهم مصطفى، ذات الأصول البعثية، تدعو إلى إعادة النظر في سياسة المجابهة مع البعث، متخذة من سياسة عبد الناصر تلك مبررا للدعوة إلى الحوار والتعاون مع السلطة مستغلة وجود القيادة في الخارج: سامي صوفان ومحمد الخير، ومراهنة على بروز محور محمد عمران، وابراهيم العلي، ومعهما البيطار وعفلق، قبالة محور صلاح جديد المعادي لعبد الناصر. فرأوا أنه بالإمكان تطويع موقف السلطة – عبر التعاون– لتتلاقى مع خط عبد الناصر. فعقد فايز اسماعيل وأدهم مصطفى (قادة للداخل)، اجتماعا لقادة الحركة بعد أربعة أشهر من تأسيس الاتحاد الاشتراكي، وأعلنوا على إثره انسحاب الحركة من الاتحاد الاشتراكي، وتشكلت قيادة أمر واقع جديدة، من: فايز اسماعيل أمينا عاما، وأدهم مصطفى مساعدا للأمين العام، ومن الدكتور نزار حمصي وزهير عقاد (حلب)، ومحمود قنباز والدكتور توفيق بغدادي (حماة)، ومحرم طيارة (اللاذقية)، وعبد الرزاق عبد الباقي وضياء الدين ملوحي (حمص)[١٦٠]. انسحبت قيادة الوحدويين الاشتراكيين من الاتحاد الاشتراكي، الذي شجب توجهاتها السياسية، وبدأت مسيرة تعاونها مع السلطة منذ نهاية عام ١٩٦٤ وبداية عام ١٩٦٥، فاشتركت بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ في الوزارة، إلا أن قواعد الحركة بأغلبيتها الساحقة ظلت مندمجة في جسم الاتحاد الاشتراكي، وتعاملت مع القيادة المنسحبة كعناصر "منحرفة" عن الخط الناصري.

د- المؤتمر الثاني، والتأكيد على المبادئ (أيار ١٩٦٥):

لم يؤثر انسحاب قيادة الوحدويين الاشتراكيين على الجسم التنظيمي للاتحاد، فلم يتبع القيادة عدد كبير من الأعضاء، لكن خروجها خلق بلبلة في قلب التنظيم خصوصا، وفي الحالة الناصرية عموما، وبقي سؤالها الذي طرحته: كيف يمكن التوفيق بين سياسة الاتحاد الذي يدعو إلى إسقاط السلطة للاندماج مع ج.ع.م، وبين سياسة عبد الناصر المتعاونة مع البعث؟ وبقي هذا السؤال في الجو ينتظر الإجابة الوافية. أحاطت قيادة الاتحاد في الخارج -في هذه الأثناء- قيادات الداخل بالمتغيرات السياسية العربية ونهج عبد الناصر الجديد (وحدة الصف، والعمل العربي المشترك، وسياسته في مؤتمرات القمة) وما تقتضيه تلك السياسة من تلاق مع السلطة السورية، وفتح الخطوط معها، وتطلب من قيادات الداخل الإفصاح عن رأيها بتلك التطورات، وعن السياسة الواجب اتخاذها للتلاؤم معها. فعقدت قيادات الداخل -إثر ذلك الخطاب- اجتماعا عاما ضم أكثر العناصر فاعلية من ممثلي التيارات المختلفة، فأظهرت إجماعها على ضرورة إنجاز دمج القوى الناصرية في إطار الاتحاد، وعلى استمرار تعاملها مع البعث كحكم انفصالي وعقبة أمام الوحدة، وعدم جواز الانتقال إلى التعاون معه مثلما فعل قادة الوحدويين الاشتراكيين، كما أجمعوا على ضرورة تشكيل قيادة داخل سوريا تدير نشاط الاتحاد، وأن لا يبقى هذا النشاط مناطا بقيادة الخارج، واقترحوا تسمية ممثل عنهم هو الدكتور جمال الأتاسي[١٦١] ليعبر عن تصوراتهم ومطالبهم لرفعها إلى المؤتمر المقبل، وفوضوه باختيار مساعدين له دون العودة إلى هيئات الاتحاد، حفاظا على السرية. وارتأوا أن توجه اقتراحاتهم تلك إلى الرئيس عبد الناصر مباشرة باعتباره المرجعية العليا القومية للعمل الناصري، ليمارس تأثيره المعنوي على القيادات الناصرية في الخارج لدفعها للتوحيد والاندماج. ووجهوا فعلا رسالة باقتراحاتهم وتوصيلهم إلى الرئيس عبد الناصرعن طريق المكتب السياسي، التي نقلها رئيسه نهاد القاسم (مع أنه كان بوضع المستقيل) إلى عبد الناصر، والتقى هذا الأخير إثر ذلك بالقيادات الناصرية

الموجودة في القاهرة لعقد المؤتمر الثاني للاتحاد، فقدم بعض الملاحظات والتوجيهات التي يمكن تكثيفها بما يلي:

أ- إن الاتحاد الاشتراكي عمل وطني مستقل، وإنه لا يريد أن يتدخل في مشاكله التنظيمية، إلا أنه ينصح برفد المؤتمر الثاني بعناصر جديدة لم تشارك في المؤتمر التأسيسي، وتجنب الخلافات الثانوية، والتمركز على ما يجمعهم من وحدة القضية والمصير.

ب- أعرب عن تأييده لاقتراحات قيادات الداخل، في أن تكون لهم مبادرتهم الذاتية السياسية والتنظيمية، وأن تكون لهم قيادة مسؤولة في الداخل، على أن تبقى القيادة العليا -للظروف الأمنية- في الخارج، مع إيجاد صيغة ملائمة تترك للقيادة الداخلية مساحة أكبر لحرية التحرك والتصرف والمبادرة. وفاجأ الحضور (حسب رواية الاتحاد الاشتراكي-الأتاسي) باستعماله تعبير (حزب) في حديثه عن الاتحاد الاشتراكي السوري، مميزا بين ظروف تأسيس الاتحاد الاشتراكي في مصر وظروف نشأته في سورية، التي تتميز بواقعها الحزبي السياسي التعددي والمتصارع، مما يفرض على الوحدويين واجب أن يكون لهم (حزبهم) وأن يسموه ما شاؤوا.

ج- وفيما يخص التوجهات الداخلية السورية للاتحاد، كان تقدير عبد الناصر أن نظام البعث قد أصبح مسيطرا، وأن عملية التغيير الوحدوي تحتاج إلى زمن طويل، ونصح باستبعاد الطريقة "الانقلابية" والتآمرية في التغيير، والارتكاز على الأساليب السياسية الشعبية الواسعة. وارتأى أن الظروف الراهنة تقتضي إيجاد صيغ من التعاون بين القوى الوطنية التي تلتقي على وحدة الهدف[١٦٢].

عقد المؤتمر الثاني للاتحاد جلساته في أيار ١٩٦٥، وأصدر ميثاقا سماه (المنهج المرحلي) احتفظ فيه بالتوجهات الأساسية للمؤتمر التأسيسي، واعتبر فيها أن "المعركة السياسية التي تدور في الساحة السورية ما هي إلا صراع تاريخي، صراع من أجل

الوحدة ضد الانفصال الذي يمثله الحكم القائم الآن بعد ٨ آذار"[١٦٣]، وشدد على أن المهمة الأساسية للاتحاد الاشتراكي تتحدد في "مواصلة معركة إعادة الوحدة، وتوحيد الطاقات النضالية ضد الانفصال الجديد.. ولبكون النواة للحركة العربية الاشتراكية في الإقليم السوري"[١٦٤]. وأعرب المنهاج عن تأييده لخطوات التأميم، إلا أنه رأى "أن كل الدلائل تشير إلى أن السلطة القائمة تعمل على تحويل تلك الخطوات التقدمية إلى سلاح يخدم التجزئة والانفصال وأداة لمواصلة معركتها ضد الوحدة وجماهيرها"[١٦٥]. وصور الميثاق العلاقة السببية التي تربط التجزئة بالاستعمار، والاغتصاب الصهيوني لفلسطين، كما حدد بالمقابل العلاقة الوثيقة ما بين الوحدة والتحرر العربي.. هذه الوحدة التي تفترض "قيام حركة اشتراكية عربية واحدة متصلة، تشكل الهيكل العظمي المتماسك للبناء الدستوري لدولة الوحدة"[١٦٦].

ولاحظ الميثاق في نظرته إلى تجربة وحدة ١٩٥٨ "كان البناء السياسي لدولة الوحدة يجابه ثغرات خطيرة، إذ لم تعبأ الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في التحولات الجذرية في تنظيم سياسي.. وكان تنظيم الاتحاد القومي قد أصبح يشكل مرحلة متخلفة، بعد صدور الإجراءات الاشتراكية"[١٦٧]. فيلاحظ أن لغة التحليل هنا تذهب باتجاه ما ذهب إليه البعث سابقا، أي التركيز على مسألة التنظيم الشعبي، كما يتفق الطرفان كل من موقعه على تغييب الديموقراطية والتقليل من قيمتها باعتبار أنها جهاز برجوازي، وهو ما كان متفقا عليه بين النخب الراديكالية في العالم الثالث ما بين الخمسينات والسبعينات. وبالنسبة للاشتراكية يشير المنهاج متأثرا بـ"ميثاق" الاتحاد الاشتراكي في مصر "إلى أن الاشتراكية العلمية المنفتحة على روح العصر وتطوراته الفكرية والعلمية والسياسية والاجتماعية، المتطهرة من القوالب المذهبية (إشارة إلى الماركسية) المتلائمة مع الظروف القومية الموضوعية الخاصة لكل مجتمع، هي المنهج الثوري للتقدم الاجتماعي السياسي"[١٦٨]، ليصل بعد ذلك إلى تحديد مفهومه عن

الديمقراطية، التي تختلف من حيث الجوهر عن مفهوم البعث عنها والنخب التقدمية الأخرى، ومنهم الشيوعيون "إن الديمقراطية في المجتمع الطبقي المستغل هي حرية الطبقات المستغلة في صياغة وتوحيد جميع مؤسسات المجتمع وسلطاته وفقا لمصالحها وامتيازاتها، والديمقراطية في المجتمع الاشتراكي هي حرية الطبقات العاملة، الطبقات المنتجة في صياغة وتوجيه مؤسسات المجتمع وفق مصالح الغالبية الشعبية الساحقة"(١٦٩).

انتخب المؤتمر جاسم علوان أمينا عاما، وأمينين مساعدين للشأن الخارجي (جادو عز الدين)، وللشأن الداخلي (هاني الهندي)، وتشكلت قيادة للداخل مستقلة نسبيا عن قيادة الخارج، مع إبقاء نوع من التنسيق بينهما، وتألفت هذه القيادة من اللواء السابق محمد الجراح والدكتور جمال الأتاسي، ومن ناجي الضللي أحد قدامى أعضاء حركة القوميين العرب بدلا عن أسامة الهندي -وهو شقيق هاني الهندي- الذي كان معتقلا(١٧٠). كما تقرر تشكيل "مكتب أمانة" مرتبط بهم.

سارت الأمور في الشهور الأولى من عام ١٩٦٥ سيرا منظما قامت فيه قيادة للداخل وشكلت قيادات الفروع والمناطق، وبدأت آلية العمل التنظيمي تأخذ مجراها الطبيعي، وأقيمت علاقات تنسيق مع مسؤول مكتب الأمانة العامة عن شؤون الداخل الذي أقام في بيروت (هاني الهندي). وبدأ يتشكل تيار سياسي فكري وتنظيمي مهم داخل الاتحاد، شكل قاعدته التنظيمية المستقرة والموحدة نسبيا، وأصبح أساسا لنموه المقبل، ولتحلق الجمهور الناصري الواسع حوله. وعلى الرغم من الخلافات التي قامت في الصف الأول والثاني في الاتحاد حافظت هذه الكتلة على وحدتها حتى التحلل الكبير الذي أصاب الاتحاد بعد ١٩٧٣، خاصة بعد وفاة عبد الناصر وصعود السادات الذي أدار ظهره للتيار القومي الناصري، والخلاف حول مسألة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية. لقد بلغت عضوية الاتحاد عشرات الألوف، وكمثال على ذلك فإن

عضوية الاتحاد بلغت حدود ١٢٠٠ عضوا من أصل ٢٥ ألـف طـالب في جامعـة حلب، ما عدا الأنصار والجمهور المحيط بالتنظيم[١٧١]. فكان الجمهور الناصري المحيـط بالاتحاد يشكل الجسم الأساسي للحركة الطلابية والعمالية، بالإضافة إلى اكتسـاحه للأحياء الشعبية.

هـ- انسحاب حركة القوميين العرب، والمؤتمر الثالث ١٩٦٦:

كان لاندماج حركة القوميين العرب في الاتحاد عند تأسيسـه دور إيجـابي، فامتداد الحركة القومي في لبنان وفلسطين وامتلاكها لصحافة ومنابر إعلامية، ويتوفـر لديها من تجربة حزبية وكفاءات على صعيد النشر والتنظيم والعمل الجماهيري، قـد لعب دورا إيجابيا في حياة الاتحاد. لكن التغيرات التي عصفت بقيادات الحركة علـى الصعيد القومي والقطري من جهة الاتجاه نحو اليسار، والانحياز نحو ماركسية جديـدة غير مسفيتة، وانتصار الثورة الكوبية، ووزن الكتلة السوفياتية في العلاقات الدوليـة، تأثير تجربة علاقاتها وتحالفاتها مع التنظيمات الناصرية في العراق واليمن والجنوب اليمني والخليج، أدى إلى خلق إرباكات داخلية في الحياة التنظيمية للاتحاد، فوضعت الحركـة أو قياداتها "اليسارية" نفسها على يسار الحركة الناصرية، باعتبار أنها امتلكت "النظرية العلمية" البروليتارية! واجه الاتحاد مظاهر الموقف الكتلوي لـ"الحركة" حيث اتضـح أن الحركة لم تحل نفسها فعليا، واستمرت كوادرها في تنظيم اجتماعـات مزدوجـة داخل الاتحاد وخارجه، وقد ظهرت منشورات وزعت باسم الاتحاد بعد فشل حركـة عارف عبد الرزاق (الحركي) ضد عبد السلام عارف، تهاجم الأخير وتعكس وجهـة نظر "الحركة" بدون موافقة قيادة الاتحاد واطلاعها، وقد تبين للجميـع أن الحركـة كانت وراء تلك البيانات[١٧٢].

وضع اجتماع اللجنة التنفيذية للحركة في تموز ١٩٦٦ خطوط القطيعـة مـع الحركة الناصرية، حيث راجعت الحركة في اجتماعها هذا شعار الالتحام بالناصريـة،

وميزت بين يمين الناصرية ممثـــلا بالأجـــهرة البيرقراطيـــة البرجوازيـــة وامتداداتهــا الإيديولوجية على الساحة العربية وبين يسارها ممثلا بعبد الناصر، ودعت إلى انتـــهاج خط يساري استقلالي تنظيمي وسياسي وإيديولوجي يرتبط بقيـــادة عبـــد النـــاصر. وترتب على هذا الاستنتاج دعوة فروع الحركة التي اندمجت في الاتحاد الاشـتراكي في سوريا والعراق إلى الخروج والاستقلال عنه(١٧٣). وهو ما فتح الطريـــق لانســـحاب حركة القوميين العرب رسميا من الاتحاد الاشتراكي في سوريا والعـــراق، وانســـحب الأمين العام المساعد المسؤول عن شؤون الداخل (هاني الهندي) من الأمانـــة العامـــة للاتحاد في الخارج، كما انسحب الضللي من القيادة الثلاثية في الداخل، وبما أن أعضاء الحركة كانوا بأغلبيتهم الساحقة ناصريين وانضموا إليها على خلفية الموقـــف مـــن الانفصال والوحدة، فإن القيادة المنسحبة خسرت جزءا مهما من قاعدهما التي بقيـــت أمينة للخط الناصري، ولالتزامها بعضويتها في الاتحاد الاشتراكي، على الرغـــم مـــن البلبلة والتساؤلات الاستنكارية التي صاحبت هذا الانقسام الجديد. وقد جرى هذا في ظروف كانت فيها قيادة الاتحاد تهيء لعقد المؤتمر الثالث، تطبيقا لنصوص الأحكـــام الانتقالية التي رسمها المؤتمر الثاني، ولمواجهة الحالة التي خلقها انسحاب الحركة مما أخـر انعقاد المؤتمر حتى أيلول ١٩٦٦ حيث انعقد بدعوة من الأمانة العامـــة (الخـــارج)، وكرس نشاطه لدراسة الأزمة الناشئة عن هذا الانسحاب. لم يكن هذا المؤتمر منتخبـا بل جاء ممثلا القيادات الفعلية التي كانت تقود العمل التنظيمي آنئذ بعد إضافة بعـــض العناصر عن طريق الانتقاء لتمثل العمال والطلاب والفلاحين(١٧٤).

وضع المؤتمر الثالث صيغة انتقالية للاتحاد تمتد إلى ستة أشهر، يجري خلالها انتخـــاب القيادات، وتهيء لمؤتمر منتخب وصوت إجماعيا على الثقة بـــالأمين العـــام (جاســـم علوان)، وبالأمين العام المساعد لشؤون التنظيم في الخارج (جادو عز الدين)، وأقـــر تجديد العمل بـــ(المنهاج المرحلي)، وانتخب لجنة مركزية من تسعة أعضـــاء: محمـــد

الجراح، د. جمال الأتاسي، حسن اسماعيل، صالح علوان، د. ليلى الصباغ، عبد الرحمن عطبة، أديب النحوي، عمر الشيشكلي، وروحي ضافي، وفيصل تركاوي، وعدنان عثمان، وحمود بكفاني، ونايف طعاني. وفوض هذه اللجنة بإضافة أعضاء جدد دون الرجوع للأمانة العامة، وكلفها بصياغة نظام داخلي، وأوصى بدمج القوى الناصرية بصورة إفرادية واستثنى ما سمي بـ"المجموعات الناصرية"[١٧٥]. واجتمعت اللجنة المركزية المنتخبة وانتخبت قيادة من ثلاثة أعضاء أسمتهم أمناء مساعدين (محمد الجراح، د. جمال الأتاسي، أسامة الهندي) التي انتخبت بدورها الدكتور جمال الأتاسي رئيسا لمكتب الأمانة العامة، على أن المؤتمر أخضع اللجنة المركزية ومكتب الأمانة العامة ورئيسها في الداخل للأمانة العامة (في الخارج) لضمان وحدة التنظيم، لأن قيادات الداخل لم تصل إلى وحدة الفكر والتنظيم والسياسة، ولأن الأمانة لها صلات مباشرة مع ج.ع.م وتستطيع إيجاد الصيغة الملائمة للتنسيق معها[١٧٦].

وأصدر المؤتمر بيانا عن أعماله يذكر فيه "بحث المؤتمر بخاصة الأزمة المفتعلة التي خلقها بعض قياديي حركة القوميين العرب، وانتهت بخروجهم من الاتحاد بعد أن حاولوا تهديمه.. واطلع على التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية للحركة بين ٦ و ١١ تموز ١٩٦٦ في بيروت.. الذي يتعارض مع بيان مؤتمر الاتحاد التأسيسي والمنهاج المرحلي.."[١٧٧]، وأشار البيان إلى أن القيادة الثورية للمتحدة هي المؤهلة لأن تضع استراتيجية النضال العربي، وأن الاتحاد يجب أن يؤسس مواقفه بانسجام مع خط المتحدة.. وأن يجد صلات مباشرة تتأكد بها رابطة العمل الثوري الواحد، فإن الاتحاد قام على أساس أن يكون نواة الحركة العربية الواحدة في الإقليم السوري، وأن قيادة المتحدة هي المؤهلة لوضع منهاج هذه الحركة وتحديد معالمها على الصعيد العربي[١٧٨].

لقد انعقد المؤتمر بعد قيام حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، فكان لا بد أن يلاحظ التطورات الحاصلة بعد هذه الحركة، وخاصة اللقاءات التي جرت بين قيادة هذه

الحركة وعبد الناصر، وما كان يجري من حديث حول التهديدات الإسرائيلية لسوريا، فوجد الاتحاد نفسه مجبرا على التوفيق بين سياسته الاستراتيجية التي وضعت هدفها ضرب الانفصال (أي إسقاط حكم البعث) واستعادة الوحدة مع المتحدة، وبين سياسة عبد الناصر تجاه قادة ٢٣ شباط، كما استعرض المؤتمر التقارير حول الوضع داخل الإقليم السوري، والمواقف الرسمية للمتحدة في لقاءاتها مع الحكم القائم، وفي تقريرها الدفاع عن سوريا ضد التهديدات الإسرائيلية.. وأكد المؤتمر من جهة على استمرار استراتيجيته بـ: إسقاط الانفصال وعودة الجمهورية العربية المتحدة، وأكد بالمقابل "لكن سوريا معرضة اليوم لخطر هجوم صهيوني-رجعي (إشارة إلى حوادث حماة الإخوانية، وإلى إضرابات تجار دمشق) ولا بد من التصدي أولا لمواجهة هذا الخطر الداهم بوجه خاص، وإن على الاتحاد أن يحدد كل خطوة من خطواته على ضوء تلك الالتزامات جميعا، دون إهمال أي منها"(١٧٩).

هزيمة حزيران والانقسام الكبير بين تيارين "الحفاظ على المواقف، أو بناء حزب من النمط اللينيني؟"

أ- العوامل التاريخية المحيطة بالانقسام الكبير:

١- بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ التي حسمت الصراع بين أطراف البعث لصالح التيار الذي تقوده "اللجنة العسكرية" على حساب فريق عفلق والبيطار، اللذين كانا مصدر عدم ثقة عبد الناصر، وحملهما مسؤولية الانفصال، وفشل ميثاق ١٧ نيسان، والصراع البعثي الناصري، انفتحت الخطوط بين الرئيس عبد الناصر والقيادة الجديدة، إلا أن حركة ٢٣ شباط التي سيطر عليها خط صلاح الجديد المتطرف، حافظت على رفع شعار تحرير فلسطين طريق الوحدة، واعتبرت أن تحرير فلسطين مهمة ناضجة اليوم، وأضافت شعارا جديدا آخر: "الجيش لحماية الثورة، وحرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين" ثم تدافعت الأحداث بعدها وصولا إلى هزيمة ٥

حزيران[١٨٠]، وكانت سياسة عبد الناصر تجاه فلسطين، توجهها قناعة فعلية، ترى أن هزيمة إسرائيل ليست ممكنة إلا بعد تحقيق الوحدة العربية مع تفوق عسكري عربي واضح تساندها تنمية مستقلة وفعالة[١٨١]. كانت أمريكا تضغط على القاهرة، إذ أوقفت شحنات القمح إليها عام ١٩٦٦، وقدمت إلى إسرائيل كميات كبيرة من الأسلحة الهجومية تمكنها من ضرب القواعد الجوية للعرب، وبخاصة القواعد الجوية للجمهورية العربية المتحدة. في هذه الأثناء وأمام الضغط النفسي الذي تركته اتهامات البعث لعبد الناصر بالتقصير عن مواجهة إسرائيل، وأمام تأكيدات قوية من الحكومتين السوفياتية والسورية في ١٩٦٧ عن حشود إسرائيلية كثيفة على الحدود السورية، انزلقت خطوات عبد الناصر نحو الخطر، بإعلانه عن حالة حرب مع إسرائيل، وإغلاق خليج العقبة وسحب قوات الطوارئ الدولية، وهو ما اعتبر من قبل أمريكا وإسرائيل إجراء كافيا لتبرير عدوان في ٥ حزيران ١٩٦٧[١٨٢].

٢- هزت هزيمة حزيران البنيان السياسي-الاجتماعي العربي، الذهنيات والإيديولوجيات السائدة، ودفعت كل النظم والتنظيمات السياسية إلى تفحص مواقعها وآلية عملها، وفتحت الطريق أمام مراجعات لانزال نحصد آثارها إلى الآن. كان من أول آثار هذه الهزيمة المرة أنها وضعت النظام الناصري الذي كان يحتل موقع المركز في العمل القومي العربي، ومركزا لمحاولة العرب الثانية للنهضة، في موقع دفاعي حصر فيها جهوده كلها باتجاه هدف لا محيد عنه، لخصه شعار: "إزالة آثار العدوان الإسرائيلي". على قاعدة هذا الشعار الكبير نسق عبد الناصر خطوط تعامله داخليا وعربيا. وإذا كان بإمكاننا التمييز بين الخطاب الناصري القومي وطريقة إدارته للدولة والمجتمع فإنه بإمكاننا القول: إن ذلك الخطاب بما تضمنه من مبادئ كبرى (التحرر، الوحدة، التنمية المستقلة، مقاومة الهيمنة الغربية، الحياد الإيجابي) أيقظ طاقات شعبية وآمال عريضة على امتداد الأرض العربية، تحلقت فيها الجماهير العربية حول القيادة

التاريخية الكاريزمية التي جسدها عبد الناصر، إلا أن الطريقة التي اعتمدها عبد الناصر في إدارة الدولة والمجتمع -على الرغم من الإنجازات المحققة: الجلاء، رد العدوان الثلاثي، تحرير الفلاح، تأميم الرأسمال الأجنبي، ومحاولة الإقلاع في التنمية- قادت في النهاية إلى احتكار فعال لمصادر القوة والسلطة من قبل النخبة الحاكمة، وإلى مأسسة العنف، وإلى إلغاء الضمانات الدستورية الفعالة(١٨٣). ذهب عبد الناصر بعد الهزيمة نحو الإصلاح الداخلي باتجاهين: الأول يذهب باتجاه توسيع دائرة المشاركة الشعبية وإرساء سلطة القانون، وهو ما عكسه بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، والثاني اتجه نحو بناء الحزب الطليعي الذي سيقود الاتحاد الاشتراكي ويبعث الفاعلية فيه، فيذكر في إحدى خطبه "إن أمامنا هدفان: إحياء الاتحاد الاشتراكي وفي نفس الوقت تكوين حزب اشتراكي داخل الاتحاد الاشتراكي.. معنى ذلك أن يكون عندنا تنظيمان النظام العام وهو الاتحاد الاشتراكي، والتنظيم الخاص وهو الجهاز السياسي.. وبدون هذا الجهاز السياسي لن نستطيع أن نقود الجماهير.."(١٨٤)، مطوراً بذلك ما جاء في "ميثاق" عام ١٩٦٢ "أن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، يجند العناصر الصالحة للقيادة، ولينظم جهودها، ليطور الحوافز القومية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات"(١٨٥). غير أن القيادات النافذة في الاتحاد الاشتراكي في سوريا ستقرأ ذلك بطرق متباينة.

أما على الصعيد العربي فقد ركز عبد الناصر جهوده بعد الهزيمة، على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي، ووظّف كل خططه السياسية لتدعيم هذا التوجه، فنادى بتعزيز العمل العربي المشترك، وبوحدة الصف العربي، وصرف جهوده لترتيب البيت العربي، كي تساهم كل الأطراف العربية في المعركة، ولتقدم الدول البترولية مساعداتها المالية لدول المواجهة، ولتعويض مصر عن خسائرها لعائدات السويس. وفي مقدمة الهموم

"العربية" التي شغلت عبد الناصر كان هناك هم إعداد الجبهة الشرقية التي افترض بسورية أن تشكل قلبها، فمدَّ جسور التعاون مع السلطة السورية، على أمل إقامة تنسيق بين الجبهة الجنوبية المصرية والجبهة الشرقية، للوصول إلى قيادة عسكرية مشتركة، وهو ما تم التوصل إليه فعلاً، وجرى اعتراف متبادل بين شقي الجمهورية العربية المتحدة سابقاً: مصر وسوريا، فكان لهذه الخطوة، ولحادثة ذهاب سامي الدروبي إلى القاهرة كقائم بالأعمال أثر مؤلم على الحركة الناصرية وجماهيرها. خلق هذا التنسيق والتعاون بين قيادة المتحدة والقيادة السورية نوعاً من البلبلة في صفوف قيادة الاتحاد الاشتراكي حول كيفية التوفيق بين الهدف (الأصل) لقيام الاتحاد، وهو استعادة الوحدة مع المتحدة، والتعامل مع الوضع السياسي السوري كحالة لاشرعية انفصالية، وبين اعتراف قيادة عبد الناصر بهذا الوضع وتعاونها معه، فكانت هناك إجابات مختلفة على هذا السؤال في الأوساط القيادية للاتحاد، و لم يستطع القائد الناصري البارز نهاد القاسم التلاؤم مع التوجه الجديد ففضل التنحي عن مواقع المسؤولية التنظيمية.

٣- قامت بجوار مصر الناصرية أنظمة "تقدمية" عربية، لكن دون أن تملك العمق الوحدوي لمصر، وميزات إقليمها-القاعدة، وتأثير شخصية عبد الناصر القيادية في العمل القومي العربي الشامل، التي حولته إلى شخصية فريدة، وجعلت منه محط ثقة الجماهير العربية التي نظرت إلى مصر كإقليم-قاعدة للوحدة العربية الشاملة. وبالمقارنة لم تكن السلطة التي شرعت حركة ٢٣ شباط ببنائها في سورية إلا نموذجاً لتلك الدولة "الديمقراطية الشعبية" والتي لم تزدها هزيمة حزيران إلا تصلباً وانغلاقاً عن المجتمع، وقواه السياسية، مع أنها أشركت شيوعيين، ووحدويين اشتراكيين في الوزارة بصفتهم الشخصية وليس باعتبارهم ممثلين عن أحزاب، من دون أن تقر أو أن تعمل على تشكيل جبهة تقدمية قطرية تؤسس وحدة العمل والمشاركة في السلطة.

٤- لم تسلم الأحزاب والنخب المثقفة في سوريا أو خارجها، إن كانت في السلطة أو في صفوف المعارضة، من تلك التصورات عن الدولة (الديمقراطية الشعبية) وعن نموذج الحزب "كطليعة" كفاحية تملك سر معرفة قوانين التاريخ، وتحمل ما بين ثناياها جنين الدولة المقبلة، أي دولتها هي كقائدة للمجتمع والدولة. وهكذا نضح الجميع من تربة إيديولوجية واحدة على الرغم من تباين مواقعهم أو حتى اختلافاتهم! لقد خلق مناخ الهزيمة الحزيرانية وما رافقها من مراجعات جذرية، ومن حدة للصراع السياسي، وانتشار للماركسية الجديدة من كل لون: ماوية وغيفارية وفيتنامية وتروتسكية، وبروز ظاهرة الكفاح الفلسطيني المسلح، حالة استقطاب سياسي وتمزقات وانشقاقات، لم يسلم منها أي من التيارات السياسية-الحزبية، دينية كانت أو ماركسية أو قومية، في السلطة أو خارج السلطة، فبدلاً من أن تدفع الهزيمة إلى وحدة هذه القوى وتواصلها قادت إلى التمزق والانقسام!

ب- الانقسام الكبير:

كل هذه العوامل كان لها حضورها في إظهار التباينات، ثم الخلاف والانقسام داخل الصف القيادي للاتحاد الاشتراكي، وأدت مجتمعة إلى انشطاره العمودي، إلا أن العامل الحاسم الذي وقف وراء هذا التمزق هو القراءة المختلفة لكيفية التعامل مع الوقائع الجديدة التي أبرزتها الهزيمة، وبالأخص مع الاستراتيجية الجديدة التي طرحها عبد الناصر: "إزالة آثار العدوان"، وما ترتب عليها من تعاونه مع السلطات السورية للتنسيق معها حول المعركة المقبلة، ولإقامة الجبهة الشرقية، وتأجيل النظر في مسألة الوحدة كي لا يؤثر هذا على نتائج جهود عبد الناصر لدفع السلطات السورية نحو التنسيق والتعاون المشترك في معركة إزالة آثار العدوان. لكن عندما غاب الهدف (= الوحدة) من مرمى الحركة الناصرية، والذي ما قام الاتحاد إلا ليكون "أداة ثورية" لإنجازه، وعندما غاب المرمى الثاني المرتبط بالأول أي ضرب الانفصال، دخل الاتحاد

في مرحلة مراجعة داخلية لـترتيب المواقف، فانفجر الاختلاف والتمزق ثم الانشقاق[١٨٦].

في هذا المناخ السياسي العام تفجر الخلاف داخل الاتحاد الاشتراكي وانقسم أخيراً إلى تيارين رئيسيين، مثل شطره الأول اللواء السابق محمد الجراح، ومثل شطره الثاني الدكتور جمال الأتاسي، تتوزعهما مواقف متباينة ومتعارضة بشأن التنظيم والسياسة والفكر، بالإضافة إلى التعارضات الشخصية، أو حول أسلوب العمل القيادي. إلا أننا إذا تفحصنا تلك التباينات وما هو مشترك وجوهري فإننا نجد أنه كان بإمكان هذين الفريقين أن يتعايشا في تنظيم مشترك منفتح على تنوع الآراء وتعددها، طالما يوحدهما هدف مشترك أكبر: الوحدة، التحرر، ومفهوم الديمقراطية الشعبية. لكن سيادة مفهوم ضيق على العمل التنظيمي/ الحزبي، في تلك الأثناء دفع الفريقين إلى الافتراق!

ج- الاتحاد الاشتراكي/ محمد الجراح (الحفاظ على النهج القديم)

يذكر محمد الجراح أن البوادر الأولى للخلافات، قد ظهرت عشية هزيمة حزيران، وكانت متعلقة بطريقة أداء (الأتاسي) لدوره القيادي بعد أن أصبح منذ المؤتمر الثالث أميناً مساعداً للاتحاد، ويعبر الجراح عن ذلك قائلاً: "اتخذنا موقفاً سلبياً من تصرفاته وسلوكه، فقبل حرب ١٩٦٧ بقليل.. خولته اللجنة المركزية بأعضائها العشرة صلاحيات استثنائية.. وقررنا توجيه مذكرة علنية للسلطة.. قبل ١٢ يوماً من بداية حرب حزيران، طلبنا إدخال العناصر الفعالة في المواجهة.. وأحضرت المذكرة إلى الدكتور موقعة من ٢٥ شخصاً، وأنا منهم، ليسلمها إلى قيادة الحكم، لكنه اختفى بعدها و لم يظهر إلا في اليوم الثالث بعد الحرب، وأخبرنا أنه لم يقدم المذكرة لأن لؤي الأتاسي لم يوافق عليها، فقلنا له إن لؤي ليس هو مرجعنا، واختلفنا حول هذه النقطة"[١٨٧].

بعد /٥ حزيران/ اتهم فريق (الجراح) الدكتور الأتاسي بالتقصير، لأنه لم يرسل برقية تأييد إلى الرئيس عبد الناصر إثر عدوان ٥ حزيران[١٨٨]. ونشأ خلاف آخر تنظيمي يتعلق بانضمام مجموعة ثابت المهايني الذي انشق عن حركة القوميين العرب أيام الوحدة، إذ أبلغ الأتاسي الجراح أنه يرفض الجلوس مع ثابت المهايني عضو اللجنة المركزية..[١٨٩]، ويذكر الجراح أنه إثر ذلك "جرى اجتماع للجنة المركزية، انقسمنا ٦ ضد ٤ مع الأتاسي، فانتهى الأمر إلى الانقسام في أوائل ١٩٦٨، واستقال على أثرها جاسم علوان من الأمانة العامة، وبعد عشرين يوماً عقد الأتاسي مؤتمراً وانتخبوه أميناً عاماً للاتحاد... وعقدنا مؤتمراً وانتخبنا علوان أميناً عاماً، وأنا كنت نائباً للأمين العام، ورفض علوان هذا المنصب"[١٩٠]. لكن خلف هذه اللوحة من الخلافات الشخصية والتنظيمية التي قدمها الجراح كانت ترقد خلافات أعمق تتعلق بالتصورات التنظيمية والسياسية والفكرية التي يجب اتخاذها لمواجهة استحقاقات مرحلة ما بعد ٥ حزيران، والمرتبطة باستراتيجية عبد الناصر الجديدة: إزالة آثار العدوان. لقد ظل اتجاه الجراح متمسكاً بالهدف الاستراتيجي الذي حددته وثائق الاتحاد الاشتراكي السابقة، إن كان في بيان مؤتمره التأسيسي، أو بوثيقة (البرنامج المرحلي) التي صاغها المؤتمر الثاني، وأكد عليه مؤتمره الثالث، ألا وهو استعادة سورية لموقعها في كنف الجمهورية العربية المتحدة وإزالة الانفصال. ورأى أن هزيمة حزيران والأوضاع التي نشأت عنها يجب ألا تؤثر على ذلك الخط الاستراتيجي للاتحاد، وإذا كان عبد الناصر قد أطلق على الصعيد العربي استراتيجية "إزالة آثار العدوان"، فإن عمل الناصريين في سوريا يجب أن يستمر في التأكيد على هدف إزالة الانفصال، الذي يشكل أهم عقبة أمام مواجهة العدوان الإسرائيلي، وإزالة آثار عدوانه، وأن الوحدة تقدم الشروط المناسبة لإنجاز هذا الهدف.

وإذا كان الأتاسي قد طرح فكرة "الجبهة الوطنية التقدمية" كصيغة جديدة لترجمة فكرة "الحركة العربية" قطرياً، فإن فريق الجراح رأى -على ضوء ما تطرحه الأحزاب السورية- خارج الحركة الناصرية، أن يقتصر مفهوم الحركة العربية الواحدة على الناصريين وحدهم، طالما أن توجهات الأحزاب السورية الأخرى المعارضة تنضح بالترعة الانفصالية، وهذا ينطبق على الشيوعيين والاشتراكيين العرب (الحوراني)، والبعث الذي صارت أفعاله "الانفصالية" تتعارض مع أقواله "الوحدوية" مذكراً بأصول الأتاسي البعثية، وبتوجهاته الماركسية لتفسير طرحه لفكرة "الجبهة". وتمسك فريق الجراح (الاتحاد الاشتراكي) بثوابت البناء الداخلي للاتحاد الاشتراكي باعتباره صيغة تنظيمية (لتحالف قوى الشعب العامل) كما نص عليها "الميثاق" في عام ١٩٦٢، لذا فقد رفض هذا الفريق أية صيغة تنظيمية تحوِّل الاتحاد إلى حزب يمثل طبقة لوحدها، أو أية صيغة تنظيمية تقترب به من مفهوم التنظيم اللينيني وهو ما اتهم به اتجاه الأتاسي. وشدد (الاتحاد الاشتراكي/ الجراح) على مفهوم قومي للاشتراكية سماه بـ"الاشتراكية العربية"، وفسَّر صيغة "الاشتراكية العلمية" التي وردت في "الميثاق" الذي قدمه عبد الناصر، على أنها إحدى مميزات "الاشتراكية العربية"، حيث تعني العلمية هنا أن الاشتراكية العربية ستأخذ في تطبيقاتها وإجراءاتها وخططها المعايير العلمية الدقيقة(١٩١). واتهم الأتاسي بتفسيراته الماركسية لمفهوم "الاشتراكية العلمية".

واهتم فريق الجراح بواقع الارتباط العربي بالدائرة الإسلامية التي نوه بها "الميثاق" و"فلسفة الثورة" لعبد الناصر، وبمسألة "الهوية القومية والحضارية" للعرب، مستنداً في ذلك على الوثائق النظرية التي صاغها عبد الناصر وعلى بعض خطبه، وعلى توجهات عبد الناصر العامة التي ظلت ملتصقة بالثقافة الشعبية، فلقد أكد عبد الناصر في "الميثاق" على "الجوهر التقدمي للرسالات السماوية التي عبرت عن ثورات الإنسانية واستهدفت كرامة الإنسان، وأن قيمتها الروحية تمثل قوة محركة نحو قيم

الحق والعدل والمحبة"[١٩٢]. وأشار في خطبه إلى أن "العصرية لا تعني الانقطاع عن الماضي، والحرص على التقاليد لا يعني الانقطاع عن المستقبل. المسألة مش مسألة أشكال ومظاهر سطحية، العصرية الحقيقية هي التجديد بالأصالة، وفيه عندنا مثل في الريف بيقول: (الشجرة اللي ما لهاش جذر ما تظللش) وإحنا لينا جذور في الحضارة في الماضي، وننتقل ونتطور، وكل واحد فينا عليه يؤدي دوره"[١٩٣]. وفي مقابل تأكيدهم -كوادر الجراح- على الهوية الإسلامية للحضارة العربية، كانوا يرون أن جمال الأتاسي ميال أكثر نحو علمانية لا تكترث بالهوية ولا بالتراث[١٩٤]، واهتموا في برامجهم التثقيفية بالوثائق الصادرة عن ثورة ٢٣ يوليو/ تموز، وبكتاب "الاشتراكية العربية" لعصمت سيف الدولة، وبمؤلفات عبد الله الريماوي، وأيضاً بـ"اشتراكية الإسلام" لمصطفى السباعي، وكانوا يرون أن جمال الأتاسي ركز على قراءة "عبد الله الإمام" اليسارية للناصرية[١٩٥].

كان لاتجاه الجراح حضوره ووزنه في جميع مستويات القيادة والتنظيم في الاتحاد الاشتراكي، إن كان في مكتب الأمانة واللجنة المركزية والإدارة، أو في لجنة العمال ولجنة التوعية، وسيطر على قيادة فرع دمشق[١٩٦]. ووقف مع محمد الجراح قياديون بارزون في الاتحاد، ولهم تاريخ نضالي مهم في الحركة الناصرية، وفي مقدمتهم عبد الرحمن عطبة وراتب الحسامي وعبد الحليم سويدان وظافر خير الله وصالح علوان وعمر دباغ وأحمد محاميد. وعندما تفجر الخلاف بين الطرفين اجتمع ممثلون عنهما (محمد الجراح وجمال الأتاسي) مع "نهاد القاسم وجاسم علوان" في بيروت، وتم التوصل إلى اتفاق، عينت بموجبه الأمانة العامة "قيادة مؤقتة" جديدة للاتحاد لتشرف على انعقاد المؤتمر الرابع ليحل الخلافات، إلا أن فريق الجراح كما تصرح بذلك أوساط حزب الاتحاد الاشتراكي (الأتاسي)، لم يعترف بشرعية القيادة المؤقتة (جمال سالم، راغب قيطاز، حسن اسماعيل)، اتصل بالقاهرة وعرض موقفه، وطالب المتحدة

لتكون حكماً في الخلاف. وأبلغت قيادة الجراح أوساطها أن عبد الناصر يتعاطف مع أطروحاته ومواقفه(١٩٧). لكن يمكن الاستنتاج في ضوء الموقف الحيادي الذي اتخذته قيادة الاتحاد في الخارج (الأمانة العامة) وعلى رأسها جاسم علوان من طرفي الاتحاد، إن عبد الناصر اقترب من الطرفين بنفس المسافة، و لم يقبل أن يضع ثقله مع أي طرف.

كرس الفريقان انشقاقهما، بعقدهما مؤتمرين منفصلين في نهاية عام ١٩٦٨. ظل فريق الجراح محتفظاً باسم "الاتحاد الاشتراكي-مكتب الأمانة العامة"، بينما اتخذ الطرف الآخر اسم "حزب الاتحاد الاشتراكي" تعبيراً عن توجهاته الجديدة التنظيمية، ومتأثراً بنمط التنظيم اللينيني. لم يكن الانقسام الجديد يشبه ما سبقه من انشقاقات في الاتحاد الاشتراكي، فإذا كان قد نجح سابقاً في احتواء آثار الانشقاقين السابقين اللذين قام بهما الوحدويون الاشتراكيون أولاً، ثم القوميون العرب ثانياً، و لم يتأثر جسم عضويته العام إلا بشكل محدود، واعتبر الطرفين خارجين على الخط الناصري، إلا أن الانقسام الجديد ضرب عميقاً في جسم الاتحاد، وشطره عمودياً إلى قسمين. ورغم التشهيرات المتبادلة إلا أن أحداً لم يستطع أن ينال بشكل عميق من صدق تمثيلهما للخط الناصري، فتوزعت عضوية الاتحاد بين الطرفين، وتحكمت بها الولاءات التنظيمية المحلية أو الولاءات الشخصية، وإذا كان تنظيم مدينة دمشق بأكثريته قد انحاز إلى فريق الجراح فإن تنظيم حلب المديني انحاز إلى صف الأتاسي. حيث لعبت شخصيات من أمثال أديب النحوي وعبد المجيد منجونة وجلال حج نجيب دوراً واضحاً هنا. وأما في تنظيم اللاذقية فقد لعبت شخصيات من أمثال الدكتور برهان زريق وعبد العزيز عثمان دورها في ولاء التنظيم المحلي لخط الجراح. وفي حماة كان لقيادة (راغب قيطلز وعمر الشيشكلي) دور أساسي في انحياز أكثرية تنظيم حماة إلى فريق الأتاسي. و لم تكن الولاءات للخطوط السياسية-الفكرية هي الحاسمة دائماً في توزيع العضوية لدى

الطرفين، فبالإضافة إلى العوامل المذكورة لعب شعور الأعضاء بأن هذا الفريق أو ذاك أكثر قرباً وولاء لعبد الناصر دوره في تحديد المواقف.

د- حزب الاتحاد الاشتراكي (الأتاسي):

"التجديد باتجاه الماركسية مع الاحتفاظ بالخط القومي الناصري"

تكريس واقع الانقسام: بعد أن تكرس واقع الانقسام عقد فريق الأتاسي مؤتمره الرابع في النصف الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٨، ودرس وناقش التقارير التنظيمية والسياسية والفكرية التي تقدمت بها "القيادة المؤقتة" واللجنة التحضيرية، عالجت الأزمة داخل الاتحاد[198]، ووصف المؤتمر جماعة الجراح بـ"اليمينية" والتأثر بأفكار الإخوان المسلمين، وبالتخلف الفكري، بوقوفها عند مراحل فكرية وتنظيمية من الناصرية تجاوزها تجربة عبد الناصر وبأنها ضد مفهوم الحزب الثوري، وبحمل عقلية شللية وعفوية في العمل التنظيمي، وبالتنكر للفكر العلمي، والخروج على قرارات الأمانة العامة وعلى القيادة المؤقتة الشرعية[199].

أعاد المؤتمر النظر في "المنهاج المرحلي"، على ضوء التطورات التي أحدثتها هزيمة حزيران، مشيراً إلى حقيقة أن "أمامنا اليوم هدف مرحلي محدد: هو الذي فرضته علينا النكسة وظروف العدوان: هدف دحر العدوان وإزالة آثاره، وعلى أساس هذا الهدف يجب أن تتحدد استراتيجيتنا"[200]، وعلى ضوء ذلك حدد المؤتمر عدداً من المنطلقات لتكون أساساً لمنهج مرحلي جديد بعد أن لاحظ أن عدداً من الشعارات المرحلية التي رفعها الاتحاد سابقاً صارت بحاجة لتطوير وتعديل، انسجاماً مع الشعار المرحلي الأساسي المرفوع اليوم: إزالة آثار العدوان، وتحرير الأراضي، وشعار الوحدة الوطنية طريقاً للكفاح وطريقاً إلى الوحدة[201].

حزب ناصري من نمط جديد: شدد المؤتمر الرابع على أن "الاتحاد الاشتراكي" تحول إلى "حزب سياسي" طليعي باسم "حزب الاتحاد الاشتراكي العربي". تتحدد طبيعته الطبقية وبنيته التنظيمية ومجاله السياسي، على ضوء الأهداف الكبرى التي يرفعها: تحقيق المجتمع الاشتراكي العربي الموحد تحت شعار (الحرية والاشتراكية والوحدة) وتحقيق "الديمقراطية الشعبية" كإطار للعمل الوطني، ولنظام الحكم الذي يرغب فيه، فإذا كانت أهدافه القومية الوحدوية تحدد إطاره وطابعه القوميين، فإن هدفه الثاني "الديمقراطية الشعبية" يحدد طبيعته الطبقية الشعبية(٢٠٢). وأكد المؤتمر أن حزب الاتحاد الاشتراكي حزب طليعي يستند على مفهوم تحالف قوى الشعب العامل، الذي يعني في سوريا صيغة الوحدة الوطنية الجبهوية، التي كان يعرقل قيامها الجناح اليميني (ويقصد جناح الجراح)(٢٠٣)، مطوراً بذلك مفهوم عبد الناصر عن الحزب الطليعي الذي افترض به أن يقود الاتحاد الاشتراكي في مصر، مقترباً من المفاهيم اللينينية عن الحزب، التي غدت شائعة في الأوساط اليسارية العربية وخاصة بعد حزيران. وصاغ الحزب بعد المؤتمر نظاماً داخلياً أقرته اللجنة المركزية، اقتبس فيه الهيكلية العامة التي يقوم عليها البناء الداخلي للحزب اللينيني بتراتبيته، وصلاحية هيئاته، والمبادئ العامة التي تحكم أنساقه الداخلية. فيؤكد على مفهوم "المركزية الديمقراطية" وخضوع الهيئات الدنيا للعليا، وخضوع الأقلية للأكثرية ويحظر قيام تكتلات أو منابر داخل الحزب، ويضع ترسيمة لهيئاته من الأعلى إلى الأدنى توازي ما يقابلها في ترسيمة الأحزاب الماركسية وإن اختلفت التسميات، فتبدأ من الأدنى إلى الأعلى: الحلقة، الخلية، الرابطة، الشعبة، الفرع، اللجنة المركزية، اللجنة التنفيذية، المؤتمر العام، الأمين العام(٢٠٤). وقد أكد النظام الداخلي لحزب الاتحاد المعدل في المؤتمر السادس عام ١٩٧٢-١٩٧٣ على نفس المبادئ التنظيمية، وإن اختلفت ديباجة مقدمته السياسية(٢٠٥). إلا أن الحزب ظل متمسكاً بقوة بالنهج القومي وبارتباطه

العميق بخطاب عبد الناصر القومي. وركز المؤتمر الرابع على أن مسؤولية العمل التنظيمي والسياسي للحزب تقع كلها على قيادته بالداخل فانتخب لذلك قياداته من الداخل، إذ انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من كل من: جمال الأتاسي، حسن اسماعيل، راغب قيطاز، فوزي كيالي، جلال حاج نجيب. ولجنته المركزية في الساحة السورية الداخلية من: الدكتور جمال الأتاسي الأمين العام للحزب (حمص)، فوزي كيالي (إدلب-حلب)، حسن اسماعيل (دمشق). ومخلص صيادي ورجاء الناصر (حلب). عمر الشيشكلي، راغب قيطاز (حماة). أبو جمال كرباج (جبل العرب). جمال سالم (درعا)[٢٠٦]. وحافظ الحزب على تنظيمه السوري في القاهرة، للإبقاء على علاقة مميزة وصلات مباشرة مع قيادة عبد الناصر، وللإبقاء على قناة اتصال مع القيادات للاتحاد، إذ بقي للحزب (مكتب دائم) في القاهرة يعزز تلك الروابط ويهتم بشؤون الطلبة الناصريين وأعضاء الحزب المقيمين هناك إلى أن أغلقه السادات[٢٠٧].

الالتزام بنهج عبد الناصر القومي، مع نقد نظامه:

لأول مرة يميز الاتحاد بين النهج القومي لعبد الناصر ونظامه، ويعلن التزامه بالأول ونقده لثغرات الثاني، معلناً التزامه بالنهج الاستراتيجي العام وبالمبادئ والأهداف التي تأخذ بها الثورة الناصرية بقيادة عبد الناصر الذي تلتقي عنده الحركة الثورية لجماهير الأمة، وتتوحد بوجوده على رأسها، وينتقد نظام حكمه الذي يعتريه قصور في الديمقراطية، وتسلط الجهاز البيروقراطي[٢٠٨]. لقد شدد المؤتمر من جهة "على أن قيادة عبد الناصر هي قيادة متقدمة على جميع القيادات السياسية في الوطن العربي، وهي وحدها المؤهلة لقيادة النضال العربي، لذا نلتزم بالاستراتيجية التي تسير عليها، ونعمل دائماً على التوفيق بين استراتيجيتنا ومواقفنا، وبين قيادة المتحدة الثورية منطلقين بذلك من خلال الالتزام الحر، لا المقيَّد أو المشروط"[٢٠٩]. ولاحظ من جهة أخرى أن عبد الناصر سلك طريق الديمقراطية المباشرة مع الجماهير، إلا أنه أبقى بينه

وبين الجماهير ذلك السّد من الأجهزة البيروقراطية والعسكرية والإدارية والبوليسية، واستخدمت هذه الأجهزة كقناة للتعاون مع القوى الوطنية والحركات النضالية في الوطن العربي. وبعد الهزيمة نزلت الجماهير في زحف كبير في ٩-١٠ حزيران لسد الشرخ وحماية الثورة، ولترفع عبد الناصر من جديد منتصرة بذلك على دولة الأجهزة والمخابرات، وأعلنت إرادتها في التجديد، ولقد خطا عبد الناصر بعدها خطوات كبيرة في طريق التجديد وضرب دولة المخابرات، وأعاد بناء الجيش الوطني الفعَّال لتجاوز الهزيمة[٢١٠].

المواقف الفكرية الجديدة: اقتراب انتقائي من الماركسية (الاشتراكية-الديمقراطية الشعبية):

اقترب المؤتمر اقتراباً انتقائياً من الماركسية، فهو مع رفضه الالتزام بالماركسية كعقيدة شمولية أو اعتناق فلسفتها المادية فإنه يعتبرها أحد المصادر الأساسية للفكر الثوري، على ألا تتعارض مع القيم الروحية والأخلاقية العميقة الجذور في حياة شعبنا، بل أن تأتي مكملة لها مؤكداً اختلافه عن الماركسية، لأن منطلق الحزب قومي بينما هي منطلقها أممي، وثورته الاشتراكية تقوم في إطار عربي، بينما اشتراكيتها إطارها أممي. إلا أن الاتحاد أعلن عن استعداده للتعاون مع القوى الماركسية والشيوعية مادامت تسير معنا على طريق التحرر الوطني، وعلى طريق وحدتنا القومية[٢١١]. لكن الحزب اقترب من منظورات الماركسية السائدة، عندما تبنى تفسيرها لمفهوم "الاشتراكية العلمية" فقد شدد على أن قوانين الاشتراكية في العالم واحدة، وأن هنالك طريقاً عربياً خاصاً للاشتراكية معتبراً أن الاشتراكية واحدة من حيث "القوانين والأهداف" وإن كان لها طرقها المتعددة حسب التطبيق وتبعاً للظروف التاريخية[٢١٢] وكان في مفهوم "الطريق العربي" يقترب كثيراً من مفهوم يسار البعث له عام ١٩٦٣. ولقد تبنى المؤتمر موضوعة "الديمقراطية الشعبية" التي روجت لها الكتلة السوفيتية وتبنتها "الأنظمة التقدمية" وأحزاب اليسار العربي، ماركسية كانت أم قومية، تلك

الموضوعة التي حصرت الديمقراطية بالنخب "التقدمية" والأطر النقابية التي تـــدور في فلكها[٢١٣]، أي بكتلة بيروقراطية-حزبية حين تغدو في السلطة.

من شعار وحدة الحركة الناصرية كوعاء للحركة العربية الواحدة إلى شعار الجبهة الوطنية كطريق لهذه الحركة:

لقد بدل المؤتمر المنظورات السابقة لفكرة "الحركة العربية الواحدة" التي كـانت تتماهى أو تتساوى مع وحدة الحركة الناصرية على الصعيد القومي تحت قيادة عبـد الناصر، فمنذ المؤتمر الرابع غدا حزب الاتحاد يتطلع إلى "الحركة العربية الواحـدة" وإلى وحدة الحركة الناصرية نفسها أيضاً، على أنهما سيأتيان من الزاوية نفسها التي تـأتي منها وحدة العمل التقدمي العربي، أي عبر الالتزام باستراتيجية تتناسب وأغراض كـل مرحلة يتم من خلالها عمل جبهوي في كل قطر عربي يجمع القوى التي تحمل الهـدف نفسه، وصولاً إلى عمل تنظيمي قومي. فلم تعد فكرة الحركة العربية الواحدة تقتصـر على الأطراف الناصرية -وهي الفكرة التي تمسك بها الجراح- بل استخلص الأتاسـي ضرورة جبهة وطنية بعد ١٩٦٧ تستجيب للشروط الدنيا التي يفرضها شعار إزالـة آثار العدوان. ومنذ ذلك الحين حافظ حزب الاتحاد على فكرة أن "الحركة العربيـة الواحدة" يجب أن تتوِّج إنجاز جبهات وطنية قطرية من التيارات السياسية-الثقافيـة العربية التقدمية الوحدوية: (الناصرية والبعثية والماركسية) لترتقي بعدها لتكون هيئـة قومية يمكن أن تعبر عن الحركة العربية الواحدة لتكون الأداة المناسبة لتحقيق الوحـدة والأهداف القومية الأخرى. ولكن عندما طُرحت الصيغة الجديدة للحركـة العربيـة الواحدة التي تضم في سوريا كل التيارات السياسية حتى السلطة القائمة، على قـاعدة الهدف المشترك: إزالة آثار العدوان وكان هذا يعني في جملة ما يعني أن هدف الوحـدة كعمل مباشر هدف لا يعلو عليه هدف وكمهمة ممكنة في اللحظة الراهنة قد تراجـع

ليوضع في إطار خط استراتيجي جديد تدفع إليه وحدة العمل الوطني، في سياق المواجهة لآثار العدوان الإسرائيلي(٢١٤).

عبر النضال لإزالة آثار العدوان واستناداً على الجبهة الوطنية التقدمية نحو الوحدة:

منذ المؤتمر الرابع بدأ حزب الاتحاد يطرح فكرة "تجديد الوحدة" بدل شعار الوحدة الفورية مع المتحدة انطلاقاً من الظروف الجديدة الناشئة عن هزيمة حزيران. "ففي عام ١٩٦٤-١٩٦٥ كان أمام الاتحاد مهمة محددة وهدف مرحلي. مهمة تعبئة القوى الوحدوية تحت قيادته بهدف إسقاط الانفصال وإعادة الوحدة ولكن الواقع الآن تغير.. وأمامنا الآن هدف دحر العدوان"(٢١٥). بعد أن يؤكد المؤتمر الرابع "إن معركة إزالة آثار العدوان لا يمكن أن تكون إلا عن طريق الوحدة في إطار الجمهورية العربية المتحدة" يستدرك "لكن خطوات تلك الوحدة إنما ترسم اليوم بالضرورة من خلال معركة إزالة آثار العدوان"(٢١٦). وبدل الوحدة الفورية يطالب بتعاون متدرج مع المتحدة "يجب أن تقوم السياسة السورية على أساس التنسيق الكامل مع المتحدة، وأن يتجاوز التنسيق مسألة توحيد الجيش إلى إنشاء قيادة سياسية موحدة لصد العدوان، والعمل على توحيد الجيوش العربية المحيطة بإسرائيل، بأن تضع خططاً موحدة، مع الإفادة من الجهد العربي المشترك عسكرياً ومالياً"(٢١٧). ويرجع المؤتمر إلى مواقف عبد الناصر العملية من حكم البعث ومواقفه النظرية من الوحدة كما سطرها في "الميثاق"، ليعطي لمواقفه الجديدة من الوحدة ومن توجهه "الجبهوي" سنداً مرجعياً حاسماً، فيشير "نحن لم نعترف بالانفصال، وتصرفنا وكأن عودة الوحدة قريبة وعاجلة، يمكن أن تأتي بغتة أو بانقلاب.. أما قيادة المتحدة فتعاملت مع الانفصال (يقصد سلطة ٢٣ شباط) أمراً واقعاً، وقدمت تصوراً جديداً للوحدة في ميثاق العمل الوطني عام ١٩٦٢ أكدت فيه: لا وحدة بدون اشتراكية، ولا وحدة بدون حرية وبدون إرادة

حرة للجماهير، وبدون أن تلقى هذه الآراء الحرة تعبيرها في تنظيم سياسي موحد، بعدها طرح عبد الناصر شعار الحركة العربية الواحدة، وقدم فيما بعد تصوراً أكثر وضوحاً حين افترض قبل أي شيء أن تقوم وحدة وطنية بين القوى التقدمية في إطار كل قطر، وهو ما نطالب به أنفسنا به اليوم، أن نجمع الطاقات الوطنية وفق التطورات التي نعيشها في سوريا، ومن هنا نبدأ"[٢١٨].

يشدد المؤتمر، على مواجهة العدوان الإسرائيلي، ورفد قوة الجمهورية العربية المتحدة، وكي تأخذ سوريا دورها في هذا المجال يجب "أن تقوم جبهة وطنية تجمع كل الأحزاب والفئات الوطنية والتقدمية، والمنظمات الشعبية، وكل من يريد أن يشارك جدياً في معركة المصير، ولا يبعد عنها إلا غلاة الرجعيين ودعاة الهزيمة"[٢١٩]. فإذا كان إطار الوحدة الوطنية في المتحدة هو "الاتحاد الاشتراكي، فإن الوحدة الوطنية في سوريا لا يمكن أن تكون إلا على أساس جبهة قوى وأحزاب ومنظمات متعددة موحدة بينها بميثاق عمل مشترك... ولا بد لكي يصبح لقاء البعث مع المتحدة لقاءً ثورياً من أن يرتكز على أساس بناء وحدة وطنية سورية"[٢٢٠]. وينوه المؤتمر إلى أن الأساس الذي فُرزت فيه القوى السياسية في سورية بعد الانفصال في ٢٨ أيلول إلى انفصالية أو وحدوية قد تغيَّر، لذا فهذا التقييم يجب أن يتغير "فالأمور تطورت ومواقع القوى وظروف العمل القومي تبدلت أيضاً، وتبدل معها شعار إسقاط الانفصال وإعادة الوحدة"[٢٢١]، وأقر المؤتمر فكرة "الجبهة" رغم المعارضة التي واجهتها داخل المؤتمر وفي قواعد الحزب.

مآل جهود حزب الاتحاد لتشكيل الجبهة:

تذكر أوساط حزب الاتحاد أن عبد الناصر بعد هزيمة حزيران كان حريصاً على أن تبقى سورية إلى جانبه، وأن لا يقوم صراع على السلطة في سورية يبعدها عن تحمل مسؤولياتها، وكان يبعد القادة البعثيين السوريين الذين يزورون القاهرة عن بحث

مسألة الوحدة، ويركز على العمل المشترك لصد العدوان، ويحرص على عدم إثــــارة حساسيتهم بالخوض في الظروف الداخلية السورية، على الرغم من أنه كان يشـــدد على ضرورة الوحدة الوطنية السورية[٢٢٢]. وعندما زار وفد رسمي سوري برئاسة نور الدين الأتاسي القاهرة، اشتكى لعبد الناصر من القوى الناصرية، فكان رد عبد الناصر أنه ليس له جماعة في سورية ولكن هناك قوى وحدوية، ومن المفيد التعاون معها[٢٢٣]. بناء على توجهات عبد الناصر تلك وعلى قرارات المؤتمر الرابع، أجرى حزب الاتحاد مفاوضات مع عدة أحزاب: حركة الاشتراكيين العرب (الحوراني)، بقايـــا حركـــة القوميين، حزب العمال الثوري (ياسين الحافظ)، الحزب الشيوعي، والبعث القومـــي (الذي لم يصل إلى السلطة في العراق بعد)، ومع عـــدد مـــن المســـتقلين، وكلـــف المتحاورون (خالد بكداش) بنقل مواقف المتحاورين إلى السلطة التي كانت تســـيطر عليها توجهات صلاح الجديد، فكان رد السلطة أنها مستعدة للتعاون مع ممثلي هـــذه الأحزاب كأشخاص لا كتنظيمات، مثلما تعاملت مـــع الوحدويـــين الاشـــتراكيين والشيوعيين تحت شعار: وحدة القيادة السياسية في المعركة. على أثرهـــا انســـحب الشيوعيون من لجنة الحوار، وتوصلت الأطراف الأخرى التي وجدت نفسها في موقـــع اعتبرته السلطة في المعارضة إلى صياغة ميثاق عمل وطني سمته "الميثاق الوطني لجبهـــة القوى والعناصر الوطنية التقدمية في سوريا"[٢٢٤] في عام ١٩٦٨، وعكس هذا الميثـــاق توجهات المؤتمر الرابع لحزب الاتحاد في خطوطها العامة، وشكلت الجبهة قيادة سياسية فيما بينها كان أمينها العام جمال الأتاسي[٢٢٥].

لكن قبل أن تعلن تلك الجبهة عن نفسها، وتصدر بيانها الأول، اعتقلت السلطة نشطاء تلك القوى وغالبية قياداتها، وتذكر بعض المصادر أن صدور بيان لحركـــة القوميـــين العرب يدعو لمجابهة السلطة قد ساهم في التعجيل بهـــذه الاعتقـــالات[٢٢٦]. كـــانت موضوعات الحوار التي ناقشتها الأحزاب، وانعكست في "ميثاقـــها" تـــتركز حـــول

ضرورة صمود سوريا عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وعلى الترابط الاستراتيجي بين سورية ومصر في المعركة، ووضع هدف تحرير الأرض فوق أي اعتبار، وأن تساهم الأطراف الوطنية والتقدمية في بلورة وصياغة القرار السياسي الذي يبلور الإرادة الشعبية[٢٢٧]. ولقد حذر الرئيس عبد الناصر قيادة حزب الاتحاد من أن لا تستدرجه إلى مجابهة في الظروف الدقيقة والصعبة مع السلطات السورية، وعبر عن ارتياحه لما جاء في نصوص ميثاق الجبهة من توجهات عامة ومن التزامات استراتيجية، إلا أنه أظهر عدم قناعته بوفاء أطراف الجبهة لهذا الميثاق والنهج، وحذر الاتحاد من أن لا يعطي ذريعة لتصطدم به السلطة في تلك الظروف الحرجة[٢٢٨]. ويبدو أن ملاحظات عبد الناصر تلك قد أتت في آب عام ١٩٦٩ في لقائه مع جمال الأتاسي، حيث "كان موضوع اللقاء: تعاون سوريا ومصر في المعركة المصيرية، معركة إزالة آثار العدوان، وما هو مطلوب من القوى الوحدوية في سورية من مواقف إيجابية لتعزيز هذا التعاون لصالح المعركة"[٢٢٩]. لقد أتت تحذيرات عبد الناصر بعد أن حصلت الاعتقالات التي أثرت نسبياً على نشاطات الحزب الجماهيرية، وعلى آلية عمله التنظيمية، وأثرت على جهازه الإعلامي ونشره، في وقت لم تترسخ فيه بعد في أوساط قواعده وجماهيره توجهات المؤتمر الرابع.

من المؤتمر الرابع ١٩٦٨ إلى المؤتمر السادس١٩٧٣
"الجبهة الوطنية التقدمية"

أ- المؤتمر الخامس والظروف المحيطة بانعقاده:

منذ عام ١٩٦٨ برزت إزدواجية في السلطة السورية، توزعت بين تيارين يتزعم الأول صلاح الجديد/ الأمين القطري، انساق إلى سياسة يسارية انعزالية في النطاق الداخلي والعربي والدولي، ووقف ضد سياسة مؤتمرات القمة والعمل العربي المشترك، وطرح شعار حرب التحرير الشعبية على حساب دور الجيوش النظامية في

التحرير، وأكد على ضرورة تعميق الاشتراكية والصراع الطبقي في الداخل، ويبدو أن هذا التيار كان وراء انتقالات أطراف "الجبهة" إذ تم الإفراج عنهم مع ظهور الأزمة بين الطرفين (شباط ١٩٦٩). وتزعم التيار الثاني الفريق حافظ أسد/ وزير الدفاع، ودافع عن الرأي القائل أن المعركة مع إسرائيل هي معركة قومية عربية، وأن عبء المعركة يعتمد بشكل رئيسي على الجيوش العربية خاصة مصر وسوريا. لذا أعطى أهمية كبرى للتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة بشكل خاص على النطاق السياسي والعسكري، ودعا إلى العمل مع كل الأنظمة العربية دون استثناء في إطار عمل عربي مشترك، وإلى الاشتراك في مؤتمرات القمة وإقامة الجبهة الشرقية، أما على الصعيد الداخلي فكان يدعو إلى جبهة وطنية تضم كل القوى السياسية، ناصريين وشيوعيين.. وغيرهم من القوى[٢٣٠]، وقد أجرى اتصالات مع قيادة حزب الاتحاد عن طريق سامي صوفان ومصطفى الحلاج، المحسوبين على التيار الناصري[٢٣١].

في ظل الانفراج النسبي الداخلي الذي نتج عن تغيُّر المواقع في قمة السلطة وعشية قبول عبد الناصر لمشروع روجرز، لإتاحة فرصة أمام الحل السياسي ولإعطاء فرصة للجيش المصري لتقوية مواقعه الخط الأول، عقد حزب الاتحاد مؤتمره الخامس في آب عام ١٩٧٠، وكانت تواجهه مهمة ترتيب الوضع التنظيمي للحزب في ظل بروز ظاهرة التسيب التنظيمي التي شهدتها فترة السنتين الماضيتين، وظهور مجموعة من كوادر الحزب النشيطة تطلق على نفسها " الجهاز السياسي" مقتبسة هذه التسمية من تجربة عبد الناصر في بناء "الاتحاد الاشتراكي العربي" في مصر، حيث وضع لهذا الجهاز دوراً في قيادة الاتحاد في مصر.

رجع الحزب في مؤتمره الخامس ليؤكد من جديد على الروابط التي تشده إلى الاتحاد الاشتراكي في مصر، وعلى ضرورة توحيد الحركة الناصرية في منظمة ثورية واحدة، وأقر الاتحاد كي يزيد تجانسه مع الاتحاد الاشتراكي في مصر أن يكون الحزب

في هياكله القيادية متفقاً من حيث الشكل مع التسلسل الهرمي للاتحاد في مصر، فاستبدل تسمية "الأمانة العامة" بـ"اللجنة التنفيذية العليا" تاركاً لقيادة عبد الناصر اتخاذ الخطوات التوحيدية الباقية بين التنظيمين[٢٣٢]. واستعرض المؤتمر الوضع السياسي العربي على ضوء قبول عبد الناصر بالمبادرة الأمريكية (مبادرة روجرز) فأكد على مبايعته لقيادة عبد الناصر، مديناً الحملات الإعلامية التي شنتها بعض الأنظمة على تكتيك عبد الناصر. أما في الشأن الداخلي فقد دعا "إلى عدم إفساح الطريق أمام العناصر المتشنجة للوصول إلى مواقع تقوي من النزعة المعادية للمتحدة"[٢٣٣]، وكان بهذا ينبه على ازدواجية السلطة في سورية، ويعلن موقفه مسبقاً من الطرف الذي يكون أقرب إلى خط المتحدة وعبد الناصر والمقصود هنا الطرف الذي يمثله الفريق حافظ الأسد. وانتخب المؤتمر لجنة مركزية، انتخبت لجنة تنفيذية عليا، ونبه على نبذ ظاهرة التكتلات، ويبدو أنه كان يعني جماعة "الجهاز السياسي"، إلا أنه لم يتخذ إجراءات تنظيمية بحقها، وصعدت بعض الرموز المتحلقة حول "الجهاز السياسي" إلى مراتب قيادية في اللجنة المركزية كمخلص الصيادي ورجاء الناصر، وجلال حاج نجيب.

ب- تجربة العلاقة مع "الجبهة الوطنية التقدمية" بعد الحركة التصحيحية:

شهدت الساحة العربية والقطرية أحداثاً كبرى بعد انعقاد المؤتمر الخامس، إذ صفي وجود المقاومة الفلسطينية في الأردن بعد أحداث أيلول، وتوفي الرئيس عبد الناصر في ٢٨ أيلول، أما في سوريا ففي ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٠ قامت الحركة التصحيحية بقيادة الأسد وأعلنت في "بيان القيادة القطرية المؤقتة" التزامها بالوحدة الوطنية وبإقامة جبهة وطنية تقدمية تضم جميع القوى السياسية، وتعزيزها للحريات العامة وسيادة القانون، وأكدت على نهجها الوحدوي وعلى التنسيق مع القاهرة، وانفتاحها على العمل العربي المشترك. وجرى لقاء بين جمال الأتاسي وقيادة الحركة

التصحيحية، فشكل هذا اللقاء بداية جديدة من العلاقات بين الاتحاد والسلطة التي تمخضت عن حركة ١٦ تشرين الثاني. وبعد مشاورات مع الأحزاب السياسية: حزب الاتحاد الاشتراكي، الحزب الشيوعي السوري (خالد بكداش)، الوحدويون الاشتراكيون (فايز إسماعيل)، الاشتراكيون العرب (عبد الغني قنوت)، جرى تمثيل هذه الأحزاب في الوزارة التي ترأسها الرئيس الأسد، وتم إشراك أديب النحوي،

وفوزي الكيالي فيها كممثلين عن حزب الاتحاد.

ظهرت تباينات في الآراء في إطار لجنة الحوار الجبهوية حول وزن أطراف الجبهة ودورها في الصيغة الجبهوية، إلا أن ميزان القوى قد فرض نفسه في النهاية، حيث حددت المادة الثامنة من الدستور: أن حزب البعث هو قائد جبهة وطنية (بدون ال التعريف) وقائد للدولة والمجتمع، وهو ما جرت العادة عليه في دول المنظومة الاشتراكية. وظهرت تباينات في الآراء حول تحديد مجالات النشاط المسموح فيها للأحزاب المشتركة مع البعث في الجبهة.. وعندما عُرض ميثاق الجبهة بصيغته النهائية على "اللجنة المركزية" لحزب الاتحاد صوتت "الأغلبية" بفارق صوت واحد لصالح الموافقة على الميثاق، ووقف رجاء ناصر ومخلص صيادي، وجلال حاج نجيب، وهم أبرز شخصيات (الجهاز السياسي) في صف المعارضين. وظهرت تباينات بين البعث والاتحاد الاشتراكي حول إغفال الدستور لدور الجبهة، كما حصلت بعض الاحتكاكات في أجواء الانتخابات النقابية مما خلق توتراً بين حزب الاتحاد والبعث.

ج- المؤتمر السادس عام ١٩٧٣:

انعقد المؤتمر السادس لحزب الاتحاد في ٢٥/ ٥/ ١٩٧٣ لدراسة الأوضاع الناشئة عن التوتر في العلاقة الجبهوية مع البعث، والمواقف المناسبة من الجبهة، فلاحظ

تقرير اللجنة المركزية للمؤتمر "إن أطراف الجبهة متفقة على ضرورة التلاقي والتعلون، وعلى الأهداف الكبرى التي تتطلع إليها تلك الأطراف، وكانوا متفقين في تصور استراتيجية المعركة واستراتيجية التحرك الوحدوي وفي تصوراتهم للسياسة العربية والدولية، وحول الطبيعة العامة للنظام الديمقراطي الشعبي وللعمل الوطني.. ولكننا اختلفنا حول دور الجبهة، وصيغة العلاقة بين أطرافها"(٢٣٤). ويصل تقرير اللجنة المركزية إلى الإشارة "أن سوريا على ما فيها من تقصير نسبي في استخدام طاقتها الوطنية، مازالت متقدمة نسبياً في مواقفها، لذا نجد أننا مضطرون إلى تجميد علاقتنا بـ"الجبهة" القائمة، لأننا لم نقبل دوراً تابعاً فيها، لكن بقينا أوفياء لقناعاتنا الاستراتيجية والمبدئية، فلا بد أن نظل حريصين على موقف الحوار الإيجابي مع حزب البعث والقوى الوطنية والتقدمية، فلن نقطع جسور التعاون مع الحكم، ولن ننتقل إلى موقف الخصم بأي حالة، وسنظل نؤيد كل خطوة وطنية وتقدمية تعزز صمود سوريا العربية"(٢٣٥). وصوتت أكثرية أعضاء المؤتمر على إنهاء علاقة الاتحاد بالجبهة، مع التأكيد على ضرورة استمرار التلاقي والتعاون مع أطراف الجبهة وأحزابها، ولا ينسى التقرير أن يذكر "إن الأقلية من أعضاء المؤتمر ذهبت منهاجاً آخر، وأخذت بمنطق الاستمرار في العمل الجبهوي، في إطار الجبهة القائمة باعتبارها الصيغة المتاحة والممكنة في الوقت الحاضر"(٢٣٦).

يعلق المؤتمر على المبادرة "الليبية" لعقد مؤتمر، حضره حزب الاتحاد لبحث وحدة القوى الناصرية مشدداً على "إن الحركة العربية الواحدة لا تكون وفية لطريق عبد الناصر إذا لم تتقدم لتحيط بقوى الثورة العربية.. وأن التنظيم القومي لا يجوز أن يلتصق بنظام من النظم العربية، بل يجب أن يبدأ مستقلاً، وأن المرحلة الراهنة من العمل باتجاه الحركة العربية الواحدة يفرض تعاوناً جبهوياً على الصعيد القطري والقومي، وبمقدار ما نفعل قطرياً على طريق الوحدة الوطنية، بمقدار ما نفعل على

المستوى القومي، في تحديد المفاهيم وأطر العمل التنظيمي، تمهيداً نحو الحركة العربية الواحدة"[٢٣٧].

نلاحظ أن الاتحاد في برنامجه الفكري الذي صاغه مؤتمره السادس يحلل ما يسمى بأزمة "حركة التحرر القومي العربية" بلغة طبقاوية روجها اليسار الماركسي بعد هزيمة حزيران، بإرجاع الهزيمة إلى الطبيعة البرجوازية الصغيرة لقيادة تلك الحركة، وإن حل الأزمة يأتي في استبدال هذه القيادة بقيادة عمالية، في نفس هذا المنطق يذكر التقرير الفكري للمؤتمر "أصيبت الثورة العربية بنكسات ضخمة بسبب عجز البرجوازية الصغيرة عن تخطي عيوبها الذاتية.. لذا.. فإن صعود الثورة العربية وتطورها نحو تحقيق المشاركة الحقيقية للجماهير الكادحة في السلطة والقيادة يفرض أن تؤهل بشكل علمي وعملي طلائع طبقية للعمال والفلاحين لتسلم القيادة[٢٣٨].

مصائر الحركة الناصرية

حتى أوائل السبعينات ظل لطرفي الحركة الناصرية (حزب الاتحاد - والاتحاد الاشتراكي) وزنهما، رغم فقدهما الكثير من عضويتهما، وتأثيرهما الفعال في الشارع الشعبي، وظلت قواعدهما تملك المقدرة على التفاهم وعلى العمل الموحد والتحرك المشترك، إن كان في العمل النقابي والمطلبي (طلاب، عمال) أو في الوقوف صفاً واحداً وراء استراتيجية عبد الناصر العربية، ويتحركان في قلب جمهور ناصري كبير يوحده الوقوف وراء قيادة عبد الناصر، لكن هذا قد تغير بعد ١٩٧٣ مع ما شهدته الساحة السياسية السورية من استقطابات جديدة، خاصة بعد غياب عبد الناصر المرجعية العليا والموحِّدة للجمهور الناصري، وظهور السادات الذي أدار ظهره للحركة الناصرية وللعمل القومي العربي، مما أفقد الحركة الناصرية توازنها، ثم أتى التفكك الجديد للحركة الناصرية بعد المؤتمر السادس لحزب الاتحاد وما أعقبه من انقسام أفقد القيادات الناصرية الكثير من مصداقيتها أمام جمهورها الذي لم يستفق بعد من صدمته

بالسادات، ومن انتكاسة التجربة الناصرية في مصر على يديه. كما استقطب حزب البعث الكثير من الناصريين ومن الجمهور الناصري بعد الحركة التصحيحية التي زادتها حرب تشرين قوة وشرعية جديدتين، وفي الطرف المقابل بدأ التيار الديني بالتوسع على حساب الناصرية وفي نفس الأماكن التي كانت تحتلها. في هذه الظروف جرى تفكك وتشرذم الحركة الناصرية، إلى أن فقدت وزنها الشعبي، وقوامها التنظيمي الفعال.

أ- الاتحاد الاشتراكي/ الجراح (من الانغلاق على الذات إلى التفكك)

بعد انفصال طرفي الاتحاد (الجراح/ الأتاسي) بقيت الاتصالات فيما بينهما إن كان على المستوى القيادي أو على صعيد القواعد. في عام ١٩٧٠ بعد وفاة عبد الناصر حاولت قيادة التنظيمين اللقاء والوحدة مجدداً، إلا أن تراكم المشاكل القديمة، وتباينات المواقف الفكرية والسياسية، حال دون ذلك. بعد الحركة التصحيحية طلب الجراح أن يكون طرفاً في لجنة ميثاق الجبهة، لكن يبدو أن طلبه رُفض لأن الأطراف الأخرى للجبهة اعتمدت العلاقة مع حزب الاتحاد، وكان الغرض من طلبه هذا كما صرح الجراح هو أن يدفع تهمة السلبية عن سياسة الاتحاد الاشتراكي من جهة، وكان يرى من جهة أخرى "أنه إذا جاء الميثاق جيداً نكون وصلنا إلى ما نريد، وإذا لم يكن مناسباً فإننا سنخرج من الجبهة.. ولكن عندما صدر الميثاق لم نقبله"(٢٣٩).

أثناء التحضير لإعلان الدستور الدائم الجديد ذهب الجراح إلى ليبيا تلبية لدعوة القيادة الليبية لحضور المؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي الليبي، وعندما نشر مجلس الشعب في ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٧٣ نص الدستور الدائم أصدر الاتحاد/ الجراح بياناً ضد الدستور الجديد وشاركت بعض قواعده في اضطرابات الدستور، جرى بعدها التضييق على التنظيم، خاصة بعد أن كُشفت خلية من الضباط على صلة بالتنظيم اتُّهمت بالتآمر.

بقي الجراح في ليبيا من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٨٢، غادر بعدها ليبيا بعد تقارب الأخيرة مع سورية، وبعد ابتعاد القيادة الليبية عن الالتزام بالعمل الناصري[٢٤٠]. أما من الناحية الفعلية فقد انحسر تنظيم الاتحاد الاشتراكي/ الجراح في سوريا وتفكك ذاتياً إلى أن تلاشى كبنية تنظيمية، لذا فعندما انضم الجراح إلى التحالف الإخواني/ البعثي العراقي في الثمانينات باسم الاتحاد الاشتراكي كان يمثل شيئاً غير موجود في الساحة السياسية السورية منذ أواخر السبعينات.

ب- حزب الاتحاد الاشتراكي (في الجبهة الوطنية التقدمية) "الالتزام بخط الحركة التصحيحية":

بعد المؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي خرجت مجموعة من قياديي الحزب عن قرارات المؤتمر، التي اعتبرتها خاطئة، وأعلنت التزامها بالجبهة الوطنية التقدمية وكانت حجتها أنه طالما أن المؤتمر أقر بوجود اتفاق بين حزب البعث والجبهة حول القضايا السياسية الكبرى فإن وجود تباينات حول ترتيب مواقع القوى في إطار الجبهة والحكم ومجالات النشاط لا تستدعي الخروج من الجبهة، فكان أن أعلن فوزي كيالي وأنور حمادة واسماعيل القاضي وقسم من قيادات حزب الاتحاد عن استمرار التزامهم بالجبهة، تحت اسم الاتحاد الاشتراكي، فاستمر تمثيلهم بالجبهة وفي قوام الوزارة. وفي ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٣ جرى إقصاء فوزي الكيالي عن قيادة الحزب، وحلّ محله صفوان القدسي أميناً عاماً للحزب، وعبر صفوان القدسي عن هذا التحول قائلاً "حيث حاول (الحزب) أن يكشف كم هي العلاقة وثيقة الصلة بين التجربة الناصرية وبين الحركة التصحيحية، ويسعى إلى التعرف على القواسم المشتركة"[٢٤١]. وتوصل الحزب بقيادة القدسي إلى "أن يكشف القواسم المشتركة بين تجربة جمال عبد الناصر ومدرسة الرئيس حافظ الأسد، وكان هذا موضوع المؤتمر التاسع لحزبنا عام ١٩٩٤.. الذي صاغ شعارات أبرزها: الشعار القائل بأن حافظ الأسد وجمال عبد

الناصر جناحان متكاملان في المدرسة القومية العربية، والشعار القائل بأن تجربة حافظ الأسد هي استكمال لتجربة جمال عبد الناصر وإنضاج لها"[٢٤٢].

يشير الحزب في مقدمة نظامه الداخلي المقر عام ١٩٩٢ أن "حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا، حزب قومي اشتراكي ديمقراطي يؤمن بالمنطلقات الناصرية، ويعتمد ميثاق العمل الوطني وثوابت التجربة الناصرية، والأفكار التي صاغها القائد المعلم الخالد جمال عبد الناصر، وبالمدرسة الفكرية السياسية للمناضل الأول حافظ الأسد دليلاً في عمله السياسي والعقائدي"[٢٤٣]. لكن الحزب لم يستطع خلق تنظيم فاعل أو مميز أو حالة جماهيرية حوله، فاستمد قوته من إخلاصه للرئيس الأسد وللجبهة الوطنية التقدمية، وحافظ على استمراره عبر ولائه للحكم، وتفاعله مع أجهزة السلطة المختلفة: الوزارة، الجبهة الوطنية التقدمية، الإدارة المحلية، والتوظيفات المختلفة في مجالاتها، وتعرض إلى انشقاقات وتشرذمات متتالية في صفوفه.

ج- حزب الاتحاد الاشتراكي العربي

(من الديمقراطية الشعبية إلى الديمقراطية للجميع):

بعد الانقسام الذي تلا المؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي وطرد قادة "الجهاز السياسي" الستة من اللجنة المركزية، وفي مناخ انقضاض الجمهور الناصري على قياداته في ظل غياب المرجعية العليا للناصرية "جمال عبد الناصر" انحسرت عضوية الحزب وفقد من حوله جمهوره العريض. ورغم خروجه من الجبهة إلا أن الحزب لم يضع نفسه في صف المعارضة، بل وضع نفسه على حافة الجبهة الوطنية التقدمية والحكم، و لم يصل إلى مواقع الخصومة أو القطيعة السياسية، وتكرس هذا النهج في طرحه لسياسة مطلبية في "منطلقات أولية لمنهاج مرحلي" التي أقرتها اللجنة المركزية بعد المؤتمر السادس حيث يشير "نحن نريد التصحيح بالتغيير الديمقراطي، ولا نريد التصادم.. ولا بد من التفاعل مع الجماهير وقواها الطليعية، ومع قواعد القوى التقدمية

بما فيها قواعد حزب البعث، وإن نضالنا المطلبي مطلب التصحيح، مطلب الديمقراطية"(٢٤٤)، وركز مطالبه على محاور أربعة:

١- في موضوع الديمقراطية الشعبية: تقديم مطلب الديمقراطية.

٢- في السياسة الاقتصادية: نقد الفوضى، والتضخم النقدي، والثراء غير المشروع، والتأخر الزراعي.. الاعتماد على التحويل الاشتراكي.

٣- نقد توسع الأجهزة.

٤- قضايا الوحدة الوطنية: الصيغة الصحيحة للعمل الوطني..(٢٤٥).

جسدت هذه المطالب جوهر سياسة الحزب حتى عام ١٩٧٩-١٩٨٠، بعدها انتقل الحزب من تبني مفاهيم "الديمقراطية الشعبية" إلى مفهوم الديمقراطية بدون نسبة أو صفة تقيد حدودها ومرماها كإطار للعمل السياسي الدستوري، تشارك فيها جميع التيارات. وكان قد فتح حواراً مع الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) ذي التوجه القومي، ومع منظمات أخرى، وتوصلوا إلى صيغة من العمل الجبهوي تحت اسم "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي أُعلن عنه في عام ١٩٨٠ في ظرف سياسي بالغ التوتر خلقتها الاضطرابات التي أحدثها الإخوان، وما صاحبها من استنفار أمني، فدعا "التجمع" إلى استيعاب الأزمة واستعادة الوحدة الوطنية عبر ترسيخ الديمقراطية وسلطة الدستور، وفصل السلطات، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وقوانين الطوارئ. إلا أن الاستقطاب الصلب للقوى وثقل الوضع الأمني لم يترك لحزب الاتحاد ومعه حلفاؤه إلا دوراً هامشياً في الأحداث زادهم انكماشاً وضعفاً مع الأيام ما أصاب الحياة السياسية برمتها من ضعف.

شارك الاتحاد في المؤتمرات القومية التي رعاها مركز دراسات الوحدة العربية، وشارك في (لجنة تنسيق) القوى الناصرية التي ولدت على هامش تلك المؤتمرات، انطلاقاً من مبدأ لا يعتبر الحوار الناصري هذا بديلاً عن الحوار مع الأطراف الوطنية والتقدمية

العربية، بل على أنه يصب في إطار العمل القومي الموحد لهذه القوى، كما شـــارك في أعمال المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي العربي-الإسلامي.

وضمت لجنة التنسيق تلك، الحزب العربي الديمقراطي (مصـــــر)، التنظيـــم الشـــعبي الناصري (اليمن)، حزب الاتحاد الاشتراكي/ الأتاسي (سوريا)، الاتحاد الاشـــــتراكي العربي، والتنظيم الشعبي الناصري (لبنان)، والتنظيم الشعبي النـــاصري (موريتانيـــا).. وبقي الدكتور الأتاسي الأمين العام للحزب يحظى باحترام الوسط الناصري العربي.

الهوامش:

(١) ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، دار الطليعة، ط١، بيروت ١٩٨١، ص٩٤.

(٢) باتريك سيل، الصراع على سوريا، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار طلاس، دمشق، بـــدون تـــاريخ، ص٤١٠.

(٣) المصدر السابق، ص٤٠٣.

(٤) عبد الهادي البكار، المأزق - مصر والعرب الآخرون، دار طلاس، ط١، دمشق ١٩٨٧، ص١٠٨.

(٥) باتريك سيل، مصدر سابق، ص٤٠٦.

(٦) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، تعريب يوسف جباعي، ج١، بدون دار نشر، ١٩٧٩، ص٢١٢.

(٧) ميشيل عفلق، معركة المصير الواحد، دار الآداب، بيروت ١٩٥٩، ص١١١.

(٨) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، النشأة – التطور – المصائر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٧، ص٦٨، راجع: باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادر الخضري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت ١٩٨٥، ص٥٨، راجع: حسين معلوم، الليبرالية في الفكر الغربي، المجلس القومي للثقافة العربية، ط١، الرباط ١٩٩٢، ص٩٠/ ٩١.

(٩) ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، مصدر سابق، ص٥٨.

(١٠) خالد بكداش، نحو آفاق جديدة، بدون تاريخ، ص١٨، راجع: الحكم دروزة، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، مكتبة منيمنة، بيروت ١٩٦١، ص١٥٢، راجع: الياس مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٤، ص٣٠، راجع: باتريك سيل، مصدر سابق، ص٤١٥.

(١١) عبد الهادي البكار، المأزق.. مصدر سابق، ص١٢١.

(١٢) مكسيم رودنسون، الماركسية والعالم الإسلامي، ترجمة كميل داغر، دار الحقيقة، بيروت ١٩٨٢، ص٢٢٦، راجع أيضاً: رودنسون، الماركسية والقومية العربية – في: الأمة، المسألة القومية، الوحدة العربية والماركسية، رودنسون. مرقص. إميل توما، دار الحقيقة، ط١، بيروت ١٩٧١، ص١٢٠.

(١٣) راجع ذكر هاتين الواقعتين في "الصراع على سوريا" باتريك سيل، ص٤١٦-٤١٧.

(١٤) المصدر السابق، ص٤١٧.

(١٥) المصدر السابق، ص٤١٧، راجع: اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الدين الرفاعي، سينا للنشر، ط١، القاهرة ١٩٩٠، ص١٣٥.

(١٦) ميشيل عفلق، محاضر مباحثات الوحدة، المرحلة الثانية، الاجتماع الأول مارس/ أبريل ١٩٦٣، مؤسسة الأهرام أغسطس ١٩٦٣.

(١٧) ناجي علوش، الثورة والجماهير، الطليعة، ط٢، بيروت ١٩٦٣، ص١١٦.

(١٨) ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، مصدر سابق، ص١١٦.

(١٩) المصدر السابق، ص٤٤.

(٢٠) حنا بطاطو، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار)، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثالث، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢، ص١٧٦.

(٢١) محمد جمال باروت، الإخوان السوريون، (مخطوطة)، ص٢٢.

(22) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص١٢٨، راجع: بوعلي ياسين، حزب البعث في مسيرته الإيديولوجية، (مخطوطة) ١٩٩٧، ص٤٤.

(23) عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، دار المسيرة، ط١، بيروت ١٩٨٠، ص٢٦٦.

(24) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص١٣٨.

(25) سامي الجندي، البعث، دار النهار، بيروت ١٩٦٩، ص٧٨.

(26) عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، مصدر سابق، ص٣١٧-٣٣٥.

(27) اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، مصدر سابق، ص١٣٨.

(28) عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، مصدر سابق، ص٣٣٦.

(29) المصدر السابق، ص٣٤١.

(30) ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، مصدر سابق، ص٦٠.

(31) عبد الإله بلقزيز، الحركة القومية العربية وتحديات التحولات العالمية، مجلة أبعاد، العدد الثالث، بيروت أيار/ مايو ١٩٩٥، ص١١٦.

(32) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص١٠٣، راجع أيضاً: باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص١٠١/ ١٠٢.

(33) سامي الجندي، البعث، مصدر سابق، ص٧٨.

(34) محاضر محادثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق، دار المسيرة، ط٣، بيروت ١٩٧٩، ص٤٩٤.

(35) بوعلي ياسين، البعث، مصدر سابق، ص٤٨، راجع أيضاً: عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، مصدر سابق، ص٢٩١.

(36) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص١٣٧، راجع: عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، مصدر سابق، ص٢٩١.

(37) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج١، مصدر سابق، ص٢٣٠.

(38) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص١٣٨، راجع أيضاً: د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، دار المسيرة، ط١، بيروت ١٩٧٩، ص٥٧.

[39] مصطفى دندشلي، ص٢٣٢.

[40] مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج١، مصدر سابق، ص٢٣٢.

[41] ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص١٣٢/ ١٣٣، راجع: مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج١، مصدر سابق، ص٢٣٢.

[42] ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص١٣٣، راجع أيضاً: مصطفى دندشلي، البعث..، مصدر سابق، ص٢٣٢.

[43] عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، مصدر سابق، ص٢٩٢.

[44] ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص١٣٩.

[45] مصطفى دندشلي، البعث..، مصدر سابق، ص٢١٩.

[46] ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص١٤١.

[47] الدكتور نيقولاوس فان دام، الصراع على سوريا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ص٥٩، راجع: سامي الجندي، البعث، ص٨٥

[48] سامي الجندي، البعث، ص٨٦.

[49] الدكتور منيف الرزاز، الأعمال الفكرية والسياسية، ج٢، التجربة المرة، مؤسسة منيف الرزاز، ط١، ١٩٨٦، ص٨٨، يقول الرزاز "إنهم ليسوا مع الانفصال، وليسوا مع الوحدة مع عبد الناصر... وكانوا بثورتهم ضد عبد الناصر، وبثورتهم ضد قادة الحزب، كانوا أقرب إلى (القطريين)".

[50] د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، مصدر سابق، ص٦٣-٦٤.

[51] حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، مصدر سابق، ص١٧٣، راجع أيضاً: يوسف خطار الحلو، أوراق من تاريخنا، الجزء الثاني، الفارابي، بيروت، ط١، ص١٦.

[52] قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، الفارابي، بيروت، ط١، ص٤٠٠.

[53] عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، مصدر سابق، ص٢٩٥.

[54] مصطفى دندشلي، البعث..، ج١، مصدر سابق، ص٢٨٨.

(٥٥) عبد الهادي البكار، المأزق، مصدر سابق، ص١٤٦. يذكر الكاتب: "لقد اعترف الملك سعود، فيما بعد، بأنه دفع ١٤ مليون جنيه استرليني للسوريين بوساطة نقيب الصحفيين اللبنانيين زهير عسيران، الذي لم يسلّم السوريين الذين قاموا بالانقلاب سوى ثمانية ملايين فقط لا غير!!... وناصرتهم الأردن التي اعتمدت على رجلها في الجيش السوري حيدر الكزبري.."، ويذكر عبد الهادي بكار أن عبد الكريم زهر الدين أسر له "إن قيادة مجلس الثورة اكتشفت أن بعض أعضائه قبضوا أموالاً، ورشوة، من الملك سعود، ومن الأردن وغيرهما.. وأن حركة ٢٨ أيلول كانت بإذن من الولايات المتحدة الأمريكية"، نفس المصدر، ص١٤٧.

(٥٦) ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، مصدر سابق، ص٨٤.

(٥٧) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص٥٦، ويذكر الدكتور برهان زريق، في مقابلة معه في صيف ١٩٩٧، أن عبد الله حسومة محافظ اللاذقية، آنئذ، خرج متظاهراً، وهو يتشح بعلم الجمهورية العربية المتحدة.

(٥٨) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج١، مصدر سابق، ص٢٩١.

(٥٩) المصدر السابق، ص٣١٩.

(٦٠) سامي الجندي، البعث، مصدر سابق، ص٨٨.

(٦١) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، مصدر سابق، ص٣١٥.

(٦٢) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص٢٥٠.

(٦٣) المصدر السابق، ص١٦٧.

(٦٤) المصدر السابق، ص١٦٨/ ١٦٩.

(٦٥) منيف الرزاز، المؤلفات الفكرية والسياسية، التجربة المرة، مصدر سابق، ص٧٥.

(٦٦) المصدر السابق، ص٧٥.

(٦٧) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج١، مصدر سابق، ص ١١٣.

(٦٨) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص٣٥٩.

(٦٩) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج١، مصدر سابق، ص٣١٧.

(٧٠) المصدر السابق، ص٣١٨.

(٧١) الدكتور نيقولاوس فان دام، الصراع على سوريا، مصدر سابق، ص٤٠٠.

(٧٢) منيف الرزاز، المؤلفات الفكرية والسياسية، التجربة المرة، مصدر سابق، ص٩٠.

(٧٣) الدكتور نيقولاوس فان دام، الصراع على سوريا، مصدر سابق، هامش ص٤٥/ ٤٦.

(٧٤) محمد جمال باروت، الإخوان المسلمون في سوريا، (مخطوطة).

(٧٥) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج١، مصدر سابق، ص٣٠٢.

(٧٦) منيف الرزاز، المؤلفات الفكرية والسياسية، التجربة المرة، مصدر سابق، ص٨٨، ويذكر الرزاز "إلا أنهم ظلوا دائماً مستقلين، عن كل الأجنحة، وعن قيادة الحزب القومية، كان حزباً قائماً بذاته".

(٧٧) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج١، مصدر سابق، ص٣٠٢.

(٧٨) المصدر السابق، ص٢٩٩.

(٧٩) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص١٦١-١٦٣.

(٨٠) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج١، مصدر سابق، ص٣٠١، راجع: سامي الجندي، البعث، مصدر سابق، ص٩٤.

(٨١) عبد الهادي البكار، مصدر سابق، ص١٥٠، راجع: سامي الجندي، البعث، مصدر سابق، ص٩٥، راجع: منيف الرزاز، مصدر سابق، ص٩٠-٩٢.

(٨٢) منيف الرزاز، المؤلفات الفكرية، مصدر سابق، ص٨٦.

(٨٣) التقرير العام للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي - عام ١٩٨٥، ص٩.

(٨٤) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، ص١٦٨-١٦٩.

(٨٥) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج١، مصدر سابق، ص٣٢٨-٣٢٩.

(٨٦) سامي الجندي، البعث، ص١٦٢، حيث يذكر "في اليوم الخامس من آذار أبلغ الوحدويون البعثيين، والعقيد الحريري أنهم يفضلون إرجاء الحركة".

(٨٧) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص١٨١.

(88) منيف الرزاز، المؤلفات الفكرية.. التجربة المرة، مصدر سابق، ص٩٧، حيث يقول "انطلقوا (= اللجنة العسكرية البعثية) منذ أيام الوحدة، من منطلق الحقد على عبد الناصر.. وحدد هذا الحقد موقعهم من كل خطوات التقارب بعد ثورة ٨ آذار مع عبد الناصر.. وقد ظهر هذا الموقف في حركة ٢٨ آذار، ثم ظهر في ٨ آذار بالذات، حين أذيع بيان أول من إذاعة دمشق يذكر العراق، ولا يأتي على ذكر مصر، ثم صُحح في بيان ثان بذكر العراق الشقيق، ومصر الصديقة.. ولم يرسلوا أي مندوب بعثي عسكري للاشتراك في مفاوضات الوحدة، واكتفوا بإرسال غير البعثيين، من أمثال لؤي الأتاسي، وزياد الحريري، وفهد الشاعر".

(89) د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، دار المسيرة، ط١، بيروت ١٩٧٩، ص٢٠، راجع: مصطفى دندشلي، حزب البعث، مصدر سابق، ص٣٣٢.

(90) سامي الجندي، البعث، ص١١٦.

(91) مصطفى دندشلي، حزب البعث، مصدر سابق، ص٣٣٢.

(92) المصدر السابق، ص٣٣٣.

(93) د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، مصدر سابق، ص٢٢/ ٢٣، وأثناء مباحثات الوحدة، قال عبد الناصر للبيطار، يذكره بهذا الموقف "أنتم ما كنتم عاوزين وحدة بعد ٨ مارس... رد على علي صالح السعدي.. رديت بالموافقة، معنى هذا ما كنتو عايزين وحدة"، المصدر نفسه، ص٢٣.

(94) محاضر محادثات الوحدة، مارس/ أبريل ١٩٦٣، مؤسسة الأهرام، أغسطس ١٩٦٣، حديث لحماد القاسم، ص٢٩٩.

(95) المصدر السابق، ص٢١.

(96) المصدر السابق، ص٢١-٢٤.

(97) محاضر محادثات الوحدة، مارس/ أبريل، مؤسسة الأهرام، أغسطس ١٩٦٣، الاجتماع الأول.

(98) سامي الجندي، البعث، ص١٢١.

(99) محاضر جلسات الوحدة، الاجتماع التاسع، المرحلة الثالثة، المصدر السابق.

(100) المصدر السابق، المرحلة الثانية، الاجتماع الخامس، ص١٢٠-١٢١.

(101) المصدر السابق، المرحلة الثانية، الاجتماع الخامس، ص١٢٥.

(١٠٢) د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، مصدر سابق، ص٦٥.

(١٠٣) المصدر السابق، ص٨٥.

(١٠٤) المصدر السابق، ص٧٧.

(١٠٥) المصدر السابق، ص٧٨/ ٧٩.

(١٠٦) محاضر جلسات الوحدة، المرحلة الثالثة، الاجتماع الرابع، جمال عبد الناصر.

(١٠٧) طالب شبيب، محاضر جلسات الوحدة، المرحلة الثالثة، الاجتماع الرابع.

(١٠٨) عبد الناصر، نفس المصدر السابق، المرحلة الثالثة، الاجتماع الرابع.

(١٠٩) عبد الناصر، المصدر السابق، المرحلة الثالثة، الاجتماع الأخير.

(١١٠) هاني الهندي – نهاد القاسم، المصدر السابق، المرحلة الثالثة، الاجتماع العاشر والأخير.

(١١١) سهير التل، حركة القوميين العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦، ص١١٩.

(١١٢) د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، مصدر سابق، ص١٠٢.

(١١٣) جمال عبد الناصر، محاضر جلسات الوحدة، المرحلة الثالثة، الاجتماع التاسع.

(١١٤) سامي الجندي، البعث، مصدر سابق، ص١٢١.

(١١٥) مصطفى دندشلي، حزب البعث، مصدر سابق، ص٣٣٩.

(١١٦) سامي الجندي، البعث، المصدر السابق، ص١٢١.

(١١٧) د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، مصدر سابق، ص١٠٣.

(١١٨) مصطفى دندشلي، حزب البعث، مصدر سابق، ص٣٤٦، راجع أيضاً: د.محمد الزعبي، موقف حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر السوري من مسألة الصراع الطبقي، مخطوطة ١٩٧٣، ص١١٣، حيث يقول: "منذ أن جاء العسكريون البعثيون إلى السلطة إثر حركة ٨ آذار ١٩٦٣ لم يجربوا مرة واحدة الالتزام بتوجهات وقرارات القيادة القومية بحجة أنها يمينية، وحقيقة الأمر أن الحزب يمينه ويساره لم يكن في نظرهم أكثر من واجهة شكلية، لإعطاء صراعاتهم الذاتية تبريراً عقائدياً".

(١١٩) منيف الرزاز، المؤلفات الفكرية.. التجربة المرة، مصدر سابق، ص١١٠-١١١، راجع أيضاً: مصطفى دندشلي، حزب البعث، مصدر سابق، ص٣٣٨-٣٣٩، حيث يقول: "لقد ساهمت القاهرة بدون أن تدري، في إخفاق الجناح الأكثر وحدوية في البعث، عندما شنت هجوماً - خاصة على لسان هيكل على صلاح البيطار، وعفلق، وقوّت الجناح ذا النزعة الانفصالية".

(١٢٠) د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، مصدر سابق، ص١٠٨.

(١٢١) المصدر السابق، ص١٠٩، راجع: محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص١٩٩، راجع: الدكتور نيقولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، مصدر سابق، ص٦١، راجع: مصطفى دندشلي، حزب البعث.. مصدر سابق، ص٣٣٥.

(١٢٢) د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، ص١٠٨.

(١٢٣) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص١٩٩.

(١٢٤) د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، ص١٠٩.

(١٢٥) المصدر السابق، ص١٠٩-١١١.

(١٢٦) سامي الجندي، البعث، ص١٢٥.

(١٢٧) د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، ص١١٤.

(١٢٨) المصدر السابق، ص١١٧.

(١٢٩) المصدر السابق، ص١١٩-١٢٠.

(١٣٠) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، مصدر سابق، ص٣٤٠.

(١٣١) د. نيقولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، مصدر سابق، ص٦٢-٦٣، راجع: سعدون حمادي (بعثي من العراق)، دراسات عربية، عدد ٧، بيروت ١٩٧٢، ص٣٢، راجع أيضاً: مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ص٣٤٢.

(١٣٢) د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، ص١٢٢.

(١٣٣) اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، مصدر سابق، ص١٥٣.

(١٣٤) د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، ص١٢٢.

(١٣٥) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص٢١٠.

(١٣٦) أقوال راشد قطيني في المحكمة، خفايا فتنة ١٨ تموز، الحياة، دمشق/ بدون تاريخ، ص١٠٧.

(١٣٧) المستشار، محمد أحمد رجب، ثورة رائدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، الكتاب الثالث عشر، ١٩٦٤، ص١٨٥.

(١٣٨) د.عادل زعبوب، الميثاق العربي، ص١٢٥.

(١٣٩) د.نيقولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، ص٤٥-٤٦، راجع أيضاً: منيف الرزاز، المؤلفات الفكرية.. التجربة المرة،ص١١٠.

(١٤٠) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، مصدر سابق، ص٣٤٩.

(١٤١) سامي الجندي، البعث، مصدر سابق، ص١٥٢.

(١٤٢) ياسين الحافظ، الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، دار الطليعة، ط١، ١٩٧٩، ص١٠٥.

(١٤٣) تمام برازي، ملفات المعارضة السورية، مدبولي، ط١، القاهرة ١٩٩٤، ص١٨٦.

(١٤٤) بعض المنطلقات النظرية، دمشق ١٩٦٤، ص٦١ و ٧٨.

(١٤٥) مقابلة في صيف ١٩٩٩ مع الأستاذ حسن عبد العظيم.

(١٤٦) محمد عبد الحكيم دياب، الناصرية: الفكر - الممارسة، دار المسيرة، ط٣، ١٩٧٧، ص٧٦، راجع: باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ترجمة نادر الخضري، مصدر سابق، ص١٠٩.

(١٤٧) يذكر الأستاذ عبد المجيد منجونة في مقابلة معه عام ١٩٩٧: أن الشخصيات التي ذهبت إلى القاهرة: نهاد القاسم، راتب الحسامي، علي بوظو. وقابلوا هناك: جاسم علوان، وجادو عز الدين، طعمة العودة الله، أكرم ديري...

(١٤٨) التقرير السياسي للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي (جمال الأتاسي) عام ١٩٨٥، ص١٥.

(١٤٩) المصدر السابق، ص١٦.

(١٥٠) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص١١٠.

(١٥١) التقرير السياسي للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي (جمال الأتاسي)، مصدر سابق، ص١٠.

(١٥٢) البيان التأسيسي للاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا، ص١.

(١٥٣) المصدر السابق، ص٣.

(١٥٤) المصدر السابق، ص١.

(١٥٥) مقابلة في صيف ١٩٩٩ مع الأستاذ حسن عبد العظيم.

(١٥٦) التقرير السياسي للمؤتمر السابع للاتحاد (الأتاسي)، مصدر سابق، ص١٣.

(١٥٧) مقابلة في صيف ١٩٩٩ مع الأستاذ حسن عبد العظيم.

(١٥٨) التقرير السياسي للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي.. مصدر سابق، ص١١-١٢.

(١٥٩) مقابلة مع عبد المجيد منجونة عام ١٩٩٧.

(١٦٠) مقابلة في صيف ١٩٩٩ مع حسن عبد العظيم.

(١٦١) مجدي رياض، حوار شامل مع الدكتور جمال الأتاسي، مركز الحضارة العربية، مصر ١٩٩٢، ص١٠٠، حيث يذكر الأتاسي "قد تم اختياري للتحدث باسمهم والتعبير عن أفكارهم".

(١٦٢) راجع: بشأن حديث عبد الناصر: التقرير السياسي العام للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا (الأتاسي) عام ١٩٨٥، ص١٢/ ١٣.

(١٦٣) المنهاج المرحلي للاتحاد الاشتراكي العربي-الإقليم السوري، أيار ١٩٦٥، ص٥-٦.

(١٦٤) المصدر السابق، ص٣٧.

(١٦٥) المصدر السابق، ص٣٦.

(١٦٦) المصدر السابق، ص٤٠-٤١.

(١٦٧) المصدر السابق، ص١٣.

(١٦٨) المصدر السابق، ص٤٥.

(١٦٩) المصدر السابق، ص٤٩.

(١٧٠) تمام برازي، ملفات المعارضة السورية، مصدر سابق، ص٢٢٥.

(١٧١) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد منجونة عام ١٩٩٧.

(172) نفس المقابلة السابقة.

(173) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص٢٥٦.

(174) تقرير القيادة المؤقتة للمؤتمر الرابع (الأتاسي)، ص١١.

(175) المصدر السابق، ص١١-١٢.

(176) المصدر السابق، ص١٦-١٧.

(177) بيان عن المؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا، ص١.

(178) المصدر السابق، ص٥.

(179) المصدر السابق، ص٤.

(180) ياسين الحافظ، الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، مصدر سابق، ص١٠٥.

(181) اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، مصدر سابق، ص١٢٣.

(182) ياسين الحافظ، الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، مصدر سابق، ص١١٥، راجع: اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة.. مصدر سابق، ص١٢٣، حيث يقول الكاتب "لكن ناصر مدفوعاً بتحريض من سورية، وتبليغة سوء من الاتحاد السوفييتي، وبتغليب العواطف على المنطق.. أغلق مضايق تيران، وطلب الأمم المتحدة بسحب قواتها على الحدود المصرية-الإسرائيلية، وحشد قوات كبيرة من المدرعات والمشاة، في مواقع متقدمة من شبه جزيرة سيناء".

(183) د.خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ١٩٩١، ص١٤٩.

(184) جمال عبد الناصر، مفهوم العمل السياسي، دار المسيرة، ط٤، ١٩٧٧، ص٧٩.

(185) الميثاق ٢١ مايو ١٩٦٢، الدار القومية للطباعة، بدون تاريخ، ص٩٨.

(186) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر نهاية عام ١٩٩٧.

(187) تمام البرازي، ملفات المعارضة السورية.. مصدر سابق، ص٢٢٧.

(188) التقرير السياسي للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد (الأتاسي) ١٩٦٨، ص١٩.

(١٨٩) حديث محمد الجراح، في ملفات المعارضة السورية، تأليف: تمام برازي، مصدر سابق، ص٢٢٨.

(١٩٠) المصدر السابق، ص٢٢٨.

(١٩١) أحاديث منفصلة مع الدكتور برهان زريق، مخلص الصيادي، د.خالد الناصر في عام ١٩٩٧.

(١٩٢) الميثاق، قدمه عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ٢١ مايو ١٩٦٢، الـدار القوميـة للطباعـة والنشر، بدون تاريخ، ص١٢٣.

(١٩٣) خطاب عبد الناصر في جامعة القاهرة، عام ١٩٦٨، جمال عبد الناصر لقاءات مع الشعب العـامل، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٧، ص٩٩.

(١٩٤) مقابلة مع الدكتور برهان زريق نهاية عام ١٩٩٧.

(١٩٥) المصدر السابق.

(١٩٦) تقرير القيادة المؤقتة إلى المؤتمر الرابع (جمال الأتاسي) عام ١٩٦٨، ص٢٣.

(١٩٧) المصدر السابق، ص٢٢.

(١٩٨) بيان عن أعمال المؤتمر الرابع لحزب الاتحاد الاشتراكي ١٩٦٨، ص١.

(١٩٩) المصدر السابق، ص٢.

(٢٠٠) التقرير السياسي لـ(القيادة المؤقتة) للمؤتمر الرابع، ص٣٣.

(٢٠١) بيان عن أعمال المؤتمر الرابع لحزب الاتحاد، مصدر سابق.

(٢٠٢) التقرير السياسي للمؤتمر الرابع ١٩٦٨، ص٤٠.

(٢٠٣) المصدر السابق، ص٤٠.

(٢٠٤) راجع: النظام الداخلي لحزب الاتحاد الاشتراكي في سوريا، الذي أقر بعد المؤتمر الرابع.

(٢٠٥) راجع: النظام الداخلي لحزب الاتحاد الاشتراكي في سوريا، المقر في المؤتمر السادس.

(٢٠٦) مقابلة في صيف ١٩٩٩ مع الأستاذ حسن عبد العظيم.

(٢٠٧) التقرير العام للمؤتمر السابع، مصدر سابق، ص١٨.

(٢٠٨) المصدر السابق، ص١٧.

(٢٠٩) تقرير المؤتمر الرابع، مصدر سابق، ص٤٣.

(٢١٠) المصدر السابق، ص٢٤.

(٢١١) المصدر السابق، ص٤٢.

(٢١٢) المصدر السابق، ص٤٣.

(٢١٣) المصدر السابق، ص١٢.

(٢١٤) مقابلة مع الأستاذ مخلص الصيادي، نهاية عام ١٩٩٧، وكذلك مع الأستاذ عبد المجيد منجونة، في الشهر العاشر ١٩٩٧.

(٢١٥) تقرير المؤتمر الرابع، مصدر سابق، ص٣٣.

(٢١٦) بيان عن أعمال المؤتمر الرابع، ص٧.

(٢١٧) تقرير المؤتمر الرابع، مصدر سابق، ص١٨.

(٢١٨) المصدر السابق، ص٣٧.

(٢١٩) المصدر السابق، ص١٢.

(٢٢٠) المصدر السابق، ص٤١.

(٢٢١) المصدر السابق، ص٣٧.

(٢٢٢) التقرير السياسي للمؤتمر السابع، مصدر سابق، ص٢٠.

(٢٢٣) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد منجونة نهاية عام ١٩٩٧.

(٢٢٤) راجع: "الميثاق الوطني لجبهة القوى والعناصر الوطنية التقدمية في سوريا" ١٩٦٨.

(٢٢٥) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد منجونة، في نهاية عام ١٩٩٧.

(٢٢٦) مصدر فضل عدم ذكر اسمه.

(٢٢٧) راجع: الميثاق الوطني للجبهة، راجع أيضاً: تقرير المؤتمر السابع ١٩٨٥، مصدر سابق، ص٢٠.

(٢٢٨) تقرير المؤتمر السابع ١٩٨٥، مصدر سابق، ص٢٠-٢١.

(٢٢٩) جمال الأتاسي، إطلالة على التجربة الثورية لجمال عبد الناصر، وعلى فكره الاستراتيجي التاريخي، معهد الإنماء العربي، ط١، بيروت ١٩٨١، ص٢٦، راجع أيضاً: مجدي رياض، حوار شامل مع الدكتور جمال الأتاسي، مصدر سابق، ص١٢٦، يذكر الأتاسي أن الزيارة تمت عن طريق القيادة السورية التي كانت في زيارة إلى القاهرة "لقد أبلغوني أنني مدعو للقاء الرئيس.. فقد سألهم بعد تكرار الشكوى (من سياسة الاتحاد الاشتراكي): هل لديكم مانع في لقائي معه؟! فوافقوا، ورجعوا بذلك -عسى أن يكون ضغطاً منه علينا لتغيير مواقفنا معهم".

(٢٣٠) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، مصدر سابق، ص٣٨٧.

(٢٣١) مصدر فضل عدم ذكر اسمه.

(٢٣٢) بيان صادر عن المؤتمر الخامس، المنعقد في ٢١/ ٨/ ١٩٧٠.

(٢٣٣) المصدر السابق.

(٢٣٤) تقرير اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي عن أعمال المؤتمر السادس في ٢٥/ ٥/ ١٩٧٣، ص٤٣.

(٢٣٥) المصدر السابق، ص١٩.

(٢٣٦) المصدر السابق، ص٤٩-٥٠.

(٢٣٧) المصدر السابق، ص٣٠-٣١.

(٢٣٨) التقرير الفكري للمؤتمر السادس ١٩٧٣، ص٣.

(٢٣٩) تمام البرازي، ملفات المعارضة السورية، مصدر سابق، ص٢٢٨.

(٢٤٠) المصدر السابق، ص٢٢٩.

(٢٤١) صفوان قدسي، الذكرى الثلاثون لتأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي، جريدة الكفاح العربي، دمشق، عدد ١٥٦، تموز ١٩٩٤، ص٢.

(٢٤٢) صفوان قدسي، حول التجربة الفكرية والسياسية للحزب، جريدة الكفاح العربي، عدد ١٥٦، تموز ١٩٩٤.

(٢٤٣) حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، النظام الداخلي، ص٣.

(٢٤٤) منطلقات أولية لمنهاج مرحلي - المؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي ١٩٧٣.

(٢٤٥) المصدر السابق.

الفصل الثاني

حركة أنصار الطليعة العربية

شمس الدين الكيلاني

أفرزت الجهود لتأسيس حركة عربية واحدة حالات تجاوزت خطط أجهزة الدولة المصرية، وأساليب الأحزاب الناصرية الفعلية. ويعتبر الدكتور عصمت سيف الدولة من أبرز ممثلي هذه الحالات. وتصدر أهمية نمذجته لها من اجتذاب أطروحاته وتفسيراته لمشاريع قيام الوحدة وانهيارها، وسبل استعادتها على أسس جديدة لفئات حيوية من المثقفين الناصريين الشباب، الذين تعلقوا بها وأبدوا رهاناً مستقبلياً عليها. وقد تميز تفسير سيف الدولة لتعثر تجربة الوحدة السورية-المصرية بنوع من التبسيط، إذ أرجعه إلى غياب الأداة الفاعلة واللازمة لقيامها، والتي تتمثل بـالتنظيم القومي الموحد أو الحركة العربية الواحدة التي سماها بـ"الطليعة العربية"، ورأى أن قيامها سيؤدي إلى تذويب الخلافات ما بين القوى الوحدوية الناصرية، وسيرتقي باندماجها إلى الإطار القومي الشامل، متخطياً الحدود الإقليمية القائمة. ووفق هذه الرؤية فإن قيام مثل هذا التنظيم سيجعل الطريق سالكاً ومعبداً نحو الوحدة[1]. إذ ربط سيف الدولة ما بين وقوع الانفصال السوري واستمراره بغياب تأطير الجماهير في تنظيم قومي ثوري بقدر ما أعاد فشل مباحثات الوحدة الثلاثية في نيسان ١٩٦٣ ما بين الجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق إلى انعدام هذا التنظيم الذي يمكن أن يحقق

الوحدة دون عثرات من خلال وحدة القيادة أو الأداة. إذ فوَّت -وفق سيف الدولة- وجود تعددية حزبية وتنظيمية متأثرة بواقعها الإقليمي، الفرصة أمام وصول أطرافها إلى اتفاق حول الوحدة ما بينها، وبالتالي وحدة دولها، وأضاع على العرب فرصة الوحدة. واعتقد سيف الدولة أن عبد الناصر كان قد وصل إلى هذه الاستنتاجات حين دعا الجماهير العربية في خريف ١٩٦٣ إلى النهوض وبناء "الحركة العربية الواحدة"، حيث ظلت هذه الدعوة منذ ذلك الحين قائمة لكن دون أن تتقدم عملياً[٢]. وقد أعاد سيف الدولة تعثر ذلك إلى التعارض ما بين عبد الناصر كرئيس دولة يلتزم بالأطر القانونية للدولة الإقليمية وبين عبد الناصر "القائد الثوري". وانطلق من هذه المقدمة "ليدعو الشباب العربي إلى المبادرة لبناء الحركة العربية الواحدة، عبر تكوين (الطليعة العربية)"[٣]. وأما كيف تتكون هذه الطليعة فـ"الإجابة بسيطة، وتكون بقيادة تنظيم قومي ذي قيادة عربية واحدة، يضم كل القوى العربية التقدمية، ويقود حركتها على المستوى التكتيكي طبقاً لاستراتيجية نضال، تصل بين واقع الأمة العربية، وغاياتها البعيدة"[٤]. ويختلف ذلك عن التصور الذي يعتقد أن الوحدة الوطنية على الصعيد القطري تمهيد للوحدة، لأن هذه الوحدة الوطنية القطرية حسب سيف الدولة لن تزيد عن كونها حبيسة الإطار الإقليمي، ولا يمكن أن تتعداه إلى المستوى القومي، وأن أقصى ما تستطيع أن تفعله تلك القوى هو أن تصبح دولة قطرية، وبالتالي قيداً جديداً للعمل القومي. فالأحزاب والتنظيمات الإقليمية ليست أكثر من قاعدة الدولة الإقليمية، وتصبح هي الدولة حين تستولي على السلطة، في حين أن القوى العربية "التقدمية" تتحدد بـ"أولئك الذين يمثلون الأمة العربية ككل بصرف النظر عن الإقليمية، وطبقاً لهذا تكون وحدة القوى العربية التقدمية في تنظيم قومي هي التعبير الفعلي عن هويتها العربية، وتفقد هويتها هذه بمجرد قبولها أن تجسد التجزئة في تنظيم إقليمي"[٥].

ليس مفهوم "الطليعة العربية" كإطار تنظيمي لـ"الحركة العربية الواحدة" من إبداع عصمت سيف الدولة، إذ حاولت القاهرة أن تجسد هذه الفكرة منذ أن طرح عبد الناصر في عام ١٩٦٣ فكرة "الحركة العربية الواحدة"، في إطار تنظيمي قومي سمي فيما بعد بـ"الطليعة العربية". وأشرف عليه فتحي الديب أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، الذي عرف بدوره المهم في الاتصال مع الثورة الجزائرية والانقلابات الثورية اليمنية والليبية[٦]. واستطاع فتحي الديب عبر نشاطه الدؤوب في أوساط السياسيين الناصريين العرب المقيمين في القاهرة وعبر "اتحاد الطلبة العرب الناصريين" أن يكوّن رأس جسر أو نواة للطليعة تدعم الأجهزة المصرية عملها. في حين ذهب عصمت سيف الدولة بشكلٍ موازٍ، إذ طرح تشكيل هذه الطليعة خارج إطار تلك الأجهزة، انطلاقاً من قناعته بأن أي عمل تنظيمي قومي تقوم به أجهزة الدولة القطرية، حتى لو كانت أجهزة الدولة الناصرية نفسها، سيولد ميتاً. كان في ذلك متفقاً مع آراء الأستاذين عبد الله الريماوي ويحيى الجمل، اللذين كان يلتقيهما بشكل مستمر في مقهى "المصطبة" في القاهرة. إلا أنهما ما لبثا أن تعاونا مع فتحي الديب في إطار تنظيمه لـ"الطليعة العربية" في الوقت الذي عارض فيه سيف الدولة هذا التعاون، وأخذت تتضح لديه منذ عام ١٩٦٧ فكرة "أنصار الطليعة العربية" وفكرة "بيان طارق" الشهير[٧] بشكل مستقل عن مشروع الديب الذي يمثل وجهة نظر الأجهزة الناصرية. وقد تقدمت فكرة "الأنصار" في عام ١٩٦٨ خطوة أخرى من خلال اجتماعات المكتب الدائم للمحامين العرب في القاهرة، الذي جدد فيه عبد الناصر دعوة الثوريين العرب إلى بناء الحركة العربية الواحدة، باعتبار أنها مسؤولية المثقفين العرب أنفسهم. والتقى سيف الدولة في هذا السياق بالمحامي السوري البارز عصمت هنانو أحد أبرز وجوه حركة القوميين العرب في الإقليم السوري وقيادييها قبل انحلالها، والذي دعم توجهات سيف الدولة، وإن لم ينشط

فعلياً في صفوف حركة الأنصار(٨). وكان دعم هنانو هنا مهماً نظراً لما يحظى به من تقدير في الأوساط "الحركية" السورية الخارجة لتوها من انقسامات حادة عصفت بالحركة نفسها، وجعلتها أثراً بعد عين. وقد نشر سيف الدولة في العام نفسه عدة "رسائل"، تم تداولها في عدة أقطار عربية، وتضمنت اقتراحاً ببدء نشاط "حركة الأنصار" في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨، وأن تشرع بمرحلة إعداد تنظيمي تنتهي في أواخر عام ١٩٧٠، حيث سيعقد مؤتمر قومي تأسيسي تنبثق عنه "الطليعة العربية". وقد حدد سيف الدولة هذا التاريخ لأنه يتوافق مع الفترة التي حددها عبد الناصر لإعادة النظر في التكوين التنظيمي للاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المتحدة، ومراجعة "ميثاق العمل الوطني"، آملاً أن يتم ذلك لصالح مفهومه عن "الطليعة العربية"(٩)، ومتصوراً تبني عبد الناصر لهذا الإطار كبديل "متطور" عن الاتحاد العربي الاشتراكي العربي. وقد سبق لسيف الدولة في رسالة له إلى الأنصار أن بين أسلوب تشكيل التنظيم الإعدادي المؤقت(١٠)، ولا يمكن فهم ذلك بمعزل عن فهم الأساليب التي حددها سيف الدولة في "بيان طارق" لتكوين "الطليعة العربية". يضع سيف الدولة خمسة أساليب ويستبعد أربعة منها لعدم نجاعتها. وهذه الأساليب التي يستبعدها، تتصل برمتها بالجمهورية العربية المتحدة وأجهزتها وطبيعتها كدولة، فينفي الاعتماد على مبادرة سلطة تقدمية حتى لو كانت الجمهورية العربية التي يقودها عبد الناصر، انطلاقاً من أن عبد الناصر نفسه قد صرح بأنه لن يأخذ على عاتقه زمام المبادرة لتكوين هذا التنظيم، فضلاً عن أن وضعية عبد الناصر كرئيس دولة تلزمه بالتصرف في نطاق ما يمليه عليه الوضع الدولي، واعتبارات مسؤوليته تجاه هذه الدولة كواقع إقليمي محقق. وهي إلزامات واعتبارات لا تتفق دوماً مع متطلبات النضال القومي الوحدوي، لا سيما وأن الضغوط التي يتعرض لها تفرض عليه في إطار مهمات القيادة ضمان سلامة الدولة وأمنها، وأن الاهتمام بالسلامة الإقليمية للدولة يطغى على

تفكير أجهزتها، فتعالج أوضاع الوطن العربي بنظرة إقليمية، مما يبعد الجمهورية العربية المتحدة عن مخاطر النضال القومي، كما أن الاتحاد الاشتراكي الذي تمارس الجمهورية العربية المتحدة من خلاله العمل الجماهيري، هو قيد التجربة مع ميثاقه، وفشله محاولة إضفاء صفة قومية له، عندما طبق في سوريا والعراق[١١]. ويستنتج سيف الدولة من ذلك أنه "لما كانت ج.ع.م لا تستطيع عملياً أن تتولى المبادرة لخلق التنظيم القومي إلا عن طريق عبد الناصر وهو لا يريد، أو عن طريق أجهزتها، وهي غير مؤهلة لهذا العمل القومي، أو عن طريق الاتحاد الاشتراكي وهو غير صالح لأنه منظمة إقليمية ذات طابع إقليمي، بالإضافة إلى العجز الراجح إلى وجود القيادة في السلطة"[١٢]. كما يستبعد إمكانية تحول أحد التنظيمات القائمة إلى "طليعة عربية"، محتجاً في ذلك بتجربة البعث وحركة القوميين العرب اللذين حاول كل منهما أن يكون التنظيم القومي الواحد، عن طريق الاستقطاب، والتنظيم على المستوى القومي. لكنهما فشلا في ذلك، لأن الواقع الموضوعي بعد ٢٣ تموز/ يوليو لم يترك لهما على حد تعبير سيف الدولة إلا دوراً هامشياً في تطور النضال العربي، مثلما أن ضحالة وعي قيادتيهما يومئذ، دفعهما للاصطدام مع قيادة عبد الناصر، بعد أن حاولا احتواءه، أو ركوب الموجة الثورية التي أطلقها[١٣]. ورغم أنه يؤكد على ضرورة اللقاء ما بين المنظمات العربية الثورية مرحلياً لمواجهة الامبريالية والصهيونية، إلا أنه يستبعد إمكانية تحول هذا اللقاء إلى إطار لتشكيل الحركة العربية الواحدة، بل يرى أن الاعتقاد بتحول هذا اللقاء إلى إطار للاندماج خطأ فادح، فضلاً عن أن تلك الصيغة الجبهوية، تقوم على أساس انفصالي إقليمي، لا تذهب باتجاه تنظيم قومي واحد، يجسد الوحدة العربية. كما يرفض سيف الدولة ما يسميه بـ"أسلوب الصفوة" الذي يتنادى فيه الثوريون العرب إلى عقد مؤتمر قومي ينبثق عنه تنظيم قومي واحد، فلن يسفر هذا الأسلوب حسب رأيه إلا عن ولادة حزب جديد، يضاف إلى الأحزاب الأخرى[١٤].

إن الطريق الوحيد لبناء "الطليعة العربية" بناءاً جديداً لا يحمل رواسب وأمراض التنظيمات القائمة، ويتجاوزها فكرياً وتنظيمياً، يجب أن ينطلق وفق سيف الدولة من الجماهير العريضة، ومن الأدنى إلى الأعلى. ويرى أن ذلك يجب أن يمر بتنظيم انتقالي يعمل لمدة محددة أي حتى نهاية عام ١٩٧٠، ويتولى خلالها مهمة إعداد القاعدة الجماهيرية اللازمة لولادة "الطليعة العربية". وفي نهاية فترة الإعداد يتكون من أصلب عناصر التنظيم الانتقالي مؤتمر قومي تأسيسي تنبثق عنه "الطليعة العربية"(١٥). المهمة الأساسية للفترة الإعدادية هنا هي مهمة تهيئة الحالة التنظيمية القاعدية، وتوفير مقومات الوحدة الفكرية اللازمة للتنظيم الطليعي القومي. بهدف إكمال صياغة "الفكر الطليعي" وتعميقه ونشره ليشكل قاعدة فكرية مرجعية واحدة. يتوجب على "الأنصار" بموجب ذلك مقاومة الضغوط النفسية الداخلية والعوامل الخارجية التي تحرضهم على وضع مهام سياسية أمام تنظيمهم الإعدادي، حيث يقول "إن الاستفادة من الممارسة النضالية لتحقيق وحدة فكرية هي الهدف المرحلي للتنظيم الانتقالي، بينما تكون مهمة "الطليعة العربية" التي تنبثق عن هذا الإعداد الاستفادة من الوحدة الفكرية لتحقيق الممارسة النضالية"(١٦). ورغم ما يقوله في "رسالة إلى الأنصار"(بعد وفاة عبد الناصر) من أنه "ليس من مهام أنصار (الطليعة العربية) أن يلزموا أنفسهم، أو يلزموا غيرهم بفكر معين .. وأنهم لو فعلوا هذا لصادروا مهمتهم كلها على المستوى الفكري"(١٧) فإن كل المؤشرات الفعلية تدل على أن "الأنصار" تربوا منذ البداية على فكر سيف الدولة، وأبدوا التزاماً عالياً به.

إن "بيان طارق" الذي تمخض عنه التنظيم الإعدادي لا يشترط على الشباب القومي "الأنصار" الانسحاب من الأحزاب القائمة بل يرى على عكس ذلك تماماً، ضرورة أن ينشط "الأنصار" داخل هذه الأحزاب بهدف تحضير القواعد والكوادر وتهيئتها للانتقال إلى التنظيم القومي عندما يتم تأسيسه(١٨). ويتوضح هنا أن "بيان

طارق" اعتبر "الأحزاب والمنظمات القائمة ساحات تدريبية، يتم فيها إعداد المناضلين، حتى خلال المهمات التي تحددها قيادة تلك المنظمات، فبينما تبقى المنظمات قائمة في مرحلة الإعداد لـ"الطليعة العربية"، تكون قواعدها قد تهيأت فكرياً ونضالياً للتحول إلى قواعد لـ"الطليعة العربية" بمجرد مولدها بدون أن يحدث فراغ تنظيمي أو نضالي ..."[١٩]. تغدو الأحزاب الناصرية القائمة هنا مجرد مجال لجذب عناصر جديدة إلى دائرة "الأنصار"، من هنا يصف مخلص صيادي ومجدي رياض هذا الأسلوب بـ"الطفيلية التنظيمية" التي تخلق حالة ازدواجية تنظيمية تؤدي إلى تصدع وحدة تلك الأحزاب وتفكيكها. وهو ما يعكس ضيق الأحزاب الناصرية بأسلوب عمل "الأنصار"، في حين برر سيف الدولة ذلك، بأن "الأنصار" يستطيعون داخل الأحزاب القائمة القيام بما هو متاح لها من نشاط سياسي لا يضعه تنظيم إعداد الطليعة في اعتباره أو أولوياته الراهنة، إذ هناك "معارك يومية سياسية قائمة في الوطن العربي لا تسمح بالاستغناء عن الإمكانات المتاحة"[٢٠].

الأنصار وعبد الناصر

أما عن موقف "الأنصار" خلال مرحلتهم الإعدادية من قيادة عبد الناصر وأجهزة ج.ع.م، فإن "بيان طارق" يؤكد حرص "الأنصار" على عدم الاصطدام بقيادة ج.ع.م في الوقت نفسه الذي يدلل على أن عبد الناصر سيتبنى في النهاية تنظيم "الطليعة" ليكون بديلاً عن الأدوات التنظيمية السابقة، "فمن حيث هو مرحلي (= التنظيم الإعدادي)، فإنه يمنح قيادة ج.ع.م فرصة معلومة لتسهم في نهاية مرحلة الإعداد، في مولد الطليعة العربية، وأن تستبدل بها أدوات النضال المتاحة حالياً، ويعني بها تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي. من هنا ستفضي آخر مرحلة الإعداد وفق

تصوره إلى أن "هناك تنظيماً قومياً على وشك الولادة، وأن على قيادة الجمهورية المتحدة أن تسهم في هذا المولد"[٢١]. ويبدو هنا أن سيف الدولة يعيد بشكل آخر تكرار ما انتقده في تجربة حركة القوميين العرب التي تصورت دوراً خاصاً لها في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي لا سيما في سورية والعراق، يستوعب عبد الناصر في تجربته، وكأن سيف الدولة قد حاول أن يضطلع وفق البعض بما حاوله محسن ابراهيم أي أن يقوم بدور فيلسوف الحركة الناصرية.

لقد استثنى "بيان طارق" مصر من إطار النشاط الفعلي لتنظيم "الأنصار" كي يتحاشى الاصطدام مع قيادة عبد الناصر[٢٢]، في الوقت الذي كان فيه موقتاً بتبني عبد الناصر له حين استكمال بنائه عام ١٩٧٠، حيث كان مفترضاً بقيادة الجمهورية العربية المتحدة أن تقيم -كما هو مقرر- تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي في أوائل عام ١٩٧١. وقد استفادت حركة "الأنصار" في مرحلتها الإعدادية من مكانة مرشدها الإيديولوجي سيف الدولة في الأوساط الناصرية، واحترام القادة الليبيين الجدد الذين لم يخفوا "ناصريتهم" له، وكان كتابه "أسس الاشتراكية العربية" معروفاً على نطاق واسع في الأوساط الناصرية، ومقرراً في البرامج التثقيفية للاتحاد الاشتراكي العربي في سورية (جناح اللواء محمد الجراح). من هنا أخذ نشاط "الأنصار" يبرز في المشرق العربي خلال حياة عبد الناصر، فبرز بشكل خاص في سورية ثم انتقل على التوالي إلى الأردن ولبنان والعراق. ويبدو أن الانقسام الكبير في الاتحاد الاشتراكي العربي ما بين جناحي "الجراح-عطبة" و"جمال الأتاسي" والذي لم يستطع عبد الناصر نفسه أن يوجد حلاً له، فضلاً عن بروز انقسام جديد داخل حركة الوحدويين الاشتراكيين بعد عودة أمينها العام اللاجئ في القاهرة محمد الخيِّر إلى دمشق عام ١٩٦٨ وتشكيله قيادة جديدة بديلة عن قيادة فائز اسماعيل-أدهم مصطفى التي شاركت في حكومة ٢٣ شباط البعثية اليسارية[٢٣]، قد عزز نشاط حركة "الأنصار" في سورية، إذ

تشكلت القيادة الوحدوية الاشتراكية الجديدة (برئاسة محمد الخيِّر وعضوية أسعد كريّم والصيدلي عبد الرزاق باقي وبشير الخطيب والمحامي محمد رعدون والصيدلي ضياء الدين ملوحي)، ودعت إلى عقد مؤتمر ألغي في اللحظات الأخيرة لأسباب أمنية، إلا أن هذه القيادة دعت سيف الدولة إلى سورية صيف ١٩٧٠، وعقدت معه اجتماعاً في حلب (حضره محمد الخيِّر وأسعد كريم ومحمد رعدون) اندرجت من خلاله في تنظيم حركة الأنصار[٢٤]، التي كانت مقتصرة حتى ذلك الوقت على نشاط بدأته مجموعة شبابية منحدرة من حركة القوميين العرب، وتعرف بمجموعة عصمت هنانو أحد أبرز قياديي تلك الحركة في الإقليم السوري. وإذا كان بعض القياديين الوحدويين الاشتراكيين (مجموعة الخيِّر) قد تركوا حركة "الأنصار" والتحقوا بحزب الاتحاد الاشتراكي العربي[٢٥] فإنه برزت مجموعة كادرية جديدة انضمت إلى الحركة (تألفت من المهندس عادل عكش وأنيس لبابيدي ومحمد عساف ومخلص الزعيم وحكمت بيازيد ومحمد خير لحام وفاروق عقاد ومصطفى حواء وخليل بكر). وقد بدأ التنسيق بين هاتين المجموعتين منذ عام ١٩٧٠، وشكلتا فعلياً نواة نشطة لحركة الأنصار[٢٦] آذنت بانطلاقها الفعلي.

أما بعد غياب عبد الناصر الذي هزَّ العالم العربي عموماً والحركة الناصرية خصوصاً، فقد مر نشاط الأنصار في مصر في مرحلتين، تميزت المرحلة الأولى حتى مايو ١٩٧١ بالحرص على تجميد العمل في الساحة المصرية كامتداد سابق لموقف "الأنصار" في تحاشي الاصطدام مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة، أما بعد "مايو" والذي سمي في الحوليات الناصرية بـ"ردة السادات" فقد تخلى "الأنصار" عن ذلك وشرعوا في العمل في مصر، في محاولة لاستعادة دور مصر القيادي كإقليم-قاعدة لحركة القومية العربية.

أ- قبل ردة السادات:

برزت بعد غياب عبد الناصر احتمالات اتحاد ما بين مصر وليبيا وسورية وحتى السودان. وقد ألحت الحركة خلال ذلك على القيادة الليبية وقيادة الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر بأن تتبنيا فكرة "إنضاج الحركة العربية الواحدة". وربما كان تقييم المصريين لما أنجزه فتحي الديب في بناء "الطليعة العربية" أو التنظيم الطليعي متواضعاً، وهو ما ذكره الدكتور عصمت سيف الدولة من أن بعض القادة الليبيين وفي مقدمتهم السيد عبد السلام جلود، قد ناقشوا معه إبان زيارةٍ له إلى ليبيا في ٢٠ أكتوبر/ت١، ١٩٧٠، كيفية إنشاء التنظيم القومي الذي مافتئ يدعو إليه. وتمخض عن هذا الحوار تكليف عصمت سيف الدولة نفسه بإعداد مشروع وثيقة فكرية تطرح على المفكرين والدارسين القوميين، على أن يتلقى جهاز خاص هذه الآراء ويعيد صياغة المشروع في ضوئها، ثم يصار إلى عقد مؤتمر قومي تأسيسي، يدرس ويبلور ويصوغ الوثيقة الفكرية النهائية التي تعبر عن المبادئ التي يلتقي عليها القوميون، وأن يضع هذا المؤتمر اللوائح الداخلية التي تكفل أن يكون التنظيم فوق قيادته في كل الظروف، وأن ينتخب القيادة ويبدأ العمل[٢٧]. ويبدو أن قيادة التنظيم الطليعي في مصر قد حاولت أن تفتح حواراً مماثلاً مع سيف الدولة، إذ يروي سيف الدولة نفسه، أن شعراوي جمعة وزير داخلية الجمهورية العربية المتحدة يومئذ قد قابله في ١٩٧١، وبحث معه كيفية تأسيس الحركة العربية الواحدة، واتفق معه على أن تشكل الوثيقة التي يصوغها تحت عنوان "نظرية الثورة العربية" قاعدة لذلك. وأن يرسل نسخة من هذا المشروع إلى ليبيا وإلى قيادة تنظيم طليعة الاشتراكية[٢٨] في مصر، التي شرعت في بناء الحركة العربية الواحدة. إلا أن سيف الدولة كان قد أنجز مشروعه النظري بعد مضي شهرين على انقلاب السادات في ١٥ مايو/ أيار ١٩٧١ وانحياز القيادة الليبية له بعد فوات الأوان.

يمكننا أن نستنتج في ضوء ذلك كله أن سيف الدولة قد تجاوز في اقتراحه فكرة الأنصار السابقة وتنظيمها الإعدادي للطليعة العربية الذي اقترحه في بيان طارق، وأنه

اقترح هنا صيغة قريبة من الصيغة السابقة التي رفضها سابقاً ووسمها بالأسلوب النخبوي، أي بلقاء مثقفين قوميين يتمخض عنه إقرار وثيقة نظرية للثورة العربية تشكل مرجعاً إيديولوجياً لتنظيمها القومي، كما أنه لم يذكر أي شيء عن التنظيم الإعدادي للطليعة، بل وتجاهله تماماً في مشروعه المقترح. وربما يعود ذلك ضمنياً إلى تقويمه لتواضع الإنجازات التي تمخض عنها "بيان طارق"، والتي اقتصرت على نوى للأنصار في بعض الأقطار العربية، في حين كان تنظيم "الطليعة الاشتراكية" الذي يقوده فتحي الديب أكثر جاذبية في حياة عبد الناصر للنخب الناصرية، التي أرادت أن تتجاوز التنظيمات القطرية، وأن تنخرط في التنظيم القومي، ولا سيما في أوساط "رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين".

ب- بعد ردة السادات:

إثر حركة مايو ١٩٧١ في مصر وانحياز القيادة الليبية إليه، وضع المشروع الذي صاغه سيف الدولة على الرف، فأصدره بشكل مستقل تحت اسم "نظرية الثورة العربية" ليصبح المرجع النظري لحركة "الأنصار". وتشكلت بموجب ذلك لجنة التنسيق القومية من ممثلي الفروع العربية للحركة. وقد أثار ذلك ريبة الأجهزة المصرية التي كانت عيونها مسلطة على نشاط سيف الدولة ومجموعته، فقامت باعتقاله مع بعض الكوادر مثل محمد عبد الشفيع عيسى ومحمد السخاوي بتهمة تشكيل تنظيم "حركة الأنصار". وقد شلت الاعتقالات العمل القيادي للحركة، وهزت الروح المعنوية للأنصار السوريين وأربكت صفوفهم قبل أن يستأنفوا نشاطهم.

الأنصار السوريون والعرب وبنيتهم التنظيمية

إثر اعتقال سيف الدولة في مصر، حاولت النوى النشيطة لـ"الأنصار" في سورية أن تعيد بناء صفوفها، وأدت هذه العملية إلى انسحاب الصف القيادي القديم

(ممثلاً بعادل عكش) وابتعاد محمد الخير عن "الأنصار" مكتفياً بدعمهم معنوياً، وبالتالي تصدر كوادر جديدة لقيادة الحركة كان على رأسها القيادي النشيط محمد خير لحلم، الذي ساهم بفعالية بتشكيل لجنة تنسيق جديدة للفرع السوري. وقد استفادت هذه اللجنة القيادية إلى حد بعيد من البلبلة الناتجة في أوساط "الناصريين" السوريين، الناتجة عن طريقة التعامل والتعاطي مع صيغة "الجبهة الوطنية التقدمية" التي طرح الرئيس حافظ الأسد تشكيلها مباشرة بعد قيام الحركة التصحيحية في ١٦ ت٢ ١٩٧٠. ومن هنا توسعت حركة الأنصار السوريين تنظيمياً، وغطت قواعدها معظم المحافظات السورية، وفي مقدمتها حلب، التي غدت مركز نشاطها الرئيسي[٢٩]. وتعزز نشاط "الحركة" عام ١٩٧٣ بانضمام مجموعة "مصياف" إليها، التي ضمت فيما ضمت كاتبين نشيطين هما محمود علي العمر وحبيب عيسى الذي كان على صلة وثيقة بسيف الدولة. وقد لعبت هذه المجموعة دوراً فعالاً ليس على مستوى محافظة حماة وحسب، بل وأيضاً على مستوى الفرع السوري[٣٠] في الوقت نفسه الذي أخذت فيه نوعية نشاط "الأنصار" داخل الأحزاب الناصرية القائمة يثير ريبة قياداتها التي بادرت إلى تطويقهم وفصل كوادرهم منها. فلقد شهدت حركة "الأنصار" السوريين في أواسط السبعينات ذروة نشاطها وتألقها التنظيمي، فصار حجم عضويتها بالمائات، الذين كان معظمهم من الطلبة والمثقفين. وعكست فروعها في حلب ودير الزور واللاذقية هيمنة الطابع المديني في حين هيمن الطابع الريفي على فرعي دمشق وحماة.

لم تهدف حركة "الأنصار" في المرحلة الإعدادية إلى بناء تنظيم مستقل، لكنها كانت مضطرة لتأطير الأعضاء في صيغ تنظيمية حركية، بدأت قاعدتها من الأسرة وانتهت بلجنة التنسيق القطرية، أو قيادة الفرع الإقليمي. وسميت بلجنة تنسيق لأنها افترضت استقلال الأسر عن بعضها لامركزياً. وبرز في هذه اللجنة كل من محمد خير لحام مسؤولها ومصطفى حواء وحبيب عيسى ومحمود علي العمر، أما أبرز نشطائها

في المحافظات، فبرز منهم عبد القادر بازيدو وأحمد حجار في اللاذقية وخليل بكر والكاتب والباحث علي عبد الله في دير الزور، ومحمود علي العمر وأحمد أراجه وحبيب عيسى في دمشق ثم عبد المجيد عرفة وأكرم زعرور ونوار عطفه. كما برز في حماة فواز زريق وحسن العمر، وتيسير حاج حسين وفهد السعيد ورئيف علواني، وفي القامشلي يحيى الخطيب ومروان الخطيب، وفي حلب، محمد خير لحام ومصطفى حواء ثم ثائر عاصي ووليد نور الدين[٣١]. ويشير ذلك إلى تواجد الحركة من خلال كوادر قيادية نشطة وفعالة في معظم المحافظات، مما أكسبها حضوراً متألقاً في ذروة نشاطها، لا يمكن تجاهله من قبل النشطاء السياسيين وقتئذ.

وأما في مصر، فإن "الأنصار" استأنفوا نشاطهم لا سيما بعد الإفراج عن سيف الدولة، وكان محمد السخاوي ومحمد عبد الشفيع وصفوت حاتم ومحمد سيف الدولة من أبرز كوادرهم، وقد استطاع هؤلاء أن يستقطبوا إلى الحركة مجموعة ناصرية نشطة أخرى على رأسهم محمد شفيق عواد[٣٢]. واستطاعت الحركة أن تمد نشاطها في أوساط "رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين" وأن تنافس تنظيم الطليعة العربية الذي تميز بتأثيره الكبير في الرابطة على النفوذ فيها. كما انتشرت الحركة في تونس، ولعب هنا محمد المسيليني دوراً قيادياً بارزاً في توسع نشاطها ونوعيته، إلا أن نشاط "الأنصار" تداخل في تونس مع نشاط "اللجان الشعبية" ذات الولاء الليبي، والتي كانت تلقى دعماً فعالاً من القيادة الليبية.

وبتأثير نشاط "الأنصار" التونسيين، تم استقطاب بعض الموريتانيين الذين مدوا النشاط إلى موريتانيا، وأخذوا يشكلون جزءاً من ألوان الطيف السياسي القومي العربي البارز فيها. وظهر نشاط الحركة في الأردن من خلال مجموعة متحلقة حول المحاميين تركي حداد وضاحي شخاترة، وأما في اليمن فبرز كادرها النشيط علي العبد الله، في

حين كان نشاطها في العراق الذي ارتبط باسم محمد حبوبي أضيق مما هـــو عليـــه في الفروع الأخرى[٣٣].

الروابط التنظيمية القطرية والقومية:

رغم أن الهيكلية التنظيمية لــ"الأنصار" قد أخذت تظهر تدريجياً منذ منتصــف السبعينات، أي في المرحلة الإعدادية التي افترض فيها الاقتصار على صلات انســيابية لامركزية، ومركزة الجهد على مهمات فكرية تهيء مناخ الوحدة الفكرية والتنظيميــة، فإن اتجاه الأحداث وتوسع صفوفها وحجم عضويتها، وتطويق نشاطها داخل حــزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية، فرض عليهم الاهتمام بالمسألة التنظيمية بشــكل مختلف عن الاهتمام بها في المرحلة الإعدادية. وقد ظهرت في المرحلة الإعدادية ومــن خلال الممارسة بشكل تلقائي صيغ معينة لآليات الصلات التنظيمية إلا أنها لم تتطــور إلى لائحة تنظيمية متفق عليها إلا في منتصف السبعينات. وانطلقت هذه اللائحة الــتي هي بمثابة نظام داخلي لحركة ذات جهاز قيادي مركزي وليس مجرد حركة تقوم على مراتب لامركزية وشبه مستقلة ذاتياً من تصور مفاده "إن قيادة التطــور الاجتمــاعي وحركته منوطة بالقوة الجماهيرية المنظمة، أو ما يسمى بالأحزاب"[٣٤] وأن التنظيــم القومي يستهدف تغيير التجزئة والاستعمار والاستغلال في الواقع العربي، وبناء دولــة الوحدة الاشتراكية الديموقراطية، وهو بالتالي تنظيم طليعي جماهيري، ينمو من القاعدة إلى القمة، ويعتمد الأسلوب "الثوري" لتغيير الواقع، ويحرص على اســتقلاله المــادي والحركي، من دون أن يغلق باب التفاعل والمشاركة[٣٥]. كما أنه في الوقت نفســه، تنظيم انتقالي (إعدادي) ومرحلي لتهيئة الشروط اللازمة لمولــد التنظيــم القومــي العقائدي الثوري، الذي يرهن بتحقيق الوحدة الفكرية، وبلورة نظرية تنظيمية، وبنــاء طليعة قادرة على تغيير الواقع، وهو مؤسسة قومية باعتباره أداة الثورة العربيــة، ودا قيادة قومية واحدة، ويقوم على قاعدة الديموقراطية المركزية، أي حق الأفراد في إبــداء

آرائهم، والتزام الأقلية برأي الأغلبية، والالتزام في النهاية بالقرار الأكثري أو الجماعي، وخضوع الهيئات الدنيا للهيئات العليا[٣٦]. ويمر العضو بمرحلتين، تسمى الأولى بمرحلة "التأهيل" وتستغرق عاماً كحد أقصى ثم تليها مرحلة الإعداد المنظم أو العضوية التامة، بعد أن يقبل ترشيح "المتأهل" للعضوية، ويشارك بموجب ذلك في الهيئات التنظيمية، التي تبدأ وفق النظام الداخلي من المنظمة القاعدية الممثلة بـ"الأسرة" وهي النواه الأساسية القاعدية للتنظيم الإعدادي القومي، وتتألف من (٣-٥ أعضاء)، فـ"الوحدة التنظيمية" التي تتألف من أربع أسر كحد أدنى، و"القطاع التنظيمي" الذي يشرف على نشاط التنظيم في محافظة أو أكثر، ويتكون من وحدتين تنظيميتين كحد أدنى، فـ"الفرع" الذي يشرف على النشاط في الساحة القطرية ويفترض به أن يضم قطاعين كحد أدنى، وأن يحظى بموافقة لجنة التنسيق القومية، وأن تتولى شؤونه لجنة تنسيق قطرية تقوده بين مؤتمرين. وينعقد المؤتمر كل سنتين ينتخب فيهما قيادة الفرع أو لجنة التنسيق القطرية (٥-٧ أعضاء). وأما الفروع القطرية فتقودها قيادة قومية عليا ينتخبها المؤتمر القومي الإعدادي، وتتألف من (٥-٧ أعضاء)، أو ما لا يقل عن ثلث أعضاء المؤتمر القومي[٣٧]. يسمى المشرف على نشاط الأسرة، والوحدة التنظيمية، والقطاع، بـ"رائد" ويقوم هؤلاء الرواد بعمليات التنسيق بين الأسر عن طريق لجنة التنسيق التي تجمعهم. ومن مجموع الرواد المسؤولين عن الأسر تتألف لجنة تنسيق تشكل قيادة الوحدة التنظيمية، ومن مجموع رواد الوحدة التنظيمية تُشكل لجنة تنسيق على مستوى الإقليم تسمى قيادة الفرع. أما رائد قيادة الفرع، أو لجنة التنسيق القطرية، فيعتبر مسؤولها القطري عضواً في لجنة التنسيق القومية، أو في القيادة القومية العليا. وقد شغل محمد خير لحام هذا المنصب لمدة تزيد على عشرين عاماً تبدأ بعام ١٩٧٣[٣٨]. وقد وصل التنظيم الإعدادي في سورية في نهاية السبعينات إلى أربعة قطاعات هي: حلب ودمشق وحماة ودير الزور[٣٩].

يتضح مما سبق أننا إزاء نظام داخلي يقترب بحركة "الأنصار" إلى حزب تحكمه القواعد اللينينية في التنظيم. وبالتالي أخذت الحركة تكتسب فعلياً شكل الحزب. من هنا تشكلت عام ١٩٧٤ إثر إنجاز مرحلة التنظيم الإعدادي في عدة أقطار عربية لجنة التنسيق القومية، التي انتخبت بوصفها تضطلع بمهام قيادة قومية للفروع أو الأقطار، محمد السخاوي (مصر) أميناً عاماً للتنظيم الإعدادي القومي. وقد تألفت هذه اللجنة من مسؤولي لجان التنسيق في الفروع (سورية، تونس، الأردن، لبنان، العراق)، وتألفت من تسعة أعضاء، وانتخبت مسؤول لجنة التنسيق السورية محمد خير لحام أميناً عاماً مساعداً[٤٠]. ورغم أن اجتماعات اللجنة كانت منتظمة كل ستة أشهر دورياً، إلا أن العلاقات التنظيمية ظلت فعلياً في هذه الفترة منسابة، وأخذت طابع التنسيق وتبادل الخبرات والأفكار والمعلومات أكثر مما أخذت صيغة القرار أو الإلزام، بهدف تهيئة الوضع التنظيمي والفكري لعقد المؤتمر التأسيسي الذي سيتمخض عنه وحدة التنظيم القومي أو الطليعة العربية.

العلاقة مع ليبيا

أعادت القيادة الليبية في عام ١٩٧٣ الصلة مع عصمت سيف الدولة، أي بعد الإفراج عنه بعامين. ومثل أبو زيد دردا ضابط الاتصال ما بين تلك القيادة والحركة. بل أبدت القيادة الليبية رغبتها باعتماد "نظرية الثورة العربية" لسيف الدولة مرجعاً نظرياً لها. إلا أن إصدار القذافي لكتابه الشهير "الكتاب الأخضر" كان يعني صرف القيادة الليبية النظر عن مرجعية تلك الوثيقة لها. ورغم فتور العلاقة فإن تجدد الاتصالات أثمر عن الاتفاق على تمويل ليبيا لإصدار مجلة في بيروت على أن توضع تحت تصرف "الأنصار"، ويديرون من خلالها الحوار الفكري بين الشباب القومي العربي لإنضاج الوحدة الفكرية الشرط اللازم للتنظيم القومي. واشترط الأنصار –وفق مصادرهم– ألا تتدخل القيادة الليبية في عملهم، وتضمن استقلاليته. وتم في هذا

السياق شراء امتياز مجلة "الكفاح العربي" لصاحبها وليد الحسيني، حيث ندب "الأنصار" ممثلين عنهم في إدارتها هم إسماعيل مرهج (لبنان) ومحمد الحبوبي (العراق) ومصطفى حواء (سورية) بعد أن اعتذر محمد الخير عن العمل. إلا أن هذا التفاهم سرعان ما تعثر بعد أن توضح وجود اتجاه لتكريس المجلة للدعاوة لـ"النظرية العالمية الثالثة". وأدى ذلك، إلى انسحاب "الأنصار" من المجلة وتجميد العلاقة مع الليبيين. إلا أن التداخل الفعلي القائم بين "الأنصار" في تونس وبين "اللجان الثورية" التونسية المرتبطة بليبيا مباشرة، دفع إلى تجديد الصلة، ولعب هنا محمد رضا طلبة (مصر) الذي كان ينسق العلاقة ما بين الليبيين والمجموعات الناصرية المصرية دور الوسيط والمحفز. وآل ذلك إلى تجديد اللقاء ما بين ممثلي لجنة التنسيق القومية (الأنصار) وبين مسؤول اللجان الثورية (يوسف بن حلاله) الذي طرح عدم وجود أي فارق جدي ما بين الأنصار واللجان يعيق التنسيق بينهما. إلا أن الاجتماع الثاني (طرابلس الغرب) ما بين ممثل "الأنصار" وممثل اللجان (الهادي فضل) قد فشل، إزاء رفض الأنصار لفكرة أن تكون ليبيا مركزاً قيادياً لمشروع التنظيم القومي[٤١]. وبذلك انهارت العلاقة مع القيادة الليبية.

الانخراط في الشأن السياسي المباشر

شكلت مؤلفات عصمت سيف الدولة والنشرات التي كتبها لصالح "التنظيم الإعدادي" فضلاً عن أعمال عبد الله الريماوي ونديم البيطار ويحيى الجمل[٤٢] الأطر المرجعية الأساسية لـ"الأنصار" وبحكم تركيز الحركة على المسألة الفكرية-التنظيمية فإنها لم تول أهمية أساسية للعمل السياسي المباشر، إلا أن ضغط الأحداث كان يرغمها على اتخاذ مواقف سياسية مباشرة، وضعتها في صفوف المعارضة لا سيما في الساحة السورية، إذ أصدر الأنصار عام ١٩٧٣ بمناسبة حرب تشرين نشرة تحت عنوان "رسالة إلى الشباب العربي" كتبها عصمت سيف الدولة. وحددت هذه النشرة موقف

"الأنصار" من الحرب ونتائجها السياسية، ووضعت نفسها في صف المعارضين لـ"الحلول السلمية". وتحدد النشرة معايير نظرها إلى هذه الحرب، وإلى أساليب إدارة الصراع القومي مع إسرائيل، ومستقبل هذا الصراع، فترفض المنطلق القطري وأساليبه في شأن تحرير فلسطين كما في أي شأن سياسي آخر، كما ترى أن "النصر" النسبي في حرب تشرين هو النصر "الممكن" في ظروف التجزئة، وأن تحرير فلسطين مشروط بالوحدة. وحتى تسقط إسرائيل كما سقطت "فورموزا" في الصين، على العرب أن يكونوا دولة واحدة مثل دولة الصين، وأن من يعترف من العرب بوجود إسرائيل يكون قد انحاز إليها، وأن على القوميين أن يحبطوا أي محاولة لاعتراف بعض الدول العربية بإسرائيل. لقد نظر "الأنصار" هنا إلى حرب تشرين بوصفها حرب الدولة القطرية (الإقليمية) التي حقق فيها القطريون (الإقليميون) أقصى ما يستطيعون، في حين أن الحرب القومية -وفق تصورهم- لم تبدأ بعد، وأن على العرب وعلى القوميين أن يعدوا لها[٤٣]. وفي سورية حيث يوجد فرع قوي وناشط للأنصار، فإن توتر الجو السياسي في النصف الثاني من السبعينات، بتأثير ومفعولات النشاط المسلح للإخوان السوريين، قد أرغم "الأنصار" على تحديد موقف من الصراع، حيث قدم التنظيم الإعدادي (الفرع السوري) في نهاية الثمانينات وثيقة شبه برامجية تحت عنوان (النظام السوري: صورته، المتغيرات العالمية وانعكاساتها عليه، آفاقه، وآفاق المعارضة)، عرض فيها تحليلاً وضعه فعلياً في مواقف المعارضة، إذ يقدم موقفاً نقدياً على قدرٍ راديكالي من آلية عمل السلطة في مجال إدارة الاقتصاد والحريات وصيغة الجبهة. وطال نقده السياسة الخارجية، وما يخص السياسة السورية تجاه القضية الفلسطينية والعلاقة مع المقاومة، وقدم تصوراً مستقبلياً يحتمل اللقاء ما بين التيارين الإسلامي والقومي على الصعيد العربي، لما يجمع -وفق الوثيقة- ما بين التيارين من مشترك أساسي وجوهري إذ "إن المباح والمهدد والمستترف عند التيارين واحد"[٤٤].

المصائر

إذا كانت حركة الأنصار قد وصلت في نهاية السبعينات إلى ذروة ازدهارها، فإنها أخذت تتراجع منذ أوائل الثمانينات بوتيرة سلبية حادة، ويعود ذلك بشكلٍ أساسي إلى أن العمل الناصري بمجموعه قد أخذ يفقد الزخم الذي كان له إبان عبد الناصر، لا سيما إثر ما سمي بـ"ردة السادات" عن الناصرية وانقلابه عليها. كما أن "الأنصار" والناصريون عموماً لم يستطيعوا أن يروا في ليبيا تعويضاً عن غياب مصر، إذ أخذت القيادة الليبية تتجه إلى خلق مركز جديد يقود الحركة الناصرية بدل أن يكون داعماً لها، وهو الأمر الذي لم يكن ممكناً لحركة "الأنصار" الشديدة التمسك باستقلاليتها حتى عن عبد الناصر نفسه إبان حياته أن تقبله أو تهضمه. من هنا وبتأثير المشكلات الناتجة عن طريقة تصور الأنصار لبناء التنظيم القومي وبين الاضطرارات السياسية الضاغطة، وظروف تكون الحركة وتطورها نفسه، أخذت التناقضات والخلافات الداخلية تطفو على السطح منذ بداية الثمانينات، وظهرت بشكل خاص في التنظيم المصري للأنصار، الذي برزت فيه عدة كتل وجماعات، كجماعة "عواد"، فضلاً عن احتدام الخلاف ما بين محمد سيف الدولة (ابن عمة عصمت سيف الدولة) وبين محمد السخاوي الأمين العام الذي أخذت الميول الإسلامية تتعزز لديه. وأدى انفجار مشكلات التنظيم المصري الذي نظر إليه الجميع كمركز أساسي لعمل الأنصار في الوطن العربي إلى نتائج سلبية على عموم الفروع، فضلاً عن أن العلاقة مع الليبيين قد أدت إلى نجاح القيادة الليبية باستقطاب بعض "رموز" الأنصار إليها. وفي سورية ارتبط انحسار حركة "الأنصار" وانطفاؤها، بالانحسار العام للعمل الناصري خصوصاً وللعمل السياسي العلني أو نصف العلني عموماً.

انعكست جملة الشروط الذاتية والموضوعية الضاغطة مباشرة على عمل لجنة التنسيق القومية، التي أخذ بعض أعضائها ممن يمثلون الفروع أو الأقطار يتغيبون عن جلساتها، لا سيما بعد انفجار الخلاف في التنظيم المصري. من هنا لم يكن ممكناً الإعداد للمؤتمر التأسيسي الموعود في ظل هذه التباينات والفتور العام. وبرز الخلاف في البداية حول طبيعة المؤتمر، أيكون امتداداً للجنة التنسيق القومية أم يمكن دعوة شخصيات قومية من خارج الأنصار لكنها مؤمنة بفكرتها إليه؟ غير أن هذا الخلاف لم يقيض له أن يحل، إذ انقطعت اجتماعات لجنة التنسيق القومية نهائياً في أواخر الثمانينات، وفقدت جهازها القيادي التنسيقي المركزي، إلى أن حلت بقاياها الضعيفة نفسها الحركة كلها وبشكل تام عام ١٩٩٣[٤٥] الذي سجل موت إحدى أبرز الحركات الإشكالية في حقبة الناصرية وتاريخها.

الهوامش:

[١] مخلص صيادي، مجدي محمود رياض، نقد جدل الإنسان، دار الوحدة، بيروت ١٩٨٥، ط١، ص٢٥٨ و٢٦٣.

(٢) عصمت سيف الدولة، وحدة القوى العربية التقدمية، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٨، ط١، ص٦٢.

(٣) مخلص صيادي، مجدي محمود رياض، نقد جدل الإنسان، مصدر سابق، ص٥٦.

(٤) عصمت سيف الدولة، وحدة القوى العربية التقدمية، مصدر سابق، ص٦٧.

(٥) المصدر السابق، ص٧٠-٨٥

(٦) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر في عام ١٩٩٨.

(٧) مقابلة مع الأستاذ محمد خير لحام في عام ١٩٩٨.

(٨) المصدر السابق.

(٩) د.عصمت سيف الدولة، بيان طارق، بدون تاريخ، ص٢٥.

(١٠) المصدر السابق، ص٢٥.

(١١) المصدر السابق، ص٣-٥.

(١٢) المصدر السابق، ص٦.

(١٣) المصدر السابق، ص٧.

(١٤) المصدر السابق، ص١٠-١١.

(١٥) المصدر السابق، ص١٤.

(١٦) المصدر السابق، ص١٥.

(١٧) د.عصمت سيف الدولة، رسالة إلى الأنصار، بدون تاريخ، ص١.

(١٨) المصدر السابق، ص١.

(١٩) بيان طارق، مصدر سابق، ص١٦.

(٢٠) المصدر السابق، ص١٦.

(٢١) المصدر السابق، ص٢٤.

(٢٢) مقابلة مع الأستاذ محمد خير لحام في عام ١٩٩٨.

(٢٣) مقابلة مع الأستاذ محمد رعدون في عام ١٩٩٨.

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) مقابلة مع الأستاذ محمد خير لحام في عام ١٩٨٨.

(٢٦) مقابلة مع الأستاذ محمد رعدون في عام ١٩٩٨.

(٢٧) د.عصمت سيف الدولة، عن الناصريين وإليهم، دار صاعد للنشر والتوزيع، تونس ١٩٨٩، ط١، ص١٥.

(٢٨) المصدر السابق، ص١٥-١٦.

(٢٩) مقابلة مع الأستاذ محمد خير لحام.

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) المصدر السابق.

(٣٢) المصدر السابق.

(٣٣) المصدر السابق.

(٣٤) لائحة تنظيمية، بدون تاريخ، ص٣.

(٣٥) المصدر السابق.

(٣٦) المصدر السابق، ص٤-٦.

(٣٧) المصدر السابق، ص٨-١٦.

(٣٨) المصدر السابق، ص١٧-٤٠.

(٣٩) مقابلة مع ثائر عاصي في عام ١٩٩٩.

(٤٠) مقابلة مع الأستاذ محمد خير لحام.

(٤١) المصدر السابق.

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣) عصمت سيف الدولة، رسالة إلى الشباب العربي، تاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٩٣، خمس صفحات.

(٤٤) كراس "النظام السوري: صورته-المتغيرات العالمية وانعكاساتها عليه-آفاقه وآفاق المعارضة"، بدون تـاريخ، ص١ إلى ٢٣.

(٤٥) مقابلة مع الأستاذ محمد خير لحام.

الفصل الثالث

التنظيم الشعبي الناصري في سورية

شمس الدين الكيلاني

١- روافد النشأة:

تنحدر النواة الأساسية لـ"التنظيم الشعبي الناصري" مما عرف داخل حزب الاتحاد الاشتراكي العربي بكتلة "الجهاز السياسي" التي استقطبت الكوادر الفعالة في مختلف المستويات الحزبية، وجمعها طيف سياسي متقارب، تداخلت فيه فكرة إحياء "الحركة العربية الموحدة" مع الإلحاح على تجديد حيوية الحزب واستقلاليته، والقيام بدور "طليعي" فيه يشبه ما يقوم به "التنظيم الطليعي" داخل الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر[1]. وقد توضحت معالم تشكل هذه الكتلة منذ عام ١٩٧٠ إبان تحضير الحزب لمؤتمره العام الخامس وفي اصطفافات هذا المؤتمر واستقطاباته[2]، واستطاع بعض رموزها مثل مخلص صيادي ورجاء الناصر وجلال حاج نجيب أن يصلوا إلى عضوية اللجنة المركزية. إلا أن الحضور الأكثر فعالية لهذه الكتلة سيتضح بين عامي ١٩٧١-١٩٧٢ في إطار الجدل الحاد داخل الحزب حول شروط المشاركة في الجبهة الوطنية التقدمية في سورية التي دعا الرئيس حافظ الأسد إلى تشكيلها بعد قيام حركة ١٦ ت٢ ١٩٧٠. وقد تصور الإطار القيادي المحيط بالدكتور جمال الأتاسي الأمين العام للحزب منذ عام ١٩٦٨ أن الوصول إلى بناء "الحركة العربية الواحدة" يجب أن

يمر بتشكيل "جبهة" تؤطر التيارات الأساسية الثلاثة: الناصرية والبعثية والماركسية العربية، في حين كان التصور السائد عن هذه "الحركة" داخل التنظيمات الناصرية يقتصر على أن تتألف من الأطراف الناصرية دون الأطراف الأخرى. وقد أثار طرح الدكتور الأتاسي في حينه أسئلة داخلية عديدة عما إذا كانت "الجبهة" بديلاً عن الحركة العربية الواحدة أم مجرد أسلوب مرحلي لتحقيقها أو صيغة مكملة أو مجاورة لها؟ وقد تجدد طرح هذه الأسئلة إبان الحوار حول شروط مشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في "الجبهة الوطنية التقدمية". إذ أعربت كتلة "الجهاز السياسي" عن عدم رضاها بميثاق الجبهة، ودعمت موقف أعضاء اللجنة المركزية المعارضين لهذا الميثاق، وكان الانقسام في الموقف على أشده، إذ لم ينجح قرار المشاركة في الجبهة حين التصويت عليه في اللجنة المركزية إلا بفارق صوت واحد[٣]. وأدى ذلك إلى تطور الصلات ما بين كوادر "الجهاز" إلى نوع من العلاقات المنتظمة، وشددت على ضرورة استقلال "الحزب" وتأكيد شرعية نشاطه في جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك القطاعات التي اشترط ميثاق الجبهة حصر العمل التنظيمي والسياسي فيها بحزب البعث العربي الاشتراكي[٤] وهي قطاعات الجيش والطلاب.

استشعرت قيادة الحزب في نشاط "الجهاز" خطراً تكتيكياً يهدد بانقسام الحزب، فتداعت في نهاية عام ١٩٧٢ إلى عقد جلسة للجنة المركزية، قررت فيها بأكثرية أعضائها فصل كوادر "الجهاز". وطال القرار ثلاثة من أعضاء اللجنة هم: رجاء الناصر ومخلص صيادي وغسان ليموني، وكثيراً من الكوادر في شتى الهيئات[٥] في حين نفى كوادر "الجهاز" أي غرض انشقاقي لنشاطهم، وأن كل ما يهدفون إليه هو تجديد حزب الاتحاد من داخل معاييره التنظيمية. غير أن روابطهم التنظيمية مع الحزب لم تستمر بعد فصلهم منه، وإن بقي لهم نوع من علاقات سمحت لأبرز وجوههم بالتوجه إلى المؤتمر السادس للاتحاد المنعقد في أيار ١٩٧٣ حول تقرير الموقف

النهائي من الجبهة، برسالةٍ أشاروا فيها إلى وجود كتلة قيادية داخلية موالية للسلطة على رأسهم فوزي كيالي واسماعيل القاضي، وحذروا من أن هذه الكتلة ستعلن استمرارها بالمشاركة في الجبهة باسم الحزب في حال قرر المؤتمر الانسحاب من الجبهة(٦) وهو ما تم بالفعل. وهكذا تسبب قرار الحزب بالمشاركة في الجبهة الوطنية التقدمية وفق شروط ميثاقها بطرد كتلة "الجهاز" منه كما تسبب قراره اللاحق بالانسحاب منها في انشقاق الحزب. وما يهمنا من ذلك هو أن مجموعة "الجهاز السياسي" شكلت النواة الصلبة الأساسية لنشأة "التنظيم الشعبي الناصري" لاحقاً. إذ وجدوا أنفسهم في طريق إجباريٍ يفضي بهم إلى تشكيل تنظيم "ناصري" جديد. وعزز السير في هذا الطريق انضمام روافد وشخصيات حيوية من داخل التنظيمات الناصرية وخارجها إليهم. وتمثل بعض أهم هذه الروافد ببعض أعضاء "رابطة الطلبة العرب الوحدويين" الذين عادوا من دراستهم في القاهرة أو أوروبا، إذ أطرت الرابطة التي كان مركزها في القاهرة الطلاب العرب الناصريين، إلا أن تجربتها لم تستمر من جراء تغير الأوضاع في مصر، وبحكم محاولة القيادة الليبية التي رعت انعقاد مؤتمرها التأسيسي عام ١٩٧٠ توظيفها فيما بعد لخدمة نفوذها(٧) إلا أن كوادرها الديناميكية ساهمت بعيد عودتها إلى بلادها في تشكيل تنظيمات ناصرية في السودان وموريتانيا واليمن ولبنان، وكانت أبرز مساهمة لهذه الكوادر هي الانضمام إلى "التنظيم الشعبي الناصري" بعد تشكيله(٨).

٢- المؤتمر التأسيسي/١٩٧٨/:

أثمر التقارب حول حزمة من المسائل السياسية والفكرية المرتبطة بتحليل واقع الحركة الناصرية وتخطي انقساماتها وتفككاتها بما يعيد الاعتبار لبناء "الحركة العربية الواحدة" عن عقد المؤتمر التأسيسي للتنظيم في نهاية عام ١٩٧٨. وروعي في تمثيل

المؤتمر التوزع الجغرافي، وثقل الروافد المختلفة المساهمة فيه. وتألف عدد أعضائه من حوالي ٢٥ عضواً، انحدر معظمهم من الفئات المدينية المثقفة التي تنتمي إلى الشرائح المهنية العلمية والتربوية كالأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين[٩]. وقد ناقش المؤتمر مسألة العودة إلى العمل داخل حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي) وتغييره من داخله أم تشكيل تنظيم جديد؟ ورجحت المناقشات حول هذه المسألة تشكيل تنظيم جديد، على أن يمثل نواة تمتص كوادر الاتحاد الاشتراكي وتذوبهم فيها، عن طريق الحوار أو بجذبها إلى بوتقة التنظيم الوليد[١٠]. وقد بنى المؤتمر تصوره للتنظيم على أساس أنه محطة لتحقيق وحدة الحركة الناصرية على أسس جديدة في إطار الحركة العربية الواحدة. من هنا تمثل الشاغل الرئيسي للوثيقة البرنامجية الصادرة عن المؤتمر بكيفية الوصول إلى تحقيق وحدة الحركة الناصرية في سورية كجزء من الحركة العربية الواحدة[١١] بقدر ما أشارت هذه الوثيقة إلى ضرورة تشكيل "جبهة قومية" تضم التشكيلات السياسية التقدمية، مع التأكيد على أن صياغة العلاقات الجبهوية بين تلك التشكيلات يجب أن تمر أولاً بوحدة القوى الناصرية لتشكل دعامة راسخة لهذا العمل الجبهوي أي "تحقيق وحدة القوى التقدمية العربية عبر وحدة الحركة الناصرية"[١٢].

حللت الوثيقة نكسة العمل القومي العربي إثر "ردة" السادات على الناصرية، وقيامه بزيارة القدس التي كانت وراء مسارعة المؤتمرين في المبادرة إلى عقد المؤتمر، ودعت إلى استعادة مصر لدورها كإقليم-قاعدة للعمل الوحدوي العربي، ووجهت نقداً راديكالياً للأنظمة العربية الأخرى التي استغلت وفق الوثيقة انحراف السادات لتكرس نزوعها القطري، ورأت أن تحرك هذه الأنظمة يسير في خط التسوية الساداتي وإن كان بأسلوب آخر، مادام يهدف في النهاية إلى إقرار تسوية تعترف بوجود إسرائيل في المنطقة والتعايش معها، مما يشكل وفق الوثيقة تراجعاً عن المشروع القومي الوحدوي العربي. وبالنسبة لسورية حللت الوثيقة الوضع الداخلي فيها، ورأت فيه

استمراراً لحالة "الانفصال" وتكريساً لها، وجددت انتقاداتها وتحفظاتها على ما آل إليه العمل "الجبهوي" في سورية ممثلاً بـ"الجبهة الوطنية التقدمية"، وطالبت بالحريات الديموقراطية لقوى الشعب العامل، كي تأخذ دورها في إحياء قضيتي الوحدة ومواجهة المشروع الصهيوني، ورأت أن ذلك كله رهن بوحدة الحركة الناصرية، وإحياء الحركة الشعبية الناصرية[١٣].

أقر المؤتمر صيغة تنظيمية صدرت فيما بعد تحت عنوان "النظام الأساسي"، وتم في بابه الأول تحديد الأهداف العامة للتنظيم الشعبي الناصري، وتعريفه بأنه "تنظيم ثوري وحدوي يناضل لإقامة المجتمع العربي الديموقراطي الاشتراكي الموحد تجسيداً للوجود القومي للأمة العربية، ويناضل في الإقليم السوري لإقامة نظام شعبي ديموقراطي اشتراكي، ينهي واقع الإقليمية والطائفية والتخلف والاستغلال، ويعيد سورية إلى ممارسة دورها القومي في مواجهة الامبريالية والصهيونية، لتكون نواة لوحدة عربية ثورية" "ويؤمن التنظيم بأن الثورة العربية المجسدة بالناصرية، تمثل التعبير الثوري عن تطلعات ومصالح الجماهير الشعبية، والناصرية ليست خلاصة تجربة الثورة العربية تحت قيادة عبد الناصر فحسب وإنما هي منهج في التحليل، وأسلوب في الممارسة" "كما يؤمن التنظيم بأن الثورةَ هي علم تغيير المجتمع جذرياً، وهذا يتطلب استخدام كافة الأساليب الثورية لتحقيق أهداف النضال العربي في الحرية والاشتراكية والوحدة، وأنه يؤمن بتحالف قوى الشعب العامل القادر على بناء المجتمع المطلوب .. وبالتالي فهو يلتزم بأهداف النضال العربي: الحرية، والاشتراكية والوحدة، وأنه يرى أن مهامه الأساسية هي النضال الدؤوب لإقامة أداة الثورة العربية الواحدة، حيث تجسد الناصرية الإيديولوجيا الثورية لها، وأن النضال لتحقيق ذلك يعتبر مهمة وطنية أساسية"[١٤].

تبنى المؤتمر "الديموقراطية المركزية" كنظرية تنظيمية لعلاقاته الداخلية، ولا يختلف مضمون هذه النظرية لدى التنظيم عن النظرية التنظيمية اللينينية من ناحية انتخاب كافة القيادات وخضوع الأقلية للأكثرية، والهيئات الدنيا للهيئات العليا. كما نص على اتباع صيغ تحمي التنظيم من "التبقرط"، ومن النزعات الفردية أو عبادة الفرد، وتسمح بفسحة أكبر لتجديد العمل القيادي، وتعزيز روح الديموقراطية والقيادة الجماعية، وحرية النقاش والنقد والنقد الذاتي، وانعقاد المؤتمر العام كل ثلاث سنوات[١٥]. وحدد "النظام الأساسي" في بابه الرابع الهيكلية التنظيمية التي تبدأ بـ"الوحدة الأولية" و"الوحدة الأساسية" ثم الخلية، فالحلقة، فالشعبة، فالفرع، فالهيئات القيادية: اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية اللتان تنتخبان مباشرة من المؤتمر العام، ثم تقوم اللجنة التنفيذية -وهي أعلى هيئة قيادية في التنظيم- بانتخاب أمين اللجنة التنفيذية وأمين سرها المساعد، كما تنتخب عضو المحكمة التنظيمية المسؤول عن أعمالها. كما نص "النظام الأساسي" على أن يتكون كل مستوى تنظيمي من ٣-٥ أعضاء، وأن يتم انتخاب أمناء كل مستوى -ما عدا الوحدة الأساسية والأولية- في نهاية كل دورة انتخابية. وترتب على كل عضو في التنظيم أن يقبل ببرنامجه السياسي وبنظامه الأساسي، وأن ينفذ قراراته، وأن يدفع اشتراكات العضوية بنسبة ٢% من دخله[١٦] ومن الملاحظ أن البنية التنظيمية الأساسية هنا لا تختلف بنيوياً وإن اختارت أسماء أخرى عن البنيات التنظيمية في الأحزاب التي تعتمد النظرية اللينينية في التنظيم والعلاقات الحزبية.

أنهى المؤتمر أعماله بانتخاب لجنة مركزية مؤلفة من عشرة أعضاء انتخبت بدورها خمسة من أعضائها للجنة التنفيذية التي تعادل هنا المكتب السياسي في الأحزاب الشيوعية. وقامت اللجنة التنفيذية بانتخاب الأستاذ رجاء الناصر العضو الديناميكي السابق في اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي (الأتاسي)

وأحد رموز "الجهاز السياسي" فيه أميناً للجنة التنفيذية، أي ما يعادل أميناً عاماً، كما انتخبت الأمين المساعد[١٧].

وقد عكس تركيب المؤتمر التأسيسي كما الهيئات القيادية المنتخبة الوزن الواضح للكوادر الذين تعود أصولهم إلى "الجهاز السياسي" السابق في الاتحاد الاشتراكي العربي (الأتاسي)، كما عكست على المستوى الجهوي وزناً مميزاً لحلب، وانحدر معظم المؤسسين جيلياً من الفئات الشابة[١٨]، التي كانت معظمها في مقاعد الدراسة حين وقوع الانفصال السوري في ٢٨ أيلول ١٩٦٢.

ومن هنا وتبعاً لوزن حلب في التنظيم الوليد فإن نشاطه تمركز في البداية في حلب، ثم تلتها وفق قوة النشاط دمشق وإدلب ودير الزور ودرعا، مع ضعفٍ نسبي في اللاذقية والسويداء[١٩].

٣- جريدة "الراية الناصرية":

أصدر التنظيم الشعبي الناصري بناء على قرارات مؤتمره التأسيسي جريدة "الراية الناصرية" التي كان مقرراً لها أن تصدر مرة كل شهر. وقد استمر هذا الإصدار حتى نهاية عام ١٩٨٦، حين أصيب التنظيم بالوهن، وبلغ عدد ما تم إصداره ١١٦ عدداً، عبر فيها التنظيم عن رأيه ومواقفه من الأحداث السياسية، ولا سيما ما يتعلق منها بالتسوية والصراع العربي-الإسرائيلي، والحرب العراقية الإيرانية، والوضع اللبناني.

غير أن ثلاثة موضوعات أساسية هي أزمة الحركة الناصرية واستعادة وحدتها على درب الحركة العربية الواحدة، وكيفية استعادة مصر لدورها القيادي العربي، والوضع الاقتصادي-السياسي الداخلي في سورية الذي ناقشته الجريدة من منظورات راديكالية معارضة، كان من شأنها أن تضع التنظيم وجهاً لوجه أمام السلطة.

٤- الآراء والمواقف السياسية:

بلور "التنظيم الشعبي الناصري" تصوراته السياسية الأساسية عام ١٩٨١ في "الوثيقة السياسية"، التي حددت موقفه من الوضع العربي الرسمي بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وتشخيصه لما سماه بميول التسوية التي أخذت تطبع التحرك الرسمي العربي، وطريقة تعاطي الأنظمة العربية مع مصر، ومعايير موقفه من القضية الفلسطينية، ومن السياسات السورية الداخلية والخارجية. وختمت الوثيقة بتحليل الحركة الناصرية في سورية، من حيث إناطة التغيير في سورية بها.

أ- القضايا القومية:

لم يبتعد التنظيم الشعبي الناصري في تحديده للأهداف الكبرى للحركة الناصرية في الحرية والاشتراكية والوحدة عن تصورات حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (الأتاسي). ورأت "الوثيقة السياسية" أن الثورة العربية المعاصرة التي تجسدت بثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ قد أخذت أبعادها كاملة من خلال مابات يعرف بـ"الناصرية"[٢٠]. ورأت الوثيقة أن إقامة الدولة القومية الواحدة هي الطريق الوحيد لبناء "بديل حضاري لواقع التخلف، بحيث يعكس أصالة الأمة العربية، متمثلا إيجابيات التطور الإنساني، وانطلاقا من جذور حضارته العربية[٢١]. وتذكر الوثيقة بالحركة الشعبية المدنية والعسكرية في سورية التي التحمت مع ثورة تموز، وانخرطت بطاقتها الحيوية في صد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وصنعت أول وحدة في تاريخ العرب المعاصر في ٢٢ شباط ١٩٥٨، وأرضخت البورجوازية السورية المتحالفة مع الإقطاع على حد تعبيرها للإرادة الشعبية، لكن هذه البورجوازية "ما لبثت أن كشفت عن نفسها حين أقدمت متحالفة مع الحكم العميل في الأردن ومع القوى الاستعمارية وإسرائيل على ضرب دولة الوحدة وتحقيق جريمة الانفصال، وحققت بذلك الهدف الاستراتيجي للإمبريالية .."[٢٢]. ومن الملاحظ هنا أن الوثيقة تتبنى فهما شائعا في الأوساط القومية الراديكالية بما فيها الناصرية لعوامل الانفصال، كما تحدد الموقف

الناصري التقليدي من "البعث" معتبرة أنه أيد دولة "وأخذ في هذه الدولة مواقع التأثير والمسؤولية، لكن لم يمض وقت طويل حتى اختار أن يقف في وجه الثورة العربية، وأن يتصادم مع دولة الوحدة، وأن يؤيد جريمة الانفصال ... ووضع نفسه في عزلة عن الجماهير منذ استيلائه على السلطة بعد الثامن من آذار ١٩٦٣، وعطل إمكانية استعادة الوحدة، وعجز حتى عن إقامة أي عمل وحدوي بين الإقليمين اللذين يسيطر عليهما"[٢٣]. وبخصوص التسوية تنطلق "الوثيقة" من إدانة مبدئية شاملة للنظام العربي، لأنه يلتقي في الجوهر وإن اختلف في الشكل مع سياسات التسوية "فالقاسم المشترك بين كل هذه النظم هو الاعتراف بضياع الحق العربي في فلسطين، والتسليم بوجود الكيان الصهيوني، على الرغم من تباين رؤية هذه النظم لأشكال العمل الذي يضمه القاسم المشترك"[٢٤]. وبشأن حرب تشرين عام ١٩٧٣ رأت الوثيقة أن "الأنظمة العربية" قد "استخدمتها لخدمة تلك السياسة التصالحية مع إسرائيل"[٢٥]. ورغم أن الوثيقة توجه إدانة دامغة لسياسة السادات فإنها لا تجد فارقاً نوعياً بينها وبين توجهات الأنظمة العربية وسياساتها. فالتمييز الوحيد هو "أن نظام السادات مثل الشكل الصارخ لفعل القوى الرجعية في هذا الوطن، ومواقف الأنظمة الأخرى مثلت نموذج الاختلاف الظاهري .. وكلا الفعلين سارا في اتجاه واحد معظم الشوط .. فقد وصل نظام الحكم في مصر إلى الحد الأقصى .. وصنع الاستسلام، وشاركته في ذلك مختلف الأنظمة العربية الإقليمية والرجعية"[٢٦]. وتدل تلك الوثيقة على عدم جدية المعارضة الرسمية العربية لسياسة السادات ومعاهدة كامب ديفيد، بالإشارة "إلى الهزال الطبيعي الذي ظهرت به ردود الفعل الرسمية على هذه الخيانة، وإلى عدم جدية المواقف المعلنة لهذه الأنظمة، إذ رأت أن جبهة الصمود والتصدي اقتصرت على معارضة لفظية، كما أن اللقاء السوري-العراقي تحول إلى عداء، ونظرت إلى قمة بغداد العربية التي انعقدت يومئذ "كنموذج أكثر اكتمالاً لردود الأفعال .. قادته بشكل واضح المملكة العربية

السعودية الحليف الأول للولايات المتحدة ... فأهم ما يلاحظ على هذه التحركات أنها ليست في اتجاه مضاد لفعل الخيانة، ولكنها في اتجاه يأخذ على هذا الفعل مسألة الانفراد بالحل ..... فإن فعل السادات ورد الأنظمة العربية تشير إلى أن هذه الأنظمة ذات جوهر واحد"[٢٧]، بل تذهب الوثيقة بتحليلها راديكاليا إلى أن النظم العربية قد استغلت سياسة السادات، لتنفذ حلم الإمبريالية بعزل مصر عن ساحة الفعل العربي، وهي الإقليم-القاعدة التي دعا التنظيم إلى استعادة دوره القيادي.

وترى الوثيقة "أن السادات قد نفذ الخطوة الأولى بعقد معاهدة الصلح المنفرد، مبعدا مصر عن دائرتها العربية، ثم أتت تلك الأنظمة لا لتعزل (نظام السادات) بل طالت مقاطعتها شعب مصر نفسه"[٢٨]. وفسرت جريدة "الراية الناصرية" في عددها ١١٦ لعام ١٩٨٦ ذلك بأن "عملية عزل مصر عن جسم الأمة العربية وقضاياها المصيرية، والتي ساهمت كل الأنظمة العربية بتحقيقه خلف ستار عقد النظام المصري لاتفاقية كامب ديفيد، كانت تخط هدفا حقيقيا للأنظمة، هو تعميق الخنادق الإقليمية التي يتمترس خلفها كل نظام ... ففي حين كان مطلوبا عزل (النظام المصري) ومحاصرته، ودعم جماهيرنا العربية هناك، فإن الأنظمة العربية عملت على عزل مصر لا النظام المصري، فمكنت السادات"[٢٩] بدل أن تضعفه. ورأت الوثيقة أن موقف تلك الأنظمة قد صدر عن وعي مسبق لأن "الرجعية كي تستمر بحاجة لأن تضمن إقليمية الأنظمة الأخرى، والأنظمة الإقليمية كي تدوم بحاجة لأن تأمن جانب مصر، كما أن القيادة المصرية الراهنة ارتضت لمصر هذا المصير"[٣٠]. وبذلك حققت هذه الأنظمة "عزل مصر لما يمثله هذا العزل من فقدان للمركز الموجه للنضال القومي"[٣١]، وتحدد جوهر هذه الأنظمة "بالإقليمية البديلة عن الوجود القومي"[٣٢] "وبتحالف الرأسمالية الطفيلية أو العائلات البترولية معها، واتسامها بالدكتاتورية وشخصنة السلطة، حيث تحاول أن توحد بين شخصية الحاكم والوطن"[٣٣]. وتستنتج الوثيقة في ضوء تحليلها

أنه لا معنى لمعارضة سياسة السادات ورفض التسوية "بمعزل عن سياسة صادقة وفعالة في التقدم على طريق تحقيق الوحدة العربية"[٣٤]. وأن المحك الحقيقي لأي نظام ليس في قبوله التسوية أو رفضها بل "يكمن في تعامله مع القوى الشعبية المناضلة في بلده"[٣٥].

من الواضح أن التنظيم الشعبي الناصري يرفض مبدأ التسوية نفسه، ويطرح بوضوح تحرير فلسطين كاملة من "النهر إلى البحر"[٣٦]. من هنا يرفض التنظيم إقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين المحتلة لأنه يزيد كيانا إقليميا جديدا إلى الكيانات الإقليمية القائمة[٣٧]، بل ويرى في قيام هذه الدولة "إجهاضا لكفاح شعب فلسطين وللصمود العربي"[٣٨]. فالأمة العربية إما أن تقترب من تحرير فلسطين أو تبتعد عنه وعن فلسطين بهذه التسوية[٣٩] إذ أن الاستراتيجية الناصرية في تحرير فلسطين تقوم على مبدأي "قومية المواجهة وشمولها"[٤٠]. يبدو هنا أن التنظيم الشعبي الناصري قد مضى بعيدا براديكاليته، وابتعد عن الشعار المرحلي الذي أطلقه عبد الناصر -والحركة الناصرية- بعد نكسة حزيران، وهو شعار "إزالة آثار العدوان" ليتمسك بالمنظورات القومية الأصلية، دون إعارة الاهتمام للفارق ما بين المرحلي والمستقبلي، والتكتيكي والاستراتيجي.

ب- في موقع المعارضة الراديكالية:

وضع التنظيم الشعبي الناصري نفسه منذ البداية في موقع راديكالي معارض للسياسة السورية، وقيم في ضوء موقفه "الرفضوي" السياسة السورية بأنها "غير متعارضة من حيث الجوهر مع سياسة السادات"[٤١]. وأنها تلقى مباركة رسمية عربية تحت ستار التضامن العربي[٤٢]، ثم يكرر رفضه لمبادئ السياسة السورية التي تقوم على "التسوية الشاملة"[٤٣]. ويقيم "الجبهة الوطنية التقدمية" كإطار لاحتواء الأحزاب وتصفيتها تدريجيا، والتي انتهت على حد تحليله إلى "التمزق عبر تسابقها على مكاسب السلطة"[٤٤]، ويشدد على رفض سياسة الانفتاح الاقتصادي على

الاستثمارات الغربية والنفطية، وفتح باب الاستيراد الواسع، التي أدت وفق تحليله إلى أداة للإثراء واستتراف قطاع الدولة وتدهور الحالة المعيشية، مقابل نمو فئات الرأسمالية الطفيلية[٤٥]. من هنا كان طبيعيا أن تفضي به هذه المواقف الراديكالية الرفضوية إلى طرح شعار متطرف يدعو إلى "إسقاط هذا النظام باعتباره ضرورة قومية واجتماعية"[٤٦] بالديموقراطية، ورهن المطالبة بالديموقراطية "للقوى الوطنية التقدمية وقوى الشعب العامل" بـ"محاربة التسوية الاستسلامية"[٤٧]. إلا أن التنظيم ورغم موقفه الرفضوي المعارض اتخذ موقفا شبه حيادي من أحداث الثمانينات في سورية فأدان عنف الإخوان المسلمين وعنف الدولة المضاد، وأعلن رفضه لطرفي الصراع، ووقف مسلسل الإرهاب[٤٨]، وأصدر في أوائل شباط ١٩٨٠ بيانا يدين فيه العنفين، ويحدد إدانته لعنف السلطة بـ"اقتصاره على معالجة الأزمة بالأسلوب الأمني دون المعالجة السياسية الشاملة"[٤٩]، كما أصدر في نيسان ١٩٨٢ تعميما يؤكد فيه "رفض كل القوى الرجعية الطائفية ومقولاتها، وطرح موقف متميز يرفض كل قوى وأطراف الصراع" "كونه يدمر طاقات الوطن ويضعفه وطنيا وقوميا، ويربطه بحلقة التآمر الإمبريالي، فانفجار هذا الصراع ليس هدفا بحد ذاته، وإنما هو مرحلة تكتيكية لخدمة التسوية الاستسلامية"[٥٠] وبالتالي فإن "هذه الأزمة وإن كان طرفها المباشر هو النظام، فإن الوجه غير المباشر لها هو فعل القوى الرجعية المتخلفة"[٥١]. من هنا ورغم رفضوية الحزب المتطرفة فإنه أدان قيام "التحالف الوطني لتحرير سورية" الذي أعلنه في ١١ آذار ١٩٨٢ في بغداد كل من الإخوان المسلمين والبعث (العراقي)، وانضم إليه اللواء محمد الجراح القائد البارز في الحركة الناصرية في سورية، و لم يتردد التنظيم الشعبي الناصري في تبرئة "الناصرية" من هذا التحالف مع أنه موجه بطبيعة الحال ضد السلطة، بل أصدر في آذار ١٩٨٢ بيانا نشره على صفحات "الراية الناصرية" جاء فيه "تحاول بعض الجهات التلويح والإيحاء بوجود تنظيمات ناصرية ضمن الجبهة التي شكلت في

العراق، .. وإننا نؤكد أن القوى الناصرية تقف خارج إطـــار الصـــراع الطـــائفي الإرهابي، وخارج صراعات الأنظمة العربية الإقليمية المتخاذلة، وأن الذيـــن يدعـــون انضواءهم تحت لواء أي طرف .. لا يمثلون الموقف الناصري الأصيل، ولا جماهير عبد الناصر أو قواها الفعلية"(٥٢). بل حاول التنظيم أن يترجم هذا الموقف من مشــــاركة اللواء الجراح في "التحالف" إلى عمل، فنبه قواعده في تعميم داخلي أصدره في نيســـان ١٩٨١ إلى "عدم إجراء أي حوار أو اتصال مباشر أو غير مباشر مع عناصر مجموعـــة الجراح، وذلك لموقفهم المتعاطي مع الإخوان المسلمين، وخروجـــهم علـــى المبـــادئ الناصرية، ووقوعهم في لعبة النظام والقوى الطائفية الإرهابية"(٥٣).

٥- الموقف من الحركة الناصرية في سورية:

خصصت "الوثيقة السياسية" فصلها السادس لتتبع مسار الحركة الناصرية منـــذ الانفصال حتى نشوء التنظيم الشعبي، وتـــرى أن انســـحاب حركـــة الوحدويـــين الاشتراكيين عام ١٩٦٥ وحركة القوميين العـــرب في عـــام ١٩٦٦ مـــن الاتحـــاد الاشتراكي العربي "لم يؤثر كثيرا على تنظيم الاتحاد الاشتراكي وشعبيته، إذ أن معظـــم قواعد تلك المنظمات بقيت ضمن الاتحاد"(٥٤). إلا أنها تتوقف عنـــد انقســـام عـــام ١٩٦٨ في الاتحاد الاشتراكي العربي ما بين جناح الأتاسي وجناح اللواء محمد الجراح، وتبدي تحيزها لأطروحات جناح الأتاسي، فتشير "في الاتجاه الأول (= الجراح) وقفت القيادات ذات الجذور اليمينية والعقليات المتحجرة بينما وقف في الاتجـــاه الثـــاني (= الأتاسي) القيادات ذات الأصول اليسارية". وبدأت تطـــرح بوضـــوح "مقـــولات الاشتراكية العلمية والنظرية الحزبية وفكرة تعدد الأحزاب ضمن جبهة عريضة بـــدلا من حكم الحزب الواحد. ومقولة أن تحالف قوى الشعب العامل يمكن التعبير عنها من خلال تحالف التنظيمات السياسية التقدمية"(٥٥)، إلا أنها تسارع وتنتقد بشدة تعـــاون هذا الاتجاه مع البعث بعد قيام الحركة التصحيحية من خلال المشـــاركة في الجبهـــة

الوطنية التقدمية، وترى أن قياداته "عالجت مرحلة سياسية شديدة الحساسية بمزيد من الغباء، ومن الخطوات المترددة"(٥٦) إذ لم تستطع هذه القيادات أن تستثمر "القوة الضاغطة" للجماهير الناصرية و"أغفلتها من حركتها السياسية، وتقدمت للتعاون مع السلطة الجديدة على الأسس التي حددتها لها"(٥٧) ثم "خرج الاتحاد من الجبهة مثخنا بالجراح، وانغلق على نفسه في عملية كمون"، ليكون فشل تكتيك الاتحاد هذه المرة حسب رأي الوثيقة "أكثر قساوة لأنه جاء بدون أن يطرح بديلا له .. وترك الفكر السياسي الناصري في حلقة مفرغة"(٥٨). ويرى التنظيم الشعبي الناصري أن "الفراغ التنظيمي" الناجم عن إخفاق الاتحاد الاشتراكي العربي وانكفائه قد جعل من تشكيل "التنظيم الشعبي الناصري تعبيرا حقيقيا عن ضرورة ملحة فرضها غياب الفعل الناصري الجاد والنقي، وفرضها غياب تحرك وطني واضح ومحدد"(٥٩).

لم تتطرق "الوثيقة السياسية" إلى طبيعة العلاقة الممكنة ما بين التنظيم والحزب الأم: حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (الأتاسي) أو إلى كيفية استعادة وحدة الحركة الناصرية السورية على طريق الحركة العربية الواحدة. فمن المرجح أن التنظيم الشعبي الناصري اعتبر نفسه هنا المحور الأساسي للعمل الناصري، إذ يرى أنه تطلع لأن يقوم "بهذا الدور في الإقليم السوري باندفاع مع مناضلي الساحات القومية الناصرية، ينبع من الالتزام بفكر الثورة العربية، التي تشكل الناصرية مستقبلها"(٦٠)، ومن هنا يؤكد التنظيم بوضوح في تعميم على الأعضاء في نيسان ١٩٨١ على ضرورة التوجه "إلىالقوة الشابة من تحالف قوى الشعب العاملة، سواء كانت عمالية أو فلاحية أو طلابية .. ويجب ألا نضيع وقتا كبيرا وراء العناصر التقليدية الناصرية، فإنها إن لم تكن قد سقطت في لعبة النظام، أو في لعبة القوى الطائفية، فإنها لم تعد تملك قدرات نضالية واستعدادات ذهنية وفكرية، مواكبة للواقع الذي نعيش ... إنها في أحسن الأحوال تعتبر مفاتيح للحركة يجب أن نستفيد منها بأقصى الإمكانات .. وربطها بأطر أصدقاء

التنظيم"[٦١]. إلا أن هذا لم ينف أن مسألة الوحدة الناصرية على المستويين القطري والقومي ظلت تحظى باهتمام التنظيم، سواء في منشوراته أم في ممارساته، وأدى ذلك إلى تعديل التنظيم فعليا لتقويمه القاسي الاتحاد الاشتراكي العربي والإشارة إلى أنه "يدعو مجددا للحوار الوطني، ويطرح الناصرية كأرضية للحوار .. ومن الواضح أن الاتحاد أصبح يشعر بوجوب الانعطاف نحو الناصرية مجددا، وبعدم الجدوى الآنية لتجمعه الوطني، وبالتالي ضرورة إيجاد قضايا أخرى للحوار للخروج من المأزق السياسي"[٦٢]. وأدى هذا التقويم الجديد إلى أن يبادر التنظيم الشعبي الناصري في عام ١٩٨٣ إلى إجراء لقاء استكشافي بينه وبين قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي (الأتاسي). و لم يسفر هذا اللقاء سوى عن إطلاع على التصورات المتبادلة، إذ كان لوجود الكوادر المنتظمة سابقا في "الجهاز السياسي" السابق على قمة التنظيم الشعبي أثره السلبي في تحويل اللقاء إلى حلقة من حلقات وحدة الحركة الناصرية في سورية[٦٣] فضلا عن تباين رؤية الطرفين لعملية التوحيد نفسها، والتزام الاتحاد بـ"التجمع الوطني الديموقراطي" كصيغة لمفهومه لـ"الجبهة"، وتحفظ التنظيم الشعبي على طرح الديموقراطية التي اعتبرها ارتدادا "ليبيراليا" عن المفهوم الناصري للديموقراطية. غير أن التنظيم عاد في أيار ١٩٨٦ من خلال جريدته "الراية الناصرية" إلى مناقشة "وحدة العمل الناصري في سوريا: على أي أساس وإلة أين؟" وفسر إخفاق الحركة الناصرية في استعادة وحدتها بتشرذمها الذي مثل الثغرة الأساسية في العمل الناصري سواء في الإقليم السوري، أو في الوطن العربي عموما على الصعيد التنظيمي"[٦٤] مع التأكيد على أن "الطرح الفكري المتقدم للناصرية، والاستراتيجية السياسية الناضجة التي بلورتها، والتيار الشعبي العريض الذي حركته، تظل جميعا عوامل استمرار وتجدد لهذا العمل "فالناصرية ماتزال الفكر الأكثر تقدمية وجذرية وملاءمة للواقع العربي" "وبتعبير آخر فإن الحركة الناصرية في سورية، رغم وضعها الراهن، تملك إمكانات التطور

والانطلاق من جديد"[٦٥]. ويستبعد التنظيم من هـذه الحركـة المدعـوة للاتحـاد "الأحزاب ذات التسميات الناصرية، الداخلة في الجبهة الوطنية التقدمية، لأنها لا تملـك الاستقلالية، و لم يعد يربطها بالناصرية سوى الادعاء"[٦٦]، وأما بشأن القوى الناصريـة "المعارضة" التي يحددها ببقايا الاتحاد الاشتراكي العربي (الجـراح) وحـزب الاتحـاد الاشتراكي العربي (الأتاسي) والتنظيم الشعبي الناصري، فإنه يستبعد بقايا (الجـراح) التي "تكاد قد اندثرت، و لم يبق منها إلا بعض الرموز المتحالفة مع نظام بعث العـراق، وقد تخلفت من حيث الطرح الفكري عن مضامين الفكر الناصري، و لم تعد تملـك إلا الصلة التاريخية بالناصرية"[٦٧]، ويضيف إليها بعض التجمعات الناصرية مثل "حركـة الأنصار"(مجموعة عصمت سيف الدولة) وحركة "حوار الأنصار" التي تتأرجح ما بين موالاة السلطة ومعارضتها، ليصل التنظيم إلى أنه لم يتبق من قوة ناصرية في الساحة إلا "حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، والتنظيم الشعبي النـاصري، وتلـك التجمعـات والأفراد المستقلين، ذوي الطرح المشابه، كقوة معنية بالعمل الناصري ووحدته"[٦٨].

من الواضح أن تصور وحدة الحركة الناصرية في سورية هنا يقوم على الوحـدة ما بين التنظيم الشعبي الناصري والاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي)، غـير أن هذا التصور يقفز من الناحية العملية على تعقيدات عديدة تتمثل في رفـض التنظيـم للصيغة الجبهوية كإطار ممكن لوحدة العمل الناصري، حيث يـرى أنـه "لا ينبغـي الانسياق إلى متاهات جانبية مثل التحول إلى فكرة إقامة عمل جبهوي بين التنظيمـات الناصرية، لأن في ذلك اعتراف بواقع الحال المرفوض .. إضافة إلى ذلك فإن العمـل الجبهوي يتم بين قوى تتباين في طروحاتها الإيديولوجية .. وهذا لا ينطبق على فصائل العمل الناصري المعنية"[٦٩]. ومن هنا يقترح قيام تنظيم موحد عبر الحـوار، ويحـدد التوجهات الاستراتيجية لهذا الحوار التوحيدي قطريا بطرح البديـل الديموقراطـي، وابتكار صيغ جديدة في مخاطبة الجماهير، وتكوين تجمع لقوى المعارضة يشكل العمـل

الناصري عمودها الفقري. وربط تلك التوجهات بالاستراتيجية القومية مستقبلاً، وأما على المستوى القومي فيجب السعي إلى عودة العمل العربي الجماهيري، لتغيير الوضع الراهن، واستعادة مصر كإقليم قاعدة، والتصدي للإمبريالية الصهيونية، وإحباط سياسة التسوية، وطرح البديل الديموقراطي الذي يحقق سيادة قوى الشعب العاملة، ومواجهة الاستغلال، وتبديد الثروة القومية(٧٠). ومن الملاحظ هنا أن التنظيم يؤكد على ما أكده سابقاً من ضرورة استعادة دور مصر والالتفاف عليها باعتبارها الإقليم-الأم أو القاعدة، وهو ما سبق أن طرحه في شباط ١٩٨٢(٧١).

المصائر

تميز التنظيم الشعبي الناصري بديناميكية فائقة، فأصدر خلال ثماني سنوات تقريباً ١١٦ عدداً من جريدته "الراية الناصرية"، وهو عدد كبير إذا ما قورن بصحف أحزاب المعارضة أو حتى بصحف أحزاب "الجبهة الوطنية التقدمية" المشاركة في السلطة. وخلال ذلك ثابر التنظيم على عقد مؤتمراته الدورية، وتعزيز مبادئ وروح القيادة الجماعية، ومراقبة عمل القيادة، وتجديدها إن لزم الأمر. وكان آخر مؤتمر عقده هو مؤتمر عام ١٩٨٦ الذي تم خلاله انتخاب الدكتور خالد الناصر (طبيب من حلب) وهو أحد أبرز كوادر "رابطة الطلبة العرب الوحدويين" في أوروبا، أميناً عاماً للتنظيم بدلاً من الأمين العام السابق رجاء الناصر، بهدف تجديد حياة التنظيم، وتعزيز علاقاته الديموقراطية الداخلية، وتفويت الفرصة أمام احتمال ظهور "عبادة الفرد". وقد تمكن التنظيم من بناء ركائز ديناميكية له في معظم المدن السورية، ووصل حجم عضوية كادره إلى أكثر من مائتي كادر محاطين بأعداد أكبر وأوسع من الأصدقاء، إلا أن قدرته على العمل التنظيمي تهاوت إثر حملة ١٩٨٦ التي تم فيها توقيف كوادره وتفكيك شبكاتهم التنظيمية.

الهوامش:

(١) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر في عام ١٩٩٨. أيضا مقابلة مع الأستاذ محمد عادل خالدي في عام ١٩٩٩.

(٢) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد منجونة في عام ١٩٩٨.

(٣) مقابلة مع الأستاذ مخلص صيادي في عام ١٩٩٨. وأيضا مقابلة مع عبد المجيد منجونة في عام ١٩٩٨.

(٤) مقابلة مع الأستاذ محمد عادل خالدي في عام ١٩٩٩.

(٥) مقابلة مع الأستاذ مخلص صيادي في عام ١٩٩٨.

(٦) مقابلة مع الأستاذ محمد عادل خالدي في عام ١٩٩٩.

(٧) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد منجونة في عام ١٩٩٨.

(٨) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر في عام ١٩٩٨.

(٩) مقابلة مع الأستاذ محمد عادل خالدي في عام ١٩٩٩.

(١٠) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر في عام ١٩٩٨.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) المصدر السابق. أيضا مقابلة مع الأستاذ محمد عادل خالدي في عام ١٩٩٩.

(١٤) النظام الأساسي للتنظيم الشعبي الناصري في الإقليم السوري، بدون مكان ولا تاريخ، ص١/٤.

(١٥) المصدر السابق، ص٤-٥ وص١٣.

(١٦) المصدر السابق، ص٥-١٨.

(١٧) مقابلة مع الأستاذ محمد عادل خالدي في عام ١٩٩٩.

(18) المصدر السابق.

(19) المصدر السابق.

(20) الوثيقة السياسية ت.ش.ن، بدون مكان ولا تاريخ، ص٧-٨.

(21) المصدر السابق، ص٩.

(22) المصدر السابق، ص١٤.

(23) المصدر السابق، ص١٤-١٧.

(24) المصدر السابق، ص٢٠.

(25) المصدر السابق، ص١٩-٢٠.

(26) المصدر السابق، ص٢١-٢٣.

(27) المصدر السابق، ص٢٦-٢٧.

(28) المصدر السابق، ص٢٨-٢٩.

(29) الراية الناصرية، العدد ١١٦، لعام ١٩٨٦، ص١٥.

(30) الوثيقة السياسية لـــ(ت.ش.ن)، مصدر سابق، ص٤٩.

(31) المصدر السابق، ص٢٨.

(32) المصدر السابق، ص٣٥-٣٦.

(33) المصدر السابق، ص٢٩-٣٣.

(34) المصدر السابق، ص٤٤.

(35) المصدر السابق، ص٤٦.

(36) المصدر السابق، ص٥٧.

(37) المصدر السابق، ص٤٩.

(38) المصدر السابق، ص٥٢.

(٣٩) المصدر السابق، ص٥٣.

(٤٠) المصدر السابق، ص٥٨.

(٤١) المصدر السابق، ص٩٠.

(٤٢) المصدر السابق، ص٩٦.

(٤٣) المصدر السابق، ص٩٧.

(٤٤) المصدر السابق، ص٨٨.

(٤٥) المصدر السابق، ص٩٢-٩٤.

(٤٦) المصدر السابق، ص٩٩.

(٤٧) المصدر السابق، ص١٠١.

(٤٨) المصدر السابق، ص١٠١.

(٤٩) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر في عام ١٩٩٨.

(٥٠) تعميم نيسان ١٩٨١، توجهات الحركة التنظيمية، ص١.

(٥١) المصدر السابق، ص٣.

(٥٢) الراية الناصرية، صوت التنظيم الشعبي الناصري، العدد ٧٥، آذار ١٩٨٢، ص١٦.

(٥٣) تعميم نيسان .. مصدر سابق، ص٣.

(٥٤) الوثيقة السياسية، ت.ش.ن، مصدر سابق، ص١٠٥.

(٥٥) المصدر السابق، ص١٠٦.

(٥٦) المصدر السابق، ص١٠٨.

(٥٧) المصدر السابق، ص١٠٩.

(٥٨) المصدر السابق، ص١١٠.

(٥٩) المصدر السابق، ص١١١.

(٦٠) المصدر السابق، ص٤٢.

(٦١) تعميم نيسان ١٩٨١، مصدر سابق، ص٢.

(٦٢) المصدر السابق، ص٤.

(٦٣) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر في عام ١٩٩٨.

(٦٤) وحدة العمل الناصري في سوريا، الراية الناصرية، عدد ١١٦، أيار ١٩٨٦، ص٣.

(٦٥) المصدر السابق، ص٣.

(٦٦) المصدر السابق، ص٥-٦.

(٦٧) المصدر السابق، ص٦.

(٦٨) المصدر السابق، ص٦.

(٦٩) المصدر السابق، ص٧.

(٧٠) المصدر السابق، ص٨-٩.

(٧١) في ذكرى الوحدة، الراية الناصرية، صوت ت.ش.ن، العدد ٧٤، شباط ١٩٨٢، ص٨-٩.

الفصل الرابع

الوحدويون الاشتراكيون
من الحركة إلى الحزب

شمس الدين الكيلاني

ولدت النواة المؤسسة لـ"الوحدويين الاشتراكيين" في سورية في خضم المواجهة الشعبية المبكرة مع انقلاب ٢٨ أيلول ١٩٦١ الانفصالي، في سياق اختراق شعبية عبد الناصر لقواعد بل وقيادات معظم القوى والأحزاب السياسية السورية بمن فيها أحزاب الإخوان المسلمين والشعب والوطني والبعث. وربما يعود تحول ولاء هذه النواة عن القيادة البعثية التي تمحورت حول الثلاثي التاريخي: عفلق والحوراني والبيطار إلى جمال عبد الناصر، إلى أواخر عام ١٩٥٩، حين لم يلق انسحاب الوزراء البعثيين من حكومة الوحدة التأييد في قواعد الحزب عموماً، وفي قيادات الصف الثاني خصوصاً. ويذكر الأستاذ فايز إسماعيل أحد أبرز رموز تلك النواة، أن عدداً من قيادات الصف الثاني "البعثية" قد استاءت من تلك الاستقالة، واعتبرتها عملاً موجهاً ضد الوحدة، خاصة بعد أن تصاحبت مع "التجديف على تجربة الوحدة، وعلى عبد الناصر، ثم أتى تأييد قيادة البعث للانفصال، لتنهي بقية الثقة بها"(١). و لم تعتبر هذه النواة موقف القيادة القومية المتردد من الانفصال سوى نوع من قبولٍ مقنّع به، في حين صدمها توقيع اثنين من أساتذها التاريخيين وهما أكرم الحوراني وصلاح الدين

البيطار على وثيقته. ومن هنا لم تتردد هذه النواة بالمشاركة الفعلية في المظاهرات الشعبية العارمة التي واجهت الانفصال منذ الأيام الأولى، لا سيما في كل من دمشق وحلب.

منذ الأيام الأولى للانفصال، جرت اتصالات عديدة ما بين بعض قيادات الصف الثاني في البعث للنظر في مواجهة الانفصال. وقد تصدر هذه الاتصالات عشرة كوادر "بعثيين" من محافظات مختلفة، وهم سامي صوفان (دمشق)، فايز إسماعيل وأدهم مصطفى وأديب النحوي وأبو النور طيارة (حمص)، سامي الجندي (حماة)، سامي الدروبي وعبد المجيد بالي (حمص)، ومحمد الخيّر ومصطفى الحلاج (اللاذقية) ومحمد المحاميد. واجتمعوا بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٦١ وأطلقوا على أنفسهم اسم "الطليعة الوحدوية الاشتراكية" بوصفهم طليعة البعث، وبنتيجة الاتصالات مع القواعد البعثية في المحافظة اقترح بعضهم العمل تحت اسم "البعث"، بوصفهم الممثلون الحقيقيون لمبادئ البعث القومية الوحدوية، التي انحرفت عنها القيادة القومية. وقد تم الاتصال مع ميشيل عفلق لطرح فكرة العمل معه من خلال الحزب ولكن على أساس إصداره قراراً صريحاً بفصل صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني من الحزب لتوقيعهما على وثيقة الانفصال. وانتدبت هذه النواة سامي صوفان للاتصال مع عفلق الذي لم يقدم جواباً حاسماً ثم رفض شروط المجموعة الجديدة. من هنا اجتمع خمسون من قيادات الصف الثاني من البعث باستثناء أديب النحوي في دمشق، وقررت العمل تحت اسم "حركة الوحدويين الاشتراكيين". ولم تطلق النواة على نفسها اسم حزب بل اسم حركة، لتطلعها إلى قيام حزب قومي تكون جزءاً منه. واعتبر هذا الاجتماع الذي انعقد في أوائل عام ١٩٦٢ مؤتمراً تأسيسياً لحركة الوحدويين الاشتراكيين، ومع أن الثقل القاعدي الأساسي للمجموعة كان في حلب فقد تم انتخاب سامي صوفان (دمشق) أميناً عاماً للحركة[٢].

أصدر المؤتمر ميثاقاً تم نشره في بيان مؤلف من صفحة واحدة، حدد هدف الحركة بإسقاط الانفصال والعودة الفورية إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. ورفعت الحركة شعار: الوحدة والاشتراكية والحرية. وورد في الميثاق "إن الوحدة التي قامت بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ كانت تعبيراً حراً عن إرادة الشعب العربي والوحدة الشاملة، وأن الانفصال خيانة كبرى للأمة العربية، وعلى الحركة أن تناضل في سبيل إعادة وحدة إقليمي الجمهورية العربية المتحدة". واستنتج الميثاق بشأن القرارات الاشتراكية التي اعتبر الانفصال رداً عليها، أنها "تعبير عن إرادة الشعب العربي في التحرر من الإقطاع، واستغلال رأس المال، وعلى الحركة أن تناضل من أجل الحفاظ على المكاسب الشعبية". وأما بشأن الحرية، فركز البيان على "حق الشعوب في التحرر" وأن "الحرية حق طبيعي مقدس للأمة العربية، وهي بالضرورة تعني حرية الوطن وحرية المواطن، ولذلك فإن: ١- الاستعمار بجميع أشكاله جريمة بحق الإنسانية، يكافحه الشعب العربي مع بقية شعوب العالم ٢- وأن الإنسانية متضامنة في تطور الحضارة الإنسانية، وحمايتها من العدوان والطغيان والسيطرة"، وأشار البيان إلى ضرورة قيام حركة عربية ثورية واحدة "تشمل جميع أقطار الوطن العربي، وتكون وسيلة الأمة العربية لتحقيق أهدافها في الوحدة والاشتراكية والحرية"[٣] وتضمن الميثاق التزام كل عضو من أعضاء "الحركة" بالقسم التالي «"أقسم بالله العظيم" وبشرفي وعروبتي، أن أكون وفياً لمبادئ الحركة الوحدوية الاشتراكية، مؤمناً بميثاقها، كاتماً لأسرارها، منفذاً لخططها، حافظاً لعهدها، والله على ما أقول شهيد»[٤]. وقد استعارت "الحركة" بناءها التنظيمي من خبرتها السابقة في "البعث"، واستخدمت هذه الخبرة لتأطير التوسع التنظيمي الكبير الذي واكب تأسيسها طرداً مع توسع المواجهة الشعبية ضد الانفصال، وتوسع المطالبة باسترجاع الوحدة. وتمكنت الحركة هنا من إقامة صلات مع عدة ضباط لكن من دون أن تصل هذه الصلات إلى حدود الارتباط

التنظيمي الدقيق[٥]. وقد عزز اهتمام راديو "صوت العرب" ببيانات الحركة، وإبراز نشاطاتها وأسماء معتقليها من هيبتها وسمعتها في الوسط الوحدوي الشعبي السوري[٦].

لم يكن ممكناً إزاء ذلك إلا أن تقاطع "الحركة" انتخابات المجلس التأسيسي في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١ الذي هدف الانفصاليون منه إلى تكريس واقع الانفصال، وإسباغ شرعية دستورية عليه، في حين شارك البعث في هذه الانتخابات. من هنا وضعت الحركة منذ اليوم الأول نفسها في مواجهة الانفصال، وتوسعت قاعدتها الشعبية في سياق ذلك، وحاولت من خلال الضباط المتصلين بها مثل الضابط زهير عقاد أن تلعب دوراً فيما عرف بـ"ثورة حلب" (آذار ١٩٦٢)، واعتقل عدد من قادتها أمثال سامي الدروبي وفايز إسماعيل وسامي صوفان. ولقد شكلت عموداً فقرياً للحركة الوحدوية الناصرية المناوئة للانفصال، إذ بلغ حجم عضويتها عشية حركة ٨ آذار ١٩٦٣ التي أسقطت الانفصال حوالي ٣٥ ألف عضو[٧].

تعقيدات العلاقة مع البعث إثر ٨ آذار ١٩٦٣

كان الجميع واثقين من أن حكم الانفصال مرشح للسقوط بين عشية وضحاها. من هنا لم تفاجئ حركة ٨ آذار أحداً حتى الانفصاليين أنفسهم، ومن هنا استقبلت الحركة تبعاً لقوة التيار الوحدوي الشعبي باحتفالات عارمة، شارك فيها "الوحدويون الاشتراكيون" ورفعوا مع القوى الناصرية الأخرى شعار الوحدة الفورية تحت عنوان: بدنا الوحدة باكر باكر مع الأسمر عبد الناصر. ورغم مرارة الحركة من توقيع صلاح الدين البيطار على وثيقة الانفصال، فإنها شاركت في حكومته التي شكلت على عجل بضغط من الكتلة البعثية النافذة في حركة آذار بوزيرين هما سلمي صوفان (الأمين العام) الذي تولى حقيبة التموين، وسامي الجندي الذي تولى حقيبة

الإعلام. وإزاء ضغط البعث على أولوية تشكيل الحكومة ومناقشة المسائل الأخرى بعد التشكيل، وفي مقدمتها مسألة الوحدة مع المتحدة، والصيغة الجبهوية ما بين القوى الوحدوية المشاركة في الحكم، لم تتمكن الحركة من العودة إلى هيئاتها التنظيمية واتخاذ قرار "حركي" أو حزبي بالمشاركة[٨]، وهي المسائل التي تشكل أولويات ناصرية، وتم التعبير عنها باستقبالهم في ١٢ آذار ١٩٦٣ لهواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة، في مظاهرة حاشدة كانت ترفع صور عبد الناصر وأعلام الجمهورية العربية المتحدة ولافتات تطالب بالوحدة الفورية. وحين ارتقى صلاح البيطار المنصة لإلقاء كلمته واجهه الجمهور بشعار: لا بعث ولا انفصال[٩]. غير أن الحركة مارست ضغطاً كبيراً على البعث، معتمدة على وزنها الشعبي، وأسلوبها الجماهيري في العمل الذي يقوم على التظاهرة، إزاء ما اعتبر تلكؤاً متعمداً منه في العودة إلى الوحدة الفورية. وفي أوائل نيسان ١٩٦٣ قادت الحركة تظاهرات في جميع المدن السورية، كان أقواها وأكثرها اتساعاً وأثراً في حلب. كان جمهور هذه التظاهرات ناصرياً إلا أن الحركة لعبت دور المنظم الرئيسي في تعبئته وقيادته. وتميزت تظاهرة حلب بضخامتها وطول سيرها، وشعاراتها المميزة التي رفعت صور عبد الناصر وشعار الوحدة الفورية وأعلام الجمهورية العربية المتحدة. مما دفع وزير الداخلية أمين الحافظ إلى القدوم بنفسه إلى حلب، والاجتماع بقادة الحركة خصوصاً والقادة الناصريين عموماً، ونقلهم إلى دمشق. وكانت رسالة الحافظ واضحة لا لبس فيها بتحميل فايز إسماعيل مسؤولية التظاهرة، وأن القوى الناصرية لن تستطيع أن ترغم البعث على التنازل لعبد الناصر، وأن البعث هو الذي سيقرر شكل الوحدة. وقد استخدم الحافظ أسلوب التهديد والترغيب مع إسماعيل، وحاول أن يقنعه بالعودة إلى البعث[١٠].

لم يكن طرح الحافظ مستقلاً عن محاولة البعث إعادة قيادة الوحدويين الاشتراكيين بعد حركة ٨ آذار إلى حزبها الأصلي البعث. من هنا طرح البعث فكرة

اندماج الحركة معه، ومناصفته في كافة المواقع القيادية الحزبية، مما خلق بلبلة في الصف القيادي للحركة. و لم تتردد الحركة إزاء تسريب سامي الجندي خطة الانقلاب الناصري المضاد في ١٠ آذار ١٩٦٣ إلى البعث عن فصله منها. وتذكر عدة مصادر أن فرع الحركة في دمشق قد ناقش فعلياً في أواخر نيسان ١٩٦٣ فكرة الاندماج، وأن أدهم مصطفى تبنى الفكرة، انطلاقاً من أن هذا الاندماج سيؤدي إلى سيطرة العنصر الوحدوي على الحزب الذي كانت عضويته محدودة، وسيسهل أمر إعادة الوحدة، إلا أن أغلبية الحاضرين بمن فيهم أمين الفرع حسين حلاق عارضوا الفكرة[١١]. و لم يكن هذا الحوار مجدياً إذ أن القوى الناصرية قد رأت أن توقيع البعث على ميثاق ١٧ نيسان كان صورياً، وقد شاركت الحركة في الوفد السوري في مباحثات الميثاق، وكانت ترغب وفق ما أورده الأستاذ فايز إسماعيل بالتنسيق المباشر مع عبد الناصر، إلا أن ممثليها لم يمتلكوا القدرة على المبادرة والمشاركة الفعالة[١٢].

وعلى الرغم من أن قيادة الحركة تنفي إلى الآن أي معرفة مسبقة لها بوصفها هيئة بحركة ١٨ تموز ١٩٦٣ (الناصرية التي قادها العقيد جاسم علوان)، فإن بعض كوادرها المتصلين مباشرة بالقاهرة قد لعبوا دوراً فيها. و لم يمنع ذلك السلطة من اعتقال هذه القيادة مع سائر القيادات الناصرية الأخرى، في حين اضطر بعض أعضائها مثل سامي صوفان ومحمد الخير وزهير عقاد للجوء إلى القاهرة عبر لبنان. غير أن الحركة التي امتلكت نفوذاً شعبياً ساحقاً استمرت بالعمل. وفوضت قيادة الحركة الملتجئة في القاهرة والملتفة حول سامي صوفان ومحمد الخير الأستاذ فايز إسماعيل للعمل في الداخل كمركز للقيادة. وهكذا قام إسماعيل في ٢٣ آب ١٩٦٣ بإعادة تشكيل قيادات الفروع، وعقد مؤتمراً في حلب، ناقش تقريراً حول الأوضاع السياسية في سورية بعد حركة ١٨ تموز، والوضع التنظيمي للحركة، وتقرر في هذا المؤتمر إصدار جريدة "الوحدوي الاشتراكي"[١٣] كان البعث قد اتخذ في مؤتمره القومي

السادس (تشرين الأول ١٩٦٣) قراراً بفتح حوار مع الوحدويين الاشتراكيين، وعودتهم إلى الحزب. وقد قامت القيادات الأمنية والسياسية والحكومية البعثية بإجراء هذا الحوار الذي كان مركزه المقدم محمد عمران رئيس اللجنة العسكرية البعثية. وقد تعاطت الحركة مع فكرة الحوار، وناقشت مع فهمي العاشوري موفد البعث شروط اندماجها بالبعث. إلا أن الحوار تعطل كلياً بسبب تسريح خمسة عشر ضابطاً ناصرياً، واعتبرت قيادة الحركة (في الداخل) أن قبولها الاندماج في جو تسريح الضباط سينتقص من مصداقيتها أمام قواعدها[١٤]، في حين أكد المقدم عمران للحركة أن ليس بين الضباط المسرحين أي ضابط له علاقة بالحركة. غير أن الاتصالات لم تتوقف، إذ كان البعث قد فتح حواراً مماثلاً مع البعثيين "القطريين" (عبر صلاح جديد) والاشتراكيين (الحورانيين) (عبر أمين الحافظ). وأوفدت الحركة عضوها القيادي زهير عقاد إلى القاهرة للاستئناس برأي عبد الناصر، الذي رأى أن هذا الاندماج يمكن أن يكون إيجابياً في حال تأثيره على توجهات البعث، إلا أن هدفه يمكن أن يكون إخراج الحركة من الساحة السياسية الوحدوية دعماً لسياسة البعث[١٥]. ومن هنا فشل الحوار ما بين البعث والحركة. وفي نهاية عام ١٩٦٣ عاد محمد الخير إلى سورية، وانعقد مؤتمر للحركة في حلب، تم فيه انتخابه أميناً عاماً للحزب، وانتخاب فايز إسماعيل أميناً عاماً رديفاً أي مساعده وقد رشحه إسماعيل انطلاقاً من أن هذا الترشيح سيدعم ثقة عبد الناصر بالحركة[١٦].

من تجربة العلاقة مع الاتحاد الاشتراكي العربي إلى الاستقلال التنظيمي

تم في سياق التحضير لتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي-الإقليم السوري تمثيل الحركة أمينها العام محمد الخير في عضوية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد. كما تم تشكيل قيادة في الداخل تألفت من: فايز إسماعيل وأديب النحوي وعصمت هنانو وظافر خير الله وعبد الرحمن عطبة[١٧]، غير أن الأطراف الناصرية الأخرى ترى أن

الاتحاد لم يشكل قيادة إقليمية له في الداخل بل قيادات فروع، وأن تلك القيادة لم تكن إلا قيادة فرع المنطقة الشمالية. لكنه تم في نهاية عام ١٩٦٤ تشكيل قيادة الاتحاد في الداخل من محمد الجراح وجمال الأتاسي وأسامة الهندي[١٨]. وقد افترض بالاتحاد أن يدمج كافة الأطراف الناصرية فيه وقد تحمست قواعد هذه الأطراف للدمج في إطار الاتحاد بقدر ما واجه الدمج عقبات حقيقية بين قياداتها، قامت على التشكيك في النوايا وتبادل الاتهامات. فتبين منذ البداية أن حركة القوميين العرب لم تحل تنظيمها قط، وأنها كانت تعمل للسيطرة على الاتحاد، في حين أن الحوارات غير الرسمية لم تتوقف ما بين البعث وفايز إسماعيل. وقد أثارت هذه الحوارات الأخيرة ريبة قيادة الداخل التي وجهت رسالة إلى الأمانة العامة للاتحاد في الخارج، تنتقد فيه تصرفات إسماعيل. إلا أن الأمانة العامة أحالت هذه الرسالة إلى إسماعيل نفسه، الذي رد عليها باتهامات مقابلة لحركة القوميين العرب، ولأسلوبها في العمل، وعدم إخلاصها لفكرة الاتحاد[١٩]. وشكلت حقيقة عدم حل حركة القوميين العرب لتنظيمها، واندماجها فعلياً في الاتحاد، ذريعة لإسماعيل وفريقه، للخروج من الاتحاد والعمل بشكل تنظيمي مستقل، بعد أن بات العمل ما بينه وبين قيادة الداخل محاطاً بالشكوك، في حين أن تلك القيادة بررت خروج إسماعيل بتوجهاته للتعاون مع السلطة، بدعوى أن هناك فريقاً وحدوياً داخل البعث يمثله محمد عمران، وأن على الوحدويين دعمه عبر التعاون[٢٠]. غير أن هذا السبب لم يكن هو العامل الوحيد في خروج فريق الحركة الملتف حول إسماعيل من الاتحاد، إذ أن قراءة هذا الفريق لسياسة عبد الناصر قد لعبت دوراً في ذلك. فقد تبنى عبد الناصر يومئذ سياسة مؤتمر القمة العربية لمواجهة مخاطر تحويل مياه نهر الأردن من قبل إسرائيل، وحل المسألة اليمنية، كما أن شعور بعض كوادر فريق إسماعيل باستقرار الوضع السياسي لمصلحة البعث، وأزمة الثقة ما بين أطراف الاتحاد الاشتراكي العربي قد لعبت دوراً في هذا الخروج. وقد عبر فايز

إسماعيل عن ذلك في ميثاق الوحدويين الاشتراكيين الذي أقره المؤتمر الثالث للحركة عام ١٩٦٥ بعد الانسحاب من الحركة بقوله: ".. مع تغير الظروف السياسية والنضالية، فقد بدا أن عودة الوحدة بإقليميها لم تكن قاب قوسين أو أدنى، كما تصور المؤسسون في بداية نضالها، وتبين أن المسافة بين الأمل وتحقيقه أصبحت تتطلب جهداً مضاعفاً، وأسلوباً متقدماً في النضال والتنظيم، لذلك انصرف الوحدويون الاشتراكيون إلى التفكير في وضع ميثاق كامل لهم"(٢١) كما عبر إسماعيل عن موقع الوحدويين الاشتراكيين بالنسبة للبعث، وأسلوب التعامل معه "لقد كان أغلب من نُسبوا إلى الوحدوية والناصرية خصوماً للبعث القضية، وليسوا قريبين من عبد الناصر، أما نحن فما كنا خصوماً للبعث القضية، وإنما كنا خصوماً للممارسة والمواقف فحسب، لذلك طالبنا بالتصحيح"(٢٢). فقد كان الوحدويون الاشتراكيون، أو على الأقل بعض قادتهم، كما يقول فايز إسماعيل "نسيج وحدهم، يؤيدون الإجراء الصحيح ويهاجمون الإجراء الخاطيء، لذلك اتهموا من قبل القوى الناصرية بممالأة الحكم، لا سيما حين كانوا يخوضون مع الحكم حواراً مبدئياً في الموقف من الوحدة وعبد الناصر"(٢٣).

أما الوضع الداخلي والخلافات بين الأطراف، فيبدو أنها تقف في المرتبة الأخيرة من الأسباب، وهذا التعليل لا يقلل من أهميتها؛ يذكر الأستاذ فايز إسماعيل، معللاً خروج تنظيم الوحدويين الاشتراكيين من الاتحاد: ".. ولانسجامه مع نفسه حل تنظيمه الكبير بإخلاص وصدق، ظناً منه بأن الاتحاد الاشتراكي في هذا القطر هو نواة الحركة العربية الواحدة، وأن الفرقاء الذين انتسبوا إليه سوف يحذون حذوه في الحل والإخلاص للمرحلة الجديدة، ولكن كانت خيبة الأمل كبيرة"(٢٤)؛ وقد حدد إسماعيل في اجتماع للجنة المركزية لحركة الوحدويين الاشتراكيين، عن دوافع استقلال الحركة عن الاتحاد، فذكر بالخلافات الداخلية بين أطراف الاتحاد وعدم إخلاص البعض في

العمل، ولكنه ركز أكثر على المسألة السياسية، واختلاف التوجهات من السلطة، وطريقة التعامل معها، إذ كان يرى أن هناك طرفاً وحدوياً في البعث يقف على رأسه محمد عمران، يحمل توجهات صادقة نحو الوحدة، ونحو توثيق العلاقة مع الرئيس عبد الناصر، وأنه من المهم للقوى الوحدوية تشجيع هذه التوجهات، ودعمها من خلال الموقف الإيجابي من السلطة، والخروج من موقف المعارضة المطلقة. فوافقه معظم أعضاء اللجنة المركزية باستثناء حسن عبد العظيم، وعبد المجيد بالي، فضلاً عن ذلك فإن أديب النحوي أحد الرموز الكبرى للوحدويين الاشتراكيين، وللحركة الناصرية، استمر في الاتحاد[٢٥]، بالإضافة إلى ذلك فإن فرع الوحدويين الاشتراكيين في دمشق اندمج فعلياً بالاتحاد، أكثر من كل فروع الأخرى للحركة، لوجود شخصيات بارزة في قيادة الفرع، اختارت الالتصاق ونهائياً بتجربة الاتحاد الاشتراكي، مثل حسن عبد العظيم.

عقد الوحدويون الاشتراكيون مؤتمرهم الثالث ما بين نهاية عام ١٩٦٤ وبداية عام ١٩٦٥، وقدم فيه فايز إسماعيل "مشروع ميثاق للوحدويين الاشتراكيين" ونظاماً داخلياً، وتم تغيير اسم الحركة إلى "تنظيم الوحدويين الاشتراكيين"، وتم انتخاب طاقم قيادي جديد على الشكل التالي: فايز إسماعيل أميناً عاماً، وأدهم مصطفى مساعداً للأمين العام، وانتخب في عضوية المكتب السياسي كل من: زهير عقاد، نزار حمصي (حلب)، محمود قنباز، د.توفيق بغدادي (حماة)، محرم طيارة (اللاذقية)، عبد الرزاق عبد الباقي، وضياء ملوحي (حمص)[٢٦].

أقر المؤتمر ميثاقه تحت اسم "ميثاق الوحدويين الاشتراكيين"، وتم نشره على حلقات في مجلة "الوحدوي الاشتراكي". ويفسر المؤتمر مفهومه لأهداف الوحدة والاشتراكية مؤكداً على بناء "دولة عربية واحدة" تمثل "وحدة الكيان العربي، ليستطيع هذا الكيان أن يسهم في بناء الإنسانية بناء حضارياً خلاقاً" وأن القومية هي

"وعي الأمة لذاتها -تراثها ووجودها- وعياً فاعلاً يتجلى في حياة ثرية مبدعة تبدو في مواقف نضالية وحضارية على المستوى القومي والإنساني" وبالتالي فإنها "أصيلة (ليست عابرة) وإيجابية، منفتحة، مبدعة، قادرة على التجديد ومتميزة، وإنسانية خالية من التعصب[٢٧].

اعتبر الميثاق أن الحركة تمثل "حزباً قومياً يشمل الوطن العربي" ويعمل على "إقامة دولة عربية واحدة للعرب تمتد من المحيط إلى الخليج"، إلا أنه يتبنى المضمون الاشتراكي الشعبوي للوحدة، فيرى أنها ثورة اجتماعية (اشتراكية)، لا يمكن أن تتم في ظل "الإقطاع والرأسمالية والشعوبية" وأنه "لا وحدة بين الحكومات العربية في معزل عن إسهام الشعب بمنظماته وتنظيماته بها .. ويجب أن تكون أداة الوحدة ثورية، تبدأ بطلائع الشعب العربي المناضل، وذلك بالتقاء القوى الثورية الوحدوية .. وأن يكون هدف الوحدة اشتراكياً ..". ومن هنا تصور الميثاق الوحدة في إطار "خطوات وحدوية بين الأقطار العربية المتحررة، ورأى "أن المجال المهيأ لهذه الخطوة اليوم هو الوحدة بين القاهرة ودمشق، وذلك لوجود اختمار شعبي في القطرين، وإمكانية متماثلة بينهما في المنهج الاشتراكي، وفي التعبئة القومية"[٢٨]. إن الميثاق يؤكد هنا على المضمون الاشتراكي للوحدة من حيث أن الاشتراكية تعني لديه "تحرير المواطن من مستغليه، وتحرير المواطن فكرياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ... وخلق المجتمع العربي اللاطبقي .. والأخذ بالعلم والتخطيط .. وكفاية في الإنتاج، وعدل في التوزيع، وتعتمد في الريف على المزارع الجماعية النموذجية، والجمعيات التعاونية"[٢٩]. يغدو التآمر هنا على الاشتراكية كالتآمر على الوحدة، ويستحق وفق الميثاق "عقوبة الخيانة العظمى"[٣٠]. ومن هنا يؤكد الميثاق على المضمون القومي الشعبوي لمفهومه للحرية ويرى أن حرية المواطن تقتصر على "المؤمنين بالوحدة والاشتراكية .. ولا حرية لأعداء الشعب"[٣١].

تبنى الوحدويون الاشتراكيون نظاماً داخلياً يتسق مع مفاهيمهم للوحدة والاشتراكية والحرية، ويتصور العلاقة الداخلية قائمة على أساس "التوفيق بين المركزية والديموقراطية"، والاستفادة من تجربة الرئيس عبد الناصر، حيث يرى "إن حزب الوحدويين الاشتراكيين يقوم على المنطلقات والأفكار التي صاغها القائد العظيم جمال عبد الناصر في الفكر والأخلاق والتنظيم"[٣٢]. وقد تصور الوحدويون الاشتراكيون أنفسهم "فصيلة ثورية من فصائل الثورة العربية الواحدة في الوطن العربي" وأن العضوية مفتوحة بينهم "لكل مواطن عربي في الوطن العربي أو خارجه"[٣٣] إذا آمن بأهدافهم. وبما أنهم كانوا يطمحون إلى أن يكونوا تنظيماً قومياً شاملاً وليس مجرد تنظيم وحدوي في سورية، فإن هرمهم التنظيمي يتدرج من الخلية وهي النواة القاعدية إلى المؤتمر القطري[٣٤]، وأن المؤتمر القومي للحزب ينتخب القيادة القومية والأمين العام القومي. وقد ظل الميثاق والنظام موجهين فكريين وتنظيميين للوحدويين الاشتراكيين حتى عام ١٩٧٢ أي حتى المؤتمر الحادي عشر. غير أن ما يلفت الانتباه في الميثاق والنظام الداخلي، أنهما لم يحللا اتجاهات الحكم في سورية، والموقف منها، كما غاب عنهما تحليل طبيعة العلاقات القائمة ما بين الحكم في سورية وبين الجمهورية العربية المتحدة، واقتصر على حديث عام عن توفر الشروط اللازمة لقيام الوحدة ما بين مصر وسورية.

عبر المؤتمر الثالث عن خروج الوحدويين الاشتراكيين نهائياً من مظلة الاتحاد الاشتراكي العربي أو من إطاره. وقد أدى ذلك بقسم هام من قواعدهم "الناصرية" إلى ترك الحركة والاستمرار في الاتحاد، بقدر ما خسروا نسبياً المحيط الشعبي الناصري، الذي أخذ ينظر إليهم، وكأنهم قد عادوا إلى أصولهم البعثية على حساب الثوابت الوحدوية، والولاء لعبد الناصر[٣٥]. وقد اشتدت وتيرة ذلك طرداً مع التقارب ما بين

الوحدويين الاشتراكيين والسلطة السورية التي نظر إليها الناصريون على أنها امتداد للانفصال، وارتقى هذا التقارب إلى مجال التعاون السياسي.

من المعارضة إلى الوزارة

شهد التعاون ما بين "تنظيم الوحدويين الاشتراكيين" وبين السلطة تحولاً نوعياً بعد قيام حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ التي وصل فيها يسار البعث إلى السلطة في سورية. وقد شكل إبعاد "الشباطيين" القيادة القومية التقليدية مبرراً قوياً للتنظيم كي يندفع باتجاه التعاون مع البعث، إذ حملت قيادة التنظيم منذ أوائل تأسيسه تلك القيادة مسؤولية تعثر العلاقة ما بين البعث وعبد الناصر، وإعاقة استعادة الوحدة. من هنا رحب التنظيم بدعوة الشباطيين لها للمشاركة في الحكومة، وقد تمت هذه المشاركة باسم عناصر تقدمية وليس باسم التنظيم بدعوى وحدة القيادة السياسية التي تبنتها القيادة الشباطية، وطرحت في إطارها شعار: التعاون مع العناصر التقدمية. وإثر نكسة حزيران ١٩٦٧ تم رفع تمثيل التنظيم (بصفة عناصر تقدمية) في الحكومة إلى حقيبتين، تولى فيهما الأمين العام فايز إسماعيل (حقيبة الشؤون البلدية والقروية) كما تولى هشام الحلاج (حقيبة وزير دولة)، واستمرت صيغة التمثيل هذه حتى عام ١٩٧٠[٣٦].

بررت قيادة التنظيم تعاونها مع البعث، بأن الفريق البعثي الجديد فريق شلب لم يعان من عقدة التعامل مع عبد الناصر، التي ميزت القيادة القومية التقليدية، وطرحت أفضلية النضال الإيجابي على النضال السلبي، وأهمية التعاون في التقريب ما بين السلطة وبين عبد الناصر، وتمهيد السبيل إلى الوحدة[٣٧]، غير أن هذا التعاون واجه اعتراض بعض القياديين، لا سيما المجموعة المتحلقة حول محمد رعدون المسؤول الطلابي للتنظيم في جامعة حلب، والتي لم تتقبل ما طرحه البعث علناً من أن التعاون مع غير البعثيين يتم بوصفهم عناصر تقدمية وليس بوصفهم أحزاباً[٣٨]. وإزاء ذلك ظل قسم

من الوحدويين الاشتراكيين يحمل إسماعيل مسؤولية المسار الجديد للتنظيم، ويمحض ولاءه لمحمد الخير الذي نظر إليه بوصفه الأمين العام الشرعي. وحين عاد الخير في أيلول ١٩٦٨ من القاهرة إلى دمشق، كان إسماعيل نفسه على رأس مستقبليه، إلا أن الخير على ما يبدو ووفق بعض المصادر أشار لمستقبليه أن القاهرة غير راضية عن أسلوب تعاون الوحدويين مع السلطة، وأن عبد الناصر ليس ضد فكرة التعاون، لكنه مع أن تتم هذه الفكرة في إطار جبهوي فعال[٣٩]. وشكل ذلك مدخل الخير لمشاورات مع بعض الكوادر الأساسية، لتشكيل تنظيم جديد، استطاع أن يجذب قسماً من النشطاء إليه. وتم في شباط ١٩٦٩ عقد اجتماع موسع لهؤلاء النشطاء في قرية عين المريزة في بانياس، انبثقت عنه أمانة عامة مؤقتة، حددت مهمتها بالتحضير لعقد مؤتمر جديد. وتألفت من محمد الخير (أميناً عاماً) ومن أبو الهدى الصالح (دمشق) وعبد الرزاق عبد الباقي، وضياء الدين ملوحي (حمص) والنقابي أسعد كريم الحمادي (حلب) وبشير الخطيب (تدمر) والضابط المسرح جابر صقر (جبلة)

ومحمد رعدون (حماة).

تمكنت الأمانة العامة المؤقتة من عقد المؤتمر في منتصف عام ١٩٦٩ في منزل الصيدلاني عبد الرزاق عبد الباقي، إلا أنه انفض بسبب مخاوف أمنية غير مواتية وطارئة. وقد أثر هذا الانفضاض على ضعف روابط التنظيم الجديد، وعدم انتظام الصلة بين كوادره، ثم التباعد ما بين توجهات هؤلاء الكوادر. حيث اتجهت مجموعة على رأسها محمد الخير نفسه للعمل مع عصمت سيف الدولة في إطار ما عرف بحركة أنصار الطليعة، في حين اتجهت مجموعة أخرى إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، بينما عاد فريق آخر على رأسه عبد الرزاق عبد الباقي وجابر صقر إلى جناح فايز إسماعيل، وهو الجناح الذي سيصطف مع أحمد الأسعد في انشقاقه عام ١٩٧٥ عن الحزب[٤٠]. وإثر تكشف الصراع ما بين جناح الفريق حافظ الأسد وجناح اللواء صلاح جديد في

البعث، كان طبيعياً أن ينحاز الوحدويون بقيادة فايز إسماعيل إلى جناح الأسد، بل كانوا من أوائل مؤيدي الأسد في صراعه، نظراً لبرنامجه المنفتح، وطرحه لتطوير العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة. وقد أعلن فايز إسماعيل منذ عام ١٩٥٩ هذا الموقف بوضوح، ودعا الحزب إلى أن يكون بشكل معلن مع الأسد، بوصفه يحمل مشروع الوحدة مع المتحدة وعبد الناصر[٤١]، مما أنعش الآمال في التنظيم، وحدَّ من نشاط وتأثير مجموعة الخيّر من دون أن ينفي حقيقة أن التنظيم قد خسر جزءاً هاماً من عضويته التي كانت بعشرات الألوف من الأعضاء والمؤيدين عام ١٩٦٣.

تحالفات وانقسامات جديدة

كان من الطبيعي تبعاً لذلك أن يكون تنظيم الوحدويين الاشتراكيين من أكثر المنظمات الحزبية السورية اندفاعاً للتعاون مع الحركة التصحيحية التي قامت في ١٦ ت٢ ١٩٧٠. من هنا شاركت منذ البداية وبشكل حيوي في إطار هيئات الجبهة الوطنية التقدمية المزمع تشكيلها، وكان ممثلوها الأكثر توافقاً مع البعث حين مناقشة ميثاق الجبهة ثم مواد الدستور السوري الذي سيطرح على الاستفتاء. وقد تم تمثيل التنظيم بوزيرين في الحكومة الأولى التي ترأسها الرئيس حافظ الأسد وهما فايز إسماعيل (وزير دولة) ومحمود قنباز (الشؤون البلدية والقروية) في سياق تمثيل كل من الأحزاب الأخرى بوزيرين، وهي أحزاب: الشيوعي السوري، والاتحاد الاشتراكي العربي، وحركة الاشتراكيين العرب. إلا أن التنظيم واجه على خلفية هذا التحالف الجديد وبنتيجته مشكلة انقسامية جديدة. ففي حين طرح التنظيم بقيادة إسماعيل أن يخصص لها ١٢ مقعداً في مجلس الشعب، فإن أدهم مصطفى الأمين العام المساعد فاجأها باتصالات جانبية مع البعث، أبدى فيها قبوله بخمسة مقاعد فقط، وحدد المرشحين لهذه المقاعد دون استشارة الأمين العام وهم، د.محمد علي هاشم وأدهم مصطفى ومنير برخان ومحرم طيارة وضياء الدين ملوحي.

بهدف مواجهة هذه المشكلة، دعا الأمين العام فايز إسماعيل المؤتمر العاشر للتنظيم إلى الانعقاد في عام ١٩٧١، وكانت هذه المشكلة هي الموضوع الأساسي للمؤتمر الذي انتقد محاولة الأمين العام المساعد وضع الحزب أمام الأمر الواقع، بترشيح خمسة أعضاء لمجلس الشعب "دون قرار من هيئات الحزب" فاقترح المؤتمر تفادياً للانقسام على الأعضاء الخمسة أن يقدموا استقالة بطريقة شكلية، يجري تمزيقها فيما بعد، ولكنه اقتراح لم يطبقه أحد[٤٢]، وفي الجلسة التكميلية للمؤتمر التي عقدت في منزل عبد السميع ناصر في حلب، توضح جيداً أن أدهم مصطفى يقود تكتلاً يستهدف السيطرة على الحزب، وإزاحة الأمين العام. إذ رشح منير برخان أدهم مصطفى إلى الأمانة العامة، غير أن فايز إسماعيل الذي رشحه المحامي فوزي إبراهيم تم تجديد انتخابه بأغلبية الأصوات[٤٣]. استمرت كتلة أدهم مصطفى بالعمل خارج الهيئات، ويبدو أنها وجدت تشجيعاً غير مباشر من البعث الذي طرح عليها العودة إليه. من هنا أعلن القيادي الثلاثي رشيد الزوني ومحمد علي هاشم ومنير برخان في بداية عام ١٩٧٢ وبدعم مباشر من أدهم مصطفى عن تأسيس "حركة الوحدويين الاشتراكيين"، مستعيدين الاسم القديم للحركة، وتم بعيد ذلك الإعلان رسمياً في وسائل الإعلام عن قرار عودة مجموعة هذه "الحركة" إلى البعث، والتي سميت في أوساط الوحدويين الاشتراكيين فيما بعد بمجموعة التسعين نسبةً إلى أنهم يعدون تسعين عضواً بقيادة أدهم مصطفى[٤٤]. أما البعث فاعتبر هذه العودة خطوة عملية في ترجمة ميثاق الجبهة الذي ينص على دمج تنظيماتها مستقبلياً في "تنظيم سياسي واحد". ومنذ ذلك الوقت لم يعد ممكناً إرجاع الخلافات الداخلية في صفوف "الوحدويين الاشتراكيين" إلى خلافات فكرية أو سياسية، بل باتت هذه الخلافات متمحورة فعلياً حول مزايا التقارب من السلطة، والمشاركة في هيئاتها التمثيلية والتنفيذية.

رد الوحدويون الاشتراكيون على انشقاق كتلة مصطفى عنهم، واندماجها في البعث بعقد المؤتمر الحادي عشر في العام نفسه ١٩٧٢، ورمم الشواغر القيادية الناتجة عن الانشقاق، وأعلن عن تحول التنظيم إلى حزب تحت اسم "حزب الوحدويين الاشتراكيين". وتمثل مغزى ذلك في أن التنظيم لم يعد يعتبر نفسه حركة قابلة للاندماج في حزب قومي أوسع بل حزباً مستقلاً. وقد تم تمثيل الحزب على غرار الأحزاب الأخرى بالجبهة بوزيرين في الحكومة (فايز إسماعيل ومحرم طيارة) ومنح سبعة مقاعد في مجلس الشعب(٤٥). وما كاد الحزب يرمم تصدعاته الداخلية التي نتجت عن انشقاق مجموعة "التسعين" حتى واجه عام ١٩٧٥ انشقاقاً جديداً قاده عضو المكتب السياسي أحمد الأسعد، بدعم مباشر من بعض مراكز القوى في البعث، وأخذ يعمل -على ما يبدو في ضوء نصيحة قدمت له- تحت اسم حزب جديد هو "الحزب الوحدوي الاشتراكي الديموقراطي"، الذي تم تمثيله في الجبهة بممثل واحد، وفي الحكومة وفي مجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية. ولم يكن للشأن السياسي أو الفكري نصيب في أسباب هذا الانشقاق. وقد شخص الأمين العام فايز إسماعيل في تقريره التنظيمي للمؤتمر الثالث عشر عام ١٩٧٦ الأسباب التي وقفت خلف انشقاق كتلة الأسعد بقوله: "لقد فشلنا في اختيار وزراء من حزبنا أو أعضاء لمناصب كبيرة، لأنهم هووا أمام هذه المناصب .. وثبت بالتجربة أنهم ضعاف هزيلون عقيمون، يصلون إلى السلطة فيضيعون في متاهاتها وإغراءاتها، لأن الوزارة أو المنصب كان أكبر منهم. وإن الثقة التي يمنحهم إياها الحزب لم تُجهز على انتهازيتهم، مما قدم إلى حزبنا الكثير من الإساءات وأتعبه .."(٤٦).

ثم يقدم توصيفاً للحالة التنظيمية لمجموعة الأستاذ أحمد الأسعد: "إن إصدار خمس بيانات، وخمس نشرات مطبوعة في المطابع العامة، لا يجعل من هؤلاء حزباً سياسياً .. وكلنا نعلم أنه لا اجتماعات ولا دراسات ولا اشتراكات، لا مهمات، لا نضال،

وبالتالي لا مؤسسات حزبية ولا واجبات حزبية، ولا مواقف .. كل ما يمارسونه من حزبيتهم هو التسكع على دوائر الدولة، والاتصال بالمسؤولين وتوزيع البيانات عليهم بدل الشعب، والمطالبة بالمزيد من المناصب والمكاسب .."(٤٧).

لقد انعقد المؤتمر على خلفية الأزمة الانشقاقية في الحزب، إلا أن تحليل الوضع السياسي طغى على تقريريه التنظيمي والسياسي. وقد تبنى المؤتمر السياسة السورية تجاه الأزمة اللبنانية، والنظام المصري بعد توقيع اتفاقية سيناء، وحاول أن يحلل الاتجاهات السياسية للحزب تجاه الظروف الدولية، والمعسكر الاشتراكي والمعسكر الامبريالي والسياسة الأمريكية. غير أنه واجه مشكلة توضيح مسائله الفكرية، ويشير الأمين العام إلى ذلك بقوله: "قبل عام ونيف أعلنت لكم ضرورة وضع دستور لنا، نحدد فيه فكرنا بكثير من الوضوح والشمول، وكلفت بالقيام به، وشرعت بوضع الخطوط العامة ... وسوف تكون الخطوة الأولى بعد مؤتمرنا هذا هي الدعوة إلى الدعوة إلى مؤتمر يخصص لدراسة مقدمة الدستور، وذلك بعد توزيعه على الأعضاء بزمن لإعداد الملاحظات المسبقة .."(٤٨). غير أن التقريرين يفتقدان إلى أي تحليل لاتجاهات الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السوري، وإلى أي مهام محددة أو مباشرة أو استراتيجية تحدد مواقف الحزب. فقد غلب عليهما، توصيف الوضعين العربي والدولي، وتأييد السياسة السورية تجاههما. وقد ناقش التقريران تجربة التحالف مع البعث، وأكدا على صوابها والتمسك بها، في إطار تمسكه بالثوابت الناصرية، وبعد أن يذكّر التقرير السياسي، بما تمتلكه "مصر من زعامة للعرب بحكم الموقع والمساحة والسكان والقدرات الفنية والعلمية والسياسية .. ولا سيما حين وصل إلى سدة القيادة فيها (الرئيس جمال عبد الناصر)"(٤٩). يشير إلى ميزات قيادة الرئيس عبد الناصر: "لقد أنجبت بلاد العرب الكثير من القادة والمناضلين العرب، ولكنهم جميعاً كانوا قادة وزعماء محليين، إلا عبد الناصر، فقد تجاوز القاعدة ليكون قائداً للعرب،

وزعيماً للمناضلين العرب .. ومن أهم ما قام به: ثبَّت عروبة مصر .. ووضع ثقلها في كفة النضال العربي، وقضايا العرب .. أول قائد لجأ إلى الجماهير .. لتحمل رايات النضال القومي .. وطرح قضية الوحدة على الأرض ومع المواطنين .. وآمن بالاشتراكية .. وأعلن الحرب على الاستعمار، وخاض معاركه القومية الاشتراكية بنفسه، في الميدان والمسؤولية .. لقد كانت مسيرة عبد الناصر جواباً للواقع العربي، وتعبيراً عن تطلعات الأمة، فأحرى بالمناضلين العرب اليوم أن يدرسوا عبد الناصر جيداً ليكملوا مسيرته .."(٥٠)، ولقد تميزت "الناصرية -حسب التقرير- بالعديد من الظواهر المشرقة، وإننا نقف أمام ظاهرتين، كونها عربية التوجه .. وكونها تقدمية اتجهت نحو الجماهير العربية .. لقد اعتبرت الناصرية الشعب مادة ثورتها وهدفها .. لهذين السببين ولأسباب أخرى كنا مع الناصرية، وحملنا رسالتها، وناضلنا مع قائدها .. وسنبقى أوفياء للرجل العظيم، وخطه الفكري والنضالي ..."(٥١)، ثم ينتقد التقرير انحراف السادات الذي أخَّر بدور مصر، وأفقدها موقعها القيادي للعرب.

تقويم العلاقة مع البعث

منذ انتقال الوحدويين الاشتراكيين إلى التعاون مع البعث، بعد خروجهم من الاتحاد الاشتراكي، استعملوا في محاججاتهم التمييز بين ما سموه النضال السلبي، الذي يتميز بالرفض المطلق للسلطة، والنضال الإيجابي الذي يتميز بمنطق الواقعية والمرونة، فاختاروا الأسلوب الثاني، رغم أن الأول جذاب شعبياً، والثاني يعزلهم عن الجمهور الناصري؛ ولقد ركز التقريران السياسي والتنظيمي على هذه المسألة، فأظهرا منحى تطور العلاقة مع السلطة. فيذكر التقرير التنظيمي "لقد كانت الأحزاب السياسية في الماضي أقوى منها اليوم .. لأن السلبية تلقى هوى في النفوس، وتُشعر المعارض بوجوده، وهي الموقف الأقوى بنظر الشعب .. ولكن .. إذا كانت السلبية موقفاً جميلاً يستهوي النفوس لأنه يحمل بطولة وجرأة المجابهة ... فالإيجابية موقف أجمل لأنه

يحمل بطولة أكبر منها، هي بطولة الحياة الغنية مع أهداف النضال لبناء المجتمع السليم ونشر مبادئ العدل والإنسانية والتقدم ..."(٥٢).

ثم يرجع التقرير إلى تاريخ العلاقة مع البعث، فيقول: "إننا نحن الوحدويين الاشتراكيين، لطالما قوَّمنا حزب البعث العربي الاشتراكي بأنه فصيل أساسي من فصائل الثورة العربية، و لم يتغير رأينا فيه، و لم نقل عنه إلا كل إيجابي يعبر عن حبنا له، وصدقنا في التعاون معه. إننا لا نُجيز لأنفسنا أن نكون ضد هذا الحزب .. لم نأخذ صفة المعارضة من حكم البعث، مع أن الروح السلبي لدى أعضائنا وقياديينا، وشعبنا أكبر بكثير من الروح الإيجابي، بل إنهم يرون في المواقف السلبية ظاهرة قوة .. لأن الجماهير تعتبر الإيجابي متملقاً .. لم نأخذ صفة المعارضة، بدليل أننا لم نسلط الأضواء على السلبيات، و لم نشكك بالمسيرة، و لم نقم بأي صراع جانبي مع الحزب .. بل أخذنا جانب الاعتدال في مواقفنا ... لأن إيماننا بالقضية لا يسمح لنا ولا لغيرنا بفتح معارك جانبية مع حزب يصارع الامبريالية والصهيونية .."(٥٣).

أما الموقف من صيغة الجبهة، فيذكر التقرير "كم مرة صارحنا حزب البعث بضرورة قيام الجبهة، وكان جوابه دائماً لنا أنه ليس في القطر أطراف على مستوى الحزب، وأن باب الحزب مفتوح للمناضلين، وأنه لا قيادة إلا للحزب الواحد. وحين جاءت الحركة التصحيحية أعلنت في ميثاقها الجبهة الوطنية التقدمية، فاعتبرنا هذا الشعار نصراً مؤزراً، وكسباً كبيراً للقضية .."(٥٤). يؤكد التقرير الرغبة في تحويل الجبهة إلى حزب واحد وفق ما تضمنه ميثاقها، "فلقد كنا أول حزب سياسي دعا إلى قيام الجبهة الوطنية التقدمية، وكنا أول حزب سياسي هاجم بقاء الجبهة بالشكل الذي ولدت فيه، وكنا في مناقشات ميثاق الجبهة نصرّ دائماً على قيام التنظيم السياسي الواحد في القطر، خطوة أولى ورائدة من أجل قيام الحركة العربية الواحدة على المستوى القومي"(٥٥).

ويذهب التقرير إلى أن سورية أخذت الموقع الطليعي والقيادي، الذي كانت تأخذه مصر، وهذا يعود إلى دور الرئيس الأسد القيادي "ذلك لأن هذا القائد (= الرئيس الأسد) لا يزال في الساحة حاملاً سلاحه ضد الامبريالية والصهيونية، وضد التمزق والتخلف، بكثير من الثبات والبسالة، وكثير من الصدق والجدية، وهو موضع ثقة الجميع، والقاسم المشترك الذي تلتقي عليه القوى السياسية والجماهير الشعبية. فلقد استطاع القطر العربي السوري في عهده، أن يأخذ صفة الدولة العربية الطليعية الأولى، لأنها الوحيدة التي تحارب اليوم، لا دفاعاً عن أرضها فحسب، وإنما دفاعاً عن العرب جميعاً"(٥٦). وطبقاً لهذا التحليل يكون الموقع القيادي للحركة الناصرية قد انتقل من مصر إلى سورية. فـ"سورية اليوم هي القوة العسكرية العربية الضاربة على حدود الوطن المحتل، ترفع راية التحرير بكثير من الجرأة والبسالة، وتحشد أغلب طاقاتها، رغم تصدع الصف العربي، ورغم انسحاب مصر من المعركة .."(٥٧). من هنا يأتي تأييد التقرير المطلق للسياسة السورية في لبنان ومبادرتها لحل الأزمة اللبنانية "التي وضعت طاقات القطر في خدمة حقن الدماء في لبنان ... ولقد انصرف السيد رئيس الجمهورية بصورة خاصة، والقيادات الحزبية، وأغلب أجهزة الدولة بصورة عامة لمعالجة الأزمة اللبنانية .. وليس من قطر تحمل تحمله هذا القطر، حتى أصبحت المبادرة السورية هي المدخل إلى قلوب الجماهير اللبنانية .."(٥٨).

جدد الحزب ثوابته حول التلازم ما بين الوحدة والاشتراكية في صيغة "الوحدة الاشتراكية" التي تميز بطرحها في الستينات، ووجدت رواجاً في صفوف اليسار العربي لا سيما في اليسار المتكون داخل حركة القوميين العرب قبل انشقاقه وتحوله إلى يسار ماركسي-لينيني من طراز جديد. وجاء في التقرير السياسي أن شروط الوحدة في منظور الحزب تتحدد في "أن تكون شعبية، أي أن وسيلتها الشعب وهدفها الشعب" و"أن تكون اشتراكية" و"أن تكون تقدمية"(٥٩). ولا يمكن وفق التقرير لـ"وحدتنا

العربية، بل حتماً عليها، إلا أن تكون شعبية، وإلا أن اشتراكية، وإلا أن تكون تقدمية"[٦٠]. وفي البيان الصادر عن المؤتمر تم تأكيد ذلك بـ"إننا نناضل من أجل هدف واحد هو تحقيق الوحدة الاشتراكية، وهل الوحدة الاشتراكية، إلا قيام المجتمع العربي الاشتراكي الديموقراطي الموحد"[٦١]. كما ورد في نشرة الوحدوي الاشتراكي أن "الوحدة العربية والاشتراكية قضية واحدة لا قضيتين منفصلتين"[٦٢]، ويعني ذلك أن الحزب قد واصل تمسكه النظري بمفهوم "الوحدة الاشتراكية"، الذي يرهن الوحدة بشروط "طبقوية"، تعيق قيامها فعلياً، من دون التبصر الكافي في الشروط الجديدة التي تفرض تجديداً في النظر إلى الوحدة، يقشرها من الاشتراطات "الطبقوية".

المصائر

اتسم تطور حزب الوحدويين الاشتراكيين بنوع من الاستقرار التنظيمي، وتجاوز بسلام أزمة أوائل الثمانينات، خرج بعدها أكثر التصاقاً بالسلطة، جاعلاً سلطة الرئيس الأسد الفكرية والسياسية مرجعه النهائي، مع التذكير باستمرار بالمرحلة التدشينية الأولى، أيام النضال ضد الانفصال. فأصبح التذكير بظروف الولادة (= النضال ضد الانفصال) بمثابة مصدر الشرعية للهوية، ورمزاً يدل على ما يميزه عن غيره، أما الالتصاق بمؤسسات الدولة: الجبهة الوطنية التقدمية، مجلس الشعب، هيئات الإدارة المحلية، المكاتب النقابية، وفوق هذا وذلك، اعتبار قيادة الرئيس الأسد، بمثابة المرجعية النهائية، يستمد الحزب منها شرعية البقاء والاستمرار، ومصدراً للقوة والنفوذ. لذا اقتصرت مؤتمرات الحزب، فيما بعد، على تأييد اتجاه السياسة السورية العربية، والدولية، والداخلية، مع إغفال أي تحليل لاتجاهات "الوضع الداخلي"، ومهام الحزب المباشرة والبعيدة في هذا الخصوص. ثم التركيز على المسائل الداخلية للحزب، وتأمين آلية عمله، ومحاولة زيادة العضوية، أو الاستقرار التنظيمي.

جاء في التقرير السياسي للمؤتمر السابع عشر عام ١٩٩٣ "يجب أن نحصِّن مواطنينا من الانزلاق في مهاوي اللامبالاة، والتهجم والنقد والتشكيك بإخوانه ومواطنيه، وبالنظام، لأن هذا يقود إلى التشاؤم واليأس والانزلاق في مهاوي السلبية، والسلبيون هم المادة التي يستغلها أعداء الوطن للعبث والتخريب"(٦٣)، فليس في سورية ما يستدعي المعارضة، والنقد، لأن سورية: "هي القطر العربي الوحيد الذي يربض جنوده على حدود الوطن المحتل .. إنها القطر العربي الوحيد الذي أعلن استراتيجية واضحة ... إنها القطر العربي الوحيد الذي كان مع الأخوة الأشقاء في لبنان ... إنها القطر العربي الوحيد الذي بقي الأكثر إخلاصاً ووفاءً وصدقاً مع القضية الفلسطينية ... وما عُرف عن سورية يوماً أنها تنازلت عن حق من حقوق العرب ... وقد حملت لواء التضامن العربي بصدق وإخلاص .. وأصبحت سورية نقطة ارتكاز أساسية في المشرق العربي .. ومن خلال سلامة خطها ومبدئية مواقفها، أصبح لها رصيد كبير لدى أحرار العرب .. إنها القطر العربي الوحيد الذي أزال الخلافات بين القوى السياسية المتخاصمة في البلاد، حين أقام الجبهة الوطنية التقدمية ... وإنها القطر العربي الذي بنى الديموقراطية فعلاً، حين أقام مؤسساتها من مجلس الشعب إلى مجالس الإدارة المحلية، إلى النقابات والمنظمات الشعبية .. وعملت من أجل قيام الوحدة الوطنية .. وعملت في كل الميادين لكي تبني الجيل العربي الجديد في القطر: ثقافة، تربية .. تدريباً، ممارسة. رعاية، تنظيماً. وأقامت المصانع والمؤسسات الجديدة، بالإضافة إلى السدود والمزارع ومشاريع الري، والتنمية ... وحين تُذكر سورية يُذكر معها القائد العربي الكبير حافظ الأسد، الذي كان له الفضل بما وصلت إليه من رقي وتقدم"(٦٤).
وجاء في التقرير: "نحن مع الرئيس المناضل حافظ الأسد، لا لأنه حاكم القطر العربي السوري، وإنما لأنه قائد العرب دون منازع، تكلَّم باسم العرب وحمل مسؤولية قضيتهم"(٦٥). ثم بعد أن يعرض التقرير موقفه من حرب الخليج الثانية، ومن العراق،

وإيران ولبنان، ومنظمة التحرير. فيعكس موقفاً يتطابق مع اتجاهات السياسة السورية الرسمية، بعد هذا ينصرف التقرير لمعالجة مسائل تتعلق بنشاط التنظيم، وسبل تطوير آلية عمله الداخلية وتوسيع عضويته، يلاحظ التقرير: أن الشعب تعددت في الفروع أكثر بكثير مما كانت عليه حين انعقد المؤتمر السابق، كذلك الفرق والحلقات. وتضاعف عدد أعضاء الحزب مرات، وهذا يلقي على قيادات الفروع مسؤوليات كبرى، ذلك لأن لا عمل حزبي من خلال الكتب كما مر معنا، وإنما العمل الحزبي هو من خلال الزيارات والاتصالات والمتابعات، والتوجيه والتصحيح والمتابعة[٦٦]. ثم يعرض للمخيمات التي يقيمها الحزب لأعضائه، فاعتبرها التقرير بمثابة "مؤتمرات مصغرة"، وتغرس لدى الأعضاء المحبة والتعاون "وكل مخيم جديد كان خيراً من المخيم الذي سبقه"، لذا "سوف نستمر في إقامة المخيمات، ولسوف تكون مخيماتنا القادمة محدودة، ذلك لأنه حضر في اليوم الأول ما يربو على الـ ١٢٠٠ عضواً، واستقر المخيم بعدها على الـ ٣٠٠-٣٥٠ عضواً .. سوف أقترح على القيادة القادمة أن تقتصر مخيماتنا على طليعة الحزب"[٦٧].

كما يشير التقرير، بأن صحيفة "الوحدوي الاشتراكي السياسي" لم تأخذ دورها، وأن الصحف المحلية (النضال الوحدوي-دمشق) و(الناصرية-دير الزور) و(الوحدة الاشتراكية-الرقة) و(صوت الوحدويين-درعا) و(الوحدة-حمص) نجدها متعثرة، ويستثني من ذلك صحيفة حلب (النضال الناصري)، التي أمضت ثلاث سنوات وهي تصدر كل أسبوع، بدأ بها عدنان قلعجي ونماها عماد عباسي[٦٨].

أما بالنسبة لطاقم أعضاء مجلس الشعب الوحدويين الاشتراكيين، فيذكر التقرير، أنه "لم يكن ثمة تجانس وتفاهم بين الأعضاء" و"لقد استهتر عدد منهم بالالتزام بحضور جلسات المجلس" و"كان ثمة تعثُّر في دفع الاشتراكات" و"ما كانوا يلتقون مع بعضهم في المجلس" و"لم يحضر أي منهم اجتماعات الفروع" و"ما وصل

الأمانة العامة أي محضر من محاضر جلساتهم" و"لم يثبتوا وجودهم في مداخلات المجلس" و"ما كان ثمة تنسيق بينهم وبين الأمين العام" و"اعتبروا أنفسهم مؤسسة حزبية وكأنهم قيادة فوق القيادة .. وبعضهم حرض الآخرين للتمرد على الحزب"(٦٩).
كما يتعرض الأمين العام في التقرير، إلى طريقة توفير السيارات إلى الفروع لتسهيل الاتصالات التنظيمية، فيقول: "ولسوف نسعى من أجل إيصال سيارة إلى كل فرع، ولقد كان السيد الرئيس حافظ الأسد كريماً معنا حين لبى مطالبنا في هذا المجال، وسد لنا حاجة ماسة من حاجات العمل الحزبي. وأننا على استعداد لتلبية المطالب لتوزيع دراجات نارية إذا أمكن أن تسد حاجة المحافظة. وكلنا ثقة وأمل بأنه حين يُعقد مؤتمر الجبهة أن يحل الموضوع، وأن يحل معه موضوع المقرّات (= أماكن لهيئات الحزب) وأن يحل معهما أيضاً موضوع التفرغ"(٧٠).

رغم الصعوبات التي تواجه حزب الوحدويين الاشتراكيين، إن كانَ على صعيد تجديد علاقاته بالقطاعات الاجتماعية المختلفة، وتجديد دماء عضويته، وتوسيعها، أو على صعيد صياغة برامج ملموسة للمشاكل التي تطرحها اتجاهات تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية السورية، أو إيجاد حلول ناجعة للتنمية السياسية، فإن الحزب لا يزال يجد في بقاء النسق الجبهوي ضمانة أكيدة لاستمراره. ومع بقاء هذا الوضع، فإن وجود الأستاذ فايز إسماعيل، كشخصية من الرعيل الناصري الأول في منصب الأمين العام، يشكل صمام أمان لوحدته واستمراريته.

الهوامش:

(١) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، في كانون الثاني عام ٢٠٠٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ميثاق حركة الوحدويين الاشتراكيين، عن مجلة الوحدوي الاشتراكي، عدد خاص بمناسبة الذكرى العشرين لميلاد حزب الوحدويين الاشتراكيين، العدد ١٠٢، تشرين الأول ١٩٨١، ص٢٦-٢٧.

(٤) المصدر السابق، ص٢٧.

(٥) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، في بداية عام ٢٠٠٠.

(٦) بقلم فايز إسماعيل، التقريران السياسي والتنظيمي لحزب الوحدويين الاشتراكيين، المقدمان للمؤتمر السابع عشر للحزب عام ١٩٩٣، كراس، بدون مكان ولا تاريخ، ص١٢-١٣.

(٧) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، سبق ذكرها.

(٨) المصدر السابق.

(٩) مقابلة مع الأستاذ حسن عبد العظيم، في منتصف عام ١٩٩٩.

(١٠) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، سبق ذكرها.

(١١) من مقابلة مع الأستاذ حسن عبد العظيم، في منتصف عام ١٩٩٩. تم الاجتماع في منزل أمين فرع دمشق حسين حلاق، وحضره كل من: خير النشواتي، أحمد الأسعد، مطاع صفدي، سعد بسيسو، حسن عبد العظيم، محمد الخير، أدهم مصطفى.

(١٢) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، سبق ذكرها.

(١٣) بقلم فايز إسماعيل، التقريران السياسي والتنظيمي لحزب الوحدويين الاشتراكيين، المؤتمر السابع عشر، مصدر سابق، ص١٣.

(١٤) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، سبق ذكرها.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) المصدر السابق.

(١٨) مقابلة مع الأستاذ حسن عبد العظيم، عام ١٩٩٩. ومقابلة مع الدكتور جمال الأتاسي، عام ١٩٩٩. ومقابلة مع الدكتور عبد الرحمن عطبة، عام ١٩٩٩.

(١٩) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، سبق ذكرها.

(٢٠) مقابلة مع الدكتور عبد الرحمن عطبة، عام ١٩٩٩. ومقابلة مع الدكتور جمال الأتاسي، عام ١٩٩٩.

(٢١) مجلة الوحدوي الاشتراكي، العدد ١٠٢، تاريخ ١٩٨١، مصدر سابق، ص٢٨.

(٢٢) المصدر السابق، ص١٢.

(٢٣) المصدر السابق، ص٦.

(٢٤) فايز إسماعيل، حول الطليعة، مجلة الوحدوي الاشتراكي، العدد ٤، تاريخ ١/ ٩/ ١٩٦٦. من كراس: في العضوية الحزبية، بقلم فايز إسماعيل، عام ١٩٨٠، ص٧٧.

(٢٥) من مقابلة الأستاذ حسن عبد العظيم، عام ١٩٩٩. ومقابلة مع الأستاذ عبد المجيد بالي، في عام ١٩٩٩.

(٢٦) من مقابلة الأستاذ حسن عبد العظيم، عام ١٩٩٩.

(٢٧) ميثاق الوحدويين الاشتراكيين، مجلة الوحدوي الاشتراكي، العدد ١٠٢ (عدد خاص)، مصدر سابق، ص٣٥-٣٧.

(٢٨) المصدر السابق، ص٤٠-٤٢.

(٢٩) المصدر السابق، ص٤٢-٤٥.

(٣٠) المصدر السابق، ص٤٧.

(٣١) المصدر السابق، ص٣٨.

(٣٢) النظام الداخلي للوحدويين الاشتراكيين، في المصدر السابق، ص٤٩-٥١.

(٣٣) المصدر السابق، ص٥٣-٥٥.

(٣٤) المصدر السابق، ص٥٧-٦٦.

(٣٥) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد بالي، سبق ذكرها. ومقابلة الأستاذ حسن عبد العظيم، سبق ذكرها.

(٣٦) من مقابلة مع الأستاذ فوزي إبراهيم، في بداية عام ٢٠٠٠. راجع أيضاً: الأستاذ فايز إسماعيل التقريران السياسي والتنظيمي للمؤتمر السابع عشر، مصدر سابق، ص١٤.

(٣٧) من مقابلة مع الأستاذ محمد رعدون (مسؤول تنظيم الوحدويين الاشتراكيين في جامعة حلب، عام ١٩٦٨).

(٣٨) المصدر السابق.

(٣٩) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد بالي، عام ١٩٩٩. ومقابلة مع الأستاذ محمد رعدون، في بداية ١٩٩٩.

(٤٠) المصدر السابق.

(٤١) المصدر السابق. ومن مقابلة مع الأستاذ فوزي إبراهيم، في بداية عام ٢٠٠٠، كذلك فإن تقرير الأمين العام إلى المؤتمر العاشر أشار إلى ذلك.

(٤٢) من مقابلة مع الأستاذ فوزي إبراهيم، بداية عام ٢٠٠٠.

(٤٣) المصدر السابق.

(٤٤) المصدر السابق.

(٤٥) المصدر السابق.

(٤٦) الأخ فايز إسماعيل، التقرير التنظيمي المقدم إلى المؤتمر الثالث عشر لحزب الوحدويين الاشتراكيين، عام ١٩٧٦، ص٣٩.

(٤٧) المصدر السابق، ص٣٥.

(٤٨) المصدر السابق، ص٤٠.

(٤٩) الأخ فايز إسماعيل، التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر الثالث عشر لحزب الوحدويين الاشتراكيين، عام ١٩٧٦، ص٣٨.

(٥٠) المصدر السابق، ص٤٣-٤٥.

(٥١) المصدر السابق، ص٥١.

(٥٢) الأخ فايز إسماعيل، التقرير التنظيمي، المؤتمر الثالث عشر، مصدر سابق، ص١٠.

(٥٣) المصدر السابق، ص٧.

(٥٤) المصدر السابق، ص١٢.

(٥٥) المصدر السابق، ص١٤.

(٥٦) المصدر السابق، ص٨.

(٥٧) الأخ فايز إسماعيل، التقرير السياسي للمؤتمر الثالث عشر، مصدر سابق، ص٧٩.

(٥٨) المصدر السابق، ص٣٥.

(٥٩) المصدر السابق، ص٢٢.

(٦٠) الأخ فايز إسماعيل، التقرير التنظيمي للمؤتمر الثالث عشر، مصدر سابق، ص٢٤.

(٦١) البيان الصادر عن المؤتمر الثالث عشر لحزب الوحدويين الاشتراكيين: المقدم من الأخ الأمين العــام، ٢٥-٢٧ آب ١٩٧٦، عن مجلة الوحدوي الاشتراكي، عدد ١٠٢، تاريخ ١٩٨١، مصدر سابق، ص٧٧.

(٦٢) المصدر السابق، ص٧٨.

(٦٣) التقريران السياسي والتنظيمي المقدمان إلى المؤتمر السابع عشر لحزب الوحدويين الاشـــــتراكيين ١٩٩٣، بقلم فايز إسماعيل، ص١٦.

(٦٤) المصدر السابق، ص٧٤-٧٦.

(٦٥) المصدر السابق، ص١٥٢.

(٦٦) المصدر السابق، ص١٦٠.

(٦٧) المصدر السابق، ص١٦٦.

(٦٨) المصدر السابق، ص١٦٧-١٦٨.

(٦٩) المصدر السابق، ص١٦٩-١٧٠.

(٧٠) المصدر السابق، ص١٧١-١٧٢.

الفصل الخامس

الحزب العربي الديمقراطي الناصري في مصر
مجريات التمايز والصراع ما بين المدرستين القديمة والجديدة في الحركة الناصرية المصرية

أمين اسكندر

في ٥ مايو/ أيار ١٩٩١، تقدم السيد ضياء الدين داوود المحامي[١] إلى لجنة الأحزاب المصرية بطلب ترخيص للحزب العربي الديمقراطي الناصري، إلا أن اللجنة رفضت هذا الطلب، وبررت رفضها، بانعدام الشروط القانونية في وكيل المؤسسين ضياء الدين داوود لإدانته بقضية ضد أمن الدولة، هي القضية التي عرفت باسم قضية ١٥ مايو/ أيار ١٩٧١، واتهام بعض المؤسسين بالمشاركة في تظاهرات ضد الدولة، وافتقاد الحزب المقترح ترخيصه لشروط التميز عن الأحزاب السابقة[٢] وقيام الحزب على النظام الشمولي الذي يتعارض مع الديمقراطية السليمة من خلال تبنيه لوثائق ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢. إلا أن المؤسسين تمكنوا إثر معركة قضائية وقانونية طويلة من استصدار قرار من المحكمة الإدارية العليا، بإلزام لجنة الأحزاب المصرية، بالترخيص للحزب العربي الديمقراطي الناصري، واعتباره الحزب الشرعي العاشر في مصر. وبذلك اكتسب الحزب الصفة القانونية في الإطار الدستوري المصري. إلا أن جذوره

تعود إلى البيئة الحاضنة للحركة الناصرية المصرية التي كان الحزب الناصري الجديد من أهم تطوراتها في مرحلة ما بعد عبد الناصر. وسنحاول هنا رصد المراحل والتجارب المتعددة التي أفضت إلى تأسيس هذا الحزب.

من رحيل عبد الناصر إلى انتفاضة ١٩٧٧

بعد رحيل عبد الناصر في سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠ شاع تعبير ومصطلح الناصرية في القطر المصري من قبل جيل جديد من أبناء التجربة التي مارستها ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر، ومن المعروف أن عبد الناصر، رفض في حياته إطلاق تعبير الناصرية على طريقه ونهجه وأفكاره وتجربته التاريخية، إلا أن المؤمنين بذلك من الأجيال الجديدة أشاعوا هذا التعبير، في خضم مواجهة مفعولات ونتائج حركة ١٥ مايو/ أيار ١٩٧١ التي قام بها خليفة عبد الناصر أنور السادات.

ورغم الانقلاب وضبابية ما حدث، حيث كان قائد الانقلاب ومخططه من داخل أجهزة الدولة وتنظيماتها[٣] إلا أن الأطر الناصرية تكشف لها أن السادات - نائب رئيس الجمهورية السابق ورئيس الجمهورية بعد ١٥ مايو ١٩٧١- يسير على طريق عبد الناصر بشكل معكوس، وأن ما حدث في مايو/ أيار ١٩٧١، لم يكن سوى انقلاب، وليس مجرد قضاء على جماعات من مراكز القوى حاولت السيطرة على السلطة تحت زعم المحافظة على طريق عبد الناصر، وقد ساعد انتشار الحديث عن الديمقراطية الذي صاحب خطابات السادات في تلك الآونة، والحملات الإعلامية الكثيفة التي صاحبت قضية مايو/ أيار ١٩٧١، وعدم وجود مظاهر للمقاومة من قبل التنظيم الطليعي (الجهاز السري للاتحاد الاشتراكي العربي)، حدوث الانقلاب من داخل نفس مؤسسات الدولة الناصرية إلى حد كبير في تشكيل نوع من الضبابية حول التحول الجديد.

لكن وبعد وقت قصير من ذلك، تبلورت الحركة، وتصارعت الاتجاهات وتعمقت الرؤى، وتصادمت الإرادات، ويرجع ذلك إلى ما تبقى من كوادر طليعية ناصرية، تخرجت من منظمة الشباب الاشتراكي الناصري، وولادة نوع من جيل ناصري جديد يتميز بأنه لم يعش فترة عبد الناصر ولا حكمه، بل لم تكن معظم شرائحه نتاج أي من مؤسساته سواء في الدولة أو منظمات العمل السياسي.

ولقد تحرك هؤلاء دون روابط أو تنسيق أو حتى معرفة لبعضهم البعض وسط دوائر واسعة من الجماهير التي أحبت عبد الناصر، واستفادت من تجربته، وتعزز لديها ذلك من خلال ما اعتبرته فساد التجربة التي تلته وانقلبت عليه.

وهنا لا بد من التناول الكاشف لمرحلة بلورة الأدوات والأطر والوثائق والأوراق والبرامج، والتي بدأت بعد رحيل عبد الناصر، وكانت تراكما فعالا في تأسيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري كما أنها كانت سببا رئيسا في مشاهد الانقسام والتفكك في تلك التجربة الحزبية.

١- طليعيون مشتتون:

بعد انقلاب مايو/ أيار ١٩٧١، ومحاكمة قيادات الجهاز السري للاتحاد الاشتراكي العربي (طليعة الاشتراكيين)، والحملات الإعلامية الكثيفة التي عملت على تشويه ذلك التنظيم وكل من شارك فيه، وجد الطليعيون أنفسهم أمام أربعة اضطرارات:

١- الانضمام إلى "الانقلاب" ومؤسساته التي هي نفسها مؤسسات الدولة المصرية بدعوى خدمة الجماهير.

٢- البعد عن الخطر والهجرة المؤقتة إلى بعض البلدان العربية.

٣- التزام الصمت أو تجميد العمل السياسي.

٤- اختيار طريق الاستمرار في بلورة ظرفٍ جديد لتعزيز الحركة الناصرية وإنضاجه. وكان على رأس هؤلاء بعض الشباب الطليعيين في الجامعة وفي منظمة الشباب الاشتراكي الناصري وفي بعض المواقع الجماهيرية والعمالية(٤).

حيث نشط هؤلاء في مواقعهم، وساعد بعضهم على تكوين أطر وأدوات جديدة تعبر عن الحركة الناصرية، كما تحول البعض الآخر إلى النضال السري. وكان من أبرز تلك المجموعات مجموعة طليعة الاشتراكيين في جامعة عين شمس والتي أسست "النادي السياسي" بجامعة عين شمس، وكذلك "لقاء ناصر الفكري" المنعقد سنوياً لمدة سبع سنوات والذي جمع معظم فاعليات الحركة الناصرية في مصر العربية.

٢- منظمة الشباب الاشتراكي الناصري:

تأسست هذه المنظمة في عام ١٩٦٥، إلا أن بواكير تأسيسها تعود إلى أواخر عام ١٩٦٣ حين قامت الإدارة المركزية للشباب في الاتحاد الاشتراكي العربي، والتي كان يترأسها السيد زكريا محي الدين بإعداد الدراسات الأولية للمنظمة، ولهيكلها التنظيمي وطرق عملها، ومجالاته، وأسلوب التجنيد في عضويتها. وقد قام بإعداد هذه الدراسات لجنة تألفت من د.محمد الخفيف ود.علي الدين هلال وحسين كامل بهاء الدين وآخرون، مثلما تم بإرسال بعثات إلى كل من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي والصين لدراسة المنظمات الشبابية فيها، والاستفادة من خبراتها.

وقد بدأ إعداد أول دفعة من الرواد الذين سيتولون قيادة العمل في المنظمة من عام ١٩٦٣ حتى مايو/ أيار ١٩٦٥، ووصل عددهم إلى ٣٥٠ عضواً، تم اختيار ١٠٧ منهم لقيادة عمل المنظمة مركزياً، وفي المحافظات المختلفة داخل الجمهورية العربية المتحدة.

وجسدت منظمة الشباب، بوتقة انصهار وتفاعل بين الشباب المؤمنين بنهج جمال عبد الناصر وأفكاره، كما أنها ساعدت على التفاعل بين الطليعة والمواقع الجماهيرية (العمال والفلاحون)، وكشفت كثيرا من سوء تصرف القيادات التقليدية في الاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم الجماهيري)، كما أنها نجحت في التفاعل مع أجيال "الثورة" الجديدة وعملت على حشدها وتأطيرها.

ومن هنا أعطاها جمال عبد الناصر، الكثير من اهتمامه، لذلك كان من الطبيعي أن تعتبر المنظمة نفسها معبرة عن عبد الناصر بعد رحيله، وقد ظهر ذلك جليا في أول مؤتمر لها عام ١٩٧١، حيث صدر تكليف لبعض قيادات المنظمة بالعمل على إصدار كتاب يجمع أقوال عبد الناصر، على أن يرتب ترتيبا منهجيا، يكشف عن رؤيته ومواقفه وطريقة تفكيره تجاه العالم والأمة والقطر، وتجاه مختلف القضايا في الحرية والاشتراكية والوحدة والتنمية والصراع العربي الصهيوني وعدم الانحياز والحياد الإيجابي.. إلخ.
وقد صدر الكتاب تحت اسم "عبد الناصر والثورة" لكن الطبعة الثانية منه، صدرت تحت عنوان "عبد الناصر الفكر والطريق" وذلك بعد استشعار قادة المنظمة باحتمالات الانقلاب على الثورة ونهجها من قبل أنور السادات، من هذا الاستشعار بالذات وسط العناصر الطليعية التي كانت من قيادات المنظمة[٥].

كما أن مؤتمر المنظمة هذا أخذ قرارا بتسميتها بـ"منظمة الشباب الاشتراكي الناصري"، ورغم اتساع رقعة انتشار الكادر المتخرج من المنظمة والذي وصل إلى مئات الآلاف إلا أنهم اصطدموا بعدم وجود قرار من قيادة التنظيم الطليعي بالمواجهة مع السادات، وعدم وضوح الرؤية لدى التنظيم في الصراع القائم بين طرفي السلطة في مصر.

وقد نتج عن ذلك الضياع، ما نتج عنه على رجال الطليعة الاشتراكية من تشتت وضياع أو هجرة مؤقتة وانضمام إلى أجهزة الدولة، وما تبقى من نشطاء ساهموا ونشطوا من خلال الحركة الناصرية الجديدة، وساهم بعضهم في بناء الحزب الناصري عبر تجاربه المتعددة مثل (عادل آدم، رائف أنس، محمد عواد، محمد يوسف، سيد الطحان، يحيى عبود، محمد فريد حسانين، محمد سامي، طارق النبراوي، ماجد جمال الدين وآخرون) وقد ساهمت العناصر النشيطة في المنظمة الناصرية في إحداث تراكم حركي لصالح فكرة الحزب ولصالح تفعيل الدور الناصري وإبرازه في المعارضة، كما أنها ساعدت على بناء شبكة مواقع الحركة الناصرية، بالإضافة إلى وعيها المبكر بأهمية البناء الطليعي السري، حيث كانت هناك مجموعة سرية ناصرية أطلقت على نفسها (ط.ن) بمعنى طليعة ناصرية في عام ١٩٧٥.

٣- اللجنة العربية لتخليد عبد الناصر:

في أعقاب رحيل عبد الناصر، تقدم عدد من الشخصيات المصرية والعربية المقيمة بمصر، إلى وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية بطلب تأسيس "اللجنة العربية لتخليد القائد عبد الناصر"[٦]، وبعد أخذ الموافقة والترخيص الرسمي، قامت اللجنة ببعض الأعمال التي ساهمت في بلورة الحركة الناصرية بمصر، وكان من بينها إصدار كتاب يجمع وثائق ثورة ٢٣ يوليو (فلسفة الثورة، الميثاق، بيان ٣٠ مارس) كما ساهمت عبر شرعيتها القانونية في توسيع عضويتها من المحافظات داخل مصر، وقد ساعد ذلك على مزيد من التعارف بين الناصريين، كما أنها ساهمت في عقد أكثر من مؤتمر جماهيري ناصري في مناسبات متعددة، مما ساعد الناصريين على المشاركة في الفعل السياسي داخل مصر.

ورغم استمرار اللجنة العربية لمدة طويلة مستندة في ذلك إلى الشرعية القانونية حتى عام ١٩٩٧ تقريباً، ورغم تغيير مجلس الإدارة أكثر من مرة عبر الانتخابات، إلا أن

عملها تعرض إلى الوهن والتوقف بعد ذلك، من جراء الخلافات الناصرية، وكان في القلب منها تدخل الطليعة العربية، التي أسست في عام ١٩٧٤ على ضفاف الملتقى القومي الناصري في ليبيا من قبل فاعليات ونشطاء من رابطة الطلبة العرب الوحدويين، والتي ضمت بين صفوفها قيادات تاريخية في الدولة الناصرية، وقيادات طليعية فضلا عن عناصر الطليعة العربية (تنظيم عبد الناصر القومي) في بعض الأقطار العربية.

ومن جراء تلك الخلافات والتدخلات، فشلت اللجنة العربية في أن تكون إطارا شرعيا ومعبرا عن الحركة الناصرية في مصر، وقد ساهم في ذلك الفشل أيضا، طبيعة الأداة الشرعية تلك، حيث أن غرضها الرسمي كان القيام بدور التوثيق وحفظ التراث الناصري وليس القيام بدور الحشد والتعبئة الجماهيرية.

٤- رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين:

وقد تشكلت بعد رحيل عبد الناصر، وكانت إطارا يعمل على تجميع الطلاب العرب المقيمين داخل مصر، وفي أوربا أيضا[٧]، وقد نجحت تلك الرابطة في تكوين وبلورة قيادات عربية شابة وبالذات في الساحات العربية المختلفة، وساهمت بشكل محوري في التأسيس الجديد للطليعة العربية (تنظيم عبد الناصر القومي)، كما لعبت بعض قياداتها أدوارا هامة في تأسيس وبلورة وتثوير الحركات الناصرية في الوطن العربي، فيكفي أن نعلم أن الشهيد عيسى محمد سيف (أمين عام تنظيم الطلائع الوحدوية) اليمني كان من قيادات الرابطة ونشطائها، ودفع حياته ثمنا لمبادئه الناصرية، حيث تم إعدامه رميا بالرصاص في أحداث ١٩٧٨ في اليمن والتي عرفت باسم ثورة ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٨، والتي راح ضحيتها ما يقرب من اثنين وعشرين قياديا ناصريا من اليمن، ومعظمهم كانوا من نشطاء الرابطة[٨]، كما أنه كان للرابطة فروع مركزية في كل من ليبيا ولبنان ويوغوسلافيا وإسبانيا وبريطانيا وفرنسا، كما

كانت اجتماعات المكتب التنفيذي للرابطة تصدر في آخر دورة انعقادها بيانا يحدد فيه الخطوط الرئيسية للموقف السياسي لأعضاء الرابطة من خلال المنظور الناصري في قراءة وتحليل الأحداث، بعد أن يتم استعراض ومناقشة تقارير المكتب التنفيذي، وتقارير الهيئة التنفيذية، وخطط النشاط المرحلي، والتحليل السياسي للمرحلة.

٥- لقاء ناصر الفكري:

تمكن الطليعيون في جامعة عين شمس، بالإضافة إلى خريجي دورات منظمة الشباب الاشتراكي من السيطرة على اتحاد طلاب جامعة عين شمس[٩] وأنشؤوا عن طريق ذلك النادي السياسي بالجامعة، وأعلنوا عن بدء نشاط لقاء ناصر السنوي، الذي يعتبر من ركائز الحركة الشبابية الناصرية، والذي ساهم عبر سبع دورات من انعقاده منذ رحيل عبد الناصر حتى سبتمبر/ أيلول ١٩٧٧، في تخريج دفعات متعددة من الناصريين، كما أنه ساهم في تعميق الحوار بين مشارب الحركة الناصرية المتعددة، وكان منبرا متميزا للحركة الناصرية بشأن إعلان الموقف الناصري من القضايا الوطنية والقومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد تميز هذا اللقاء بانعقاده كل عام في سبتمبر/ أيلول ولمدة ستة أيام، كما أنه تميز بإبراز دور كثير من الفاعليات الناصرية الطلابية[١٠]، ويكشف اطلاعنا على نموذج للبرنامج الفكري "ناصر الفكري" الخامس المنعقد في جامعة عين شمس والذي أشرف عليه اتحاد طلاب الجامعة، على أهمية تلك البرامج في تربية الكادر وخلق التفاعل بين المؤتمرين بالإضافة إلى إعلان الرأي الناصري في القضايا المختلفة.

- البرنامج الفكري للقاء الخامس:

"يناقش لقاء ناصر الفكري كل عام جميع القضايا التي تهم الجماهير العربية وفي هذا العام فإن اللقاء سوف يتجه لأكثر قضايا أمتنا العربية أهمية كما يتناول هذه

القضايا بشقيها الفكري والسياسي.. بغية تأصيل الفكر الناصري من جهة وتتبع واقع التطبيق وتقييم هذا الواقع من جهة أخرى.."، وقد تضمن هذا اللقاء الذي بدأ يوم الثلاثاء ٢٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٧، عدة محاضرات عن تحالف قوى الشعب العامل: دولة المؤسسات واقعها ومستقبلها، والاشتراكية-البعد الاجتماعي للثورة، والقضية الاجتماعية إلى أين، والوحدة-البعد القومي لثورة يوليو، والصراع العربي الإسرائيلي، والثورة-والدولة والثورة، والثورة والثورة المضادة، فضلا عن مسيرة إلى ضريح عبد الناصر.

ويكشف التعرف عن قرب على طبيعة القضايا المطروحة للنقاش والأوراق المقدمة عن أهمية تلك القضايا في بناء الكادر الناصري، وفي إعلان الموقف الناصري من خلال تلك الرؤى، وهناك أكثر من مثال على ذلك، حيث قدمت في لقاء ناصر الخامس دراسة حول الدولة والثورة من إعداد لجنة الدراسات والبحوث - شعبة التثقيف. وقد عبر بنيان تلك الدراسة ومنهج تناولها للموضوع عن نضج مبكر في ذهنية المشرفين على تلك اللقاءات الهامة والمؤثرة في تاريخ الحركة الناصرية، حيث طرحت الدراسة بشأن الدولة محاور عدة: تعريف الدولة - هدف الدولة - عمن تعبر الدولة اجتماعيا وطبقيا، ثم النظريات الطبقية والنظريات المختلفة في الدولة (ليبرالية - ماركسية - ناصرية قومية) وقدمت نقدا لكل من مفهومي الدولة الليبرالية والماركسية، حاولت تأسيس تعريف ناصري للدولة، وانتهت إلى خلاصة جاء فيها نصا "خلاصة القول أن المحورين اللذين طرحناهما في أول حديثنا عن نظريات الدولة نستطيع أن نبلورهما فيما يلي من منظورنا الناصري".

أولا- هدف الدولة:

الدولة هي منظم لحركة الجماهير من أجل غاية اجتماعية لبناء أمل منشود.. أمل الجماهير في وحدة الأمة العربية وتجسيدها في دولة واحدة، أي تحقيق مجتمع الحرية

والاشتراكية والوحدة.. أي حرية الوطن وكذلك بناء الاشتراكية العربية التي تكفل معالجة التخلف وتجاوزه إلى التقدم والحضارة وهناك تكون الدولة هي المعبرة والحارسة لتلك المكاسب الاشتراكية ويكون القانون معبرا وحاميا لها.

ثانيا- أما القوى التي تعبر عنها:

فهي القوى الاجتماعية التي تعبر عن هذا المشروع في تلك المرحلة (فلاحين، عمال، مثقفين، جنود، رأسمالية وطنية) وهي الغالبية العظمى للمجتمع التي خضعت للسيطرة والاستغلال من قبل الاستعمار والرجعية المتمثلة في الإقطاع السياسي والاقتصادي وهي الرأسمال الاحتكاري المستغل.

وأخيرا تختتم الدراسة أوراقها بنظرة مستقبلية "الآن نحن نريد أن نحدد مهمات العمل الناصري أمام جيل من الشباب تربى وترعرع في أحضان التجربة.. ماذا نقول له؟ نقول له ما قاله الزعيم" إذا لم ننشر الوعي حتى يمارس كل واحد فينا الديمقراطية السليمة فإننا نجد أنفسنا في مواجهة "ديكتاتورية الحكومة" ولم تكن تلك هي الدراسة الوحيدة، بل كثيرة هي الدراسات الهامة التي أثرت في كوادر اللقاء، فكان منها "التحول الاشتراكي والقطاع العام"، و"اقتصاديات البلدان العربية" و"الديمقراطية والتنظيمات السياسية" و"الصراع العربي الصهيوني، رؤية ناصرية"... إلخ.

وقد أفاد كثيرا في التفاعل بين الكوادر طريقة أوراق النقاش المطروحة للقضايا، فعلى سبيل المثال أيضا فقد طرحت ورقة نقاش حول نظرة عامة إلى "تحالف قوى الشعب العامل":

أولا- حول التجربة الحزبية في مصر والوطن العربي قبل الثورة.

ثانيا- التجربة التنظيمية للثورة في مصر (الضباط الأحرار، هيئة التحرير، الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي العربي).

ثالثا- تحالف قوى الشعب العامل بين النظرية والتطبيق.

- النظرية (الضرورة، الماهية والفلسفة، التكوين، الخصائص، الاستراتيجية).
- موقع قوى التحالف من الاستراتيجية والتكتل في الثورة.
- صيغة التحالف ومدى استراتيجيته.
- وظيفة التنظيم.
- التطبيق: السلبيات - الإيجابيات.

رابعا- مستقبل التحالف في ضرورة التطوير الأخير.

ولما كان لقاء ناصر الفكري السنوي مناسبة لإعلان موقف الحركة الناصرية في جمهورية مصر العربية، فقد اهتمت وسائل الإعلام كلها ببيانه الافتتاحي الذي كان بمثابة إعلان رأي سياسي في كافة القضايا العربية المصرية وبالذات داخل مصر التي كانت تتعرض في ذلك الوقت بعد انقلاب ١٥ مايو ١٩٧١ إلى حركة مضادة للناصرية، ولنأخذ البيان الافتتاحي للقاء ناصر الفكري الخامس كنموذج لذلك حيث جاء فيه "في هذه المرحلة المصيرية في حياة أمتنا العربية.. من هذا المكان الناصري الصامد ووسط جماهير عبد الناصر العظيم.. نبعث بتحية الوفاء إلى روح القائد والمعلم جمال عبد الناصر ونقسم أننا جماهير الناصرية المؤمنة بمبادئك.. سنظل على نهجك ماضين وعلى طريقك ملتزمين لا نحيد.. مؤمنين بثورة يوليو العظيمة التي خضتها مدا وجزرا.. شدا وجذبا.. مؤمنين بأن الحركات التاريخية تتقدم وتنتكس ولكنها لا تموت.

تجيء الذكرى الخامسة لذكرى القائد المعلم جمال عبد الناصر وسط ظروف سياسية واجتماعية ووطنية عظيمة الأهمية حتى ينعقد لقاء ناصر الفكري الخامس بعد أربعة لقاءات تبلور فيها نضال القوى الناصرية وتأكد ليكون لكل لقاء دلالته الخاصة وإنجازه المتميز.

انعقد اللقاء الأول بعد عام من رحيل القائد المعلم عبد الناصر ليرتفع الصوت عاليا بأن جماهير عبد الناصر باقية ومازالت متمسكة بمبادئ وإنجازات الثورة. وجاء اللقاء الثاني ليشهد أن اللقاء الأول لم يكن مناسبة عابرة وإنما هو بداية لمرحلة نضالية طويلة على طريق جمال عبد الناصر العظيم. جاء هذا اللقاء العظيم ليشهد بلورة فكره ومبادئه وليدعو كل الأجهزة والمؤسسات في الدولة بأن تلتزم بالخط الناصري الذي التفت من حوله جماهير شعبنا العامل ومحذرا من تسلل قوى اليمين والقوى المضادة للثورة إلى الأجهزة والمؤسسات وسلطة الدولة بشكل عام وكان مرحلة من مراحل التحدي انتهت في مجيء اللقاء الثالث ليؤكد أن المسألة الوطنية لم تعد تحتمل الانتظار وكذلك فإن قضية التحول الاجتماعي أيضا لم تعد تتحمل التوقف والجمود.

فالمسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة ومن هنا أكد اللقاء على أن تحرير الوطن ليس خلاصا للأرض من الاحتلال الأجنبي فحسب وإنما خلاص لإنسان هذه الأرض من الاستغلال بشتى صوره كما أكد اللقاء الثالث على أن المسألة العربية ليست كما يعتقد البعض مجرد جيرة بين الجيران الطيبين يتكلمون لغة واحدة وإنما المسألة العربية هي قومية واحدة عربية.. هي أمة عربية واحدة.. وأكد اللقاء على أنه ليست هناك مصر فحسب وإنما هناك مصر العربية المرتبطة استراتيجيا في المصير العربي الشامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأن الإقليمية لا تعني سوى الردة الاقتصادية والاجتماعية والتوجه إلى الاستعمار والإقطاع والرأسمالية.

ويمر هذا اللقاء، وبعد أيام مجيدة يحطم الجندي العربي أسطورة التفوق الإسرائيلي في السادس من أكتوبر. وكنا ننتظر أن لا تنطلق مع انتصار أكتوبر العظيم -ومع تجمدت عملية التغير الاجتماعي- الجرذان من جحورها وتعود الفئران من حيث هربت واختبأت فيها في انتظار لحظة الحصاد وتستولي على أجهزة الشعب ومؤسساته ليعلنوا هدم الثورة وليخرجوا معاولهم وحقدهم الدفين وترتفع أصواتهم النكراء، معتقدين أن

الساحة قد خلت، وأن قوى الثورة قد انكمشت وانتهت ويصل بهم الأمر إلى رفض نسبة الخمسين في المائة من العمال والفلاحين بل وإلى إلغاء صيغة تحالف قوى الشعب العامل والعودة إلى مجتمع النصف في المائة.

ويجيء اللقاء الرابع ليرتفع صوت الناصرية عاليا مدويا ليصم آذان الرجعية والانتهازية كاشفا عملاء الخيانة وأذنابهم... وأن القيادة السياسية لا ينبغي أن تكون على حياد وسط هذا التزييف والهدم لمنجزات الثورة بل عليها أن تنحاز لانتمائها الطبيعي لتحالف قوى الشعب العامل...

ويجيء اللقاء الخامس ليجمع بين جنباته هذا الحشد الهائل من جماهير الناصرية الصامدة المؤمنة ليعطي قبل بدايته دلالة هامة وعظيمة وهي أن القوى الناصرية في مصر والوطن العربي قد تبلورت وأن لقاء ناصر الفكري بجامعة عين شمس لم يعد لقاء الناصريين من طلاب مصر وحدهم، وإنما صار لقاء الناصريين من جميع قطاعات الشعب العامل في مصر ومن القوى العربية الناصرية، ولعل هذا الأمر يحملنا المسؤولية في أن يخرج هذا اللقاء عن صفته الموسمية ليطرح على الجماهير "الناصرية برنامج عمل" لخدمة قضايا فكر الثورة العربية ومطالب جماهيرنا العاملة وليخرج أيضا بصيغة محددة لتجميع القوى الناصرية في مصر العربية لتعمل لخدمة قضايا الحرية والاشتراكية والوحدة... إلخ". ولعل هذا البيان الافتتاحي (الوثيقة) يعبر بوضوح عن طبيعة لقاء ناصر ودوره الهام في حياة الحركة الناصرية ويكشف بالإضافة لذلك عن أجندة الحركة وهمومها وسبل مقاومتها للثورة المضادة كما يكشف لنا عن دور هذا اللقاء في بلورة الحركة الناصرية وفي تخريج دفعات من الكوادر الهامة التي كانت هي بمثابة العمود الفقري للحزب بعد ذلك.

٦- نادي الفكر الناصري:

تنادت بعض الطلائع الناصرية في جامعة القاهرة للتعارف، وبدأ عملها داخل الجامعة، وكان ذلك في شهر سبتمبر/ أيلول من عام ١٩٧٤[١١]. وقد اتفقت تلك الكوكبة على تأسيس ناد للفكر الناصري في جامعة القاهرة، ومن المعلوم أن جامعة القاهرة في تلك المرحلة كانت من أهم المواقع الطلابية لليسار الماركسي، كما ساهمت طليعتها الطلابية اليسارية بقيادة انتفاضة الطلاب في ١٩٧٢[١٢]، وكان في داخل الجامعة أيضا بعض الطليعيين الذين تقلصت حركتهم، وتعثرت خطواتهم وأحاطت بهم حملات التشهير بعد انقلاب مايو/ أيار ١٩٧١[١٣]. ومن هنا وقعت مهام جسيمة على هؤلاء الذين سيؤسسون لاحقا نادي الفكر الناصري، وحددت هذه المهام بما يلي:

المهمة الأولى: العمل والاجتهاد من أجل تقديم وبلورة الناصرية كمشروع فكري مستقبلي يحتوي على توصيف وتحديد لمشاكل الأمة، ومقترحا لحلول تلك المشاكل وتحديد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في تغيير وأداة التغيير، وأسلوب التغيير بالإضافة إلى النضال من أجل تقديم الناصرية كمشروع معارض للسلطة القائمة، بعدما كانت هي في قلب السلطة والدولة معا.

المهمة الثانية: النضال من أجل انتزاع حق التنظيم المستقل المعبر عن الناصرية حتى يتحقق الفرز بين أنصار المشروع الناصري وطليعته المناضلة والمثابرة من أجل تحقيق الهدف، وبين الانتهازيين الذين تسربوا إلى سلطة عبد الناصر، والدولة ومؤسساتها.

وقد عرفت تلك المهمة المزدوجة في أدبيات الحركة -بعد ذلك- بإشكاليتي "التنظيم" و"التنظير" وقد استطاع نادي الفكر الناصري في جامعة القاهرة أن ينشط بكفاءة وسط الطلاب وكان قادرا على تحقيق إنجاز كبير لصالح الحركة الناصرية

حيث تم عبر الانتخابات الطلابية أن يفوز بموقع رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة أمين مساعد النادي السيد (حمدين صباحي)، كما أنه حصل على موقع نائب رئيس اتحاد طلاب الجمهورية وأمين الإعلام فيه، وهكذا صار رئيسا لتحرير جريدة الطلاب (لسان حال طلاب الجمهورية)(١٤)، وانتشرت عدوى الجرائد الطلابية المدافعة عن النهج الناصري في مواجهة السادات وحملته ضد الناصرية، وكان منها جريدة (الحوار) الصادرة عن جامعة الاسكندرية(١٥)، وجريدة صوت حلوان الصادرة عن جامعة حلوان، وجريدة المنصورة، وصوت الجامعة، وصوت الطلاب وعبر كل تلك المنابر تم الاهتمام بحركة الناصريين في الجامعة والتنظير للناصرية والارتباط بالمجتمع والتعبير عن همومه.

ويتبين لنا ذلك من قراءة العدد /١٤٥/ الصادر بتاريخ ٣ مايو/ أيار ١٩٧٦ من جريدة "الطلاب" وتحت عنوان "إضاءة" كتب حمدين صباحي المفتتح بعنوان "على القوى الناصرية أن تجيب على السؤال وماذا بعد؟".

كان ذلك محاولة لكشف عن أسباب رفض سلطة السادات طلبا بتأسيس المنبر الاشتراكي الناصري والذي كان وكيل مؤسسيه المناضل المرحوم/ كمال رفعت(١٦). كتب حمدين محاولا الإجابة على سؤال الساعة كما أطلق عليه: "علينا أن نحدد أولا: وبحساب التاريخ من هي القوى المتنامية في مجتمعاتنا والتي سيرتفع معدل تناميها باضطراد ... ومن هي القوى التي سيشهدها جيلنا وهي تضمحل وتسقط لافظة أنفاسها لأن مصالحها ضد الأغلبية وتطلعها على حساب الجماهير. وبغض النظر عن القوى النسبية لكل منها في اللحظة الراهنة، فأهمية التحديد تحدد لنا أساليب الممارسة السياسية اليومية، وكيف تكون الحركة الحقيقية مع الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة.

إن القوى الناصرية أكثر حاجة للإجابة على هذا السؤال في ظل عدة اعتبارات لعل أهمها:

أ- الحجم الهائل والامتداد الواسع للقوى الناصرية في انتشارها الأفقي فوق خريطة مصر، هذا الانتشار الذي يقابله قصور قنوات التوصيل بين هذه القوى أو البؤر والتجمعات الناصرية، مما يؤدي إلى إهدار كثير من طاقاتها.

ب- غياب التجربة التنظيمية لقوى الناصرية.

ج- افتقاد الناصرية كتيار إلى الصياغة الواحدة نظريا لأسس المنهج الناصري وقوانينه، وإلى كثير من التفصيلات النظرية التي لا غنى عنها كضرورة للوحدة الفكرية لكل المنتمين لهذا التيار وكمقدمة لوحدة التحليل للواقع. ومن هنا فالأزمتان الأساسيتان اللتان تواجههما الحركة الناصرية في مصر خصوصا، وفي الوطن العربي، هما أزمة التنظير وأزمة التنظيم.

وفي العدد /١٥٢/ من جريدة الطلاب بتاريخ أول سبتمبر/ أيلول ١٩٧٦، جاء فيها بوضوح "إن الحركة الشعبية الناصرية قد حددت لها الآن هدفا استراتيجيا أساسيا، وهو النضال من أجل انتزاع التنظيم الشعبي الناصري"[١٧].

وقد ساهم نادي الفكر الناصري بجامعة القاهرة في نشر فكرة نادي الفكر الناصري في كثير من جامعات مصر[١٨]، كما أنه ساهم في قضايا التنظير وفي كل الجهود الحثيثة والدؤوبة لبناء التنظيم الناصري، وبالذات بعدما نص في لائحة النادي على وجوب أن تسكن عناصر النادي وكافة أعضائه في أماكن العمل الجماهيري حسبما يقع محل إقامة العضو، ومن هنا فقد استطاع أن يوثق الصلات بين الحركة الناصرية داخل الجامعة والحركة الناصرية في المجتمع، وهكذا امتد نشاط النادي وانضمت إلى نشاطاته فعاليات ناصرية كثيرة[١٩] من الجامعات الإقليمية، وعبر تلك

النشاطات استطاع النادي أن يحقق بالتعاون مع الأدوات الأخرى عدة نتائج هامة كان على رأسها:

١- إبراز الناصرية المنفصلة عن مؤسسات الدولة والمعارضة للنظام وللسلطة.
٢- المساهمة في بلورة النظرية الناصرية[٢٠].
٣- ربط الحركة الناصرية الطلابية بالقوى الاجتماعية على أرض مصر العربية.
٤- الاهتمام المتزايد والعملي بقضية التنظيم الناصري المستقل.

وقد قام نادي الفكر الناصري في جامعة القاهرة بتقديم مبادرة جمعت أكثر من ستين كادرا من جامعات مصر والتي كان انتماؤها إلى نادي الفكر الناصري، وتم صياغة "وثيقة الزقازيق" عبر تفاعل معمق استمر ثلاثة أيام. وقد حوت الوثيقة تحليلا للمرحلة التي تمر بها الأمة وفي القلب منها مصر، وحددت قوى المجتمع من مع التغير ومن ضده، ومن مع الثورة ومن ضدها، كما حددت المراحل التي مر بها التيار الناصري، وتبلورت من خلالها الحركة، بالإضافة إلى تناول أساليب الحركة بالتقويم[٢١] واتفق المجتمعون على تشكيل أداة للحركة على مستوى عموم مصر ومن خلال كافة المواقع الجماهيرية والمهنية والطلابية تحت اسم "لجان العمل الناصري"[٢٢] وقد تم عرض الوثيقة للتصديق عليها من لقاء ناصر ١٩٧٦، وكان ذلك يعني أن لقاء ناصر كان بمثابة مرجعية الحركة ومجمعا في نفس الوقت، وقد لعبت تلك الوثيقة دورا هاما في فرز المواقع الناصرية، كما أنها سلحت الكوادر بوحدة التحليل، بالإضافة إلى بناء آلية حركة تنظيمية لعبت دورا بارزا بعد ذلك في أحداث ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧.

وتكشف لنا صفحات جريدة الطلاب عدد ٨ أكتوبر ١٩٧٦ العدد /١٤٩/: تحت عنوان "الناصريون.. من هم.. وماذا يريدون؟" تقدم الحركة الناصرية خطوات

جديدة إلى الأمام في اتجاه تحقيق المهمة الأساسية للناصريين في هذه المرحلة، وهي إقامة التنظيم الشعبي الناصري.

من يناير ١٩٧٧ حتى ١٩٨٥م:

لقد تميزت أحداث تلك المرحلة بمشاركة فاعلة للناصريين، كما أنها تميزت بقسوة مناخ الحركة، حيث وقعت أحداث انتفاضة ١٨-١٩ ينساير ١٩٧٧، والتي وصفها السادات بانتفاضة "الحرامية"، ورغم أن تلك الانتفاضة لم يكن مخططا لها من قبل أي من القوى السياسية، إلا أن الحركة الناصرية وعبر نشاط وحركة لجان العمل الناصري قد استطاعت أن تكون في صدارة وقيادة تلك التظاهرات في كثير من المحافظات (القاهرة، الاسكندرية، الدقهلية، القليوبية، أسوان، الجيزة، البحيرة) وكان من جراء ذلك أن تم القبض على بعض تلك القيادات في أحداث تلك الانتفاضة[٢٣].

ولقد كانت تلك الانتفاضة تعبيرا عن نهاية مرحلة تاريخية وبداية مرحلة أخرى في تاريخ الحركة الناصرية المصرية، حيث تكشف لكل القوى السياسية، وعلى وجه الخصوص القوى الناصرية، بأن نظام السادات "سوف يزداد بطشا وتسلطا" وإن مرحلة التشدق بالديمقراطية قد ولت، كما تكشف لمن بقي خارج السجن (هاربا ومطلوبا أو غير مطلوب) أن هناك أزمة داخل الحركة الناصرية، قد كشفتها تلك الانتفاضة، وهي العجز عن بناء الكادر الصلب، الذي يستطيع أن يتحمل تبعات المرحلة ونضالاتها[٢٤]، وقد كانت بداية تأسيس التنظيم التحتي للحركة الناصرية الذي أطلق عليه اسم "طليعة التيار الناصري" (ط.ت.ن) وتم صياغة أوراقه من وثيقة فكرية سياسية، ولائحة تنظيمية، وقد نجحت تلك المحاولة في استقطاب عدد كبير من قيادات الحركة الناصرية الطلابية والشبابية وبعض القيادات العمالية، إلا أنها عانت من نقص الخبرة التنظيمية السرية، ونقص الموارد المالية، وغلبة الطلاب وطرائق تفكيرهم عليها، وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات، انفجرت البنية التنظيمية من جراء تلك النواقص.

إلا أنها نجحت في قيادة النضال في تلك المرحلة، كما نجحت في اكتساب عناصر جديدة بالإضافة إلى نجاحها في تقوية الحركة الناصرية بالكادر المعارض المناضل الحالم بالتغير[٢٥]، ورغم ذلك استمرت محاولات بناء الطليعة الناصرية، عبر أشكال أخرى وأسماء قديمة وجديدة، ومحاولات دؤوبة للتخلص من تلك المعوقات، ولم يكن ذلك هو الطريق الوحيد للنضال السري إلا أن مجموعات ناصرية أخرى قد اختطت نفس الطريق، وهذا ما جسدته "الطليعة العربية" تنظيم عبد الناصر القومي، بعد أن أعيد تجميعه وتفعيله، وقد ركزت فعلها في الساحات العربية المختلفة ومنها الساحة المصرية، إلا أنه كان ضعيفا في مصر، ولعل ذلك كان بسبب ضمه عناصر كانت دوائر حركتها السياسية ضيقة بسبب نوعية الكادر، أو الخشية من المواجهة الأمنية، وبالذات مع العناصر التي كانت في عضوية "طليعة الاشتراكيين" التنظيم السري في الاتحاد الاشتراكي العربي[٢٦]، والتي كان بعضها معزولا سياسيا، والبعض الآخر تحت عين أجهزة الأمن ومراقبتها.

كما أنه كانت هناك مجموعة من فعاليات منظمة الشباب الاشتراكي الناصري، قد حددت مجال حركتها في القاهرة وأخذت طريق الوسط ما بين العلنية والسرية[٢٧]، والتي عرفت بطليعة الناصريين (ط.ن) وظل للنضال العلني تحت شعار التنظيم الناصري المستقل رموزه التي تتفاعل حولها معظم فعاليات العمل الناصري العلني والسري في مصر.

محاولات لتأسيس الحزب الناصري:

بدأت محاولات تأسيس حزب ناصري مستقل حين طرح السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي في أغسطس ١٩٧٤، والتي دعا فيها إلى إعادة النظر في شكل التنظيم السياسي، وإن الهدف من التطوير أن يكون الاتحاد الاشتراكي بوتقة حوار تنصهر فيها الأفكار المتعارضة وتتبلور فيها الاتجاهات، وفي يوليو ١٩٧٥ صدر

قرار المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي بشأن السماح بإنشاء منابر في داخل الاتحاد الاشتراكي على أساس أنها منابر للرأي، وفي يناير ١٩٧٦ تكونت لجنة مستقبل العمل السياسي لدراسة موضوع المنابر، وفي مارس ١٩٧٦ قرر السادات الموافقة على ثلاث منابر.

وتوظيفا لتلك الفرصة تقدم السيد/ كمال رفعت ومعه عدة آلاف من المواطنين[٢٨] ببرنامج ولائحة باسم "المنبر الاشتراكي الناصري"، إلا أن السادات هاجم ذلك بعنف في أحد خطاباته في تلك المرحلة، وأعلن الاكتفاء بثلاثة منابر فقط تعبر عن اليسار واليمين والوسط، كما أنه اختار قيادات تلك المنابر أيضا، فكان السيد خالد محي الدين أمينا عاما لليسار، ومصطفى كامل أمينا لليمين، أما منبر الوسط فكان للسلطة... وتزعمه السادات، في حين كان أمينه العام ممدوح سالم - رئيس الوزراء في تلك المرحلة- وقد تقدم بطلب تأسيسه محمود أبو وافية (عديل السادات)، ودار حوار بين السيد خالد محي الدين -رئيس منبر اليسار "التجمع الوطني التقدمي الوحدوي"- والسيد كمال رفعت ممثل المنبر الاشتراكي الناصري بغرض الانضمام إلى المنبر اليساري، بعد ما كان الحوار قائما بين الناصريين بقيادة كمال رفعت واليساريين بقيادة خالد محي الدين، بشأن وحدة قوى التقدم داخل المنبر، حتى أن الناصريين هم الذين اقترحوا تسمية منبر اليسار بـ"التجمع الوطني التقدمي الوحدوي" وتم إعداد بيان مشترك يعرض للرؤى المشتركة في قضايا الوطن وحلها. وبعد أن تم بالفعل جمع توقيعات وصلت في يومين فقط إلى ٢٤٠٠ توقيع من قبل الناصريين، إلا أن الحوار فشل من جراء ضغط الدولة الذي جاء على هوى بعض قيادات اليسار، بعد ذلك تم انضمام كمال رفعت ومعه بعض الفاعليات في بعض محافظات مصر[٢٩]، وفضل من تبقى النضال من أجل الحصول على شرعية حزب ناصري مستقل. وفي بداية حكم الرئيس مبارك طلب الدكتور أحمد خليفة -رئيس

المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ومنسق مؤتمر مصر في عام ١٩٨٢- والذي تم استبداله بعد ذلك بالمؤتمر الاقتصادي، من القيادي الناصري الشاب حمدين صباحي -في ذلك الوقت- ورقة تعريف عن الناصرية، وبالفعل بدأ حوار واسع داخل صفوف الحركة الناصرية الجديدة، وتم تقديم ورقته عبر الصياغة المشتركة من قبل كل من حمدين صباحي وضياء رشوان، وقد جاءت تحت عنوان "الناصرية.. تعريف نظري" واحتوت على:

١- الناصرية: التعريف

٢- الناصرية: المشروع الحضاري

٣- الناصرية: المضمون الفكري

٤- الناصرية: ملاحظات أخيرة

وجاء في التعريف "تعرض مفهوم الناصرية إلى كثير من محاولات التعريف، فقد عرفها البعض بأنها (تجربة تاريخية انتهت) أو مجموعة سياسات في عهد ماض، أو ظاهرة زعامة كاريزمية، في إطار تاريخي محدد، أو مجموعة من إنجازات مادية، أو موقف ضد الاستعمار، أو تأكيد هوية مصر العربية"، وغيرها من التعريفات السائدة في الأدبيات السياسية، ولا شك أن كل من هذه المحاولات قد أصاب جزءا من الحقيقة ولكنها لا تتسع لرؤية الحقيقة كلها.

فالناصرية كمفهوم نظري ينتمي بالأساس إلى ذلك الجزء من العلم الاجتماعي الخاص، لتحديد أهم المفاهيم الاجتماعية في القرنين الأخيرين: مفهوم الإيديولوجية، والتي هي بالمعنى العام "إطار فكري مرتبط أصلا ووظيفة بمصلحة جماعة تاريخية معينة وتوجهها نحو تحديد وتنظيم فعالية هذه الجماعة في مرحلة تاريخية معينة".

الناصرية إذا هي إيديولوجية وبشكل أكثر تحديدا هي إيديولوجية الثورة العربية أو إيديولوجية المشروع الحضاري العربي، فهي نتاج التجربة الرائدة لشعبنا العربي تحت قيادة جمال عبد الناصر، التي غيرت الخريطة الاجتماعية والسياسية لواقعنا، بل وعالمنا المعاصر. وبلورة لمعاناة النضال بانتصاراته وانتكاساته وبإيجابيات تجربته وسلبياته. بلورت لمجتمعنا العربي رؤية واضحة تحكم انتقاله "الثوري" مما كان فيه إلى ما تطلع إليه... وتدور الناصرية طبقا لهذا الفهم في إطار زمني ومكاني محدد:

- فالواقع الاجتماعي الذي تعبر عنه وتتوجه إليه الناصرية هو الأمة العربية على امتداد وطنها العربي، من المحيط إلى الخليج. تسليما بحقيقة أن العرب يشكلون أمة واحدة مكتملة التكوين، ذات واقع اجتماعي له سماته الأساسية المشتركة، والتي لا يخل به وجود سمات مميزة إقليما لبعضهم.

- والمرحلة التاريخية هي تلك التي تبدأ مع النصف الثاني من القرن العشرين حين تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتستمر حتى اكتمال المشروع الحضاري الذي تطرحه الناصرية. عبر صياغة الجماهير العربية لها وابداعاتها المستمرة والمتنامية خلال مرحلة نضالها العظيم تحت قيادة المناضل جمال عبد الناصر.

تقدم السيد/ كمال أحمد في ٢٣ يوليو ١٩٨٣[٣٠] إثر ذلك بأوراق الحزب الناصري "تنظيم تحالف قوى الشعب" إلى رئيس مجلس الشورى ورئيس لجنة الأحزاب[٣١] وجاء في بيان أعلنه التنظيم الناصري "تنظيم تحالف قوى الشعب" (تحت التأسيس) "إننا نحن أبناء ثورة ٢٣ يوليو بجوهرها التحرري الاشتراكي الوحدوي المؤمن بأهدافهم في إقامة المجتمع العربي المتكامل الذي تتحرر فيه الأرض العربية من كل ألوان السيطرة الأجنبية، سواء كانت استيطانية، أو استعمارية قديمة وجديدة أو اقتصادية احتكارية".

ويتحرر فيه الإنسان العربي من كل ألوان الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وتتوحد فيه جماهيرها مسيطرة على مقدراتها وثرواتها ومستقبلها، هذه الثورة التي صاغت فلسفتها السياسية والاجتماعية على أساس تحالف قوى الشعب العامل ومبادئه المنظمة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الذي كان بديلا ثوريا لتحالف الإقطاع ورأس المال المستقل.

وإننا نحن أبناء ثورة ٢٣ يوليو لا يغيب عن بالنا طبيعة المرحلة التي يحياها وطننا العربي بأبعادها العالمية والمحلية، وندرك أن واقعنا العربي مازال يحتاج نضالا طويلا، وندرك أن واقعنا المصري مازال يحتاج إلى نضال شاق من أجل إنجاز التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتطويعها لخدمة الإنسان المصري، وصولا لمجتمع الكفاية والعدل وانتفاء استغلال الإنسان للإنسان.

إننا ونحن ندرك كل هذه الأبعاد، ونؤمن بكل ما سبق من أهداف إنما ننطلق من قاعدة فكرية أصيلة، تعتمد على ميثاق الثورة ووثائقها وحصيلة ممارستها الإيجابية في الواقع المصري والعربي والعالمي. هذه القاعدة الفكرية حددت رؤيتها الثورية لتحقيق هذه الأهداف ولمعالجة هذا الواقع المتغير لذلك:

أولا- ارتكزت على اعتبار أن الأديان والقيم الروحية هي في جوهرها ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسعادته، واعتبرت أن هذه القيم الدينية تمثل جزءا لا ينفصل من نسيج الأمة العربية وضميرها وتاريخها، والذي به تكونت شخصيتها المتميزة والمنفردة.

ثانيا- قامت على اعتبار أن حتمية الحل الاشتراكي هي المخرج العلمي والموضوعي الوحيد من واقع التخلف وصولا لبناء المجتمع القوي المتقدم في جميع المجالات.

ثالثا- وضعت تصورا واضحا لمعالجة الصراع الطبقي الذي ينشأ عن اختلال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، إذ حددت أنها تعترف بوجود هذا الصراع واختارت لحله طريقا سلميا عن طريق العلاج الثوري للتناقضات غير العدائية التي تنشأ بين قوى التحالف، وعدم السماح بتفاقم هذه التناقضات ووصولها إلى تناقضات عدائية.

رابعا- إن الديمقراطية التي حددتها هذه القاعدة الفكرية اتسمت دوما بأنها ذات بعد سياسي وبعد اجتماعي، لأن حرية الكلمة والرأي بدون حرية رغيف الخبز تعتبر حرية ناقصة ومزيفة.

خامسا- إن الثورة بقاعدتها الفكرية الأصيلة قد أضافت إلى التراث الإنساني مفهوما في القومية ذات البعد الاشتراكي، وسعت طوال مسيرتها إلى تأكيد الانتماء المصري للأمة العربية ووحدة الجماهير العربية، ورسمت طريقا واضحا أمام هذه الجماهير لتكون لها حركتها الواحدة وتنظيمها الواحد.

سادسا- إن عظمة هذه الثورة وأصالتها الفكرية أنها وضعت الإنسان/ المواطن في المقام الأول، وأقامت علاقة متوازية واضحة بين حركة الإنسان الفرد المستقلة وحركته داخل المجتمع باعتباره فردا مواطنا.

سابعا- أن هذه الثورة القائدة قد رسمت خطها السياسي الخارجي على أساس من احترام الشعوب والسعي إلى إقرار السلام العالمي القائم على العدل...

والتنظيم الناصري -تحت التأسيس- وهو يقدم هذا البيان إلى جماهير شعبنا تعبيرا عن مبادئها وآمالها، والتي كافحت من أجلها طويلا، ليؤمن بالتعاون مع كافة القوى التي تعمل في سبيل الديمقراطية والتقدم..."[٣٢]. ويقدم كمال أحمد وكيل المؤسسين برنامج الحزب، بمقدمة عن الناصرية حملت عنوان "لماذا..؟".

ثم يتناول البيان القيم الروحية "إن الدين بما يمثله من تراث روحي وحضاري للشعب المصري والعربي أصبح من العوامل التي تلعب دورا كبيرا في ربط الجماهير بواقعها الحي... ومن هنا يتضح لنا أن الدين في مجتمعنا له وظائف أساسية هي أن الدين عنصرا موضوعيا من عناصر البناء الاجتماعي، وأن القيم الروحية النابعة من الأديان هي أساس القيم الإنسانية، والقيم الخلقية التي يقوم عليها السلوك الاشتراكي السليم"(٣٣).

وبعد مقدمة نظرية طويلة تناول فيها البرنامج قضية الديمقراطية، ميز بين جوهر الديمقراطية وأشكالها، وتبيان المسالك النظرية المؤدية إلى اعتناق المبدأ الديمقراطي في الحكم، مسالك متعددة في طبيعتها، كما أن الديمقراطية في نظام الحكم وأسلوب للعمل العام، لا يجوز أن تبحث كما لو كانت مشكلة مستقلة منعزلة عن تلك الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي تحيط بها، ومن خلال تلك المنطلقات يرى تنظيم قوى الشعب العامل أن برنامجه في الديمقراطية يؤكد على:

- حرية الرأي والقول والكتابة والاعتقاد والاجتماعات والعمل السياسي والثقافي والاجتماعي في إطار ضمان حقوق قوى الشعب العامل وكفالة أمنها وحريتها.
- مساواة الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وجود أجر واحد للعمل الواحد. ومحاربة الأفكار الرجعية التي تحط من قدر المرأة.
- إعادة تشكيل الحركة التعاونية على أسس علمية ديمقراطية.
- ضمان حرية ووحدة الحركة النقابية.
- تعديل قانون المطبوعات بما يتضمن حرية النشر.
- ضمان حرية الصحافة، بتحصين الصحفيين ضد الفصل والنقل الإداري وإلغاء الملكيات الوهمية المفروضة على الصحافة بل ونقل ملكيتها للشعب ملكية حقيقية

عن طريق الاكتتاب الشعبي بحيث لا يسمح بسيطرة فرد أو قلة مع مراعاة تخصيص نسبة ملحوظة للعاملين.

- وضع سياسة قومية لمحو الأمية بالإضافة إلى ضمان المجانية الفعلية للتعليم في كافة مراحله.
- سلطة المجلس الشعبي يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية.
- سيادة القانون لا تتم إلا بدعم التشريعات والقوانين في خدمة الجماهير صاحبة المصلحة في الاشتراكية.

وركز البرنامج في مجال الإنتاج والشؤون الاقتصادية على أهمية التركيز على التخطيط الشامل، كما أن القطاع العام هو أداة تحالف قوى الشعب العامل في السيطرة على وسائل الإنتاج الرئيسية، ولا يعني ذلك عدم الاهتمام بالقطاع الخاص، بل تشجيعه في مجالات الإنتاج والتجارة والتوزيع في إطار خطة قومية شاملة، كما ينبغي الاهتمام بالقطاع التعاوني سواء في الريف أو المدينة، وهكذا تأتي أهمية الاستثمارات الجنبية غير المشروطة، والمحكومة في إطار الخطة العاملة للدولة.

بعد ذلك يتناول الحديث عن كثير من السياسات الاقتصادية والمالية والزراعية والصناعية والطاقة والطرق والنقل والسياسات السياحية وتنميتها.

وفي مجال الخدمات والتنمية الاجتماعية يتم تناول النظام الإداري والتنمية الإدارية والإسكان والتعمير والمرافق العامة والرعاية الصحية وتوافرها ومجانية حقوقها، والعدالة والتشريع والرعاية الاجتماعية ورعاية الشباب وقضايا التعليم وتطويره ومجانيته في كل المراحل، بالإضافة إلى سياسة الإعلام وحرية المعلومات وتناولها. بعد ذلك ينتقل البرنامج إلى السياسات الثقافية، فيؤكد على تنسيق الخدمات الثقافية وتحقيق الاستخدام الأفضل للطاقات الثقافية المتاحة ووضع أولويات العمل الثقافي تستظهر احتياجات الشعب ودعم السلطة للإبداع.

في السياسة العربية:

- العمل على تحرير سيناء كاملة وكل الأراضي العربية المحتلة، ويكون ذلك واجبا وطنيا بجانب أنه واجب قومي، ضمن الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني.

- العمل على دعم وتوحيد كل القوى العربية المناضلة ضد الاستعمار والرجعية، من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة.

- مقاومة سياسة الهيمنة الإسرائيلية، والعمل على إفشال السياسات الاستسلامية للعدو الامبريالي والصهيوني في المنطقة العربية بدعوى السلام.

- السعي لتكوين جبهة عربية عريضة، تضم مختلف النظم والقوى والأحزاب والهيئات والشخصيات التي تؤمن بأن غاية النضال العربي في مساره التحرري التقدمي هي إقامة المجتمع العربي الذي يؤمن بالحرية والاشتراكية والوحدة، في نطاق حركة عربية واحدة.

في السياسة الخارجية:

- الحرب ضد الاستعمار والهيمنة.
- العمل من أجل السلام القائم على العدل.
- التعاون الدولي من أجل الرضى المشترك للشعوب.

وقدم كمال أحمد وكيل المؤسسين مع البرنامج لائحة تنظيمية تحدد أطر وهياكل لكل الحزب، وحقوق وواجبات العضوية، ولائحة جزاءات. إلا أن لجنة الأحزاب رفضت ترخيصه، وأحيل إلى القضاء في منازعات طويلة انتهت برفضه في تاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٨٤، لكن المحكمة الدستورية العليا كانت قد أكدت عدم شرعية شرط من شروط تأسيس الأحزاب في ذلك الوقت وهو "عدم معارضة اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل"، وهكذا كسبت الحركة الوطنية المصرية من

خلال تلك المنازعات القضائية إسقاط ذلك الشرط بحكم دستوري من أعلى السلطات القضائية في مصر.

كما صدر في نفس الآونة قرار المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حظر النشاط السياسي (العزل السياسي) عن المفرج عنهم في قضية مايو ١٩٧١ (القضية رقم/١/ أمن دولة) والتي كانت تخص قيادات طليعة الاشتراكيين، الذين تم القبض عليهم والتحقيق معهم من قبل نظام وسلطة السادات في مايو ١٩٧١.

الحزب العربي الاشتراكي الناصري "تحت التأسيس"

أفرج في عام ١٩٨٠ عما تبقى من قيادات طليعة الاشتراكيين، والذين كان على رأسهم كل من السادة: علي صبري ومحمد فائق وفريد عبد الكريم، إلا أنهم حرموا من حق ممارسة العمل السياسي، وعزلوا عنه. وقد انتهز بعض الشباب الناصري ذلك، وطرحوا الاحتفال بذكرى ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، على أن يمثل الاحتفال جميع الناصريين، وأن يتحدث باسمهم ممثل واحد هو فريد عبد الكريم[٣٤]، وفسر الشباب تمسكهم باختيار فريد عبد الكريم بما يلي:

- فريد عبد الكريم رجل عمل سياسي، وكان له دور في التنظيم السياسي، ولم يكن وزيرا في نظام عبد الناصر.
- فريد عبد الكريم هو الوحيد الذي حكم عليه بالإعدام، وخفف الحكم إلى المؤبد الشاق[٣٥].
- فريد عبد الكريم رفض الاعتذار للسادات كما فعل البعض[٣٦].
- فريد عبد الكريم وعدد قليل من طليعة الاشتراكيين رفضوا تأييد ترشيح السادات بعد رحيل عبد الناصر لرئاسة الجمهورية.

- فريد عبد الكريم فتح مكتبه كمحام -ورغم العزل السياسي- استقبل معظم فعاليات الحركة الناصرية وتعرف عليهم وسمع منهم كل ما يخص الحركة الناصرية في مصر ومشاكلها.

في تلك المرحلة كان حزب تنظيم قوى الشعب العامل أمام القضاء، وتم لقاء بين ممثل الحركة الجديدة في الناصرية[٣٧] وبين السيد فريد عبد الكريم، وكان ذلك في العام ١٩٨٥، وبعد أن تم العزل السياسي بتاريخ ٢١/ ٦/ ١٩٨٤، ودار بينهما حديث عن أهمية بناء حزب في الشارع، على طريقة "فرض الأمر الواقع"، والعمل على تنظيم الحركة الناصرية بحيث أنه "إذا نجح كمال أحمد في أخذ الشرعية نكون جاهزين للدخول المنظم فيه، وإذا لم ينجح عندها نتقدم نحن بأخذ الشرعية من جديد ونواصل النضال الديمقراطي القانوني، وعلينا أن نستثمر فكرة تحت التأسيس أي التحضير، لمناقشة الأوراق التي سوف نتقدم بها في صفوف الحركة الناصرية". وبالفعل تم الاتفاق حول أهمية ذلك التكتيك، وعلى بدء الحركة.

وقام السيد فريد عبد الكريم بتقديم إخطار للسيد وزير الداخلية يعلمه فيه بالرغبة في فتح حوار داخل صفوف الحركة *لتحضير الأوراق التي سوف تقدم لنيل شرعية الحزب الاشتراكي العربي (تحت التأسيس)*. وقام الشباب بحملة توكيل موثق كثيفة باسم فريد عبد الكريم لتقديم طلب تأسيس الحزب العربي الاشتراكي الناصري. وبذلك تحول الحزب إلى إطار الفعل عبر حركة الشباب هؤلاء، وساهم في تحضير ذلك إطلاق الجندي سليمان خاطر النار على جنود إسرائيليين، حيث تم تشكيل لجنة قومية للدفاع عن سليمان خاطر، كان على رأسها الناصريون الشباب[٣٨].

في العام ١٩٧٨ -وبعد أن تم النجاح في جمع آلاف من الأعضاء- بدأ التحضير لعقد اللجنة العامة (المؤتمر العام للحزب تحت التأسيس)، وقام السيد شعراوي

جمعة بالاتصال مع بعض المسؤولين في النظام لكي يتم السماح بعقد الاجتماع، إلا أن وزارة الداخلية المصرية اعترضت على ذلك، وبعدها رأى السيد شعراوي أنه من الأفضل التأجيل، إلا أن الشباب ومعهم وكيل المؤسسين فريد عبد الكريم رأوا عقد الاجتماع، حتى وإن أدى إلى الصدام مع السلطة، لا سيما وأن معظم فعاليات وجماعات الحركة الناصرية قد انضووا تحت لواء الحزب، ولم يبق خارجه سوى مجموعتين[٣٩]، فضلا عن نجاح حزب تحت التأسيس في إقامة عدد من المهرجانات السياسية الناجحة التي عبرت عن فاعليته ونشاطه، كما وضعت بعض وسائل الإعلام المملوكة لناصريين نفسها تحت تصرف الحزب، وفي مقدمتها مجلة "الموقف العربي" وصحيفة "صوت العرب" و"الطلوع" و"أوراق عربية". وبعدما نجح التيار الذي أيد عقد اللجنة العامة في الحشد والتعبئة والحوار لصالح وجهة نظر عقد اللجنة في فبراير ١٩٨٣، انعقدت اللجنة بحضور أكثر من ٥٠٠ عضو مؤسس، وكثير من قيادات ورموز الحركة الناصرية في الوطن العربي، وسارت أعمال المؤتمر عبر تقسيمه إلى لجان لمناقشة القضايا المطروحة والخروج بالتوصيات، وعلى ضفاف اللجان بدأ الحوار حول تشكيل لجنة العمل اليومي بين كل من قيادات ورموز المدرسة القديمة (فريد عبد الكريم، محمد عروق، عبد العظيم المغربي، عبد المحسن أبو النور، محمد فائق) وقيادات المدرسة الجديدة (حمدين صباحي، عبد الله السناوي، محمد سامي، أمل محمود، أمين اسكندر، مجدي بدر الدين وآخرين).

إلا أن الحوار دخل في طريق مسدود، وانتهت أعمال مؤتمر اللجنة العامة بصدام، نتج عنه فصل اثنين من أعضاء اللجنة العامة من قبل وكيل المؤسسين فريد عبد الكريم، والاكتفاء بتمثيل المدرسة الجديدة باثنين من لجنة العمل اليومي، التي تضم ٢٨ قياديا[٤٠].

وهكذا ولد الحزب تحت التأسيس، وفي داخله عوامل فنائه، رغم تحقيق بعض الإنجازات مثل تأسيس موقع للحزب في كثير من محافظات مصر، والبدء بالجزء الأول من برنامج التثقيف الحزبي، رغم أن البرنامج عبارة عن تجميع لدراسات قديمة من دراسات منظمة الشباب: ضرورة الثورة، في حتمية الحل الاشتراكي، الديمقراطية والتنظيم الشعبي، مشكلة فلسطين وقضية الوحدة العربية، منهج الإسلام في تربية الفرد وبناء الجماعة، قوى الثورة والقوى المضادة، التنظيم السياسي والشعبي، القومية العربية. إلا أن التجربة أخذت في التداعي حتى وصلت إلى حد أن المستوى القيادي الذي يتألف من (٣١ عضوا) قد أخذ بالتقلص، حيث وصل عدد الحاضرين في اجتماعاته إلى ٦ أعضاء فقط.

وعند ذلك أخذ الاتجاه الشبابي في الحركة الناصرية بالتحرك وسط حوار ناصري شامل، بغرض إصلاح أحوال الحزب -تحت التأسيس- وذلك بعد انقضاء ما يقرب من مسيرة أربع سنوات، كان حصادها سلبيا. وقد شارك في هذا الحوار ممثلون عن المدرسة القديمة والجديدة[٤١]، واتفق الجميع على الدعوة لعقد اجتماع طارئ للجنة العامة للحزب الاشتراكي العربي-تحت التأسيس، وذلك بغرض اختيار قيادة جماعية حقيقية فاعلة، تعمل على ما سمي بتقنين وترشيد السلوك الفردي لوكيل المؤسسين فريد عبد الكريم، بالإضافة إلى تفعيل عمل القيادة الحزبية وفق خطط مبرمجة.

وتم بالفعل صياغة وثيقة الدعوة لانعقاد اللجنة العامة وذلك من أجل الحصول على التوقيعات الكافية لعقدها، وقد جاء في نص هذه الوثيقة ما يلي: "نحن الموقعين على الوثيقة ندعو إلى انعقاد اللجنة العامة للحزب الاشتراكي العربي الناصري في موعد غايته ٢٣ يوليو ١٩٩٢، إعمالا لنص اللائحة الداخلية والذي يجيز لـ ٢٥% من عضوية اللجنة العامة حق دعوتها للانعقاد (المادة ٢٨، الباب الثاني من لائحة الحزب:

يجوز عقد اتفاق اجتماع طارئ للجنة العامة للمؤسسين بدعوة من وكيل المؤسسين أو من أمانة اللجنة أو بناء على طلب ٢% من الأعضاء)".

ويؤكد الموقعون التزامهم المبدئي بوحدة العمل الناصري وصيانتها، واعتقادهم الجازم بأن إقرار الديمقراطية في العمل الحزبي وحياته الداخلية، وترسيخ قيمة ومبدأ القيادة الجماعية، يمثلان معا ضمانة حقيقية لتجاوز حالة التدهور العام في الأداء السياسي والتنظيمي، والارتقاء إلى مستوى التحديات التي تفرضها هذه المرحلة الهامة والخطيرة من تاريخ مصر وأمتها العربية.

وإذا كانت ملامح الأزمة الداخلية قد بدأت بوادرها في أعمال الدورة الأولى للجنة العامة (فبراير ١٩٨٧)، إلا أنها في الفترة الأخيرة اتسعت، وأخذت أبعادا سياسية وتنظيمية بفاعلية هذا التيار الذي كان يوصف حتى وقت قريب يومئذ بأنه أكثر التيارات السياسية في مصر جماهيرية وشعبية. وقد حملت إدارة الحزب، ووكيل المؤسسين تحديدا، المسؤولية الأولى عن هذا التهور. إذ لم تعقد الأمانة العامة على مدى السنوات الثلاث الماضية أي اجتماع مكتمل النصاب، فضلا عن عدم دعوتها أصلا واتخاذ القرارات السياسية بشكل شبه إفرادي، مما أدى بكثير من القيادات الفاعلة إلى تجميد نشاطها فعليا في هذا المستوى، بل وفي المستويات التي تليه.

ووسط هذه الفوضى التي طالت إدارة الحزب كله وليس مجرد قيادته، انهارت مواقع العمل الحزبي في المحافظات، وتآكلت الهياكل التنظيمية، وكان طبيعيا -تبعا لذلك- أن ينحسر العمل السياسي الناصري، ولم يعف الموقعون على الوثيقة أنفسهم من مسؤولية ذلك.

من هنا أتت أهمية دعوة واستحضار اللجنة العامة "أعلى مستوى تنظيمي" لوضع حـد للتدهور في الأداء العام الناصري، وبحث سبل إنهاض التيار القومي النـاصري بمصـر وإنقاذه.

وقبل تلك الأزمة الحادة، كان قد صدر قرار من المحكمة برفض ترخيص حزب "تنظيم تحالف قوى الشعب العامل"، والذي عرف بحزب "كمال أحمـد"، وكـان صدور هذا القرار بمثابة النهاية في مسيرة الصراع القانوني والقضائي للحصول علـى الشرعية.

عند ذلك دعا السيد علي صبري إلى اجتماع يحضره رفاقه من قيادات مـايو ١٩٧١ لمناقشة الأمر(٤٢)، واتفقوا جميعا على تكملة خط الصراع القانوني عبر التقـدم بترخيص حزب آخر. وبالفعل تم تكليف السيد ضياء الدين داوود-عضـو الأمانـة العامة (لجنة العمل اليومي) في الحزب الاشتراكي العربي الناصري/ تحت التأسـيس- وبحضور وموافقة السيد فريد عبد الكريم وكيل مؤسسي الحزب بذلك.
وبالفعل فوجئت الحركة الناصرية بتقديم السيد ضياء لترخيص حزب جديـد باسـم الحزب العربي الديمقراطي الناصري، وحتى تكتمل خطة التمويه تلك، قام السيد فريـد عبد الكريم بالتملص من تلك الخطوة، وطالب بمحاسبة عضو الأمانة في تحت التأسيس السيد ضياء الدين داوود.

في تلك المرحلة -مرحلة الحزب الاشتراكي العربي الناصري، تحت التأسـيس- كانت هناك مجموعتان ناصريتان تتحركان في القاهرة والجيزة، ورفضتا الانضواء تحت صفوف الحزب الناصري تحت التأسيس(٤٣). وفي نفس المرحلة والفترة أيضا ظـهرت على السطح "منظمة ثورة مصر الناصرية" والتي عن طريق عملياتهـا ضـد عنـاصر الموساد، قد حققت مكسبا إعلاميا هائلا وسط صفوف الحركة الوطنية والناصريـة

على وجه الخصوص، وأصبحت حلما لدى شباب الناصريين، وشعارا لـــدى كـــل الحركة الناصرية، وذلك من جراء عدم معرفة أي من أعضائـــها، والانبـــهار بدقـــة عملياتها[٤٤].

ورغم أن أزمة العمل الناصري قد ارتبطت بأزمة العمل السياسي المصري كله. فإنها كانت أوضح على مستوى الحزب الاشتراكي العربي الناصري، في مرحلة أخـــذ فيها العمل السياسي يكتسب أشكالا عنفية. وفي هذا السياق تقدم السيد ضياء الديـــن داوود، بشكل قانوني في ٥/ ٥/ ١٩٩١ إلى لجنة الأحزاب بطلب ترخيص الحـــزب العربي الديمقراطي الناصري، إلا أن لجنة الأحزاب رفضـــت هـــذا الطلـــب، وأدرك الناصريون طبيعة المعركة، وواصلوا إجراءاتها ومراحلها، حتى قدم ممثل هيئة مفوضـــي الدولة تقريرا تضمن رفض قرار لجنة الأحزاب، بعدها نظر مجلـــس الدولـــة برئاســـة المستشار طارق البشري (المؤرخ والمفكر الوطني) وأصدر قراره المتقدم من المحكمـــة الإدارية، بإلزام لجنة الأحزاب بالترخيص للحزب العـــربي الديمقراطـــي النـــاصري، واعتباره الحزب الشرعي العاشر في جمهورية مصر العربية.

وهكذا سارع الناصريون على مختلف تياراتهم للانضمام إلى صفوف الحزب، وشمـــل ذلك حتى الذين قاطعوا تجربة تحت التأسيس. وتم بشكل كثيف توزيـــع اســـتمارات العضوية، وتحديد نسبة ٥٠٪ من العمال والفلاحين في كافة الهيئات التنظيمية. إلا أن الخلافات الداخلية عادت إلى الظهور، ويمكن حصر أهمها بما يلي:

اعتبر فريد عبد الكريم نفسه صاحب الحق في قيادة الحزب الجديد، نظرا إلى أنه كان وكيل مؤسسيه، ومهندسه الأساسي، فضلا عن هيبة سمعتـــه الناصريـــة. إلا أن الشرعية منحت بحكم القانون إلى السيد ضياء الدين داوود، الذي تم باسمه الـترخيص، لا سيما وأن داوود قد أصبح عضوا في مجلس الشعب المصري إثر معركـــة حاميـــة،

فضلاً عن أن مرحلة ما تحت التأسيس التي ارتبطت بفاعلية عبد الكريم قد انتـــــهت، واقمم خلالها بالتفرد بالسلطة والقرار.

أدى ذلك إلى صراع مكتوم ثم معلوم ومعلن أخذ أشكالاً متعددة، كان مـــن بينها السيطرة من قبل المجموعة المحيطة بالسيد فريد عبد الكريم على مقر الحزب تحـت التأسيس الكائن في ميدان عابدين، ولذلك عرفت تلك المجموعة في الصراع، ومن قبل أجهزة الأمن بعد ذلك بمجموعة عابدين. ويبدو أن بعض مؤيدي ضيـــاء داوود قـــد حاولوا السيطرة على المقر. إلا أن الصراع تمظهر أيضاً في شكل توزيـــع اســـتمارات العضوية، وتعبئة أكبر قدر ممكن من العضوية لتحقيق وزن في الانتخابات، وكـــانت هذه العضوية ذات طابع شكلي فوصفت داخلياً بالعضوية الورقية. وفي المقابل حاولت مجموعة فريد عبد الكريم[٤٥] التأثير على بعض الأعضاء المؤسسين[٤٦] في ترجيح كفـة الصراع. في حين أن الشباب الذين وصفهم البعض بشباب الناصرية الجديـــدة قـــد انطلقوا من رؤية مختلفة في معالجة الصراع، وأعادوا قضاياه إلى تجاوزات الحرس القديم من رجال دولة عبد الناصر وتقدموا بالفعل برسالة إلى الأمين العام ضياء الديـن داوود جاء فيها: "نعلم جميعاً، أن حزبنا العربي الديمقراطي الناصري لم يولد من فـــراغ، وإن حركة الناصرية بإنجازاتها وإخفاقاتها تعود إلى سنوات طويلة خلت، وإن تجربة الحـزب الاشتراكي العربي الناصري تحت التأسيس أكدت سعينا المشروع إلى نيـــل حقنـــا في التنظيم العلني المستقل، ونعلم أن حركة الناصرية متعددة الأجيال والمنابع والخـــبرات التاريخية، وإن تجربة حزبنا تحت التأسيس أخفقت للأسف في ضمان التفاعل المتكـافئ بين روافد الناصرية. وأن تجربة إنشاء حزبنا بقوة الواقع صادرتها ممارسات تنكـــرت لحقائق الواقع وظروفه المواتية، وإن قوة الناصرية الحية اجتهدت في العمل للإصـــلاح والتغيير مع حرصها المسؤول عن وحدة النسيج الحزبي وعدم السماح بتمزيقـــه، وإن

جبهة الإصلاح والتغير امتدت لتشمل الأغلبية الساحقة وساندها رفاق عبد الناصر - وبينهم أنتم شخصياً- في آخر مشاهد حزبنا (تحت التأسيس).

ونعلم أن الميلاد المفاجئ لحزبنا العربي الديمقراطي الناصري جاء ليطوي صفحة المعانلة الأليمة، وإن الفرحة الغامرة التي غمرت قلوبنا جميعاً لم تنسينا جميعاً ضرورة الاستيعاب العقلي للدروس المستخلصة من تجربة حزبنا (تحت التأسيس)، وإن الكل - إلا من قلة نحت إلى التعويق- وجدوا إطار عملنا الحزبي الأكثر صحة في الوحدة والديمقراطية والفعالية، وأن وحدة حزبنا تحققت بفتح أبوابه للجميع واستيعاب كل الناصريين دونما شبهة استبعاد أو تهميش، تقود إلى تعددية ناصرية لا تحمد عواقبها. وأن ديمقراطية حزبنا تتأتى بتأكيد مبادئ الانتخاب النزيه للمستويات، وجماعية القيادة والتراضي العام، والتفاعل المتوازن بين الأجيال، وإن فاعلية حزبنا تتحقق بتأكيد صورته كحزب قائد للمعارضة الجذرية، وإبداع أساليب عمل جديدة تكفل التحام الحزب بالجماهير الشعبية المادحة صاحبة المصلحة في التغيير الشامل.

ولا شك أنكم تعرفون أننا رحبنا بالتزامكم المعلن ببرنامج الحزب ولائحته التنظيمية، رغم التسليم بقصورهما المشتهر، وأننا التزمنا بحصر قرار لائحة الحزب الأساسية في قضايا البناء الحزبي، وأنكم وافقتم بحماسة على اقتراحنا بعد تطويره إلى فكرة اللجان النوعية المعاونة (السياسية، التنظيمية، الإعلامية) في لقاءات مفتوحة تمت معكم في المقر المركزي لحزبنا وخارجه، وأنكم أعلنتم اقتناعكم العميق باقتراحنا المطور، ووعدتم بتنفيذه في مؤتمر حزبنا الجماهيري الحاشد في ٢٣ يوليو ١٩٩٢. وتعلم أننا التزمنا بقرار الأمانة العامة المؤقتة كونها السلطة الشرعية بمقتضى اللائحة حتى ١٩ أكتوبر بمد تاريخ باب العضوية إلى ٣٠/ ٨/ ١٩٩٢، ورغم تأكيدكم السابق على عدم مدها بعد تاريخ ٣١/ ٧/ ١٩٩٢.

ولعل القرار الصادر بمد فتح باب العضوية كان سبباً مباشراً في فتح باب التناقض غير المحمود، الذي أضر بنقاء الوعاء الحزبي خاصة مع الركود الملموس في الأداء المركزي للحزب، بسبب تأخر إصدار القرار الخاص بتشكيل اللجان النوعية التي اقترحناها.

نعلم ذلك كله، وقد فوجئنا بصدور قراركم الأخير (وبعد أن كادت اللائحة المتاحة للتأسيس الحزبي أن تنقضي) بإنشاء عدد هائل من اللجان مقطوعة الصلة بأغلبها، بمناقشاتنا السابقة في الخصوص، ونأمل أن تتقبلوا بصدر رحب ملاحظات على قراركم الأخير، فاللجان التي أصدرتم قراركم بشأنها متداخلة الاختصاصات والمهام، على نحو يؤدي إلى شل عملها، ربما قبل أن تبدأ، واللجان التي قررتموها بعضها له صلة بمهام التأسيس الحزبي المفضية إلى عقد المؤتمر العام وأغلبها خارج سياق المهام المطروحة، وطريقة اختيار أسماء العاملين في اللجان شابها الخلط العشوائي (بتكرار أسماء بذاتها في لجان متعددة) ثم مالت عنها إلى نفي واستبعاد وتهميش أسماء بعينها، وهي الأكثر حضوراً، وقد تكون أوفر كفاءة فيما يخص المهام المطروحة.

وتعلم، أننا حريصون على استمرار الحوار لا افتعال القطيعة، وإن نجاح أي حوار ناصري يدعمه الوعي بشروط بناء حزب موحد وديمقراطي وفعال، ومن ثم نعلمكم باعتذارنا الجماعي عن المشاركة في عمل لجان تم تشكيلها على نحو يجافي الدروس المستفادة من تجربتنا في البناء الحزبي، وفي الوقت نفسه نطالبكم بمراجعة قراركم الأخير لما فيه المصلحة العليا لحزبنا، وندعوكم للتركيز على هدف التعجيل بعقد المؤتمر العام لاستكمال التأسيس الحزبي ديمقراطياً.. وأخيراً: إن موعد عقد المؤتمر العام يحل طبقاً للائحة التنظيمية في ١٠ أكتوبر الجاري، ونعتقد أن أي تأخير في عقد المؤتمر هو تقصير تنظيمي وسياسي يجب تلافيه على وجه السرعة، حجباً لتهديدات فراغ السلطة الحزبية ومخاطره، وأول خطوة واجبة هي الإسراع بإعلان كشوف العضوية (بحد أقصى يوم ١٩ أكتوبر الجاري) وفتح باب الطعون والشكاوى والتصحيحات لمدة

أسبوع، بعده تبدأ إجراءات الانتخاب طبقاً لتفسيرات لائحة متفق عليها، بالتوازي مع إعداد الوثائق الأساسية، ودعم خطوات صدور جريدة "العربي" الناطقة بلسان حزبنا، وفي ضوء تلك المهام العاجلة نتصور أن لا يتأخر تاريخ عقد المؤتمر العام للحزب عن نهاية النصف الأول من شهر ديسمبر ١٩٩٢".

الموقعون

ومن خلال تلك الرسالة يتكشف لنا ما يلي:

أولاً- تأكيد هذا التيار الناصري الجديد والشاب، أن حركة الناصرية متعددة الأجيال والمنابع والخبرات التاريخية.

ثانياً- إن تجربة الحزب الاشتراكي العربي الناصري (تحت التأسيس) أخفقت في ضمان التفاعل المتكافئ بين روافد الناصرية.

ثالثاً- إن جبهة الإصلاح والتغيير التي تشكلت لإصلاح أحوال الحزب الناصري (تحت التأسيس) لم تكن فقط من أبناء المدرسة الناصرية الجديدة، بل ساندها رفاق عبد الناصر، بمن فيهم الأستاذ ضياء الدين داوود وكيل مؤسسي الحزب العربي الديمقراطي الناصري آنذاك.

رابعاً- من الواضح ومن خلال الرسالة اتهام ممثلي الناصرية الجديدة للسيد فريد عبد الكريم ومجموعته بإعاقة العمل، مع دعوة مجموعته للعودة إلى الحزب بوصفه مفتوحاً لجميع الناصريين دون تهميش.

خامساً- هناك إصرار من جانب المدرسة الجديدة على التمسك بالديمقراطية، والانتخابات النزيهة وجماعية القيادة والتراضي العام والتفاعل المتوازن بين الأجيال.

سادساً- الواضح من خلال الرسالة أن فعاليات الحركة الناصرية الجديدة كانت تمتلك تصوراً عن بناء الحزب الناصري بطريقة تستوعب كافة الجماعات والأجيال والروافد، ولذلك رددت كثيراً في الرسالة عبارة "حزب موحد وديمقراطي وفاعل"، وتناولت في الرسالة شرح مرحلة تكتيكية "كاملة" للخروج من مأزق الحوار القائم بالبرنامج واللائحة، ومشاكل حماية المؤسسة، وطريقة عقد المؤتمر العام للحزب، وتحديد موعده.

اهم الأمين العام بعدم تقدير أهمية هذه الرسالة، وبالاستمرار في إصدار قرارات لم تراعِ الروافد المتعددة في عضوية الحزب. وأثار قراره بتشكيل لجنة عليا للإشراف على الانتخابات وعقد المؤتمر العام اعتراضاً شديداً، إذ اهمت اللجنة بأنها تمثل المدرسة القديمة الموالية له(٤٧). وأدت قرارات مشابهة أخرى إلى توليد سلسلة ردود فعل متوالية، سواء بين المؤسسين أم المنتسبين حديثاً(٤٨). واستمر هذا النهج الذي يعكس سيطرة المدرسة القديمة على الحزب إلى حين انعقاد المؤتمر الأول، والذي تم على خلفية لقاءات وحوارات كثيفة ما بين ممثلي المدرستين القديمة والجديدة في الحركة الناصرية المصرية، وشملت بعض موضوعاته التعايش ما بين المدرستين في أطراف الحزب ومستوياته المختلفة، وقد اقترح ممثلو المدرسة الجديدة أن يتم إحداث موقع رئيس وموقع أمين للحزب، ضمن مسؤوليات محددة، حتى تتم عملية التعايش. وقد أبدت المدرسة القديمة من خلال ممثلها في الحوار(٤٩) تفهماً لذلك. وعكس ذلك تفهم الأمين العام نفسه لذلك، مما أعطى انطباعاً لممثلي المدرسة الجديدة بأهمية تقديم مشروع قرار للعرض على المؤتمر العام الأول(٥٠).

تم بالفعل في اليوم الأول من المؤتمر جمع توقيع ٣٥٠ عضوٍ من أصل أعضائه البالغ عددهم ٨٥٠ عضواً. لكن المشروع ووجه بمقاومة ممثلي المدرسة القديمة الذين تحركوا ضده، مما هدد بفشل أعمال المؤتمر. وأدى ذلك بممثلي المدرسة الجديدة إلى

سحب المشروع كيلا يتسببوا بإخفاق المؤتمر، وبالفعل تم انتخاب الأمين العام للحزب السيد ضياء الدين داوود من قبل المؤتمر العام للحزب، ثم تمت انتخابات الأمانة العامة، فالمكتب السياسي، وعندها حدث الخلاف الواسع الذي جسد الصراع بين المدرستين، حيث تم استبعاد وتهميش المدرسة الجديدة مرة أخرى، وقد تشكل المكتب السياسي من ٢١ عضواً بمن فيهم الأمين العام، وكانوا جميعاً معبرين عن المدرسة القديمة وتوابعها، رغم أن المدرسة الجديدة كان قد نجح لها ما يقرب من ١٨ عضو في الأمانة العامة من أصل ٧١ عضو داخل مستوى الأمانة العامة، واتهم ممثلو المدرسة القديمة بممارسة ضغوط وأساليب تدخلية غير ديمقراطية في عملية الانتخاب، خلافاً لما تم الاتفاق عليه في حوارات سابقة بين كل من ممثلي المدرستين حول تشكيل المكتب السياسي بالانتخاب، وبما يعبر عن روح التضامن والمسؤولية، إلا أن ممثلي المدرسة القديمة قاموا مرة أخرى بتفشيل هذا الاتفاق[٥١]. وعندها تم إرسال رسالة مفتوحة إلى الأمين العام كان نصها: "وبعد التطورات السلبية المتلاحقة في عملنا التنظيمي، والتي كانت ذروة المأساة فيها انتخابات ونتائج المكتب السياسي، نجد من واجبنا أمام ضميرنا السياسي، وأما عضوية الحزب أن نشرح موقفنا كاملاً، وأن نحدد المسؤولية كاملة وإدانتنا الواضحة لسيادة منهج الاستبعاد في أساليب العمل الحزبي.

ولا شك أنكم تعرفون، ويعرف أغلب أعضاء الحزب أننا قاتلنا بكل الوسائل السياسية والتنظيمية منذ اللحظة الأولى لإعلان إنشائه، من أجل إعلاء شأن الشرعية التنظيمية في مواصلة محاولات فرض الانشقاق والصراع عليه. وكان ذلك استمرار لخط ثابت انتهجناه في تجربة الحزب الاشتراكي العربي الناصري (تحت التأسيس)، ويدعو إلى الوحدة والديمقراطية في صفوف الناصريين، وضرورة توسيع مساحة المشاركة الديمقراطية في صناعة القرار السياسي، وتكريس قيم القيادة الجماعية والعمل المؤسسي التنظيمي، ورغم تحفظات كثيرة لنا على مستوى الأداء القيادي في تجربة

تحت التأسيس، ورغم أسلوب الاستبعاد الذي تعرضنا له في اجتماع لجنته العامة في فبراير ١٩٨٧، فإننا أكدنا وقتها، وعلى رؤوس الأشهاد، أهمية وقيمة الاستمرار في صفوف الحزب والمعارضة من داخله، ورفض أي نزعات انشقاقية، ومرة أخرى نجد أنفسنا، ونجد معنا تياراً عريضاً تعرفون ويعرف عامة الناصريين في مصر، وفي وطننا العربي الكبير أنه يستحيل موضوعياً حذفه من المعادلة الناصرية القيادية -في نفس الموقف الذي كنا فيه من قبل عرضة لجريمة استبعاد حقيقية- ونأسف استخدام مثل هذه التعبيرات، ولكنها الحقيقة التي يبدو أن بعض الذين أسهموا في فرضها أثناء تجربة تحت التأسيس مازالوا يحرصون على تكرارها.

كنا نرى توافقاً سياسياً بين الاتجاهين الأساسيين في الحزب، ولا بد أن نعترف بوجود اتجاهين في حزبنا -اخترت أنت شخصياً أن تكون في جانب دون آخر- ضرورة تمليها المصلحة الناصرية العامة.

كنا مع التوافق السياسي، و لم يكن غيرنا معه.

كنا مع وحدة الحزب، و لم يكن غيرنا معها.

كنا مع ديمقراطية البناء، وكان غيرنا يحارب معركة الاستبعاد والتآمر على وحدة التيار الناصري وسلامة نسيج وحدة الحزب.

ولعلك تشهد أن غيرنا قد استنزف الوقت في المرتين من أجل فرض الاستبعاد عبر انتخابات مشكوك في نزاهتها، وتداخلت فيها سطوة الإدارة، واستخدمت خلالها اسم الأمين العام، في كل مرة ترك غيرنا ثغرة في الاتفاق الذي يوشك أن يتحقق، لنسفه بعد أن يتيقن أن لديه أصواتاً بغرض الاستبعاد، ويفرض الهيمنة المطلقة لجماعة محدودة، ثم الادعاء بأنه لم يكن هناك اتفاق أصلاً.

إن هذا النهج التآمري وغير المسؤول هوى بالديمقراطية الحزبية إلى مستوى انتخابات النقابات الصفراء، يجدر بنقابة صفراء لا حزب سياسي جماهيري يريد أن يجسد وحدة تياره العريض وطموحات جماهيره في نفس الوقت.

ومن حقنا، والأمر كذلك، وبديلاً عن الانشقاق الذي نرفضه من حيث المبدأ أو الانسحاب من العمل الحزبي الذي لا ندعو إليه، الدعوة والتحرك السياسي والتنظيمي، لإقرار وتجسيد المبدأ الديمقراطي، الذي يتيح للمعارضة في الحزب، خاصة إذا كانت تحوز أكثر من ٤٠% من عضوية اللجنة المركزية، وأكثر من ٣٥% من عضوية الأمانة العامة حق تشكيل منبر يعمل من خلال صفوف الحزب وهياكله التنظيمية، ويناضل من أجل إقرار حقه في المشاركة الكاملة في صناعة القرار.

إن فكرة المنبر تعد رداً مسؤولاً عن أسلوب غير مسؤول في إدارة العمل السياسي الحزبي، و لم تكن هي آخر مشاكل الحزب الداخلية، فمازالت الرؤى متباينة، وبالذات حول تطورات بناء الحزب وتفعيل مؤسساته، وعدم إدارته بكفاءة".

أهمل الأمين العام الرسالة وتجاهلها، إلا أن الخلافات عادت واحتدمت في اجتماعات المكتب السياسي، فصدرت ورقة تعبر عن موقف ثلاثة من أعضائه(٥٢)، تركز على ثغرات عمل الحزب وسلبياته ومعوقاته الداخلية، وجاء في هذه الورقة: "إن الأزمة التي يعيشها الحزب العربي الديمقراطي الناصري تعود في حقيقة الأمر إلى جملة عوامل:

أولاً- عوامل تاريخية وهي تلك التي تتصل بنشأة التيار الناصري ومساره التنظيمي والسياسي والفكري فيما قبل قيام الحزب.

ثانياً- عوامل بنيوية وتنظيمية مثل توجيه العضوية التأسيسية، إذ كثر الاستهداف عند جمع العضوية التي يمكن التأثير على تصويتها، إبان إجراء تشكيل المستويات

التنظيمية بالانتخاب والصراع بالاستبعاد.. والعضوية الورقية وتضخم الهيكل.. وأولية الصراع الداخلي.. واختلاف نظريات العمل التنظيمي...".

ورغم تلك المشاكل المأزومة، إلا أن قيادة الحزب لم تأخذ على عاتقها المبادرة بانفراد ذلك المشهد المأزوم، ووصلت الخلافات إلى طريق مسدود، مما جعل مستوى الأمانة العامة تتخذ قراراً بتشكيل مجموعة عمل من أعضائها، لتسوية الخلافات المثارة بين أعضاء الحزب، والعمل على تهيئة المناخ المناسب لإنجاح اجتماعات اللجنة المركزية المقرر عقدها في ١٣ يناير ١٩٩٤[٥٣]. وبالفعل توالت اجتماعات المجموعة لسماع رؤى الجماعات المتعددة والمواقع والأفراد التي تمتلك تصورات لطبيعة المشاكل التي يعاني منها الحزب، وسبل الخروج من تلك الأزمة. وكانت اللجنة التي انبثقت عن اجتماع للأمانة العامة قد عقدت اجتماع في ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٣ لمناقشة حدود مهمتها، وأسلوب عملها، واستقر الرأي على:

أن مهمة اللجنة الأساسية هو التقريب بين وجهات النظر المتعارضة بين أعضاء الحزب حول المشاكل التنظيمية التي أثرت بشكل سلبي على اجتماع اللجنة المركزية في دورتها الماضية المنعقدة في المدة بين ٢١ إلى ٢٣ يوليو ١٩٩٣، وأدت بالتالي إلى قصور واضح في أداء الحزب، وكذلك محاولة تذويب الحساسيات، التي أخذت تميز طابع العلاقة بين بعض القيادات الحزبية.. وذلك بهدف تهيئة مناخ مناسب لاجتماع اللجنة المركزية في دورتها القادمة، حتى يكرس الحزب جهوده للاطلاع بدوره في الساحة السياسية.

وذلك كله.. كمهمة فورية وعاجلة، ومرحلة أولى، على اعتبار أن نجاح مجموعة العمل الحالية في أداء مهمتها.. سيكون حافزاً لأن يتابع الحزب جهوده المستقبلية.. في الإطار وبالشكل الذي يراه مناسباً بتصفية وتسوية باقي المسائل الخلفية على نحو يحسم بصورة قاطعة ونهائية جذورها وذيولها، من هنا عهدت مجموعة العمل إلى نفسها

واجب إشاعة روح التضامن بين أعضاء الحزب وتحفيزهم على التناول الموضوعي لمسائل الخلاف وقضاياه تفادياً لانفجار الحزب من الداخل. واعتبرت أن جهودها مقدمة لجهود أوسع وأشمل تتجاوز منطق التكتل والشللية. إلا أن هذا لم ينفِ مواصلتها لبحث أسباب الخلاف ومصادره، وهو ما كان يعني انخراطها كطرف في هذه القضايا. وتأسيساً على ذلك قررت المجموعة:

١- أن عليها مهمة عاجلة واجبة الأداء قبل انعقاد اللجنة المركزية، وهي إيجاد حلول للمشاكل التي تتصادم بسببها وجهات النظر المتعارضة، والتي مازالت تفرض نفسها على اجتماعات المستويات القيادية للحزب، وهي المهمة التي تقع في حدود التكليف الذي أقرته الأمانة العامة.

٢- أن هناك ضرورة لمواصلة المساعي الحميدة في المراحل التالية، بعد انقضاء مهمة مجموعة العمل الحالية، وذلك بقصد استئصال جذور الخلاف ومعالجة أسبابه التي فرضت المشاكل المثارة حالياً، والتي من المتوقع أن تكون مصدراً دائماً لمشاكل أخرى تعوق الحزب عن أداء دوره.

٣- في ضوء هذا التقدير رصدت مجموعة العمل المشاكل المثارة، والتي تنفجر في اجتماعات اللجنة المركزية القادمة وحصرها في الآتي:

أ- مشكلة قائمة المنظمين الذين تقرر إضافتهم للجنة المركزية في دورها الماضية استكمالاً لنسبة العمال والفلاحين[٥٤].

ب- وضع جريدة الحزب من حيث إدارها ومصير العدد اليومي وعلاقتها التنظيمية بقيادة الحزب.

ج- ما يثار حول إدارة الحزب وقصور الأداء الحزبي..

وقامت المجموعة المكلفة بتقديم توصياتها إلى الأمانة العامة المكلفة من قبلها، واقترحت استكمال نسبة العمال والفلاحين في اللجنة المركزية من دون الإخلال بقرار اللجنة المركزية في اجتماعها بتاريخ ٢١-٢٣/ يوليو ١٩٩٣، عبر شكلين:

الاقتراح الأول: يجرى استكمال النسبة على النحو التالي:

أ- مراعاة نسبة القيادات الفلاحية لتدعيم وجود الفلاحين باللجنة المركزية.

ب- يستكمل باقي العدد من القيادات العمالية أعضاء المؤتمر العام، لترتيب أهمية مواقعهم القيادية في الحركة النقابية على مستوى الجمهورية، ودون التقيد بالمحافظات.

وفي حالة عدم إمكانية شغل كل الأماكن التي جرى تخصيصها للعمال والفلاحين بالعناصر العمالية القيادية، يمكن استكمال الباقي من المحافظات بالتشاور مع أمناء المحافظات.

الاقتراح الثاني: حصر حالات الخلل في تطبيق القواعد التي اعتمدتها اللجنة المركزية في المحافظات التي أبدت ملاحظاتها بشأن عدم صحة تطبيق القواعد، بحيث يتقدم أمناء لجان هذه المحافظات بملاحظات لجان محافظاتهم مكتوبة للأمين العام.

وفي جميع الأحوال تقدم ملاحظات لجان المحافظات للأمين العام في موعد لا يتجاوز مساء الاثنين ١٠/ ١/ ١٩٩٤، على أن يجري تصحيح الأوضاع في تلك المحافظات في موعد لا يتجاوز ظهر يوم الأربعاء ١٢/ ١/ ١٩٩٤.

أولاً- بالنسبة لصحافة الحزب:

في ضوء قرار الأمانة العامة بتاريخ ٩/ ١٢/ ١٩٩٣، واسترشاداً بما اتفقت عليه غالبية الآراء التي استطلعتها مجموعة العمل، والتي أكدت تمسكها بهذا القرار توصي المجموعة بما يلي:

١- توحيد صحافة الحزب في مؤسسة واحدة تتولى مسـؤولية كافة الإصـدارات الصحفية والثقافية والإعلامية للحزب.

٢- تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية على النحو الذي تقره الأمانة العامة.

ثانياً- بالنسبة لإدارة الحزب:

من مجمل الملاحظات التي أبداها من تحاورت معهم، مجموعة العمل حيـال إدارة الحزب، وتقترح المجموعة التوصيات التالية:

١- أعمال قرار اللجنة المركزية في دورتها بتـاريخ ٢١ يوليـو ١٩٩٣، والخـاص بانتخاب الأمين المساعد بمعرفة الأمانة العامة.

٢- استكمال تشكيل الأمانات المركزية واللجان النوعية باشتراك أكبر عـدد مـن أعضاء الأمانة العامة واللجنة المركزية، لتنشيط عمل هذه الأمانة واللجان، وعلى هذه الأمانات واللجان أن تضع خططاً مدروسة لعملها ومناقشة هذه الخطـط وإقرارها بواسطة الأمانة العامة للحزب.

٣- إنشاء جهاز لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تتخذها وتصدرها المسـتويات المركزية، وتقديم تقارير المتابعة للأمانة العامة.

٤- الالتزام بعرض نتيجة أعمال المكتب السياسي في تقرير شهري مكتوب يـوزع على أعضاء الأمانة العامة في اجتماعاتها الدورية لتعمل رأيها فيما يقترحه المكتب السياسي من القرارات.

٥- تعيين مدير للمقر يتبعه جهاز سكرتارية فنية وإدارية وعلاقات عامة.

محصلة الحوار الذي أجرته مجموعة العمل مع وجهات النظر المتعارضة

"استخلصت مجموعة العمل الحقائق التالية:

أولاً- اتفقت معظم من تحاورت معهم المجموعة على تشخيص الأزمة الحالية، وردهـا إلى الأسلوب الذي جرى فيه تشكيل الهيكل التنظيمـي للحـزب في مختلـف

مستوياته، وخاصة على مستوى التشكيلات القيادية (اللجنة المركزية، الأمانة العامة، المكتب السياسي)، باعتبار أن هذا الأسلوب قام في أساسه على التربيط ما بين المجموعات الناصرية المتباينة والمتعددة المصادر، والتي مارست العمل السياسي الاعتراضي في مرحلة مطاردة النظام الساداتي للعناصر وللرموز التي تصدت للدفاع عن الفكر والمنهج الناصريين.

ظلت هذه الكيانات التي تشكلت في المرحلة المشار إليها محتفظة بخصوصيتها أثناء عملية بناء الحزب بعد ترخيصه، ولم تنخرط في تشكيلاته بعيداً عن الالتزام الشخصي بين أفراده وبين كل مجموعة، بل إنها مارست عملية البناء الحزبي بمنطق فئوي وتكتلي.. فتنافست وتسابقت فيما بينها على احتلال مواقع متقدمة في المستويات القيادية للحزب. وهكذا اتسمت مرحلة البناء من القاعدة إلى القمة بالتجزؤ والانقسام، وبسيادة منهج التكتلات المتصارعة، وأدى ذلك إلى:

١- أن يجري تصعيد المستويات القيادية في الحزب، إما عبر مسالك توفيقية بين المجموعات المتنافسة أو من خلال عمليات انتخابية تعتمد على التربص والمناورة.. وهو ما قاد إلى تكريس الانقسام. وهكذا خرج الحزب إلى حيز الوجود مفتقراً إلى روح الفريق الواحد، وتسيطر عليه نزعة التربص والانقسام، خاصة في المستويات القيادية.

٢- ترتب على ما سبق، أن جاء أهم تشكيلين في بناء الحزب، وهما اللجنة المركزية والأمانة العامة مجسدان لهذا الانقسام.

٣- انشغلت المستويات القيادية للحزب بالتنازع فيما بينها.. وانصرف الحزب منذ نشأته وحتى الآن عن أداء الدور السياسي الذي قام من أجله، في الوقت الذي كان مطلوباً من الحزب أن يقود التيار الناصري في الشارع السياسي، والذي كان متطلعاً بحماس وأمل إلى أن يتصدى الحزب للهجمة الشرسة التي مارست دون

مقاومة اقتلاع أعز المكاسب الشعبية الناصرية الواحدة تلو الأخرى، وفي مقدمتها الإصلاح الزراعي والقطاع العام والبقية تأتي.

٤- أدى التنازع المستمر إلى استحكام النفور بين فريقين داخل الحزب، يسعى كل منهما إلى نفي الآخر أو إقصائه إن أمكن...

ثانياً- أن الحلف القائم والمفجر لكل الأزمات التي يعاني منها الحزب، ينحصر ويتركز في المسائل التنظيمية دون غيرها.

وفي المرات القليلة التي يجري فيها مناقشة القضايا السياسية التي يتوجب على الحزب أن يتصدى لها لا يظهر على السطح أية بادرة خلاف..."

ويستكمل التقرير خلاصة ما استنتجه من رؤى متباينة، رسمتها مجموعة العمل عبر مقابلاتها. مع أن وجود اتجاهات متباينة وذات جذور مختلفة هي من طبيعة كل الأحزاب، ولا تعيق عمل الحزب إذا كانت بنيته مصممة لاستيعاب تلك الاتجاهات، وتأمين فرص التواصل والتفاعل فيما بينها. غير أن الحزب لم يكن مصمماً على هذا الأساس، إذ ظلت المدرسة القديمة المحكومة بسلوكها السابق أيام عمل ممثليها في إدارة الدولة الناصرية تتحكم بقيادة الحزب وأساليب عمله، ولم تكن هذه المدرسة في نظر المدرسة الجديدة مدربة بأي شكل على الديمقراطية. وهو ما رأى ممثلو المدرسة الجديدة أنه تكشف بوضوح خلال سنوات ١٩٩٤-١٩٩٨، حيث تم استبعاد ممثليها من الحزب بإجراءات اعتبرت باطلة وصدر حكم قضائي بشأنها.

لم تكن هذه سمة المدرسة الناصرية القديمة، بل سمة عامة لقيادات أحزاب المعارضة (عمر أصغر زعيم معارضة هو ٧٠ عاماً)، فضلاً عن قيود العمل السياسي

وقانون الطوارئ وقانون الأحزاب نفسه الذي يعطي الشرعية لوكيل المؤسسين الذي تقدم بطلب ترخيص لحزب ما، ووافقت عليه لجنة الأحزاب أو القضاء.

صدر خلال هذه الفترة من عمر الحزب العربي الديمقراطي الناصري بعض الأوراق، مثل تلك التي أصدرتها أمانة التثقيف (حزيران ١٩٩٣ وكانون الأول ١٩٩٣). واشتمل العدد الأول من هذه الأوراق على دليل لمناقشة البرنامج السياسي للحزب، والإطار العام لبرنامج التثقيف المركزي. كما احتوى العدد الثاني على موضوعات عن ماهية النظام العالمي الجديد، والمشروع الحضاري العربي، والانتخابات، وقاموس الناصرية. وصدر في تلك المرحلة أيضاً كتيب تحت عنوان "الناصريون والحوار الوطني"، معلناً موقف الحزب العربي الديمقراطي الناصري تجاه دعوة الحزب الحاكم لحوار وطني بين الأحزاب والشخصيات والنقابات المصرية، وبعد الجلسة الأولى رفض الحزب المشاركة في هذا الحوار، وأعلن موقفه من هذا الكتاب الذي احتوى على: مقدمة أعلن فيها "أن تجربة الحوار الوطني الذي أدارته السلطة الحاكمة وفق قواعدها وشروطها قد باءت بالفشل".

كما قدم الحزب عبر هذا الكتيب رؤيته للحوار الوطني "يؤمن حزبنا أن الحوار الوطني التي تشارك فيه كل القوى الوطنية التي تمثل المجتمع وتشكل حركته، هو المدخل الصحيح بل والوحيد الذي يمكن من خلاله إنقاذ مصر من الأزمة الطاحنة التي تتردى فيها، والتي امتدت آثارها المدمرة إلى مجمل الأوضاع الداخلية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصابت في مقتل حركة مصر الخارجية بعزلها عن دورها الإقليمي الرائد، وبتقييد مساهمتها ومبادراتها الدولية... ولكي يكون الحوار الوطني علاجاً فعالاً لمكونات الأزمة فلا بد له.

أولاً- أن يتناول بعمق وتوسع استراتيجية العمل الوطني والقومي معاً.

ثانياً- أن يتاح الوقت الكافي لبحث هذه القضايا، ومعالجتها بالدراسة المتعمقة.

ثالثاً- أن يبدأ الحوار من نقطة واضحة ومتفق عليها، ويسير في اتجاه معلوم، ويفضي إلى نتيجة تحقق الغاية التي انعقد من أجلها.

بعد كل ذلك يتعرض الكتيب لمكونات الأزمة فيجملها في خطى السياسات التي أدت إلى التفريط في المصالح الوطنية والقومية العليا (التفريط في استغلال القرار، والتفريط في الثروة والأصول، والتفريط في الأمن القومي والمصري، والتفريط في حقوق ومصالح الأغلبية).

بعد ذلك ينتقل الكتيب للقضايا الواجب طرحها في الحوار، فيبدأ بالأمن القومي والهوية القومية العربية، ثم سلامة الممارسة الديمقراطية، وما بعدها السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وبعدها الفساد ثم السياسة الخارجية.

كما صدرت بعض أوراق من البرنامج الناصري، تم طرحها للنقاش العام داخل المؤتمر الأول عام ١٩٩٢، إلا أن المؤتمر رأى وقرر إعادة صياغة كاملة لمشروع البرنامج وطرحه مرة أخرى على المؤتمر الثاني للحزب، ورغم وضوح قرار المؤتمر أعلى سلطة في الحزب، إلا أن السيد الأمين العام اهتم بالتجاوز وإصدار أمر بطباعة ذلك المشروع وتوزيعه في شكل كتاب على الأعضاء والمستويات، وقام الحزب في تلك المرحلة أيضاً بإصدار مجموعة بيانات تعبر عن مواقف الحزب تجاه كثير من القضايا كان على رأسها، حسب البيان الصادر عن أمانة التنظيم في أبريل ١٩٩٤ تحت عنوان "تقرير موجز حول البيانات السياسية التي أصدرها الحزب في المناسبات السياسية المختلفة".

١- حول القضايا الحزبية الداخلية:

أصدر الأمين العام بياناً قبيل المؤتمر العام الأول للحزب، حول الأحداث الداخلية التي مر بها الحزب، والخلاف في ذلك الوقت مع ما يسمى بمجموعة

"عابدين"، أوضح فيه ما قامت به هذه المجموعة من تجاوزات سواء على مستوى العضوية أو على مستوى محاولة عرقلة بعض المؤتمرات السياسية للحزب. مثل مؤتمر الدراسة ومؤتمر الاسكندرية ورفضهم الأسلوب الديمقراطي في بناء الحزب.

٢- على المستوى الإقليمي المصري:

أ- أصدر الحزب بياناً إلى الشعب، حول المواقف من بيع القطاع العام، أكد فيه على الخسارة الكبيرة التي سوف يتعرض لها الشعب من جراء هذه التصرفات، معرباً عن أن هذا يمثل إهداراً للثروة القومية، وفتحاً للأبواب على مصراعيها أمام رأس المال الأجنبي والمستقبل للسيطرة على السوق، وتكريساً لدور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وترك البيان مساحة لجمع توقيعات شعبية عليه للدعوة لوقف البيع.

ب- أصدرت أمانة المهنيين بالحزب بياناً حول صدور قانون النقابات المهنية، أكدت فيه على أن هذا القانون لا يعدو أن يكون حلقة من سلسلة القوانين المقيدة للحريات، حيث أعطى دليلاً جديداً على أن الحزب الحاكم مصمم على المضي قدماً في إغلاق كافة منافذ التعبير، وفرض الهيمنة الكاملة على مختلف المؤسسات الديمقراطية في البلاد.

ج- حول أحداث العنف، أصدر الحزب عدة بيانات أكد أولها أن الحزب يتابع بقلق شديد تصاعد المواجهة بين الحكومة والجماعات الدينية المتطرفة، والتي تنبئ بحرب أهلية، وكان ثاني هذه البيانات بمناسبة الأحداث الإرهابية التي وقعت بتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٩٣، وتحدث ثالث هذه البيانات عن أن مواجهة العنف مسؤولية كل مواطن.

وقد أكدت هذه البيانات الخط العام للحزب حول هذه القضية، وهو إدانة كل أعمال العنف والعنف المضاد، سواء من جانب الحكومة أو الجماعات الإسلامية

العنيفة، وأن علاج هذه الظاهرة لا بد أن يكون علاجاً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً، وأن العلاج الأمني الذي تتبعه الحكومة لا يقضي على هذه الظاهرة لأنه يتجاهل أسبابها.

٣- حول الموقف المتردي على الساحة العربية:

أصدر الحزب بياناً في ٢٧/ ٦/ ١٩٩٣ حول العدوان الأمريكي الغاشم على العراق، أعلن فيه إدانته لهذا العمل الإجرامي البربري، وأن الولايات المتحدة قد نصبت نفسها شرطياً دولياً خارج نطاق القانون والشرعية، وناشد البيان المجتمع الدولي إدانة واضحة وصريحة لهذا العدوان الهمجي على العراق، كما دعا الأمة العربية وقواها الحية لتعبئة جهودها ضد التواجد الأمريكي في المنطقة.

أ- أصدر الحزب بالاشتراك مع الأحزاب السياسية المصرية المعارضة بياناً حول الاعتداء على العراق، أكد فيه على نفس المعاني السابقة.

ب- أصدر الحزب من خلال مكتبه السياسي بياناً حول تشديد العقوبات ضد ليبيا، أكد فيه مساندته الكاملة للموقف الليبي الرافض للانصياع إلى محاولات الهيمنة، ودعا الحكومات العربية لأخذ موقف إيجابي.

ج- أصدر الحزب أيضاً بالاشتراك مع الأحزاب السياسية المعارضة بياناً استنكر فيه العقوبات ضد ليبيا، وفضح منطق الشرعية الدولية، والمعايير المزدوجة في التعامل مع قضايانا، وأهاب بالجامعة العربية ممارسة دورها.

٤- في قضية الصراع العربي الصهيوني:

أ- أصدرت أمانة الشؤون العربية بياناً إلى الرأي العام حول زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى المنطقة، أعلنت فيه أنه جاء بهدف إعلان ما يسمى بملف المبعدين

الفلسطينيين، وإعادة الحكومات العربية القضية الفلسطينية إلى مائدة المفاوضات، وحذر البيان الحكومات العربية من مغبة الخضوع للضغوط الأمريكية.

ب- أصدر الحزب بياناً حول مشروع (غزة-أريحا)، أكد فيه أن هذا الاتفاق ينهي كفاح الشعب الفلسطيني نهاية هزلية، وأننا ننظر إلى القضية الفلسطينية بوصفها قضية عربية، وأن هذا المشروع لا يخرج عن كونه حلقة من سلسلة مشروعات الاستسلام التي روجت لها الدوائر الصهيونية، ودعا إلى التمسك بحق الأجيال العربية في تحرير كامل التراب الفلسطيني. كما أتبع الحزب هذا بورقة، حول المهام الأساسية للحزب لمواجهة اتفاق (غزة-أريحا).

ج- أصدر الحزب بياناً إلى الأمة يدين مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل، وأنها أكدت ضعف ووهن اتفاق (غزة-أريحا)، وأعرب عن مساندة الحزب لانتفاضة الشعب العربي في فلسطين، وإدانة الحكام العرب لصمتهم المريب وسيرهم في نهج الاستسلام المخزي. تلك هي بعض نماذج البيانات الصادرة عن الحزب، والمعبرة عن موقفه والمؤكدة لضعف طرائقه في التواصل مع الجماهير. وفي تلك الفترة أيضاً أصدر مكتب التنظيم المسؤول عنه السيد محمد عروق برنامج تثقيف تنظيمي من ثلاثة مستويات، واستمرت القيادة للمدرسة القديمة، واستمر نهج الهيمنة والتسلط، وتراكمت الأخطاء وزادت الانفعالات، وارتفع الغضب إلى أن وقعت الأزمة التي فجرت الحزب في ٧-٨ مارس ١٩٩٦، وخلال انعقاد الدورة الخامسة للجنة المركزية بالاسكندرية، حيث شهدت مناقشات ساخنة داخل الجلسة الافتتاحية والختامية وجلسات اللجان، والتي كان مطروحاً عليها قضية أزمة الحزب والأداء الحزبي والأداء الإعلامي (جريدة العربي-لسان حال الحزب).

وفي الجلسة الختامية، حاول الأمين العام أن ينهي الجلسة دون إصدار قرار. وبالذات بعدما شعر بأن أغلبية اللجنة المركزية ليست معه، وانسحب من الاجتماع ومعه عدد

من مؤيديه، وقرر المجتمعون باستمرار الاجتماع بقيادة أعضاء المكتب السياسي المتواجدون، وهم: د.صلاح الدين دسوقي، علي عبد الحميد، د.أحمد الصاوي، أمين اسكندر، حمدين صباحي[٥٥].

وانتهى الاجتماع إلى إصدار مجموعة من القرارات، من بينها قرار بتشكيل الأمانات المركزية، وإعادة انتخاب أمين التنظيم وأمين العلاقات الخارجية والعلاقات الحزبية، وقرار بإعفاء السيد محمد المراغي من رئاسة تحرير العربي-لسان حال الحزب، وتوجيه الشكر له وتكليف الآخر عبد الله السناوي -مؤقتاً- برئاسة تحرير العربي لحين تعيين رئيس تحرير جديد وفقاً للقواعد التنظيمية باقتراح من الأمين العام[٥٦]. إلا أن الأمين العام أصدر بيان في ١٠ مارس ١٩٩٦ وزعه على وكالات الأنباء والصحف، تضمن اتهاماً لأعضاء قياديين في الحزب بالتآمر على أحزاب المعارضة واختراقها وضربها من داخلها، بافتعال صراعات لا تستند إلى أي أساس موضوعي.

ووصف ما جرى أثناء اجتماعات اللجنة المركزية بأنه يدخل في هذا الإطار. وأصدر قراراً بتجميد خمسة من قيادات الحزب[٥٧]، وقام بنشر ذلك البيان في جريدة العربي-لسان حال الحزب في عدد ١١ مارس ١٩٩٦، وتوالت ردود الفعل تجاه تلك القرارات، حيث اجتمع العديد من لجان المحافظات، وأصدر بصددها بيانات وكان منها لجان محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية ومرسى مطروح والإسماعيلية وكَفر الشيخ وسوهاج والدقهلية والبحيرة والاسكندرية. وقد أكدت تلك اللجان جميعاً، التي اعتبرتها غير مراعية للنظام الداخلي والتي أصدرها الأمين العام.

إلا أن كتلة الأمين العام تمسكت بنهجها، وهكذا حدث الانشقاق الكبير حيث خرج معظم كوادر وقيادات المدرسة الجديدة في الحزب العربي الديمقراطي

الناصري ومن بعدهم خرجت بعض الشخصيات المستقلة(٥٨) مبررين ذلك بيأسهم من إصلاح الحزب داخلياً.

وانعقد المؤتمر العام للحزب بعد عامين على ذلك، حين استبعد عنه معظم فاعليات المدرسة الناصرية الجديدة، وقد فتح نشطاء هذه المدرسة حواراً داخلياً بينهم حول تأسيس حركة ناصرية جديدة(٥٩).

أما الحزب فأصبح أضعف كثيراً مما كان عليه في البدء، رغم خروج أعداد كبيرة منه، كانت كتلة الأمين العام تصفها بـ"المعوقين لمسيرته" واستمر الصراع داخله، ولعل ما حدث من حوار على صفحات جريدة العربي في أعدادها الخمسة من ٢ نوفمبر حتى ٧ ديسمبر ١٩٩٨ يؤكد استمرار الأزمة واستفحالها، مما عرض الحزب العربي الديمقراطي الناصري إلى حافة الانهيار، وانعدام التأثير في الحياة السياسية المصرية، وتآكل المصداقية لدى الجماهير، والأهم من ذلك كله انهيار الحلم في حزب فاعل وقوي.

تلك هي مسيرة الحزب العربي الديمقراطي الناصري، وتلك هي فاعليته، وحتى تكتمل الصورة لا بد من تناول بعض الجوانب الفكرية لحياة الحزب من خلال قراءة للأوراق المتوفرة، وبالذات البرنامج الذي كان من المفروض -وحسب قرار المؤتمر- إعادة صياغته وتقديمه للمستويات من أجل التصديق عليه.

١- موقف الحزب من قضية الوحدة العربية:

جاء في تقرير هيئة مفوضي الدولة المقدم من قبلها إلى المحكمة الناظرة لقضية الحزب العربي الديمقراطي الناصري "أن أساس تميز الحزب العربي الديمقراطي الناصري عن باقي الأحزاب هو ما يتعلق بالدعوة للوحدة العربية، وإنشاء الدولة العربية الواحدة" كما أكد الحزب في بيان إعلانه على أن قضية الوحدة العربية هي مناط

العمل السياسي، كما أكد على أن الطريق لتحقيق الوحدة العربية هو الطريق الشعبي، وأن الوحدة لا يمكن أن تقوم على القهر وبقوة السلاح، وإنما عبر تلاقي الإرادات الشعبية الحرة، وعبر نهوض شعبي عام، كما أن أدبيات الحزب قد فرقت بين الوحدة العربية، والتي هي وحدة أمة، وبين الوحدة الإسلامية، والتي هي شكل من أشكال التضامن والعمل المشترك، كما أن الحزب عبر عن إيمانه بالتدرج في بناء دولة الوحدة.

٢- موقف الحزب العربي الديمقراطي الناصري من الحركة العربية الواحدة:

إن إقامة تنظيم قومي واحد، هو إحدى الأهداف التي يطرحها الحزب العربي الديمقراطي الناصري، لكنه حتى الآن لا يمتلك تصوراً واضحاً لكيفية تحقيقه، ولا يستطيع أن يدعي أن كل الحزب بمستوياته وأعضائه مع هذا الاتجاه، حيث يرى فريق أهمية ذلك، وفريق آخر لا يرى أن هذا وقته، وما يهمنا هنا أن بعض الأحزاب الناصرية في الوطن العربي كانت أكثر من مرة قد حاولت إيجاد صيغة للتنسيق مع الحزب العربي الديمقراطي الناصري لكنها لم توفق في ذلك، إلى أن تم تشكيل لجنة تنسيق بين أحزاب ناصرية عربية تحت قيادة الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري، واشترك فيها كل من الناصريين في اليمن والسودان وموريتانيا وحزب الاتحاد في لبنان، ولم يصدر عن تلك اللجنة سوى بعض البيانات ولم تكن لها أي فاعيلة، وذلك يرجع في اعتقادنا لعدم وضوح في استراتيجية الحركة العربية الواحدة ولا ماهيتها.

٣- موقف الحزب العربي الديمقراطي الناصري من قضية الأمن القومي:

إن موضوع الأمن القومي، سواء بمعناه المصري الضيق أو بمعناه العربي الشامل، يشغل مكانة مركزية في التفكير الاستراتيجي المصري، لعدد من الاعتبارات الجوهرية والمصيرية.

أولها- أن مصر تواجه صراعاً مريراً من أجل تحقيق النهضة القومية، ومواجهة التخلف والتبعية والتجزئة. ولا شك أن قضية التنمية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالأمن، لأن نمط التنمية المتبع، وكيفية تقبله الموارد الاقتصادية والبشرية، فضلاً عن مقتضيات الأوضاع الجغرافية وحقائق الخبرة التاريخية، كل ذلك يطرح آثاره على الأمن القومي.

وثانيها: أن مصر خاضت مواجهة تاريخية ضد الصهيونية وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨، وحيث تعتبر هذه المواجهة جزءاً لا يتجزأ من الصراع الغربي، بجذوره القديمة والحديثة، وحيث تبقى إسرائيل دولة عدوانية عنصرية توسعية، وحيث تتبنى استراتيجية الأمن المعلق، فإنها لكل ذلك تمثل تهديداً متواصلاً للأمن القومي (المصري-العربي).

ومن هذا المنطلق، تتحدد عناصر الأمن القومي العربي في مواجهة التهديد العسكري والسياسي والحضاري الذي تمثله إسرائيل، واستمرارها في احتلال أراضٍ عربية، والسير على طريق التكامل لإبراز إرادة سياسية عربية واحدة، والاتفاق على استراتيجية قومية في مواجهة التحديات الخارجية، وبالذات في البحر الأحمر والمتوسط ومنطقة الخليج العربي.

إن أمن مصر كدولة وككيان تاريخي وبشري، يرتبط بداية بموقعها الجغرافي، والخبرات التاريخية التي فرضها هذا الموقع، ويمكن القول أن ارتباط مصر بأمتها العربية -بمعياري الموقع الجغرافي والخبرات التاريخية- تمليه مقتضيات الأمن واعتبارات المصلحة معاً.

أن مناطق الأمن المصري تتطابق مع مناطق الأمن العربي (السودان الذي يعتبر الامتداد الجغرافي لمصر أرضاً ومياهاً وساحلاً)، ويمثل عمقها الاستراتيجي الغربي،

ومنطقة المشرق العربي التي تمثل خط الدفاع الشمالي الغربي عن مصر، فالتاريخ يكشف أن غزو مصر جاء في الغالب الأعم من الشمال الشرقي، وأن الدفاع عنها يبدأ من الشام، والبحر الأحمر والبحر الأبيض حيث تمتد السواحل المصرية.

تلك هي المناطق التي تمثل دوائر الأمن المصري، وهي في ذات الوقت مناطق الأمن العربي، وإن كان يزيد على مصر بالطبع دائرة أمن أعالي مياه النيل.

وبالإضافة إلى أن مناطق الأمن المصري متطابقة مع الأمن القومي العربي، فهناك موقع مصر ومكانتها الدولية وتأثير ذلك على الأمن القومي، وهناك الارتباط العضوي بين الأمن وقضايا التنمية.

٤- موقف الحزب العربي الديمقراطي الناصري من الصراع العربي-الإسرائيلي:

أسس الحزب موقفه من الصراع العربي الإسرائيلي على ما سماه بمحددات ناصرية أساسية هي:

١- في فهم الصراع، أن الأرضية الأصلية وراء هذا الصراع العربي الإسرائيلي هي في الواقع أرضية التناقض بين الأمة العربية الراغبة في التحرر السياسي والاجتماعي وبين الاستعمار الراغب في السيطرة ومواصلة الاستقلال.

٢- أن الذين يتصدون اليوم لحماية العدوان الإسرائيلي، يقولون في كل مناسبة وبالحرف تقريباً، أنهم خلقوا إسرائيل، وأنهم يتحملون مسؤولية أمنها. لقد سلموها الجزء الأكبر من وطن الشعب العربي الفلسطيني، وساندوا المسلك العدواني المتصل.

٣- أنه في إطار الوضوح الشامل لطبيعة الصراع، لم تعد إسرائيل في مواجهتنا شيئاً، والاستعمار من حولنا شيئاً آخر يختلف. ولقد كانت هناك محاولات للتجزئة تريد تفتيت المشاكل، وتصور بالوهم أن فلسطين هي مشكلة لاجئين

تحل فلا يبقى من قضية فلسطين شيء.. وتصور بالوهم أن القوة التي صنعت إسرائيل يمكن أن تكون صلة بيننا وبين إسرائيل، أو حكماً أو طرفاً محايداً. إن خطر إسرائيل هو وجود إسرائيل كما هي موجودة الآن وبكل ما تمثله.

٤- أن قضية الحرية لا تتجزأ، والنضال من أجلها لا يمكن عزله عن أصوله العالمية.

٥- موقف الحزب العربي الديمقراطي الناصري من قضايا التنمية المستقلة:

التنمية في منظور الحزب تعني سيطرة الشعب على القرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم القرار السياسي، لذلك فالتنمية المستقلة تعني أمرين جوهريين. الأمر الأول منهما، هو القدرة على التعامل المتكافئ على المستوى الدولي. والأمر الثاني، توفير الحاجات الأساسية لجماهير الشعب.

ولذلك فإن الفكر الناصري ينطلق في اختياراته التنموية من مبادئ ثورة ٢٣ يوليو، وفي ضوء ما أصاب الاقتصاد المصري من تشوهات منذ بداية السبعينات حتى الآن لا بد من:

- إعادة مصادر الحركة في الاقتصاد المصري إلى القطاعات المحلية، حيث لا يجب أن تتحكم في الاقتصاد قطاعات العملات الأجنبية (قناة السويس، البترول، السياحة)، لأن حركة تلك القطاعات تتحدد في الخارج وليس بأيدي الداخل، وبالتالي سوف تؤثر بشدة على الدخل واحتياجاته، ونوعية الاحتياجات ونوعية المستفيد من ذلك.
- أن هناك حد أدنى لا يجوز التزول عنه في تكامل حلقات الإنتاج داخلياً.
- عصب الاقتصاد الحديث هو الصناعة المتطورة، وهذا ما يضع العلاقة بين الصناعة والزراعة في إطارها الصحيح.
- إن اختيارات التنمية لا تقف عند حد تقرير "ماذا ننتج؟"، بل إن الأهم من ذلك هو "كيف ننتج؟".

- أن يتم إنتاج ما يلزم لإشباع الحاجات الأساسية بقدرات إنتاجية تحقق الاعتماد على النفس.
- العدل من خلال حسن توزيع الدخل.

ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من التمسك بدور الدولة المركزي في تحقيق النهضة القومية، وسيطرة الشعب على الثروة والسلطة.

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نقدم رؤية بانورامية واسعة للروافد المؤسسة للحزب العربي الديمقراطي الناصري، وللتشكيلات التي سبقته، وللقنوات والأدوات والوسائل التي ساهمت في بلورته، ولبعض المواقف الفكرية للحركة الناصرية بشكل عام وللحزب على وجه خاص، كما قدمنا رؤية موثقة وشهادة أمينة لأوضاع الحزب الداخلية، ومساحة الخلافات عبر مسار التطور -من الشرعية حتى الوجود المقنن- كما حاولنا أن نضع أيدينا على بعض المثالب والثغرات التي أعاقت تطور الحزب وفاعليته وهمشت دوره ومكانته.

الهوامش:

(1) ضياء الدين داوود، محامي، وعضو لجنة تنفيذية عليا للاتحاد الاشتراكي العربي ووزير للشؤون الاجتماعية في العصر الناصري، وعضو مجلس شعب لأكثر من دورة.

(2) من ضمن شروط تأسيس الأحزاب في مصر، شرط التمايز عن الأحزاب القائمة.

(3) من المعروف أن السادات كان من الضباط الأحرار، وكان رئيساً لمجلس الأمة، ثم نائب رئيس الجمهورية، ولم يكن معروفاً عنه أي رأي مخالف للرئيس عبد الناصر، ومن المعروف أيضاً أن قائد الحرس الجمهوري (الليثي ناصف) كان من المقربين لقيادات طليعة الاشتراكيين وأن السيد ممدوح سالم (أول وزير داخلية في عصر السادات ورئيس للوزراء بعد ذلك) كان من مجموعة طليعة الاشتراكيين في وزارة الداخلية والأمثلة كثيرة.

(4) من المعروف أن طليعة الاشتراكيين تراوح عدد أعضائها عند انقلاب مايو/ أيار ١٩٧١ -وحسب شهادات بعض قياداتها- من ثلاثين ألفاً إلى خمسة وثلاثين ألفاً.

(5) بعض قيادات المنظمة، قد تم تجنيدهم في طليعة الاشتراكيين من قبل قيادتهم للمنظمة مثل (د.عادل عبد الفتاح، هاشم العشيري، عزت عبد النبي، حسين كامل بهاء الدين) وبعد بدء تجربة المنظمة تم تجنيد الكثيرين مثل عبد الغفار شكر، علي الدين هلال، مصطفى الفقي، حمدي طاهر، محمود سعيد، علي الدين الطحان، ابراهيم الخولي، عباس الدندراوي وآخرين كثيرين.

(6) كان مؤسس "اللجنة العربية لتخليد القائد عبد الناصر" كل من السادة: د.عبد الكريم أحمد (مفكر قومي ووكيل وزارة التعليم العالي في مصر في تلك الآونة)، والأستاذ حاتم صادق (الباحث في العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة الأهرام وزوج السيدة هدى عبد الناصر إبنة الزعيم عبد الناصر)، وطبيب الأسنان/ سيد الغريب، والصحفي أحمد الجمال، والمحامي والقيادي الطليعي محمد صبري مبدي، والأستاذ صالح أبو سمرة (فلسطيني)، والأستاذ عبد الوهاب مشعل.

(7) كان من قيادات "رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين" كل من السادة: أحمد الحمدي، طارق النبراوي، إصلاح الدسوقي، عصام الإسلامبولي، منير الصياد، عادل الراعي، نبيل فتال، سعيد حفيانة، عبد العزيز عبد المنعم، طه الميرغني، صلاح مغيث، الشهيد عيسى محمد سيف، د.عبد الحميد عطية.

(8) وكان من بينهم كل من الشهداء: أحمد العبد سعد، وتم إعدامه في الجنوب بتهمة تشكيل تنظيم ناصري، ومحمد أحمد ابراهيم، وسالم محمد السقاف، وعبد السلام محمد مقبل، وقد تم إعدامهم في أحداث ١٩٧٨ المعروفة بثورة ١٥ أكتوبر.

(٩) كانت جامعة عين شمس تقع في مسؤولية كل من المهندس أحمد حمادة، وعادل الأشوح، ومهدي عسر من "طليعة الاشتراكيين"، وفي عام ١٩٦٨ كانت جامعة عين شمس من الفاعليات الرئيسية في مظاهرات ١٩٦٨، بعد صدور أحكام الطيران التي لم تكن رادعة بما يتسق مع واقع المسؤولية عن هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، لذلك شارك كثير من فاعليات الجامعة وبالذات فاعليات كلية هندسة عين شمس والتي تخرج بعضها من الدورات المتتالية لمنظمة الشباب الاشتراكي في تلك الفترة. وقد تعامل مسؤولو الطليعة "الاشتراكية" مع تلك الفاعليات بوعي ومسؤولية، وقاموا بفتح حوار معهم وذلك عبر رصدهم للعناصر النشطة وتم تجنيدهم لطليعة الاشتراكيين وكان من بينهم السادة: محمد سامي، أحمد الحمدي، طارق النبراوي، بسام مخلوف، ماجد جمال الدين، أسامة عطوة، ومحمد اسماعيل.

(١٠) من أبرز تلك الفاعليات: السيدة أمل محمود (أمينة المرأة وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الناصري)، ماهر مخلوف (عضو الأمانة العامة للحزب العربي الديمقراطي الناصري)، محمد حسيب، أحمد الجمال الصحافي وعضو الأمانة العامة للحزب، والسيدة نازلي عبد الله، د.عادل قاسم، أحمد سامي الوكيل، والمهندس مصطفى غزاوي، وحامد جبر، ورفعت بيومي.

(١١) اجتمع كل من السادة: سمير عزب، سيد الغريب، حمدين صباحي، عبد الله السناوي، كمال أبو عيطة، محمد السعيد ادريس، مجدي رياض، أحمد الصاوي، تماني الجبالي، سهام نجم، آمنة زكي قنديل، محمود العكاذي، أحمد عبد الحفيظ، شريف قاسم، جمال عبد الحفيظ، جمال عبد الحليم، ابراهيم الصياد، محمود أبو السعود، مجدي بدر الدين، فتحي البكل، ابراهيم عبد القادر، ممدوح كامل، وآخرين.

(١٢) من قيادات اليسار الطلابي في جامعة القاهرة في عام ١٩٧٢ كل من السادة: أحمد عبد الله، أحمد بهاء الدين شعبان، سهام صبري.

(١٣) وكان من بينهم السادة: مجدي حماد، عبد الحميد الجزار، جمال عفيفي، سمير عزب.

(١٤) بعد تظاهرات ١٩٦٨طالب الطلاب الزعيم عبد الناصر بالترخيص لهم بجريدة حتى يعبروا عن آرائهم فيها، وقد وافق عبد الناصر على ذلك، وعندها ظهرت جريدة اتحاد طلاب الجمهورية، وقد لعبت دوراً هاماً في التعبير عن الناصرية بعد رحيل الزعيم عبد الناصر، كما أنها قاومت بشدة أصوات الرجعية والمنتمين للمشروع الغربي الاستعماري، وفضحت مخططات مايو ١٩٧١.

(١٥) الذي رأس تحريرها وقام بإصدارها المرحوم المناضل عاطف جلال مؤسس الحركة الناصرية الجديدة في جامعة الاسكندرية.

(١٦) كمال رفعت أحد الضباط الأحرار، ومن قيادات العمل الفدائي في بورسعيد عام ١٩٥٦، وأمين الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي العربي، وعضو أمانة طليعة الاشتراكيين، ومن مؤسسي منبر التجمع الوطني التقدمي والذي أصبح فيما بعد حزب التجمع في مصر.

(١٧) في عام ١٩٨١ تم اعتقال بعض القيادات الناصرية في مصر على ذمة قضية عرفت بالتنظيم الشعبي الناصري، وكان من بين المعتقلين المناضل حمدين صباحي.

(١٨) فقد تم تأسيس نادي الفكر الناصري في جامعة الزقازيق والاسكندرية والمنصورة وأسيوط وبنها والمنيا وبعض المعاهد العليا، واستطاعت الأجيال الجديدة بعد ذلك أن تشكل وتعلن اتحاد أندية الفكر الناصري في جامعة مصر.

(١٩) مثل: عاطف جلال وحسام رضا وأمين اسكندر ومجدي زعبل ومجدي المعصراوي ومحمد بدر الدين ومحمد منيب وعبد الحليم قنديل وطاهر عبد الحليم ومحمد عباس وعادل محمود وعبد الرحمن الجوهري.

(٢٠) قد ساعد في تلك البلورة كتابات صدرت في مجلة "الطلوع" و"الغد العربي" وكتاب "الناصرية نظرية الثورة العربية" وكتاب "عبد الناصر والتاريخ" وكتاب "ناصريون نعم" وبعض الأوراق التي قدمت كبرامج سياسية لمحاولات الترخيص للحزب الناصري.

(٢١) قد جاء بالوثيقة التي عرفت بـ(وثيقة الزقازيق) "أنه سوف يكون علينا أن ندرك بعلمية وبغير قبول باستفزاز الحوادث من حولنا أن المهمة المنوطة بنا أنجزها شاقة وعسيرة، وأن الضمان الوحيد لنجاحنا هو أن نقف بصلابة معاً كتف بكتف لمواجهة التحدي".

"إن انحياز السلطة السياسية في مصر لقوى الاستغلال والتخلف وتعبيرها عن مصالحها في إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وتزيف محتوى التعبير الديمقراطي لصالح هذه القوى، يرتبط أوثق ارتباط بتكريس نفسها لحماية مصالح احتكارات العالمية في المنطقة، ذلك لأن الطفح الرأسمالي في المجتمع واستشراءه في جسد الأمة العربية الكادحة خاصة عرقها ومستقبلها في عمليات السمسرة والمقاولات والتهريب ليس معزولاً -بالتاريخ- عن سلبيات مسيرة الثورة والتي كانت نتاجاً طبيعياً لظروف تاريخية محددة، وليس معزولاً -بالطبيعة- عن سياسة الامبريالية الجديدة".

"إن سياسة التنازلات المتتالية في القضايا الوطنية والتي أخذت أشكالا متقدمة قد توجهت في النهاية لاتفاقية الفصل الثانية في سيناء وبلورة مواقف الاستخزاء من تصفية المقاومة الفلسطينية".

"وفي إطار النشأة التاريخية الفريدة للقوى الناصرية. وفي مواجهة تلك الظروف الجديدة، كان من الطبيعي أن تمر الحركة الناصرية كفصيلة صدام أساسية دفاعا عن مصالح القوى العاملة بعدة مراحل تعبيرا عن واقعها الكيفي في كل مرحلة، وتجسيدا لقدرتها على التأثير في الواقع المادي المحيط بها. تلك المرحلة هي":

١- مرحلة تحدي الصمود: وتمتد من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٣
٢- مرحلة تحدي التفاعل من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٦
٣- مرحلة تحدي الفعل.

(٢٢) تشكلت أمانة لجنة العمل الناصري على المستوى المركزي من السادة: سيد الغريب، يونس عبادي، أمين اسكندر وكانت تعقد اجتماعات شهرية مع ممثلي المحافظات على مستوى مصر، وكانت تعقد تلك الاجتماعات في اتحاد جامعة القاهرة.

(٢٣) من ضمن المقبوض عليهم في تلك الانتفاضة: طبيب/ سيد الغريب، أحمد الجمال، سيد عبد الغني، محمد عواد، محمد سلماوي، محمد يوسف، حسين معلوم، أمل محمود، محمد النمر، فاطمة السعدني، وآخرين.

(٢٤) أثناء هروبي في تلك المرحلة، كنت أقيم مع كل من عبد الله السناوي وصفوت حاتم، ولقد دارت بيننا حوارات كثيرة عن تلك المرحلة، كما أخذنا على عاتقنا جمع التبرعات لإعالة الناصريين المعتقلين وأسرهم.. وفي وسط الحصار الأمني والمطاردة نضجت رؤيتنا بشأن المستقبل وأهميته بناء كادر صلب مندوب على النضال السري، واشترك في هذا الحوار كل من محمد مجدي بدر، جمال فهمي، محمد حماد، سعيد يوسف، سمير عزب، وحمدين صباحي، وكمال أبو عيطة.

(٢٥) في تلك المرحلة تم اعتقال كل من حمدين صباحي، كمال أبو عيطة، أمين اسكندر، محمد حماد، حسين عبد الغني، حنفي عبد العال وآخرين، على ذمة قضية محاولة قلب نظام الحكم، وكان مع تلك المجموعة كل من صالح أبو سمرة (فلسطيني)، وجمال عبد الناصر الخطيب (فلسطيني)، وكانت تلك القضية من أوائل القضايا التي تعرض المنتمين إليها للتعذيب الشديد في عصر السادات.

(٢٦) كان من ضمن أعضاء الطليعة العربية في جمهورية مصر العربية كل من: د.صلاح الدسوقي، محمد عروق، عبد الهادي ناصف، علي عبد الحميد، سيد الغريب، مجدي رياض، عصام الإسلامبولي، فريد عبد الكريم، عادل البطران، د.عبد الحميد عطية وآخرين.

(٢٧) كان من ضمن تلك المجموعة والتي عرف عنها "مجموعة عواد" محمد عواد، سيد عبد الغني، محمد النمر، محمد يوسف، عبد الصمد الشرقاوي، مجدي الشهبة، محمد جلال وآخرين.

(٢٨) اشترك في التقدم للمنبر الاشتراكي الناصري السادة: كمال رفعت، كمال أحمد، د.عبد الكريم أحمد، حمدين صباحي، كمال أبو عيطة، أحمد الجمال، سيد غريب، أمين اسكندر، مجدي رياض، محمد صماد، محمد مجدي بدر الدين، محمد عقل، عصام الإسلامبولي، محمد يوسف، محمد سلماوي، محمد سليمة وآخرين.

(٢٩) انضم كمال رفعت إلى منبر التجمع، وكان معه من الناصريين القياديين كل من: عبد العظيم مغربي، كمال أبو عيطة، أحمد حسن، طبيب/ لطفي سليمان، المرحوم عبد الهادي ناصف وآخرين.

(٣٠) قيادة عمالية من مدينة الاسكندرية، وعضو مجلس شعب سابق، ومن الذين رفضوا التوقيع على اتفاقية "كامب ديفيد" وقاطع السادات في الجلسة المنعقدة لمجلس الشعب بغرض الموافقة على الاتفاقية قائلاً: خيانة. خيانة. فما كان من الحرس إلا أن أخرجه خارج المجلس وجلسته.

(٣١) حسب النص الدستوري والقانوني: مادة ٨- تشكل لجنة لشؤون الأحزاب السياسية على النحو التالي: ١-رئيس مجلس الشورى ٢-وزير العدل ٣-وزير الداخلية ٤-وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب ٥-ثلاثة من غير المنتمين إلى حزب سياسي من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم. يصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية. (يتبين من ذلك النص سيطرة حكومة الحزب الحاكم على لجنة شؤون الأحزاب، وهذا ما يفسر عدم موافقتهم على إعلان أي حزب، وإنما القضاء هو الذي أعطى الموافقة على معظم الأحزاب القائمة بمصر الآن، وقد وصل عددهم ١٤ حزب شرعي).

(٣٢) كمال أحمد، "الحزب الناصري - تنظيم تحالف قوى الشعب" قضايا ووثائق، مركز الدلتا للطباعة، اسكندرية.

(٣٣) المصدر السابق.

(٣٤) الذي طرح تلك المبادرة من الشباب (حمدين صباحي، محمد سامي، أمين اسكندر) وبالفعل تمت ثلاث جلسات مع المرحوم المناضل عبد الهادي ناصف ممثلاً عن رجال دولة عبد الناصر -المدرسة القديمة- أو الحرس القديم -كما يحلو للبعض أن يطلق عليهم- وكانت تلك الجلسات في (جروبي سليمان باشا في منطقة وسط البلد بالقاهرة).
وبعد الجلسات الثلاثة تلك أخبرنا السيد عبد الهادي أن الذي سوف يتحدث في المؤتمر السادة: الفريق أول محمد فوزي، محمد فائق، فريد عبد الكريم، وعندها حدث خلاف بيننا وبينهم، وأبلغناهم تمسكنا بممثل واحد للحركة هو فريد عبد الكريم وإذا كانوا متمسكين بالمتحدثين الثلاثة، فلا بد أن يمثل شباب الحركة الناصرية الذين ناضلوا طوال العشر سنوات الفائتة (من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠) فما كان من السيد عبد الهادي إلا أن طرح اسم من داخل صفوف المجموعة أيضاً في ذلك الوقت وهو (السيد محمد عقل).
وتبين لنا من تلك اللحظة أن هناك طريقتين في التفكير، وكان ذلك طبيعياً، وجاء اكتشافه متأخراً لوجودهم في السجن وعدم احتكاكنا بمدرستهم في الفترة السابقة.

(٣٥) من المعروف أن فريد وضع في السجن لمدة عشر سنوات، وخرج بعد ذلك.

(٣٦) من المعروف أن السيدين شعراوي جمعة وضياء الدين داوود، كانا قد تقدما باعتذار للسادات.

(٣٧) تمت جلسة جمعت كل من السادة (حمدين صباحي وفريد عبد الكريم وعادل آدم أحد الطليعيين في الجيزة).

(٣٨) تشكلت اللجنة القومية للدفاع عن سليمان خاطر من السادة (فتحي رضوان، عصمت سيف الدولة، أحمد نبيل الهلالي، مجدي زعبل، رضوه عاشور، محمد خليل، محمد عبد القدوس، مجدي أحمد حسين، كمال أبو عيطة، أشرف بيومي، حمدين صباحي، واختير منسقا عاما أمين اسكندر) وقد قامت هذه اللجنة بدور هاما في تنظيم الدفاع القانوني عن المرحوم المناضل سليمان خاطر، وتنظيم الجانب الإعلامي عن القضية، كما ساهمت بدور كبير في تأسيس الحركة المناصرة له في الشارع المصري.

(٣٩) المجموعة التي عرفت بعد ذلك باسم التنظيم الناصري المسلح (د.صلاح دسوقي، علي عبد الحميد وآخرين) ومجموعة (ط.ن) التي كانت تعرف باسم مجموعة عواد (محمد عواد، سيد عبد الغني، محمد جلال وآخرين)، والمجموعتين محدودتين من حيث العدد والمواقع الجغرافية، معظم أعضائها في القاهرة والجيزة.

(٤٠) الشخصيتان اللتين تم إدخالهما في قائمة أعضاء لجنة العمل اليومي، والتي تم التصويت عليها، وأخذت أغلبية ٥٢%، كانت السيدة أمل محمود، والمهندس محمد سامي. وكان ضمن المرشحين من أسماء تلك القائمة: السيد حمدين صباحي، إلا أن وكيل المؤسسين قام بشطب اسمه من القائمة بعدما وحسب العضوين الذين تم فصلهما على مجموعته.
عند ذلك وقف الاتجاه الشاب عبر رمزه القيادي "حمدين" وألقى كلمة أعلن فيها (رفضه لذلك النهج الاستبعادي الذي تكرر أكثر من مرة، كما أعلن أن صراعه يتم من داخل وحدة الحزب كخط نضالي لأبناء المدرسة الجديدة. وهكذا شكلت لجنة العمل اليومي من السادة: فريد عبد الكريم والفريق أول محمد فوزي ود.حسام عيسى وعادل آدم ومحمد عقل ومصطفى غزاوي ومحمد عروق وأحمد حسن وأحمد شهيب وأمين هويدي ومحمد فائق وضياء الدين داوود وآخرين.

(٤١) شارك من المدرسة القديمة كل من السادة: محمد عروق، وعبد العظيم المغربي، وأحمد حسن. وقد حضر بعض الجلسات السيد الفريق أول محمد فوزي، والسيد عبد المحسن أبو النور. ومن المدرسة الجديدة حضر السادة: حمدين صباحي، عبد الله السناوي، ومحمد حماد، وأمل محمود، وأمين اسكندر، ومحمد بيومي، ومجدي زعبل، مجدي المعصراوي.

(٤٢) حضر هذا الاجتماع كل من السادة: علي صبري، وعبد المحسن أبو النور، ومحمد فائق، والفريق أول محمد فوزي، وضياء الدين داوود، وفريد عبد الكريم، ومحمد عروق، وعبد العظيم المغربي.

(٤٣) مجموعة القاهرة كانت تعرف باسم مجموعة عواد، وكان من بين أعضائها (محمد عواد، سيد عبد الغني، هنداوي خليل، مجدي الشافعي، نور ندا، محمد جلال). ومجموعة الجيزة كانت تعرف بمجموعة صلاح الدسوقي وعلي عبد الحميد، وعرفت فيما بعد بمجموعة التنظيم الناصري المسلح، حيث تم القبض على معظمهم بعد عمليتين فاشلتين لنسف بعض المؤسسات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وكان من بين أعضائها: (د.صلاح الدسوقي، علي عبد الحميد، محمود عبد الحميد، حافظ أبو سعدة، ياسر عبد الجواد، جمال مسيب، د.أحمد الصاوي وآخرين). ومن المعروف أن قيادة تلك المجموعة كانت من قيادات رابطة الطلبة العرب الوحديين الناصريين، وقامت بدور في إحياء تنظيم الطليعة العربية–التنظيم القومي الناصري، ثم انشقت عنها.

(٤٤) عرف فيما بعد أن "منظمة ثورة مصر" كانت بقيادة خالد جمال عبد الناصر الإبن الأكبر للزعيم عبد الناصر الدكتور في هندسة القاهرة، وكان قائد عملياتها ورئيس أركانها محمود نور الدين–رجل المخابرات المصري السابق، وكان معهم بعض الضباط من القوات المسلحة، وبعض المواطنين العاديين (كهربائي، لاعب كرة قدم سابق، رجل أعمال، طبيب.. إلخ).

(٤٥) ضمت المجموعة التي تضامنت وأيدت وتحركت مع السيد فريد عبد الكريم كل من: أحمد شهيب وعادل آدم ومحمد عقل ومصطفى غزاوي وعادل البطران، وعناصر معدودة في داخل بعض المحافظات.

(٤٦) من المعروف أن التقدم على رخصة حزب أمام لجنة الأحزاب يعني أن ٥١ عضو على الأقل يعهدون لوكيلها التقدم بالطلب، مع تقديم برنامج الحزب ولائحته على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين. ولقد فرضت الظروف وسرية اتخاذ القرار بالتقدم لترخيص الحزب العربي الديمقراطي الناصري من قبل تجربة الحزب الاشتراكي العربي الناصري (تحت التأسيس)، وذلك عن طريق اجتماع رجال الدولة الناصرية (الحرس الناصري القديم بمن فيهم السيد فريد عبد الكريم–وكيل المؤسسين) لاختيار أسماء المؤسسين والموكلين في نفس الوقت للسيد ضياء داوود من الشخصيات التي يعتبر البعض أن تاريخها النضالي والسياسي محدود باستثناء عدد قليل منهم، مما أوقع الحزب في مشاكل بعد الموافقة على الترخيص له، كان من أهمها اتهام فريد بالتدخل لاستقطاب البعض، فضلا عما رمي به البرنامج واللائحة من نعوت سلبية، مما أثر على كثيرا على عمل الحزب في مرحلته الأولى.

(٤٧) شكلت اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات حتى المؤتمر العام من السادة:

عبد الرؤوف سامي شرف	أمين عز الدين
وفاء حجازي	محمد عروق
محمود زينهم	عبد العظيم المغربي
محمد حامد الهلالي	محمد حسني أمين
فتحي محمود	د.محمد أبو العلا
عبد الكريم عبد الله	سامح عاشور
السعيد كحلة	الدسوقي أبو الأسعاد
عمر عبد الهادي ناصف	فاروق العشري
الحسيني النجار	نجاد البرعي

- من حق هذه اللجان أن تستعين بلجان مساعدة للإشراف على الانتخابات في المحافظات.
- للجنة الحق في وضع التنظيمات اللازمة لإجراء هذه العملية وفقاً للتفسيرات المعتمدة من الأمانة العامة والتزام اللجان الفرعية بها.
- من حق اللجنة البت في جميع المسائل المتعلقة بإجراء الانتخابات والبت في الاعتراضات، واعتماد النتائج النهائية، وتقديم تقرير مفصل للأمين العام لاعتماد هذه الأعمال في ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢.

(٤٨) أرسل الأعضاء المؤسسين بالحزب خطاب للسيد الأمين العام المؤقت ضياء الدين الداوود جاء فيه: نتشرف نحن الأعضاء المؤسسين للحزب العربي الديمقراطي الناصري بتقديم اعتراض على التفسيرات الصادرة من الأمانة العامة المؤقتة والخاصة بالأعداد الهيكلية للحزب بعقد مؤتمره العام حيث أن هذه التفسيرات خالفت نصوص لائحة الحزب ونظامه الأساسي. ونخطركم أننا سوف نتخذ الإجراءات السياسية والقانونية لمواجهة هذه الخروقات الصريحة للائحة في ١٨/ ١١/ ١٩٩٢.

(٤٩) السيد ضياء الدين داوود والسيد محمد عروق من الموقعين، وعددهم ٦٥ مؤسسا.

(٥٠) نص مشروع القرار "تأكيدا على مبدأ وحدة الحزب، وأملا في أن يقدم حزبا نموذجا لديمقراطية البناء وجماعية القيادة. وإيمانا بضرورة تكامل وامتزاج الأجيال الناصرية في بوتقة العمل الحزبي، وبالنظر إلى مستقبل الحزب والآمال المعقودة عليه، والتطلع إلى تحقيق أقصى استفادة من الخبرات والقدرات والكفاءات المتوافرة لديه، اقترح الموقعون أن يتبنى المؤتمر العام الأول للحزب مشروع هذا القرار.

أولا- أن يكون على رأس القيادة المركزية للحزب رئيس وأمين عام، يحدد هذا القرار الصلاحيات الممنوحة لكل منهما.

ثانياً- رئيس الحزب هو الممثل السياسي والقانوني للحزب، والمسؤول السياسي عن صحافته ومطبوعاته، وعن متابعة القضايا السياسية، وهو يمارس صلاحياته في ظل مقررات مستويات الحزب المختلفة، وفي إطار من قواعد القيادة الجماعية. ويحق له أن يصدر القرارات الضرورية في حالة تعذر انعقاد المكتب السياسي، ويجب عليه في هذه الحالة عرض قراراته على أول اجتماع للمكتب السياسي.

ثالثاً- الأمين العام، يتولى متابعة الإدارة اليومية لشؤون الحزب وتنظيماته وأجهزته بالتشاور مع رئيس الحزب، ويقوم بالإشراف على مقر الحزب المركزي وشؤونه المالية والتنسيق بين اللجان والأنشطة الحزبية من خلال أمناء اللجان.

رابعاً- تزكية الأخ الأستاذ حمدين صباحي لشغل موقع الأمين العام للحزب بالصلاحيات المنصوص عليها في البند الثالث.

(٥١) حيث دار حوار في منزل السيد محمد فائق ومعه السيد ضياء الدين داوود أمين عام الحزب، والسيد محمد عروق عضو الأمانة العامة، مع كل من السادة حمدين صباحي، وعبد الله السناري، وأمين اسكندر (أعضاء الأمانة العامة)، تم فيه استعراض كافة المترشحين للمكتب السياسي (٣٦ مرشح) من الأمانة العامة، وتم الاتفاق على (٢١ مرشح) لكي تكون قائمة مشتركة من قبلنا تطرح على الأمانة العامة. وبالفعل تم صياغة ذلك المقترح واستلم السيد عروق نسخة منه، واحتفظ الكاتب بنسخة أخرى. إلا أن الاتفاق تم ضربه ثاني يوم من توقيعه.

(٥٢) هم: صلاح الدسوقي، أحمد الصاوي، علي عبد الحميد (المعرفون سابقاً بجماعة التنظيم الناصري المسلح)، والذين كانوا قد نجحوا عبر التحالفات الكتلوية بأخذ أربعة مقاعد من أصل ٧١ في الأمانة العامة، وثلاثة مواقع في المكتب السياسي.

(٥٣) تشكلت المجموعة من السادة أعضاء الأمانة العامة للحزب العربي الديمقراطي الناصري:

١- حامد محمود	٢- د.حسام عيسى	٣- سامح عاشور
٤- لطفي سليمان	٥- مجدي المعصراوي	٦- محمد وفا حجازي

(٥٤) اتضح بعد انتخابات اللجنة المركزية أن نسبة ٥٠٪ (عمال، فلاحين) لم تكن محققة، ولذلك رؤي من خلال مستوى اللجنة المركزية أن يستكمل في الدورة الثالثة لاجتماع اللجنة، وكان للمدرسة الناصرية الحديثة رأي يقول: بأن الضم لا بد أن يتم عبر إجراءات لائحية صحيحة. أما المدرسة القديمة فكانت ترى اختيار بعض العناصر الموالية لها، وهذا ما حدث بالفعل، وكان استمراراً للتجاوزات التي تمت في بعض المحافظات الموالية للأمين العام ومدرسته.

(٥٥) لقد صدر قرار بضم كل من: أمين اسكندر وحمدين صباحي إلى المكتب السياسي بدلاً من عضوين متوفيين، وذلك لأنهما التاليان لهما في عدد الأصوات.

(٥٦) من المعروف والموثوق أن جريدة العربي عندما ظهرت للوجود، كان توزيعها قد وصل إلى ما يقرب من مائة ألف عدد، إلا أنها استمرت في الانهيار حتى وصلت إلى ما يقرب من (١٠٠٠٠ نسخة)، وكان ذلك مدعاة للنقد العنيف من قبل كافة المستويات، إلا أن الأمين العام رفض الانصياع لرأي تلك المستويات.

(٥٧) د.صلاح الدسوقي، حمدين صباحي، أمين اسكندر، علي عبد الحميد، شفيق السيد الجزار (عضو لجنة مركزية).

(٥٨) مثل: السيد محمد عودة، ومحمد محمود الإمام، د.حسام عيسى، السفير وفاء حجازي.

(٥٩) مازال هذا الحوار مستمراً حول الوثائق اللازمة لتلك الحركة، والتي سوف يطلق عليها "حركة الكرامة".

الباب الثالث

الحركة القومية في المغرب العربي

الحركات القومية العربية في المغرب العربي
نموذجاً: موريتانيا وتونس

مدخل

ولد تعبير "المغرب العربي" في سياق مقاومة "الاتحاد الفرنسي"[1] الذي طرحته حكومة دوغول في منتصف الأربعينات كإطار سياسي جديد للامبراطورية الاستعمارية الفرنسية في ما وراء البحار، يمنح المستعمرات والمحميات نوعاً من هياكل إدارية وتشريعية محلية في إطار نوع من الحكم المحلي أو الذاتي. وقد واجه الوطنيون المغاربة "الاتحاد الفرنسي" بـ"الاتحاد العربي" والذين رأوا في تشكيل "الجامعة العربية" يومئذ إطاراً سياسياً كونفيدرالياً له. وأثمرت ضغوطاتهم على "الجامعة العربية" عن عقد "مؤتمر المغرب العربي" وتشكيل مكتبه في نيسان/ أبريل ١٩٤٧. وإذا كان القوميون المشارقة قد نظروا إلى "الجامعة العربية" كبديل عن "الوحدة العربية" يرسخ تجزئة الوطن العربي إلى كيانات قطرية فإن "الجامعة العربية" كاتحاد كونفيدرالي ما بين دول وطنية مستقلة ذات سيادة قد حددت شكل تفكيرهم بالوحدة العربية عموماً وبوحدة المغرب العربي خصوصاً التي أخذت تشمل لديهم المنطقة الممتدة جيو-سياسياً ما بين "سيناء ونهر السنغال". ومن هنا لم تنشأ في المغرب العربي ثنائية القطري/ القومي المشرقية بل تعايش هنا العروبي مع الوطني، إذ كانت إيديولوجيا الاستقلال الوطني إيديولوجيا عروبية-إسلامية، توحد ما بين العروبة والإسلام، وتنطلق من أن الاستقلال هو ضمانة العروبة، وهو ما يسمح بالحديث عن وعي عروبي مغاربي مميز عن الوعي القومي المشرقي الذي كان يربط مفهوم الأمة بالوحدة السياسية السيادية ما فوق الوطنية[2]، في حين أن الوعي العروبي المغاربي كان يحدد مفهوم الأمة العربية بشكل قريب أو حتى مطابق لما يعني به الوعي القومي المشرقي، إلا أنه لم يطرح

الوحدة "الاندماجية" بقدر ما انطلق من أن العرب يشكلون أمة واحدة في دول وطنية مستقلة متعددة يشكل الاتحاد الكونفيدرالي إطارها السياسي. ولعل هذا ما يفسر مثلاً أن حزب الاستقلال في المغرب كان معروفاً بتمسكه الشديد بالكيانية المغربية وبالهوية العربية-الإسلامية في آنٍ واحد. ويسمح ذلك باعتبار الأحزاب العروبية المغاربية نوعاً من أحزاب وطنية عروبية أو حتى قومية إقليمية في إطار العالم العربي. ولم ينف هذا أن حركة القومية العربية في المشرق لا سيما في "الحقبة الناصرية" قد كان لها "تأثير نوعي قوي" في الوعي العروبي المغاربي إلا أن "تأثير الناصرية في المشرق العربي من نوع غير نوع تأثيرها في المغرب، وكان تأثيرها نفسه في المغرب العربي الكبير متنوعاً من قطر إلى قطر"(٣). ولعل قوة تأثير حركة القومية العربية في المشرق، وتمكنها من إيجاد فروع قطرية لبعض أحزابها في المغرب العربي قد تمثلت بشكل خاص في ليبيا وتونس وموريتانيا. إذ لم تطرح ليبيا بعد حركة الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ نفسها كإقليم-قاعدة لحركة القومية العربية في شمالي إفريقيا وحسب بل وكمحور لهذه الحركة في عموم الوطن العربي. ولعل الأحزاب القومية العربية ذات النشأة المشرقية التي تمكنت من تشكيل فروع قطرية لها تنحصر بالبعث والناصرية. وسندرس هذه الفروع في كل من تونس وموريتانيا بشكل خاص باعتبار أنها نمت بشكل واضح في هذين البلدين، ومايزال لها حتى الوقت الراهن نشاط فيهما.

أولاً: موريتانيا

لا يمكن فهم تشكل الحركة القومية العربية في موريتانيا بمعزل عن فهم الملابسات التي أحاطت بتشكل الكيان الموريتاني. ولقد شكل القسم الشمالي من موريتانيا الحالية تاريخياً جزءاً من مناطق "السيبة" لسلطة المخزن في المغرب الأقصى (مراكش). وقد استعمرت فرنسا هذا الجزء عام ١٩٠٣، وضمته إلى جزء آخر من

مستعمراتها الإفريقية شمال نهر السنغال، وأطلقت على الإقليم اسم موريتانيا نسبة إلى المور Moures الذي كان الأوربيون يطلقونه على مجتمع البيظان (البيضان) وهم العرب المولّدون في موريتانيا. ويفسر ارتباط الجذر الشمالي من موريتانيا بالمغرب الأقصى اندلاع حركة المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي لمراكش عام ١٩١٢ من موريتانيا بقيادة الهبة ابن الشيخ ماء العينين، الذي أعلن الثورة في موريتانيا، وزحف على مراكش، نودي به سلطاناً على المغرب كله بعد تنازل السلطان عبد الحفيظ عن السلطة[٤]. وإثر تنظيم فرنسا لامبراطوريتها الاستعمارية ماوراء البحار في إطار "الاتحاد الفرنسي"، تم ضم موريتانيا عام ١٩٤٦ إلى "اتحاد إفريقيا الغربية الفرنسية" الذي شكلت داكار في السنغال عاصمته الاتحادية. وفي عام ١٩٥٦ عدَّلت فرنسا الاتحاد الإفريقي-الغربي، ومنحت أقاليمه استقلالاً ذاتياً، وخيرت في عام ١٩٥٨ هذه الأقاليم ما بين البقاء في إطار "الاتحاد الفرنسي" أو "الاستقلال".

تألف الإقليم الموريتاني إثنياً من أغلبية عربية شكّلت ما يقترب من ٦٠% ومن أقلية بربرية مسلمة غير مستعربة شكلت حوالي ١٥% من السكان. وتنحدر أصول الأغلبية العربية من العرب المولدين ما بين قبائل بني حسان العربية وقبائل صنهاجة البربرية المستعربة، أما المجموعات الإفريقية الزنجية فشكلت ما نسبته ٢٥% من إجمالي السكان، وضمت قبائل زنجية تتحدث بلغات إفريقية، أهمها التكرور والسراكولي والوولف والغولان. وقد عرف العرب في موريتانيا باسم "البيضان" في حين عرف الأفارقة الزنوج باسم "السودان"[٥]. وبهذا المعنى كان الكيان الموريتاني محكوماً منذ البداية بالاستقطاب الإثني ما بين "البيضان" وبين "السودان"، ويفسر هذا الاستقطاب انقسام الحياة الحزبية الموريتانية الناشئة في الخمسينات إثنياً إلى "حزب الوفاق الوطني" بزعامة أحمد ولد رحمة أول نائب موريتاني في البرلمان الفرنسي عام ١٩٤٦، الذي عارض بحزم اعتراف فرنسا بإسرائيل، وانسحب من عضوية الفرع الفرنسي للعالمية

العمالية (SFIO) نتيجة مواقفه الموالية للصهيونية وإسرائيل. وقد طرح رحمة باسم الهوية العربية-الإسلامية الموريتانية ضم موريتانيا إلى المغرب، ولجأ عام ١٩٥٦ إلى القاهرة ثم إلى المغرب الأقصى بعد حصوله على الاستقلال، وشكّل بدعمٍ من حزب الاستقلال الذي اعتبر موريتانيا جزءاً من المغرب جيشاً لتحرير موريتانيا. وقد دعمت السلطات الفرنسية في مواجهته تشكيل "الحزب التقدمي الموريتاني". وخلال النصف الثاني من الخمسينات شكل الاستقطاب الإفريقي-العربي المزدوج محور التناقضات السياسية في الكيان الموريتاني. وفي حين طالبت نخبة "السودان" المرتبطة بالإدارة الفرنسية، بتشكيل فيدرالية مالية تضم البلدان المطلة على نهر السنغال (موريتانيا - مالي - السنغال) فإن نخبة "البيضان" طرحت الانضمام إلى المغرب. وقد تبنت الجامعة العربية في مؤتمر شتورا (٢٨ آب ١٩٦٠) الموقف المغربي الذي يعتبر موريتانيا جزءاً من المغرب، وأدانت أي محاولة لفصل موريتانيا عن المغرب(٦).

تم وسط هذا الاستقطاب الإفريقي-العربي المزدوج إعلان استقلال موريتانيا في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ تحت اسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تفادياً لحساسية ممثلي الأقليات الزنجية الإفريقية من اسم الجمهورية العربية الموريتانية. وقد مثّل مشروع بناء الدولة الوطنية الموريتانية المستقلة مخرجاً من ذلك الاستقطاب، وتبنى حزب الشعب (تشكل في ٢٥ أيلول ١٩٦١ من ائتلاف أربعة أحزاب موريتانية برئاسة المختار ولد داده أول رئيس للجمهورية) عملية التكامل القومي أو بناء الأمة الموريتانية بواسطة الدولة التي شرع ببناء مؤسساتها من نقطة الصفر. وأخذت هذه العمّلية في ضوء النموذجين الغيني والجزائري شكلاً مركزياً سياسياً محور الكيان كله حول الحزب الواحد بوصفه يجسد وحدة الأمة بكل مكوناتها، من هنا حاول الحزب أن يدمج في مشروع بنائه للشخصية الموريتانية كافة الحساسيات السياسية والإثنية الموريتانية. وقد كانت النخبة الموريتانية العسكرية والمدنية عشية الاستقلال محدودة

للغاية إلا أن الشروع ببناء الدولة مؤسساتياً، وسياسات التعليم، والحاجة إلى توفير الكوادر والأطر الوطنية قد أدى إلى توسع هذه النخبة التي انقضّت في ١٠ تموز ١٩٧٨ على خلفية مضاعفات المشكل الصحراوي (الذي نتج عام ١٩٧٥ عن تقاسم المغرب وموريتانيا لإقليم الصحراء الغربية واصطدامهما في حرب منهكة مع جبهة البوليزاريو الانفصالية المدعومة من الجزائر) على سلطة حزب الشعب بانقلاب عسكري أوصل "اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني" إلى السلطة.

تشكل الحركات القومية العربية في موريتانيا

تشكلت طلائع هذه الحركات في الستينات في إطار حقبة المد القومي الناصري-البعثي في الوطن العربي، في إطار واسع تعارف فيما بينه على التسمي بـ"حركة القوميين العرب"(٧). وهو إطار سياسي عام لا علاقة له بالتنظيم القومي لحركة القوميين العرب في المشرق العربي. وقد ضم هذا الإطار مختلف الحساسيات القومية لمجتمع "البيضان" العربي في موريتانيا. كانت هذه الحساسيات منضوية في البداية في إطار "حزب النهضة" وريث "حزب الوفاق الوطني" في الخمسينات. وقد دعم هذا الحزب برنامج "حزب الشعب" واندمجت قيادته فيه عام ١٩٦٦ على أسس تعزيز السياسة العربية لموريتانيا. وتمكن التيار القومي العربي هنا من أن ينتزع من مؤتمر حزب الشعب في عام ١٩٦٦ سياسة شاملة بتعريب الإدارة والثقافة، مما أدى إلى توتر دموي داخل حزب الشعب وخارجه مع ممثلي المجموعات الزنجية الإفريقية. ومنذ علم ١٩٦٧ أصبحت السياسة العربية لموريتانيا بعداً أساسياً من أبعاد سياستها الداخلية والخارجية، وأخذ المجتمع العربي في موريتانيا ينخرط بالقضايا القومية العربية المركزية، من هنا قطعت موريتانيا عقب النكسة علاقاتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ونظمت في ١٠ حزيران ١٩٦٧ في سياق التظاهرات الشاملة في المدن العربية تظاهرة

تأييد عارمة للرئيس جمال عبد الناصر. وتوجت سياستها العربية بانضمامها إلى الجامعة العربية في عام ١٩٧٣ بقدر ما قللت من نوعية علاقاتها مع فرنسا.

دعمت الدول العربية المشرقية لا سيما مصر والعراق وسورية سياسات التعريب الموريتانية عبر استقبال بعثات الطلاب الموريتانيين أو عبر إيفاد البعثات التعليمية. وكانت هذه البعثات المسيَّسة إطاراً لتشكيل النوى التنظيمية الناصرية والبعثية، إذ كان المعلمون البعثيون مثلاً مكلفين من قيادتهم بتنظيم الطلبة الموريتانيين في الحزب، في حين لعب المركز الثقافي المصري دوراً كبيراً في بلورة وعي النخبة القومية العربية الجديدة في موريتانيا. وإثر المشكل الصحراوي عام ١٩٧٥، تضاعف حجم الجيش من ٢٠٠٠ جندي وضابط إلى حوالي ١٨,٠٠٠. وكان بين هؤلاء الضباط عدد من البعثيين والناصريين واليساريين. وتم على خلفية مضاعفات هذا المُشكل الذي ناءت به قدرات موريتانيا مشاركة بعض الضباط القوميين لا سيما البعثيون منهم في انقلاب ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٨. وقد كان عدد من الضباط البعثيين في الهيئة العسكرية الحاكمة التي حملت اسم "اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني"، كما كان لمنظمة البعث تبعاً لذلك تمثيل مهم في الحكومات الأول، قبل أن تتعرض منذ نهاية سنة ١٩٨١ إلى حملات متتابعة من التصفية والقمع. وقد حددت اللجنة العسكرية الانقلابية أهدافها بإيقاف الحرب في الصحراء وتقويم الاقتصاد الوطني وإنجاز المؤسسات الديموقراطية. إلا أن الصراعات الداخلية في المجموعة العسكرية التي كانت تفتقد منذ البداية إلى عناصر الالتحام والانسجام أدت إلى تمزيقها، فقام العقيد المصطفى ولد محمد السالك رئيس اللجنة العسكرية "بتصفية الجناح القومي العربي من اللجنة العسكرية وعلى رأسه الرجل القوي الرائد جدو ولد السالك، قام بمراجعة الوثيقة الدستورية، بحيث أصبح يتمتع بكامل سلطة القرار والتنفيذ". في عام ١٩٨٢ شن حملة قمع صارمة طالت الضباط والسياسيين البعثيين، ثم امتدت الحملة في السنة

الثانية إلى الاتجاه الناصري، فامتلأت السجون بالسياسيين، وتزايد عـــدد المنفيـــين في الخارج، وشكل بعضهم تنظيمات، من أبرزها حركة "التحالف من أجل موريتانيـــا ديموقراطية" التي تأسســـت في ٢٢ آذار/ مـــارس ١٩٨٠ في بـــاريس. وأدت دورة الانقلابات الداخلية في اللجنة العسكرية والمحاولات الانقلابية العديدة المضادة إلى تغيير كبير في اللجنة العسكرية أوصل العقيد معاوية ولـــد الطـــايع في ١٢ ك١/ ديســـمبر ١٩٨٤ إلى رئاسة اللجنة والدولة. وقد اتبع الطايع سياسات تحديثيـــة تقـــوم علـــى "محاربة الأمية" و"الصراع ضد القبلية" والدعوة إلى "ترقية المرأة" و"الإصلاح الهيكلـي" للاقتصاد وعلى الانفتاح الديموقراطي المتدرج، كما اعتمد خطه الإيديولوجي علـــى شعار تركيز الهوية العربية، وتدعيم التعريب في مستوى الإدارة والإعلام والتعليم. ممـــا أدى إلى نقمة حركة "فلام" Flam (قوى تحرير الزنوج الأفارقة في موريتانيـــا) الـــتي أصدرت في نيسان/ أبريل ١٩٨٦ وثيقة تميزت بالتطرف والحدة والطرح العنصـــري، طالبت فيها بإعلان حرب مفتوحة على العنصر العربي "الأجنبي الوافد على موريتانيـــا باسم الإسلام" مدعية أنه يمارس "اضطهاد الزنوج واســـتغلالهم"، وحركـــت في ٢٣ ت١/ أكتوبر ١٩٨٧ انقلاباً عسكرياً للاستيلاء على السلطة، مما أدى للصـــدام مـــع السنغال، وتهجير متبادل للموريتانيين من السنغال ولمـــن اعتـــبروا ســـنغاليين مـــن موريتانيين(٨). وفي ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩١، أرست اللجنة العسكرية الأطر القانونيـــة والدستورية للتعددية السياسية، وتشكل بموجب قانون الأحزاب عدة أحزاب كان من بينها البعث والناصريون.

الحركة الناصرية: حزب التحالف الشعبي التقدمي

شكلت الحركة الناصرية أحد أهم ألوان الطيف السياسي القومي العـــربي في موريتانيا، وإثر مؤتمر القوى الناصرية العربية عام ١٩٧٣ الذي رعته القيادة الليبيـــة في طرابلس، انقسمت هذه الحركة إلى تيارين يرتبط الأول على ما يبدو بالتنظيم الطليعي

الذي كان يقوده فتحي الديب والثاني بالقيادة الليبية. إلا أن هذا الانقسام لم يمنع التعاون ما بينهما لا سيما في الانتخابات البلدية عام ١٩٧٨، إذ خاض هذه الانتخابات بقائمة واحدة تحت اسم "الاتحاد من أجل التقدم والأخوة". وقد تألف القوام التنظيمي للحركة الناصرية من أوساط الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات بشكلٍ أساسي، إلا أنها تمتعت بثقل قبلي لا سيما في المناطق الشرقية من البلاد، حيث توجد قبيلة باسم "أولاد ناصر" ينتمي معظم شبابها إلى الحركة الناصرية[٩]. ولقد ظهرت الحركة الناصرية بصفة منظمة وملموسة في المؤسسات التعليمية في منتصف السبعينات، على الرغم أن بذورها الأولى ترجع إلى بداية الستينات، وقد استطاعت في ظل الحكم العسكري أن تكثف حضورها في مواقع مهمة من الإدارة والجيش والمنظمات النقابية والشعبية، مما أدى إلى توجيه ضربة صارمة لها في عام ١٩٨٣[١٠].

تم إثر إصدار قانون الأحزاب وإقرار التعددية السياسية عام ١٩٩١ تأطر الحركة الناصرية تحت اسم "حزب التحالف الشعبي التقدمي". وقد تم تأسيسه في ٦ ت١ عام ١٩٩١، وبلغ عدد مؤسسيه ٢٣٠ مؤسساً، انتخبوا لجنة مركزية مؤلفة من ١١ عضواً ومجلساً وطنياً مؤقتاً تألف من ٥٠ عضواً. وترأس الحزب الطالب ولد جدو الذي يعمل مديراً مساعداً في المطبعة الوطنية في موريتانيا. وقد استوعب الحزب في هيكليته حركة اللجان الثورية المرتبطة بليبيا ومجموعة قليلة من الزنوج والخرتانيين المستعربين. وقد تبنى الحزب الإيديولوجيا الناصرية، ورفع شعار: ديموقراطية، عدالة، وحدة كشعار موريتاني يجسد شعار الحركة الناصرية التاريخي حرية، اشتراكية، وحدة[١١]، وتميز بعلاقاته الوثيقة مع القيادة الليبية.

١- الموقف من الإصلاح التربوي:

أقر البرلمان الموريتاني في جلسة استثنائية قانون "الإصلاح التربوي" الذي أصبح في ٤ نيسان ١٩٩٩ قانوناً نافذاً. وأعاد القانون الاعتبار إلى اللغة الفرنسية كلغة أساسية وإلى اللغة الإنكليزية كلغة ثانوية، ومنحت اللغة الفرنسية ساعات تدريسية تصل إلى ٥٠% في الصفين الخامس والسادس الابتدائيين، في حين تصل في المرحلة الإعدادية إلى ٦٠%. وقد اعتبرت الحركة القومية عموماً هذا القانون نكوصاً عن خط التعريب. من هنا أصدر حزب التحالف الشعبي التقدمي بياناً تحليلياً ركز فيه على مخاطر هذا القانون، واعتبر ثمرة إرادة سلطوية تم اتخاذها خارج دوائر وزارة التربية، واعتبر أن "إقصاء اللغة العربية كلغة تدريس من نظامنا التربوي، وبهذه الطريقة التعسفية المبتسرة والمستعجلة، لا يمكن أن نجد لها مسوغ سوى إرضاء جهات خارجية في إطار التخبط الجنوني الذي يمارسه النظام في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية قصد الحصول على التمويل الخارجي بأي ثمن حتى ولو كان ظروف المواطنين المعيشية (رفع الأسعار والضرائب) وصحتهم وسلامة أجيالهم الحاضرة والمستقبلية (النفايات السامة الصهيونية حسب الإعلام الدولي) وعلاقات البلد بأشقائه (العلاقات مع العراق) والتنازل عن السيادة الوطنية (هيمنة مستشاري البنك الدولي على كافة دوائر ومرافق الدولة تقريباً). وقد وصف الحزب القانون بأنه "فرنسة للنظام التعليمي" "يعني المسخ الحضاري" ويعبر عن إرادة "أنظمة لاوطنية مصيرها الزوال".

ربط الحزب ما بين مفهوم "الاستقلال الثقافي" وبين اعتبار اللغة العربية لغة رسمية، من دون أن ينفي ذلك ضمان الحقوق الثقافية لكافة مكونات الشعب الموريتاني، "وكتابة وتطوير اللغات الوطنية البولارية والسنونكية والولفية وصيانة تراثها الثقافي" ووصف ما سماه بـ"إلغاء المكاسب الوطنية في مجال الاستقلال الثقافي الذي أعلن عنه النظام جريمة في حق الشعب الموريتاني"[١٢].

٢- الموقف من التطبيع مع إسرائيل:

تعود العلاقة الموريتانية-الإسرائيلية إلى عام ١٩٩٥ حين فتحت "إسرائيل" مكتباً لرعاية مصالحها في سفارة إسبانيا في نواكشوط في حزيران ١٩٩٦، وفتحت مكتباً مماثلاً لرعاية مصالح موريتانيا في تل أبيب. وطورت السلطة الموريتانية في إطار مظلتها الأميركية الجديدة ذلك إلى علاقات ديبلوماسية كاملة مع إسرائيل في ٢٨ ت١ ١٩٩٩. وبذلك أصبحت موريتانيا الدولة العربية الأولى التي لا تربطها معاهدة سلام مع إسرائيل. وتقيم معها علاقات ديبلوماسية كاملة. وقد عمت أحزاب المعارضة الموريتانية تبعاً لذلك مشاعر إحساس غاضب بـ"المهانة"، وقامت بمظاهرات نددت بالتطبيع واعتبرته "خيانة عظمى" ووصفته بأنه "عار ونقطة سوداء في تاريخنا وسيحاكمه (للنظام) الشعب عليها" وأصدر حزب التحالف الشعبي التقدمي في ٢٩ ت١ ١٩٩٩ بياناً اعتبر فيه التطبيع "إهانة للشعب الموريتاني، وتلطيخ لسمعته" وأن "نظام ولد الطايع كشف عن وجهه الحقيقي الآن" ودعا الشعب إلى "أن ينهض لمحو العار"[١٣]. وقد انضم الحزب في نطاق مقاومة سياسة التطبيع إلى جبهة أحزاب المعارضة الموريتانية التي أصدرت في ٢٤ ت٢ ١٩٩٦ بياناً يندد بزيارة وزير الخارجية الموريتاني الشيخ العافية ولد محمد حون إلى إسرائيل، واتهمت الوزير بنقل استعداد "حكومة النظام القائم في موريتانيا لاستخدام الأراضي الموريتانية من أجل دفن النفايات النووية المتخلفة عن التجارب النووية الإسرائيلية". ووصفت "الجبهة" القائمين على النظام بالافتقاد إلى "أي مقدار من الضمير الوطني"، وأن "التعامل مع العدو الصهيوني العنصري لن يجلب على البلاد بل ولا على المنطقة بكاملها إلا الدمار والكوارث"[١٤].

الحزب الوحدوي الديموقراطي الاشتراكي

تشكل هذا الحزب في نهاية عام ١٩٩١ وهو حزب قومي ديموقراطي تقوم منطلقاته الإيديولوجية والسياسية[١٥] على اعتبار أن "الأمة العربية من المحيط إلى الخليج

أمة موحدة" وأن "حالة التجزئة التي تعيشها الأمة العربية حالة غير صحيحة وغير صحية" ويضع الحزب "تعزيز الوحدة الوطنية للشعب الموريتاني" في إطار الانسجام مع "الانتماء القومي والحضاري" العربي. ويؤيد أي خطوة وحدوية ما بين قطرين عربيين أو أكثر كمقدمة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة. من هنا اعتبر أن قيام اتحاد المغرب العربي (١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩) خطوة مهمة على طريق الوحدة المغاربية الاندماجية التي تمهد لقيام الوحدة العربية الشاملة ما بين المغرب والمشرق العربيين. ويطرح الحزب تعزيز التضامن العربي والتنسيق المشترك في إطار ذلك فـ"التجربة التي تكونت لدى مختلف القوى الوطنية والتقدمية العربية. وكذلك النظرة العلمية تؤكد ضرورة النظر إلى موضوع التضامن العربي بالارتباط بالظروف الملموسة والقضايا الهامة المطروحة"[١٦] رغم التباين والاختلاف في الأنظمة السياسية والاقتصادية. ويؤكد الحزب على أهمية التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة "العدو الصهيوني". وأما في المجال الديموقراطي فيعتبر أن هدف الديموقراطية يتمثل في "التنمية الشاملة والمنسجمة، حيث تصبح الديموقراطية ممارسة للحرية بجوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ أن الديموقراطية ليس أن يكون الفرد حراً في انتخاب ممثليه إلى المجالس التمثيلية فقط، بل هي مشاركة كاملة وواسعة من قبل الفرد والمجتمع في تأسيس السلطة وقيادتها .. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بتحقيق الهدف الثاني المتمثل في بناء المواطن فكرياً وسياسياً واجتماعياً"[١٧]. ويعبر هذا المنظور عن الربط ما بين الديموقراطية الاجتماعية والديموقراطية السياسية، إلا أنه يختار التعددية السياسية إطاراً لتحقيق هذا الربط، عبر تنظيم الحالة المدنية والشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد الإداري ووضع سياسة اجتماعية تضمن المصالح الأساسية للشرائح المحرومة والأقل دخلاً. من هنا انتقد الحزب المسار الديموقراطي الذي بدأ في أوائل التسعينات، واعتبر أن النواقص في هذا المسار هي التي دفعت الأحزاب المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات.

وينتقد الحزب بشكل خاص ما يسميه بالمستوى المنحط للممارسة الديموقراطية لأنه يعكس هيمنة الحزب الجمهوري الحاكم على مجمل المسار الديموقراطي، واستخدامه وسائل السلطة دون وازع، وتكريس سيطرته. كما ينتقد في ضوء المضمون الاشتراكي لإيديولوجيته سياسة الخصخصة التي اتبعتها موريتانيا منذ مطلع الثمانينات، ويقصد هنا سياسات "الإصلاح الهيكلي" في إطار برامج وشروط صندوق النقد الدولي مما أدى إلى واقع مفزع على حد تعبير الحزب يتسم بـ"بروز موجة من الجشع اللامحدود لدى الفئة البورجوازية المحلية وبعض كبار موظفي الدولة" في "اختلاس الأموال العمومية والاستيلاء بشتى الظروف على الممتلكات العامة وتحويلها بجرة قلم إلى ممتلكات خاصة" و"قد سجل هذا الفساد في الشهور الأخيرة تطوراً نوعياً حين أعلنت الدولة نفسها عن اكتشاف عظيم مؤداه أن أحد شبكات مافيا المخدرات الأخطبوطية العالمية امتدت جذورها في بلادنا عبر بوابة أجهزة الأمن الوطني"[١٨].

الموقف من التطبيع:

يتسق موقف الحزب من التطبيع مع وقف القوى التقدمية الأخرى، ويعتبر أن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى للأمة العربية، وأنها لا تهم الشعب الفلسطيني بل الأمة العربية كلها، وأن عامل تفرق العرب وانقسامهم هو عامل قوة العدو[١٩]. ويطرح الحزب مفهومه للسلام العادل على أساس تحقيق الحقوق العربية المشروعة في فلسطين وجنوب لبنان والجولان والقدس، وتجريد إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل. ويعارض النظام الشرق أوسطي بوصفه مظلة للتغلغل الصهيوني وأن هذا النظام "نظام صهيوني دعا إليه الصهاينة ونظروا إليه واختاروا له التوقيت المناسب في ظل أحادية القطب الأمريكي دولياً، وتفكك التضامن العربي إقليمياً" ويصف التطبيع مع إسرائيل بأنه "هرولة" "أنظمة ضعيفة فقيرة قصيرة النظر"[٢٠]. ويصف الحزب إقامة العلاقات الديبلوماسية ما بين موريتانيا وإسرائيل بأنه كان صاعقاً وأنه "من الذي يصدق أن

بلادنا تتغاضى عن جميع مبادئها دفعة واحدة لتعترف دون قيد أو شرط بالكيان الصهيوني" "وقد جاء اعتراف النظام بالدويلة الصهيونية قبل سنة من الآن، وتم إعلانه يوم عيد الاستقلال الوطني ليفسد على شعبنا فرحته بهذه المناسبة العظيمة، إمعاناً من العملاء في التنكيل بشعبنا والازدراء به ورغبة منهم في إرضاء أسيادهم في تل أبيب" و"إن شعبنا المتمسك بانتمائه القومي الراسخ إلى الأمة العربية، والمؤمن بمبادئ الحق والعدل يرفض الاعتراف بدولة تمتهن الإرهاب والاحتلال، وسيناضل بكل قوة لإفشال ذلك الاعتراف المشؤوم، وإزالة عاره عن جبين شعبنا الأبي"[٢١].

البعث "حزب الطليعة الوطنية"

انتشر تنظيم البعث بشكل خاص في السبعينات "بين صفوف الطلبة في المرحلة الثانوية، والمثقفين، وفي المناطق الشمالية من البلاد، وأصبح له تواجد في الجيش وبعض الأجهزة الإدارية"[٢٢]. وقد كان الضباط البعثيون طرفاً أساسياً في الانقلاب العسكري في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٨، إلا أنه تم في آذار/ مارس ١٩٧٩ تصفيتهم من اللجنة العسكرية الحاكمة، ليتعرض البعثيون في عام ١٩٨٢ إلى حملة قمع صارمة طالت جهازهم المدني والعسكري. وإثر صدور قانون الأحزاب في عام ١٩٩١ أعلن البعث عن نفسه في ١٢ ت٢ ١٩٩١ تحت اسم "حزب الطليعة الوطنية"، وتولى أمانته العامة حظري ولد جدو الذي درس الحقوق في بغداد، وهو من مدينة شنقيض التابعة إلى ولاية أدرار، وينتمي إلى قبيلة الأغلال، أما أمينه العام المساعد فهو الدداه محمد الأمين السالك[٢٣]. والحزب هو فرع قطري لحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق)، وقد عمل تحت اسم "حزب الطليعة الوطنية" لأن قانون الأحزاب الموريتاني لا يجيز تأسيس أحزاب موريتانية مرتبطة بأحزاب أخرى في الخارج، وتبنى شعار وحدة، حرية، عدالة اجتماعية كترجمة موريتانية لشعار الحزب الأساسي: وحدة، حرية، اشتراكية. وربما يعكس هذا الشعار عدم طرح الحزب في المجال الموريتاني للاشتراكية

كأولوية. وقد استوعب الحزب عدداً من الضباط المسرحين، فضلاً عن عناصره الأخرى المتغلغلة في الأحزاب الأخرى، ولا سيما في الحزب الجمهوري الحاكم وعلى رأسهم ولد بريد الليل الذي كان سابقاً أميناً للتنظيم البعثي في موريتانيا. وبفضل الدعم العراقي تمكن الحزب من إصدار مجلة مرآة المجتمع وجريدة الخيار، كما توسع بشكل خاص في أوساط الطلبة والمثقفين، بفضل المنح العراقية للطلاب الموريتانيين. إلا أن إقامة موريتانيا العلاقات الديبلوماسية الكاملة مع إسرائيل دفعت الحزب في ٢٩ ت١/ أكتوبر ١٩٩٩ إلى التنديد بالاتفاق. ولعب الحزب دوراً بارزاً في تأجيج الاضطرابات الطلابية التي عمت موريتانيا احتجاجاً على ذلك. وإثر توجيه العراق نقداً لاذعاً لموريتانيا بعد إقدامها على هذه الخطوة بادرت السلطة الموريتانية إلى حل حزب "الطليعة الوطنية" وأعلنت "أن عملاء العراق، وخاصة في حزب الطليعة الوطنية بدؤوا بناء على أوامر من أسيادهم في العراق القيام بأعمال ونشاطات تخريبية، وأعمال الشغب داخل موريتانيا" وأن "عملاء العراق يقومون بتعبئة الأساتذة والطلاب، ومجالس العلماء، وأحزاب المعارضة، تنفيذاً للأوامر التي صدرت إليهم من العراق، كما بعثوا الرسل إلى داخل البلاد لتعميم أغراضهم الدنيئة"[٢٤].

من هنا بررت السلطة الموريتانية حل الحزب بمرسوم من مجلس الوزراء بمخالفته لقانون الأحزاب الذي يحظر تلقي أموال أجنبية، القيام بأعمال تخالف القانون، وتمس أمن البلاد. واتهمت بغداد بعقد اجتماع في ١٠-١٦ ت١ ١٩٩٩ ما بين طارق عزيز وطه ياسين رمضان وبين قيادة حزب الطليعة، تم فيه وضع "برنامج لزعزعة النظام الموريتاني" وأن "البرنامج التخريبي جاء لإسقاط الاتفاق الموريتاني-الإسرائيلي وإفشاله". وقد نفى الأمين العام للحزب أحمد ولي ببانة اتهامات الحكومة وأكد أن "حزبنا يعمل طبقاً للقانون، ولا يتلقى أوامر من أية جهة، لا داخلية ولا خارجية" ودعا الحكومة إلى "تقديم الأدلة على ما قالت" متهماً نظام الرئيس معاوية بأنه "محاصر

الآن بعد أن ارتمى في علاقات مشينة مع إسرائيل، وبعدما رفض الشعب هذا التودد رفضاً باتاً" وأكد أن "الشعب الموريتاني أكثر ثقة بصدام وتعلقاً به من ثقته في نظام الرئيس مُعاوية المفلس"[٢٥].

يستفاد من ذلك كله أن البنية الأساسية للحركة القومية العربية في موريتانيا تتألف من البعث والناصريين. وقد ارتبط تبلور هذه الحركة بازدياد حدة الاستقطاب الإثني ما بين العرب "البيضان" وبين الزنوج "السودان". ولقد شقت حدة هذا الاستقطاب الحزب الشيوعي الموريتاني الماوي الذي تأسس في سنة ١٩٦٨ تحت اسم "الحركة الوطنية الديموقراطية" واستطاع أن يسيطر سيطرة تامة على "الاتحاد الوطني للطلاب والمتدربين الموريتانيين" الذي تأسس في آب/ أغسطس ١٩٧١، ونجح في شل الحياة التعليمية في البلاد، كما نجح في استقطاب العمال الذين قاموا بإضراب شبه شامل في آب/ أغسطس-أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، وأحدثوا انشقاقاً في الاتحاد العمالي التابع إلى حزب الشعب الحاكم[٢٦]. فبتأثير الاستقطاب الإثني العام في المجتمع الموريتاني انشقت "الحركة الشيوعية اللينينية" عن تلك الحركة، وضمت "الشيوعيين من أصل عربي" نتيجة مواقف الشيوعيين "السودان" "المتعصبة والمعادية لعروبة موريتانيا"[٢٧]. وأدى تبلور الحركة القومية العربية في إطار الاستقطاب الإثني إلى تبلور الحركة القومية الزنجية، التي دعمتها السنغال وتبنت إيديولوجية "الزنوجة" التي طرحها سنغور في الستينات. وقد دعت هذه الحركة إلى إيجاد قومية زنجية في موريتانيا لمواجهة القومية العربية، وقد تشكل تبعاً لذلك عدة تنظيمات قومية زنجية، كان من أكثرها "قومية" و"عنصرية" حزب فلام Flam (قوى تحرير الزنوج الأفارقة في موريتانيا) التي حاولت أن تقوم في ٢٣ ت١/ أكتوبر ١٩٨٧ القيام بانقلاب عسكري[٢٨]. ويشير ذلك إلى تعقيدات الاندماج الاجتماعي الموريتاني، وصعوبات بلورة هوية مشتركة، تتطلب حلاً ديموقراطياً للمسألة الإثنية الموريتانية.

ثانياً: تونس

خلافاً للمجتمع الموريتاني الذي يتميز بحدة انقساماته الإثنية فإن تونس تعتبر من أشد الأقطار العربية تجانساً على المستوى الإثني، فباستثناء بضعة آلاف من المسيحيين واليهود، ومن الجماعات البربرية والإباضية المسلمة فإن سكان تونس عرب مسلمون ومالكيون. ومن هنا فإن مصادر التوتر الاجتماعي هنا طبقية وسياسية وليست إثنية[٢٩]. وقد برز التوتر الثقافي-السياسي في تونس بشكل واضح بعد استقلالها في ٣٠ آذار ١٩٥٦، في شكل استقطاب حاد في حزب الدستور ما بين جناح صالح بن يوسف العروبي-الإسلامي الذي رأى هوية تونس عبر المشرق العربي، وبين جناح الحبيب بورقيبة التحديثي المشبع بالتعليم الأوروبي الحديث الذي رأى تلك الهوية عبر المتوسط والغرب. وقد ركزت هزيمة اليوسفية الصورة الأساسية للبورقيبية كإيديولوجيا تقوم على "قومنة" تونس على مثال الدولة-الأمة الأوروبي عموماً والفرنسي خصوصاً، أي على "القومية التونسية". وقد صدت البورقيبية من خلال "القومية التونسية" عملية إدماج تونس إيديولوجياً وسياسياً في المحيط المشرقي العربي، بل شكل صد الناصرية ولجم آثارها في المجال التونسي عاملاً أساسياً من عوامل تبني تلك القومية. ولعل هذا ما يفسر أن بورقيبة قد نسق مع علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال في المغرب للضغط على جبهة التحرير الجزائرية المدعومة من عبد الناصر، لدمجها في إطار مغربي وقطعها عن مصر[٣٠]. وقد لعب هذا العامل دوراً أساسياً في انعقاد مؤتمر طنجة التداولي (٢٧-٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٨) الذي دعا إليه حزبا الاستقلال (المغرب) والدستوري الجديد (تونس)، وكان هدف المؤتمر التداولي توطيد التضامن المغربي، ومساعدة الجزائر، وإرساء مؤسسات مشتركة، إلا أن الأهداف

الحقيقية كانت في مكان آخر، وهي إعطاء الغرب ضمانات عن طريق تأكيد "رفض التزام كل طرف لوحده، ولنفسه، في حقل الدفاع والسياسة"، وتوجيه رسالة إلى المعسكر الغربي بأن المقاومة الجزائرية لن تذهب في الاتجاه ذاته الذي ذهبت فيه الجمهورية العربية المتحدة[٣١]. ويبدو أن الضغط على جبهة التحرير قد أثمر بعد انعقاد هذا المؤتمر عن توجيه ضربة قاصمة لبعض رموز الجناح المقرب من مصر في جبهة التحرير الجزائرية وتصفيتهم في ما عرف بـ"مؤامرة عموري" المتحالف مع المصريين والأمير محمد عبد الكريم الخطابي واليوسفيين في تونس. وكانت المحكمة الثورية التي ترأسها العقيد هواري بومدين قد بررت حكمها بإعدام عموري ورفاقه باتهامه بأنه "أقام اتصالات بدوائر مع دولة أجنبية"[٣٢] والمقصود بها مصر. وقد كان أحد أهداف مؤتمر طنجة هو "توحيد" المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر) بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة ما بين مصر وسورية في ٢٢ شباط ١٩٥٨، وللحد من نفوذ عبد الناصر في المغرب العربي من دون إعلان مواجهة معه، وهو ما يفسر مضمونه السلبي من عبد الناصر، وتأييده للاتحاد الهاشمي ما بين العراق والأردن لكن من دون الهجوم العلني على الجمهورية العربية المتحدة[٣٣]. ولقد انخرطت البورقيبية بنشاط في عملية صد الناصرية عن تونس خصوصاً وعن المغرب العربي عموماً، مما شكل أحد أسس الصراع المر ما بين القوميين التونسيين وبين من يمكن تسميتهم بالقوميين العرب. وإذا كان الدستور التونسي في عام ١٩٥٩ قد نص على أن "تونس تنتمي إلى الأسرة العربية" متجنباً استخدام مفهوم الأمة العربية، كما كان بورقيبة يلح على دور تونس "ضمن الحظيرة العربية من ضمن ارتباطاتها بالبحر المتوسط" فإن توتر العلاقات التونسية–المصرية قد ذهبت به إلى تأكيد الشخصية المستقلة لتونس التي تكونت على حد تعبيره منذ أكثر من ألف سنة.

وقد تبلورت قوى المعارضة القومية العربية تبعاً لهذا الصراع الممتد في ثلاثة اتجاهات تنظيمية هي: الناصريون والبعثيون والقوميون العرب، والذين استمدوا قوتهم المتصاعدة في تونس من فترة الصعود القومي في المشرق العربي في الستينات. إلا أن هذه القوى تهمشت كثيراً في السبعينات بتأثير التطويق الحكومي المنهجي لها، وانتشلو المنظمات اليسارية الجديدة التي استقطبت أعداداً مهمة من كوادر الأحزاب القومية العربية[٣٤]. وكي نفهم مرارة الصراع ما بين القوميين العرب والبورقيبية لا بد من العودة إلى الحركة اليوسفية.

الحركة اليوسفية وتشكيل الجبهة القومية لتحرير تونس

شهد عام ١٩٨٠ الذي شكل فيه المزالي حكومته، عودة الحركة اليوسفية من خلال عملية "قفصة" التي قادها ما يسمى بـ"الجبهة القومية لتحرير تونس". يعود تشكل الحركة اليوسفية إلى احتدام تناقضات الحزب الحر الدستوري الجديد في منتصف الخمسينات ما بين جناح الحبيب بورقيبة رئيس الحزب وجناح صالح بن يوسف الأمين العام للحزب. وقد تفجرت هذه التناقضات في فترة المخاض الوطني العسير الذي عاشته تونس ما بين ٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٥ الذي حصلت فيه على الاستقلال الداخلي وبين ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٦ حين تم إعلان استقلالها الكامل. وقد ولدت الحركة اليوسفية في سياق المعارضة الراديكالية للاستقلال الداخلي الذي تبناه جناح بورقيبة كمدخل انتقالي لتحقيق الاستقلال الكامل. ولم يكن صالح بن يوسف الذي ارتبطت الحركة باسمه إلا أحد عناصرها ومكوناتها، إذ ضمت تيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية وعناصر وطنية متعددة تؤمن بأسلوب الكفاح المسلح. ومن هنا كانت هذه الحركة أحد تعبيرات الأزمة الحادة التي دخلت فيها الحركة الوطنية التونسية، وأدت إلى أكبر انشقاق شهده حزب الدستور الجديد،

وكشفت حقيقة أن هذا التنظيم ليس حزباً سياسياً بقدر ما هو "حركة وطنية التفت حولها تيارات مختلفة وأحياناً متباينة"[٣٥].

تعود جذور الحركة اليوسفية إلى الحزب الحر الدستوري الذي شكله عام ١٩٢٠ الزعيم عبد العزيز الثعالبي أحد أبرز ممثلي الإصلاحية الإسلامية في المغرب العربي. وكان الثعالبي متشبثاً على غرار الحركة الوطنية بالهوية العربية-الإسلامية لتونس، وأن العرب يشكلون أمة واحدة لا بد أن تتوحد. وقد كتب في مجلة الشهاب (تموز/ يوليو ١٩٣٩) تحت عنوان: "الوحدة العربية في طريق التحقيق" "الوحدة العربية كيان عظيم ثابت، غير قابل للتجزئة والانفصال، يشغل قسماً كبيراً من رقعة آسيا الغربية وشطراً من أفريقيا يمتد رأسه في الشرق من المحيط العربي، ويسير مغرباً غرباً إلى المحيط الأطلنطي، ويضم في هذا الشطر نصف القارة الأفريقية". وقد وقف الحزب الحر الدستوري القديم إلى جانب صالح بن يوسف في مواجهة جناح بورقيبة. وغدا بن يوسف نوعاً من وريثٍ له، عزز قوته بدعم جامعة الزيتونة وكبار الفلاحين الذين مكنهم بن يوسف من عبور "الاتحاد العام للفلاحة التونسية" إلى حركته، بهدف حماية مصالحهم أمام خطر النزعة العمالية الاشتراكية التي كان يمثلها الاتحاد العام التونسي للشغل، كما دعم قسم من جيش التحرير (الفلاقة) بن يوسف[٣٦]، فضلاً عن البورجوازية الوطنية التقليدية التي وجدت ضالتها في الحركة اليوسفية، لأن هذه الأخيرة كانت تطالب "بتحرير المغرب العربي تحريراً كاملاً، وفي سبيل توحيد سوق المغرب العربي". وفيما جرَّت الحركة اليوسفية وراءها القوى التقليدية المتداعية المتعلقة بالماضي والمتخوفة من المستقبل، والمدافعة عن الهوية العربية-الإسلامية للبلاد، تلقى جناح بورقيبة التحديثي المشبع بالثقافة الفرنسية وبالنمط الغربي في التطور الاجتماعي، والذي ينادي بسياسة المراحل (خذ وطالب)، ومبدأ "التهديد والترغيب"، دعم واستقطاب فئات الطبقة الوسطى المدينية والريفية، والعمال والأجراء والموظفين

المنضوين تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة أحمد بن صالح. ورغم أن الاتحاد كان معارضاً لأية سياسة احتواء حزبية له، ويتمسك باستقلاليته، فإنه وجد نفسه في خضم الأزمة الحادة التي تعرضت إليها الحركة الوطنية التونسية بسبب اتفاقيات الحكم الذاتي متحالفاً مع جناح بورقيبة.

يعود البعد القومي العربي للحركة اليوسفية إلى المؤتمر الذي انعقد عام ١٩٤٧ في القاهرة، وضم ممثلي حركات التحرر في المغرب العربي. وقد انبثق عن هذا المؤتمر لجنة سميت بـ"لجنة تحرير المغرب العربي" في ٥ كانون الثاني ١٩٤٨، ترأسها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي وتولى أمانتها العامة الحبيب بورقيبة، ووقع على ميثاقها الحبيب بورقيبة (الحزب الدستوري الجديد) والحبيب ثامر (الحزب الدستوري القديم) ومحي الدين القليبي، كما وقع عليه ممثلون عن حزب الشعب الجزائري، وعن الأحزاب المغربية وفي مقدمتها حزب الاستقلال بزعامة علال الفاسي. وقد ركز الميثاق على الهوية العربية-الإسلامية للمغرب، وعلى أنه جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة في دائرة الجامعة العربية، وعلى الاستقلال التام لكافة أقطاره، وألا مفاوضة مع الاستعمار خارج الجزئيات قبل الاستقلال[٣٧]. وقد دبت الخلافات ما بين أعضاء مكتب المغرب العربي، ولا سيما ما بين الحبيب بورقيبة وبين الدكتور الحبيب ثامر ويوسف الرويسي عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد ورئيس لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق الأمير عبد الكريم الخطابي. حول موضوعات عديدة يشكل الموقف من الكفاح المسلح أبرزها. وفي هذا الخلاف تعزز موقع بن يوسف بعد حضوره مؤتمر باندونغ، وترسخت هوية هذا الموقع إثر تزعم بن يوسف لحركة المعارضة لاتفاقيات ١٩٥٥، وحصوله على دعم قيادات الحزب الدستوري ذات الاتجاه القومي المعروف، وبشكل خاص دعم يوسف الويسي الذي كان يعتبر مشاركة بن يوسف في حكومة المفاوضات على أساس غير الاستقلال خيانة للالتزامات الوطنية والقومية[٣٨].

واصطف مندوب الحزب الدستوري في القاهرة إبراهيم طوبال، إلى جانب صالح بن يوسف، حيث أصبح الممثل الرسمي للحزب الدستوري الجديد في لجنة تحرير المغرب العربي، التي عقدت اجتماعاً في ١٤ أكتوبر/ ت٢ ١٩٥٥ في القاهرة، وقررت فيه، فصل الديوان السياسي للحزب ورئيسه الحبيب بورقيبة من عضوية اللجنة، ونقل سلطات الديوان إلى الأمين العام بن يوسف، واعتبار إبراهيم طوبال ممثل بن يوسف ممثلاً رسمياً للحزب الدستوري في لجنة تحرير المغرب العربي[٣٩]. وبذلك تبلور خط الحركة اليوسفية على خلفية الراديكالية العروبية الوطنية، وتسبب بشق الحزب الحر الدستوري إلى قسمين هما: الديوان السياسي بزعامة بورقيبة والأمانة العامة بزعامة صالح بن يوسف. وتلقت الحركة اليوسفية دعماً قوياً من جبهة التحرير الوطني الجزائرية بإمضاء محمد خضير، ومن حزب الاستقلال المغربي بإمضاء علال الفاسي.

انفجر الصراع إذن بين جناحي الحزب في عام ١٩٥٥ بسبب اتفاقيات (٣ حزيران) الخاصة بالاستقلال الداخلي لتونس. ورغم أن بن يوسف حاول أن يحسم الصراع ضد جناح بورقيبة على أرضية سياسية من خلال انعقاد مؤتمر تاريخي للحزب يحسم الخلاف حول الاتفاقيات، فإنه وجد نفسه يستخدم أسلوب المواجهة العسكرية ضده، معتمداً على نفوذه في حركة المقاومة المسلحة التونسية، ولا سيما دعم الطاهر الأسود القائد العام لجيش التحرير التونسي، والمجموعات الفدائية التونسية-الجزائرية المشتركة التي تراوح عددها ما بين ٦٠٠-١٥٠٠ مقاوم. وإزاء ذلك أعاد جناح بورقيبة بعث "لجان اليقظة" وهي ميليشيات حزبية تحالفت مع القوات النظامية التونسية، واستغل الفرنسيون هذا الصراع ضد الجناح الراديكالي بقيادة بن يوسف[٤٠] وإحداث مذبحة بين كانون الثاني وحزيران ١٩٥٦ في قبائل الجنوب التي انضمت إلى الحركة اليوسفية[٤١]. إلا أن ذلك أرغم الفرنسيين على التعجيل بمحادثات الاستقلال، كي تساند جناح بورقيبة "على إيقاف المد القومي العربي تجاه أفريقيا الشمالية"[٤٢]،

على حد تعبير آلان سافاري وزير الشؤون المغربية والتونسية أمام البرلمان الفرنسي في حزيران ١٩٥٦. وقد عزز بورقيبة هذه الرؤية الفرنسية لجناحه بإعلانه أن يتبرأ من "الجامعة العربية" مضيفاً "إني لست منها ولا هي مني وإني لا أبالي لا بنداءاتها ولا بشتائمها، على أنه يوجد تضامن تاريخي يرتكز على ذكريات تاريخية"(٤٣). وقد استنكر يوسف الرويسي بشدة ذلك "كيف يعلن الحبيب بورقيبة متحدياً شعور الشعب، أن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وأن مصالح تونس ترتبط بالغرب وبفرنسا خاصة، وأن مرسيليا أقرب إلى تونس من دمشق أو القاهرة"(٤٤). وفي سياق احتدام الصراع ما بين جناحي الحركة الوطنية، تذرع بورقيبة بلجوء بن يوسف إلى القاهرة، وتدبيره منها محاولات لاغتياله(٤٥) كي يقطع العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه حاول أن يعوِّض عن ذلك من خلال معركة بنزرت (تموز ١٩٦١) ضد الفرنسيين، التي أرادها مدخلاً لكسر الطوق العربي المتضامن مع الحركة اليوسفية، ونفي تهمة اليوسفيين له بالتعاون مع الاستعمار الفرنسي، ولطرد القوات الفرنسية.

لقد هزمت الحركة اليوسفية في هذا الصراع، وظلت تعبيراً عن الإحباطات والخيبات، لأنها كانت في نهاية الأمر حركة رفض أكثر مما هي حركة بناء، ولم تستطع أن تقدم بديلاً عن البرنامج البورقيبي. وكان هذا العجز نابعاً بالأساس من طبيعتها المحافظة، القادرة أكثر على المقاومة السلبية، مثل محافظة الفلاحين على الأرض، ومحافظة الزيتونيين على هوية البلاد، ومحافظة الباي على العرش كرمز للسيادة التونسية، فهي حركة تلتفت إلى الماضي أكثر مما تنظر إلى المستقبل. لكن الذي يفسر فشلها أيضاً، ليس طبيعتها التي تتلاءم مع طبيعة المجتمع، وإنما عوامل خارجية كانت حاسمة في تقرير معاركها(٤٦).

فتحت هزيمة المعارضة اليوسفية -واغتيال بن يوسف في مدينة فرانكفورت في ألمانيا الغربية عام ١٩٦٢ على يد المحترف البشير بن زرق العيون- الباب أمام جناح بورقيبة لترجمة برنامجه في قيادة الدولة والمجتمع عبر نموذج الحزب الواحد. وتحولت المعارضة اليوسفية في هذا السياق من حركة شعبية إلى حركة إرهابية، إذ سيقوم عدد من العسكريين والمدنيين المنتمين إلى المعارضة اليوسفية بمحاولة انقلابية في نهاية عام ١٩٦٢، كان حصادها إعدام أغلب العناصر المشاركة فيها. وكان بين من حكم عليهم بالإعدام غيابياً الشيخ المسطاري بن سعيد الذي توفي في دمشق في تموز ١٩٩٧.

وفي بداية السبعينات شكلت العناصر المتبقية من تيار المعارضة اليوسفية حركة سياسية جديدة حملت اسم "الجبهة القومية لتحرير تونس". ويقول أحد قادة (الجبهة) عمار ضو بن نايل: "لقد بدأ نشاطنا منذ عام ١٩٧٠، وكان أول نشاط علني في العام ١٩٧٢، حيث أعلن اسم التنظيم في بيروت عبر مجلة (بيروت المساء). وقد حملنا وقتها اسم الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس، وقد توافق هذا الإعلان مع نشر ميثاق الجبهة في المجلة ذاتها"[٤٧].

عززت الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس علاقاتها مع النظامين الليبي والجزائري، حيث كانت تتمتع بوجود سياسي شبه علني في ليبيا والجزائر. وعندما أعلن في تونس عن إجراء انتخابات رئاسية عام ١٩٧٤، قدمت الجبهة القومية مرشحاً باسمها هو الشيخ المسطاري بن سعيد (أحد رموز انقلاب عام ١٩٦٢، والمحكوم عليه بالإعدام غيابياً، والذي يقيم في المنفى متنقلاً بين طرابلس والجزائر) ليكون منافساً للرئيس الحبيب بورقيبة، الذي كان الحزب الاشتراكي الدستوري قد اتخذ قراراً بتجديد رئاسته وانتخابه رئيساً للبلاد مدى الحياة.

كان الشيخ المسطاري بن سعيد قد قدم طلب ترشيحه إلى الانتخابات الرئاسية بواسطة السفارة التونسية في الجزائر. وفي مقابلة صحفية أجرتها معه جريدة السفير اللبنانية أعلن المسطاري عن برنامجه الانتخابي المتمثل في نقطتين:

١- إسقاط النظام البورقيبي وخياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢- إقامة مجتمع ديموقراطي قومي في تونس.

وطالب مرشح (الجبهة) السلطة التونسية، باحترام النصوص القانونية لدستور البلاد، وإفساح المجال لكل الشعب التونسي للمشاركة في الانتخابات الرئاسية بحيث تشمل التوانسة المقيمين في الخارج، والبالغ عددهم ٨٠٠ ألف شخص، كما طالب بتأليف لجنة محايدة لمراقبة الانتخابات من قبل جامعة الدول العربية[٤٨]. لم يكن ممكناً قبول ترشيح المسطاري إلى انتخابات الرئاسة، فتم رفضه تلقائياً، واتهام ليبيا بالوقوف خلفه، وربط الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس بمخططات لـ"الوحدة مع ليبيا"[٤٩]. في غضون ذلك شنت الأجهزة التونسية حملة اعتقالات واسعة في صفوف أعضاء (الجبهة) في البلاد، وتم تقديم ٣٣ معتقلاً للمحاكمة بتهمة (١- تفجير السفارة الأميركية ودار البيعة اليهودية، ومقر الحزب الحاكم ٢- محاولة الاعتداء على رئيس الدولة الحبيب بورقيبة ٣- الانتماء إلى تنظيم غير مرخص له)[٥٠]. وصدرت الأحكام بحق المتهمين التي تراوحت ما بين عام إلى ستة عشر عاماً سجناً، وكان من بين المحكومين أحمد مصباح ضو المرغني أحد قياديي الجبهة، والذي قاد عملية قفصة العسكرية عام ١٩٨٠.

بعد تلك المحاكمة، عززت الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس علاقاتها مع ليبيا، حيث تركز نشاطها في الجماهيرية الليبية، التي كانت تشكل قاعدة خلفية لها، خصوصاً وأن العلاقات بين ليبيا وتونس قد تميزت آنذاك بالتوتر. كما نسقت الجبهة علاقات مع بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، باستثناء حركة فتح التي كان ممثلها في

تونس الحكم بلعاوي وثيق الصلة بالإدارة التونسية؛ ومع بعض فصائل الحركة الوطنية التونسية المعارضة. واستقطبت (الجبهة) العديد من العناصر التونسية التي انخرطت مبكراً في صفوف التنظيمات الفلسطينية، وبعض العمال التونسيين في ليبيا، وشكلت منهم "لجاناً ثورية" وقامت بتدريبهم عسكرياً قبل أن تستأنف نشاطها العسكري، حيث نظمت وقادت ما سمته بـ"انتفاضة عسكرية" في مدينة قفصة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٠ (انطلاقاً من الأراضي الليبية، وبتسهيلات من الأجهزة الجزائرية)، والتي هزت النسق السياسي التونسي.

ورغم أن الجبهة فسرت المعركة عسكرياً وسياسياً فإنها عجلت برحيل رئيس الحكومة الهادي نويرة من السلطة، ومجيء محمد مزالي إلى رئاسة الحكومة في نيسان عام ١٩٨٠، الذي تضافرت عوامل أخرى في تشكيله للحكومة، كان من أهمها الانتفاضة العمالية التي قادها الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة أمينه العام الحبيب عاشور في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨؛ وبتشكيل المزالي للحكومة وتبنيه شعارات الانفتاح الديموقراطي والتعددية السياسية التي ثبت المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الدستوري (نيسان ١٩٨١) اتجاهاتها الرئيسية، تم فتح الباب نسبياً أمام ظهور معارضة سياسية علنية في البلاد. وقد حاول القوميون العرب في هذا السياق تحديداً إعادة بناء أنفسهم.

حركة التجمع القومي العربي

قام "القوميون العرب" إثر تشكيل المزالي للحكومة بإعادة تنظيم أنفسهم مباشرة، وأعلنوا في أيار/ مايو ١٩٨١ أي بعد أقل من شهر على إقرار مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري للتعددية السياسية، عن تشكيل "حركة التجمع القومي العربي" بقيادة البشير الصيد بوصفها "تنظيماً سياسياً قومياً يستند على مبادئ الإسلام والوطنية

والقومية العربية"[٥١]. ودعا أمينها العام "القوميين العرب" التوانسة إلى "أن ينتظموا، فلا قومية بلا تنظيم، ولا قومي بلا انتماء تنظيمي، أما مجرد الحديث عن القومية كظاهرة ثقل، وكجدل بياني بلاغي، فهذا لا معنى له إطلاقاً، إذ لا بد لكل فكرة من عمل سياسي يجعلها تنخرط في التاريخ"[٥٢]. وقد ربطت الحكومة اعترافها بشرعية الأحزاب بحصول كل منها على ٥% من الأصوات في الانتخابات النيابية التي قوَّرت في خريف عام ١٩٨١، بغية عدم تشكيل أحزاب صورية لا قاعدة لها. ولقد قبلت أحزاب المعارضة وهي الحزب الشيوعي التونسي وحركة الديموقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية التي يتزعمها محمد بلحاج عمر هذا الشرط، في حين عارضه "التجمع"، وأعلن مقاطعته الانتخابات. وبرر الصيد ذلك بـ"إننا نكسب وجودنا من تحركنا في الساحة السياسية، وحركتنا ترفض منطق الخمسة في المئة، وأي نسبة أخرى، لإيماننا بأن حق التجمع السياسي مستمد من الدستور، ومن الممارسة السياسية الواقعية"[٥٣]. وقد صح ما توقعه "التجمع" إذ أسفرت الانتخابات النيابية عن فوز الجبهة الوطنية (الحزب الاشتراكي الدستوري والاتحاد العام التونسي للشغل) بكامل مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٣٦ مقعداً، وسقوط كل مرشحي المعارضة. ورأى "التجمع" أن هذه النتائج "جاءت لتؤكد صحة موقفنا المعارض، وبخاصة ممارسات السلطة، والترتيبات التي رافقت العملية الانتخابية"[٥٤].

تقدم "التجمع" بطلب رسمي للحصول على إجازة تشكيله قانونياً، وإصدار صحيفته "النداء العربي"، رغم مقاطعته للانتخابات، ورفض حكومة مزالي منح تأشيرة لتشكيل أحزاب سياسية على أساس قومي أو إسلامي. ومن هنا انتقد الحكومة، وعارض مواقفها السياسية والاقتصادية في الوقت الذي حرص فيه على استمرار الحوار معها[٥٥]. وحاول أن يعوض افتقاده للتأشيرة القانونية بتوسيع نشاطه ودائرة استقطابه وتحويل نفسه إلى رقم فعلي علني في الخارطة السياسية التونسية، ذي موقف واضح من

القضايا القومية. ومن هنا أدان اتفاق ١٧ أيار والاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وتمركز القوات المتعددة الجنسيات فيه. وحاول أن يعزز علاقاته العربية من خلال اللقاء ما بين أمينه العام الصيد وبين الزعيم الليبي معمر القذافي إبان زيارته لتونس في عام ١٩٨٢[٥٦]. وقد ثار ذلك ريبة الأجهزة الأمنية التونسية التي ضيقت على سفر كوادر "التجمع"، بغية منعهم من عقد لقاءات مع أحزاب عربية في الخارج أو زيارة بعض البلدان العربية غير المرغوبة[٥٧].

دخل "التجمع" في أول أزمة مع الحكومة إثر اضطرابات ما عرف بـ"ثورة الخبز" في نهاية عام ١٩٨٣ وبداية عام ١٩٨٤، التي أدت إلى تدخل الجيش وفرض حالة الطوارئ. وأصدر بياناً سياسياً أعلن فيه "ندين بشدة مغالطات النظام الحاكم الرامية إلى محاولة تفسير الأحداث الأخيرة بأنها أعمال شغب ونهب وتخريب وحرق وعنف صدرت من جماعات متعصبة، وصعاليك وقطاع طرق ولصوص وبطالين". ووصف التجمع الاضطرابات بـ"تحركات شعبية قام بها المضطهدون أبناء تونس المحرومون من العدل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة، وهي انتفاضة شعبية عارمة، جاءت تعبيرا عن إرادة الشعب وطموحاته المشروعة، وردا على ما يتهدده من كبت وحرمان واستغلال"[٥٨]. وطعن "التجمع" بنزاهة اللجنة التي شكلتها الحكومة للتحقيق في الأحداث، وطالب بـ"إيقاف حملة الاعتقالات" و"الإعلان رسميا عن عدد القتلى والجرحى والموقوفين" و"إطلاق سراح كل الموقوفين" و"قيام القضاء التونسي بتحمل مسؤوليته" و"تحديد الجهات التي أذنت باستعمال السلاح ضد الشعب، وتقديمها إلى المحاكمة لهذا السبب"[٥٩]. وأدى هذا البيان إلى حملة ضد "التجمع" وملاحقة أمينه العام قضائيا بتهم (النيل من كرامة رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة، والتنويه بجرائم الحرق والنهب والقتل والسرقة، ونشر الأخبار الزائفة "قصد سوء نية" والتي من شأنها تعكير صفو الأمن العام، وترويج

مناشير بهذا الاتجاه. وفي بداية شباط ١٩٨٤ مثل الصيد أمام قاضي التحقيق بحضور ٩٠ محامياً للدفاع عنه، وحضور ١٥٠ محامياً للاستماع إلى تفاصيل التحقيق، وقد نفى الصيد التهم المنسوبة إليه، وأن ما صدر عن "التجمع" يمثل "وجهة نظر سياسية، وتحليلاً للأوضاع الوطنية العامة، في إطار حركة التجمع القومي العربي ... وهي حركة وطنية قومية متواجدة على الساحة بصفة شرعية، ويحق لها أن تنشط وتساهم في الحياة السياسية للبلاد"[٦٠]. وقد حكم على الصيد بالسجن لمدة عامين، مع أن البيانين اللذين صدرا عن "التجمع" لم يرد فيهما مطلقاً ذكر رئيس الجمهورية باسمه الشخصي ولا بصفته رئيساً وأنهما على حد تعبير رأي يعكس موقف "التجمع" "لم يخرجا من إطار حقوق التعبير والتفكير والتنظيم وفق ما هو معمول به طبيعياً ودستورياً"[٦١]. ظلت القضية مرفوعة في المحاكم، وشغلت الحياة السياسية التونسية طيلة سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٥، وهو ما أدى إلى نتيجة عكسية تمثلت بتوسع شعبية "التجمع" والعطف عليه. من هنا استمر "التجمع" رغم ذلك يطالب الحكومة بمنحه التأشيرة كحزب سياسي معترف به قانونياً "متواجد على الساحة، ولا يستطيع أحد أن يلغي دوره، أو يسكت صوته"، وأن التأشيرة ليست إلا مجرد "إعراب من النظام الحاكم عن عدم التعرض لحركتنا بالمطاردة والحصار، وبالتالي علامة لقبول الحوار في شؤون البلاد مع حركة وطنية ليس إلا"[٦٢]. وذهب "التجمع" خطوةً أكبر في تأكيد وجوده الواقعي، فعقد مؤتمره العام في عام ١٩٨٤، وأقر فيه ميثاق الحركة وهيكليتها التنظيمية وبرنامجها السياسي المرحلي، وأعلن "أن الحركة قررت إدخال تغيير على أسلوب عملها يتمثل في توسيع استشاراتها الداخلية"[٦٣].

أخذت حركة "التجمع" تنسق مواقفها مع أحزاب المعارضة التونسية، فوقعت في حزيران ١٩٨٤ على بيان لهذه الأحزاب يدين فيه "عمليات التعذيب" ضد المعتقلين في "ثورة الخبز" و"يستنكر المحاكمات، ويطالب بإيقافها، وإلغاء الأحكام

الصادرة، وخاصة الأحكام بالإعدام"(٦٤). كما ضمت الحركة صوتها إلى أحزاب المعارضة بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وبخاصة منهم سجناء الاتجاه الإسلامي المحكومين بقضية الانتماء للحركة عام ١٩٨١، ودعت الأحزاب المعارضة إلى "تأليف جبهة شعبية حول المحاور الوطنية محل الاتفاق بينها"(٦٥). وإثر حركة ٧ نوفمبر ١٩٨٧ التي أقالت بورقيبة ووضعت زين العابدين بن علي في سدة الرئاسة راهنت حركة "التجمع" على فتح حوار ما بين الرئيس وبين "القوميين العرب" في تونس، باعتبار أنهم "هم أول من اصطدموا مع النظام السابق، وأول من تعرضوا للقمع، لأن النظام البورقيبي قمع كل الشعب التونسي" و"أن القوميين العرب في تونس ينتهجون النهج الديموقراطي، باعتبار أن الديموقراطية هي الحل الأسلم والحل الصحيح بين كل التونسيين(٦٦). وقد شكل عدم استجابة السلطة إلى مبدأ الحوار مع الحركة في الوقت الذي كانت فيه هذه الأخيرة تصر على العمل في الأطر الشرعية القانونية المتاحة، مدخل ضعف الحركة وانحسارها كلياً كتنظيم أو كإطار حركي معارض يمثل التيار القومي في تونس، بشكلٍ يمكن فيه القول اليوم إن الحركة قد زالت ككيان، وتم امتصاص جزء منها في حزب الاتحاد الوحدوي الديموقراطي في تونس.

حزب الاتحاد الوحدوي الديموقراطي في تونس

على الرغم من أن قانون تنظيم الأحزاب الذي أقر في تونس بعد قيام حركة السابع من نوفمبر عام ١٩٨٧ التي أوصلت زين العابدين بن علي إلى السلطة، لا يجيز تشكيل أحزاب تونسية على أساس إسلامي أو قومي عربي، فإن تلك الحركة أبدت اهتماماً واضحاً باستيعاب القوميين العرب على مختلف تياراتهم وقواهم في الإطار "الشرعي" للنسق السياسي التونسي. وقد بدأت عملية الاستيعاب باستقالة السيد عبد الرحمن التليلي من عضوية اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديموقراطي في أول

خريف عام ١٩٨٨، وتكليف الرئيس بن علي له بتشكيل حزب قومي جديد، يوحد صفوف الناصريين والبعثيين، ويكون طرفا في الحياة السياسية التونسية.

وكانت الحكومة التونسية التي كان يرأسها آنذاك السيد الهادي البكوش، قد أبلغت رموز القوميين، أنها غير مستعدة للاعتراف بالتنظيمات القومية الثلاثة القائمة يومئذ، وهي "التجمع القومي العربي" بزعامة الأستاذ بشير الصيد، و"حركة البعث" بزعامة فوزي السنوسي، وتنظيم "طلائع الوحدة العربية" بزعامة الأستاذ عبد الرحمن الهاني. واستندت الحكومة في رفضها منح الترخيص للعمل لهذه الأحزاب، على كونها لا تخفي تعاطفها مع دول عربية، فيما تشترط الحكومة أن تكون مستقلة وموحدة لكي تعترف بها، حتى لا تكرس التشتت وتتحول في البلاد إلى نوع من الفسيفساء الحزبية، حسب وجهة النظر الحكومية.

من المعروف تاريخيا أن التنظيمات القومية في تونس لم تتوصل إلى صيغة توحيدية، ولم تتفق على زعامة مقبولة من الجميع تحقق التقاء القوميين في إطار تنظيمي واحد. ولهذا جاءت المبادرة لتأسيس الحزب القومي الجديد من السيد عبد الرحمن التليلي -العروبي في التجمع الدستوري- الذي قام بعقد اجتماع في ١٤ أكتوبر ١٩٨٨، ضم عددا من الممثلين عن كافة الحساسيات الفكرية القومية، ومن مختلف مناطق الجمهورية، بلغ عددهم حوالي ٣٥ شخصا. وحضرت هذا الاجتماع وجوه قومية معروفة على الساحة الوطنية، من بينها الطاهر لبيب، والأمين العبيدي، والسادة منصف الشابي أحد قياديي حزب الشعب الثوري التونسي (سابقا)، والميداني بن صالح أحد الرموز البعثية الموالية للعراق، ومنصف الأسود، وإبراهيم بودربالة، وفيصل الجديدي، وأبو يعرب المرزوقي، وحضر من صفاقس السيدان عبد الله الساقي وعبد الكريم الغايري، ومن مدينة قفصة السيدان الأزهر الشريف والعكرمي البصري. كما التحق السيد علي شلفوح المعروف بميولاته البعثية السورية، إلى المجموعة. وحضر هذا

الاجتماع أيضاً الأستاذ عفيف البوني، الذي أكد أنه حضر بصفته الشخصية على الرغم من انتسابه لحركة البعث. وقد تمخض عن هذا الاجتماع طرح وثيقة للنقاش تعكس وجهة نظر أصحاب المشروع، والقواسم المشتركة لكل الحساسيات القومية، وهذا نص الوثيقة: «خلال لقاءين انعقدا على التوالي في غرة أكتوبر، و١٢ أكتوبر من العام ١٩٨٨، بين جمع من المناضلين القوميين لمناقشة وضع التيار القومي في تونس، وبحث سبل تجاوز واقع تشتته، الذي يعيق مساهمته الفاعلة على الساحة الوطنية والمغاربية والعربية، وهي مساهمة أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى على ضوء التحولات التي تشهدها بلادنا، والتي مكنت العديد من القوى السياسية من التنظيم والتواجد القانوني.

وبعد تحاور أخوي وصريح تركز خصوصا حول واقع الحركة القومية وسبل تجاوز سلبياتها، تقرر القيام بالإجراءات القانونية لبعث حركة سياسية قومية في إطار القانون، ولتحقيق هذا الهدف تم الاتفاق حول المرتكزات التالية لتكون قاسما مشتركا يجمع القوميين دون إقصاء أو استثناء.

١- الانطلاق من الواقع الوطني للحركة مع الاستقلالية المطلقة عن كل الأنظمة، تنظيميا وقرارا، ومع ضرورة التفاعل مع كل القوى القومية الديموقراطية أخذا وعطاء.

٢- الالتزام بالخيار الديموقراطي كأحد ثوابت الحركة القومية ونبذ جميع أشكال العنف والتعصب.

٣- النضال من أجل الوحدة العربية التي تقوم على أسس ديموقراطية تعتمد على الإرادة الشعبية الحرة.

٤- التمسك بحقوق الإنسان والدفاع عنها.

٥- العمل على تعميق الوعي بالهوية العربية الإسلامية ضمن منظور حضاري تقدمي وعقلاني.
٦- العمل على تدعيم المجتمع المدني ومؤسساته من خلال تشجيع المبادرة الشعبية.
٧- اعتماد الحركة في نضالاتها على القوى الشعبية صاحبة المصلحة في إقامة مجتمع ديموقراطي وحدوي وعادل.
٨- مناصرة جميع حركات التحرر في الوطن العربي وفي العالم، وفي مقدمتها قضية تحرير فلسطين، والنضال ضد الصهيونية والامبريالية، وجميع أشكال التمييز العنصري»(٦٧).

بالإضافة إلى هذه الأرضية، تم الاتفاق على تسمية الحزب بـ"الاتحاد الديموقراطي الوحدوي"، وإعداد مشروع القانون الأساسي لهذا الاتحاد، وتشكيل مكتب سياسي له. كما تم الاتفاق أيضاً على أن تكون رئاسة الحزب للسيد عبد الرحمن التليلي، أما الأمانة العامة للحزب الجديد فتولاها السيد الميداني بن صالح، وهو من الوجوه الثقافية والسياسية البعثية (العراقية) المعروفة في تونس.

١- موقف الأطراف القومية من المبادرة:

بعد صدور هذه الوثيقة، تراوحت مواقف التنظيمات القومية ورموزها بين المعارضة التامة لهذا المشروع، وبين الاحتراز والتحفظ. فقد أصدر السيد عبد الرحمن الهاني رئيس "حركة طلائع الوحدة العربية" بياناً وضح فيه وجهة نظر الحركة من المسعى التوحيدي لبناء حزب قومي جديد، جاء فيه ما يلي: "تعتبر حركة طلائع الوحدة العربية أن الفكر الوحدوي فكر مناضل تاريخياً، وأن تنظيمه لا يمكن إلا أن يكون مناضلاً. لذلك وجب أن يكون في قياداته وفي أعضائه، بعيداً عن أي شكل من أشكال الانتمائية والولاء".

ولتوحيد القوميين تقترح الحركة، إحدى الصيغتين الآتيتين:

١- انضمام كل القوى الوحدوية المنظمة والمستقلة إلى إحدى التشكيلات القائمة والمعلن عنها.

٢- تأسيس جبهة القوى الوحدوية مع محافظة كل تشكيل على وحدته التنظيمية، وذلك كمقدمة لخلق الإطار الجامع الموحد والقانوني(٦٨).

أما السيد البشير الصيد الأمين العام للتجمع الديموقراطي الوحدوي، فقد أبدى احترازا واضحا بل معارضة لهذا المسعى، وقد صرح في حينه: "أنه لا علاقة لنا بتاتا بما سماه البعض غلطا بمسعى توحيد القوميين، إنها دعوى رفعتها بعض العناصر التي لا نعتبرها من القوميين" وأضاف "أن الأمر لا يتعدى مجرد محاولة لتهميش القوميين، وهي فاشلة مسبقا، ولا أدل على ذلك أنها تقوم تحت إشراف أحد رموز الدستور وعضو في لجنته المركزية" ويرى الصيد "أن الحل يتمثل في التخاطب مع القوميين الحقيقيين المعبرين فعلا عن التوجه القومي"(٦٩).

ويعتبر السيد البشير الصيد أن قيام الحزب القومي الجديد "مؤامرة" تهدف إلى حجب الإطار الحقيقي للقوميين، وهو التجمع الذي أعلن عن تأسيسه منذ أكثر من ست سنوات و لم يتوصل إلى اكتساب شرعية قانونية. وتفسر بعض الأوساط القومية والإعلامية هذا الموقف بتصاعد مخاوف السيد البشير الصيد المقرب من الليبيين، على اعتبار أن السيد عبد الرحمن التليلي يحظى كذلك بثقة الليبيين، وبصداقة شخصية مع العقيد معمر القذافي، مما يهدد السيد الصيد بفقدان السند الوحيد الذي يرتكز عليه.

أما السيد فوزي السنوسي الأمين العام لحركة البعث (وقد وافته المنية منذ عدة سنوات) فقد قال: "إن البعثيين كانوا منذ البداية مع التوحد، شريطة أن يكون على أسس جدية وبصيغة تحقق التفاعل بين الأطراف القومية". وأضاف "أن هذا التصور

يتجسد عمليا في صيغة جبهوية تضم التنظيمات والأفراد ولا تنفي خصوصية كل طرف أو حساسية"(٧٠).

وكان السيد عفيف البوني أحد رموز البعث العراقي (الذي التحق فيما بعد بالتجمع الدستوري الديموقراطي الحاكم)، قد دافع عن الصيغة الجبهوية، أي تكوين تنظيم يضم مختلف التيارات القومية على أن يحافظ كل تيار على خصوصياته وطبيعة دوره على أساس الأرضية الجامعة، لكن بقية الحاضرين في اجتماع ١٢ أكتوبر عارضوا هذه الصيغة وأكدوا على صيغة الحزب الاندماجي، مؤكدين "أن صيغة التنظيم الجبهوي غير ممكنة لأن الجبهة تفترض وجود أطراف قائمة الذات تنظيميا وقانونيا علاوة على أن هذا الشكل التنظيمي من شأنه أن يعمق الخلافات ويعطل عملية التوحيد". كما أكد الحاضرون "أن رفض الصيغ الجبهوية لا يعني رفض الحساسيات داخل الحزب الموحد، لأن نشاط هذه الحساسيات وفي حدود معينة من شأنه إثراء الحزب".

كما أبدى السيد مسعود الشابي -الذي يعد الوجه التاريخي البارز في الحركة القومية، والذي تولى مسؤوليات في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق ثم بغداد، ودخل السجن في الستينات بسبب مواقفه القومية في صفوف البعث، وأمضى وقتا طويلا في المهجر- برأيه في موضوع تأسيس حزب قومي جديد، حين قال: "أنه لا يتحفظ على وجود حزب قومي جديد ينضاف إلى الأحزاب والتنظيمات القومية الموجودة"، فهو يعتبر "أن بادرة توحيد القوميين بادرة إيجابية ولكن الطريقة التي سلكت لتحقيق ذلك سوف تكون مضرة لو لم تقع إعادة النظر فيها، وسينتج عنها حزب قومي رابع يشكل فصيلا ورقما جديدين -إلى جانب الأحزاب والفصائل الأخرى القائمة الآن- لا حركة توحيدية للاتجاهات القومية. كما أنه سيترك عددا مهما من الشخصيات القومية، خارج إطار عملية التوحيد هذه، وأذكر منهم عددا

من الموقعين على البيان الصادر عن عدد من الشخصيات القومية كالسيد الصادق الصعيدي وهو مناضل قومي من الرعيل الأول سجن سنوات عديدة من أجل أفكاره، والأستاذ محمد الرافعي المحامي المعروف على الساحة القومية، والأستاذ محمد الصالح شقير" وأضاف الشابي "نحن نعتقد أن هناك نية واضحة في الإقصاء، وهي نية واعية في استثناء عناصر قومية ذات رصيد نضالي وتجربة طويلة في الساحة التونسية القومية"(٧١). وكان السيد مسعود الشابي قد استنكر ما سماه بتدخل السيد عبد الرحمن التليلي في شؤون القوميين، نظراً إلى أنه لم ينتم في يوم من الأيام إلى تنظيم قومي، حين قال: "إذا كان عبد الرحمن التليلي وسيطاً بين الدولة، والاتجاهات القومية، فهذا لا يلاقي اعتراضاً لدى القوميين ولكن لديهم خشية -زادهما بعض التصريحات والاتصالات تأكيداً- من أن لا يقتصر السيد التليلي على دور الوساطة بل يسعى إلى فرض وجهات نظر قد يراها عديد من القوميين تدخلاً قوياً في الشؤون التي ترجع إليها بالنظر، مع العلم أن عدداً منهم لا يشك في نوايا السيد عبد الرحمن التليلي، إلا أنهم يرون أهل مكة أولى بشعابها" وقد عبر الشابي عن وجهة نظره في عملية التوحيد، من خلال تكوين هيئة تأسيسية من عناصر قومية معروفة بنضاليتها وبعراقتها في التجربة القومية، وتحظى بثقة الجميع، وتكون مهمتها دعوة مختلف الأطراف لنقاش مسألة التوحيد(٧٢).

يتضح هنا أن مبادرة التليلي لتأسيس حزب قومي جديد قد قوبلت بالكثير من الشكوك، واعتبره البعض نوعاً من احتواء للحركات القومية في إطار السلطة، وتفريغاً لها من وظيفتها الراديكالية، انطلاقاً من أن الحركة القومية لا يمكن إلا أن على قدر معين من الراديكالية. غير أن تلك الشكوك والتحرزات لم تستطع أن تعطل تشكيل الحزب، الذي يبدو أن السلطة قد فكرت به كبديل وطني عن التيارين الإسلامي

والقومي الراديكالي، وكإطار لاستيعاب ذوي النزعة العروبية-الإسلامية في النسق السياسي.

٢- **الاتجاه البرنامجي لحزب الاتحاد الوحدوي الديموقراطي:**

حصل حزب الاتحاد الوحدوي الديموقراطي على التأشيرة القانونية لعمله السياسي في نهاية عام ١٩٨٨، وقد تولى السيد عبد الرحمن التليلي رئاسته ومازال مستمرا فيها. ومن أعضائه المؤسسين: رضا الملولي، عبد الرؤوف الإمام، محمد الرفاعي، الميداني بن صالح، الأزهر الشريف، محمد الهاشمي بلوزة، عمر الوصيف، محمد الأمين الشريف، أحمد الشريف، علي القريشي، مصطفى الشريف، أبو الكمال الهبايلي، عبد الجليل بوريال، الأمين الفريدي، محمد الأخضر الأجري، البشير البجاوي، حسن النوري، بلقاسم بن عمار، صالح الصويعي المرزوقي، صالح النفضي وخالد الشريف، المنصف الشابي، المنصف الأسود.

لقد شخص حزب الاتحاد الوحدوي الديموقراطي الأسباب الداخلية والخارجية التي جعلت التنظيمات القومية في تونس تعجز عن توحيد صفوفها، في إطار حزب واحد بالأمور التالية(٧٣):

أسباب داخلية تمثلت خاصة في القمع الذي مورس على القوميين في قطرنا، وفي السرية التي فرضت على الفصائل المنظمة، بما انجر عنها من انفصال عن الواقع، ومن زعامات ومن تنافر بين أجزاء الحركة القومية الواحدة.

أما **الأسباب الخارجية** فتمثلت خاصة في الانعكاسات السلبية لخلافات بعض الأنظمة العربية المتبنية للوحدة مع النظام التونسي، والتي أسهمت في ازدياد تشتت الحركة القومية في تونس دون مبرر موضوعي في الواقع.

التبعية السياسية والتنظيمية لعديد من الفصائل القومية، وهو الأمر الذي جعلها غير متفاعلة مع الواقع، بل تمثل مجرد امتداد لمراكز قوى خارجة عن القطر، وجعلها منقطعة عن الواقع، ومحدودة الحركة في برامجها وتصوراتها.

غياب الديموقراطية كممارسة، وكخيار حضاري في الحركة القومية، وفي فصائلها المنظمة. وقد كان هذا الغياب نتيجة طبيعية لواقع السرية والتشتت من ناحية، ونتيجة لأطروحات فكرية وسياسية، تفصل بصفة اعتباطية بين الوحدة والديموقراطية، وتتشبث بصيغ وخيارات من نتيجتها مصادرة إرادة المواطن العربي وتغريبها عن مهمتها المركزية في بناء الوحدة.

أما منطلقات وأهداف الاتحاد الوحدوي الديموقراطي، فتتلخص بما يلي(٧٤):

أولا- المنطلقات:

١- انطلاقا من الواقع الوطني ومن مبدأ الاستقلالية المطلقة تنظيما وقرارا وإيمانا بضرورة التفاعل مع كل القوى الوحدوية الديموقراطية والتقدمية.

٢- وتأسيسا على التعلق بالوطنية التونسية يتضمن بالضرورة البعد التحرري والديموقراطي الوحدوي.

٣- واعتمادا على القوى الشعبية والتقدمية صاحبة المصلحة في إقامة مجتمع ديموقراطي وحدوي وتقدمي.

٤- وانطلاقا من أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة مستقلة إلا في إطار اقتصاد موحد مغربي وعربي.

٥- وانطلاقا من ضرورة توحيد أوسع ما يمكن من المناضلين المنتمين للعائلات والحساسيات الفكرية ذات التوجه الوحدوي الديموقراطي والتقدمي بشرط الالتزام بمنطلقات وأهداف الحزب وبالقوانين المنظمة للأحزاب.

ثانيا- الأهداف:

١- تعميق الخيار الديموقراطي باعتباره ثابتاً حضارياً من ثوابت الحركة، ونبذ التعصب ورفض كل أشكال العنف.

٢- العمل من أجل تحقيق وحدة الأمة العربية على أسس ديموقراطية تعددية، ودعم كل توجه وحدوي يرتكز على الإرادة الشعبية الحرة مع مراعاة خصوصيات النمو في الأقطار العربية.

٣- العمل على تعميق الوعي بالهوية العربية الإسلامية في إطار بناء مشروع حضاري مستقبلي يعتمد قراءة عقلانية لتراثنا العربي الإسلامي ومتفاعلة مع مقتضيات العصر.

٤- العمل على تدعيم الدولة العصرية والمجتمع المدني ومؤسساته من خلال تشجيع المبادرة الشعبية وصون استقلال البلاد واستقرارها، والحفاظ على المصالح العليا للوطن وعلى النظام الجمهوري ومكتسبات الشعب.

٥- العمل على إرساء قواعد تنمية شاملة ومستقلة عن كل تبعية، ومتكاملة ضمن بعد وحدوي.

٦- اعتماد الخيار الاشتراكي بالعمل على التوزيع العادل للثروات، بما يقلص الفوارق الطبقية ويستجيب للطموحات الشعبية في العدالة.

٧- مناصرة جميع حركات التحرر والتقدم والديموقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان في الوطن العربي، وفي العالم، وفي مقدمتها قضية فلسطين والنضال ضد الصهيونية وجميع أشكال الامبريالية والتمييز العنصري.

٣- حزب الاتحاد الوحدوي الديموقراطي والتفاعل مع القضايا التونسية والعربية:

يلاحظ المتمعن لبرنامج حزب الاتحاد الوحدوي الديموقراطي، أنه بمثابة ميلاد خط جديد في المسار القومي، خاصة في تأكيده على الديموقراطية في العمل القومي، وعلى الاستقلالية التامة عن الأنظمة العربية تنظيمياً وقراراً. مما يترتب على الحركة

القومية في تونس أن تساهم في تحقيق نقلة نوعية للنضال القومي في الوطن العربي، وأن تشكل نموذجا جديدا بحكم هذه الإضافة المهمة التي تمكن من تحرير إرادة المواطن العربي، لأجل صنع مصيره بنفسه، وهو الشرط الأساسي للحديث عن نهضة عربية حقيقية. ورغم هذا البرنامج فإن تشكيل الحزب وممارساته الفعلية كانت متسقة أو منسجمة أو مستجيبة لحرص الرئيس بن علي على تشكيل إطار مؤسسي يمثل مختلف الحساسيات الفكرية السياسية في إطار ما يمكن تسميته بنوع من "المعارضة الإيجابية". وقد انضوت في هذا الإطار أحزاب المعارضة الستة، مما أدى بأول تجربة انتخابية بعد حركة السابع من نوفمبر، وتمت في نيسان ١٩٨٩، أن تبرز الاستقطاب ما بين حركة النهضة غير المعترف بها التي حصلت على ٣٣% من الأصوات، ولم يعترف لها إلا بنصفها، وبين سلطة السابع من نوفمبر. ومن هنا جاءت هذه "الانتخابات" أو وجهت لتكريس الشرعية والإجماع حول بن علي، وبتأثير هذا الاستقطاب انضوت أحزاب المعارضة بما فيها حزب الاتحاد الوحدوي الديموقراطي معا في مواجهة حركة النهضة، لا سيما إثر انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في كانون الأول ١٩٩١ في الجزائر، بهدف منع ما سمي بتكرار النموذج الجزائري في تونس.

ولم يستطع حزب الاتحاد الوحدوي الديموقراطي في انضوائه التام في هذا الاستقطاب أن يميز حركته نسبيا عن حركة السلطة، كي يؤمن قدرا من الإقناع بمواقفه وسياساته. وهذه المعضلة جزء من معضلات حزب الواحد ونصف في بعض البلدان، إذ تغدو أحزاب المعارضة الستة هنا نوعا من إطار ديموقراطي عام معلن لهيمنة التجمع الدستوري على مقاليد الإدارة والسياسة. ومن هنا لم يعزز دخول الحزب إلى البرلمان في انتخابات عام ١٩٩٤ من قوته، بل إن عدم قدرة الحزب على تشكيل مجال نسبي خاص له متميز عن حركة السلطة التي يحكمها منطق الدولة واضطراراته كان يعني شكلية "استقلاله"، فلم ينبس بأية كلمة معلنة مثلا بشأن إقامة تونس علاقات

ديبلوماسية على مستوى منخفض مع إسرائيل. وبكلام آخر اتبع الحزب هنا سياسة الصمت تجاه مسألة من أكثر المسائل حساسية في الحركات القومية. فـ"المعارضة الإيجابية" هنا لا يمكن أن تكون فعالة أو مقنعة، في حدها الأدنى إذا لم تتمتع باستقلالية نسبية. غير أن الأمين العام عبد الرحمن التليلي مرشح نفسه للانتخابات الرئاسية التعددية التي جرت في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٩، وكأن هذا الترشيح متسقا مع توجهات المؤسسة الرئاسية، وتكريسا لها في نهاية المطاف، واتخذ الحزب شجرة الزيتونة شعارا له مع اللون البني وترويسة "تونس في القلب". وعن مشاركته في الانتخابات الرئاسية، قال التليلي: "أنه بات من الضروري خرق المحظور، وتخطي حدود الفكر الواحد"، وأن الانتخابات "حقيقة تربوية لأنها بمترلة تمرين عام، قبل أول انتخابات حقيقية تعددية ستحصل لاحقا"، ورأى أن تونس تسير على طريق التعددية السياسية مطلب الجميع، وأن "هذا يفرض علينا جميعا التزام هذا العمل الكبير حتى يتسنى للمواطنة أن تصبح واقعا معاشا مع جميع التونسيين، بدون استثناء" وخصوصا "أن فرض نظام الحزب الواحد (قبل العام ١٩٨١) وانقياد المجتمع المدني والتشخيص المفرط للسلطة بما له من آثار مدمرة على المؤسسات وقيم الجمهورية، أدى إلى فقدان الوعي بضمير المواطنة لدى التونسيين، وقلل من مستوى مشاركتهم في الحياة العامة إلى مجرد الإدلاء بالموافقة.وقد شدد الحزب في خطابه الانتخابي على "ضرورة مواصلة المعركة من أجل حقوق الإنسان وحرية الرأي كدعامة مقدسة للديموقراطية".

أما عن نتائج الانتخابات الرئاسية فقد حصل عبد الرحمن التليلي على نسبة ٠,٢٣% من مجمل الأصوات، وبالتعداد الرقمي ٧٦٦٢ صوتا، ولم يحصل في مدينة قفصة إلا على ٤٧ صوتا فقط. كما حصل حزبه في الانتخابات التشريعية على ٧ مقاعد، أي بزيادة ٤ مقاعد عن انتخابات عام ١٩٩٤. وطبقا لهذه النتائج المعلنة، فإن انتخابات أكتوبر ١٩٩٩ جاءت لتعمق السمات الأساسية لانتخابات ١٩٩٤، التي

قامت كما قامت انتخابات ١٩٩٩ على النظام الأغلبي. فنتائج صناديق الاقتراع في ظل نظام الاقتراع الأغلبي أو الأكثري، لا تفتح طريق البرلمان أمام مرشحي المعارضة الرسمية في تونس. والحال هذه لجأت الحكومة التونسية إلى حل قانوني يتيح تجاوز النتائج التي تقررها الصناديق، وتمثل هذا الحل بتخصيص (٣٤ مقعدا) للأقلية المعارضة التي تفشل في الحصول على مقاعد في المنافسة التي تمت على صعيد الدوائر. ولعل مصداقية الحزب في التمثيل الشرعي للتيار القومي في تونس، لن تتحقق بمعزل عن تطوير تعددية سياسية حقيقية وفعلية في تونس، وهذه التعددية الحقيقية هي لصالح السلطة بقدر ما هي لصالح المعارضة، إذ أن المعارضة التي تتم في الأطر الدستورية والشرعية تعزز تلك الأطر للدولة ككل.

حركة التحرير الشعبية العربية - تونس

تضع هذه الحركة نفسها في سياق ما تسميه بالتيار القومي الديموقراطي الذي يتبنى نوعا من الماركسية القومية الجديدة، ويتميز تبعا لذلك عن التيارين القوميين الأساسيين الآخرين في تونس، وهما التيار البعثي والتيار الناصري. كانت كوادر ذلك التيار مندمجة أساسا في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية، وقريبة من تيار ناجي في حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح)، والذي كان مسؤولا في عام ١٩٥٨ عن منظمة البعث في الكويت، ثم ترأس الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، وكان من أبرز معارضي ياسر عرفات في فتح، انطلاقا من تقويمه لسياسة عرفات في أنها تتجه للتكيف مع ما سمي بمسار التسوية في النظام السياسي العربي. وقد شكل موقف علوش المعارض لعرفات على تلك الخلفية الأساس الموضوعي لتحالف تياره عام ١٩٧٧ مع مجموعة صبري البنا (أبو نضال)، الذي انشق عن فتح وترأس حركة فتح-المجلس الثوري منذ عام ١٩٧٤، واتخذ من بغداد مقرا له. وقد قام تحالف علوش-البنا على أرضية سياسية تتمثل بـ"محاربة خط التسوية الاستسلامي"، اللذين

رأيا فيه سياسة رسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما تم تعزيز هذه الأرضية السياسية للتحالف، بأرضية فكرية، تمثلت بمناقشة مشروع الثورة القومية الديموقراطية الشعبية العربية، الذي جاء بشكل خاص في كتاب فؤاد عمرو (اسم حركي) تحت عنوان "موضوعات الثورة العربية"، فضلا عن كتابات ناجي علوش، وجريدة "الانطلاقة" التي بدأت في الصدور عام ١٩٧٨. إلا أن هذا التحالف لم يستمر بسبب احتدام الصراع ما بين مجموعة علوش ومجموعة البنا التي رهنت عمل فتح-المجلس الثوري بالعمليات الإرهابية "الثورية"، فانقسمت حركة فتح-المجلس الثوري بخروج مجموعة من المنظمات والأعضاء عنها بقيادة ناجي علوش في شهر آذار/ مارس ١٩٧٩. وما لبثت هذه المجموعة التي ضمت العديد من الكوادر العربية غير الفلسطينية، أن أعلنت في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ عن تأسيس "حركة التحرير الشعبية العربية" في بغداد. والتي تبنت برنامجا قوميا ديموقراطيا شعبيا عربيا. وأن أهدافها المرتبطة بالنضال العربي العام، لم تتوجه إلى الفلسطينيين فقط، بل "إلى العرب جميعا، إلى كل المناضلين العرب، وإلى الجماهير العربية".

١- بداية تشكل الحركة وبرنامج المهمات في تونس

لما كانت حركة التحرير الشعبية العربية تنظيما يعمل على المستوى القومي الشامل، ويضم في قيادته كما في قواعده كوادر من أقطار عربية متعددة. فقد عملت الحركة على تشكيل فرع تنظيمي لها في تونس، تولى مهمة تأسيسه وقيادته ثلاثة من الكوادر التونسية المندمجة في حركة المقاومة الفلسطينية، وهذه الكوادر هي: توفيق المديني ومحسن العياري وعمر الماجري، وقد قاد المديني العمل في باريس، في حين قاد الماجري بدءا من خريف عام ١٩٧٩ حين عاد نهائيا إلى تونس، العمل التنظيمي في الداخل. واقتصر عمل هذه القيادة التأسيسية في البداية على استقطاب الكوادر التونسية في حركة المقاومة الفلسطينية إليها. ولعبت جريدتها "الانطلاقة" (صدرت في

بيروت، وتعاد طباعتها في باريس) دورا أساسيا في الحوار. وكانت "الانطلاقة" توزع في فرنسا بحدود (١٠٠٠ نسخة). وترسل إلى عناوين وشخصيات مهمة، وأحزاب سياسية، وصحف، في بلدان المغرب العربي الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب) بواسطة البريد العادي. ويقول قيادي في التنظيم، بأن حركة التحرير الشعبية العربية بدأت جملة نشاطات في مختلف الأقطار العربية، بهدف تعزيز وجود الحركة فيها، من ضمنها تونس "وأنه بالرغم من أننا كنا نعاني من متابعات أجهزة النظام، ومن ملاحقاتها لرموزنا وقادتنا، وعلى الرغم من أوضاعنا السرية، فقد كان علينا أن نعمل على تطوير هذه الأوضاع وتعزيزها، وتطوير البنية التنظيمية للحركة في تونس، لتتناسب مع مجمل التطورات الحاصلة في البلاد، وبخاصة أن الأحداث التي شهدتها تونس عام ١٩٨٠ (أحداث مدينة قفصة)، قد دللت على أن هناك أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عاصفة، الأمر الذي بات يتطلب طرح مهام محددة بعضها جديد على الساحة التونسية، وذلك بهدف تطوير وعي الجماهير وتحويله إلى وعي منظم فاعل، لإجراء تبديل حقيقي في بنية وتركيبة النظام البورقيبي، وليس إجراء تعديلات غير جوهرية وغير أساسية ذات طبيعة إصلاحية. إن المطلوب هو إعادة صياغة لموقف الحركة الجماهيرية والسياسية، وإعادة بنائها وتركيبها وفقا لأسس جديدة"[٧٥].

وعلى نقيض بقية قوى المعارضة التونسية، التي قبلت شروط حكومة محمد مزالي عام ١٩٨٠ للاعتراف بقانونيتها، رفضت حركة التحرير بعامل راديكاليتها هذه الشروط. ولم تتقدم بالتالي بطلب ترخيص لها والتحول إلى حزب علني، كما قاطعت انتخابات عام ١٩٨١، واستمرت بنشاطها السري[٧٦]. وإثر حرب ١٩٨٢ وحصار بيروت، نشطت الحركة سياسيا في تونس بشكل نصف علني تقريبا، مما أدى إلى تتبع بعض كوادرها واعتقالهم. وقالت وزارة الداخلية في بيان لها بأن رجالها ألقوا القبض على مجموعة أشخاص يشكلون تنظيما سياسيا تحت شعار "الثوريون الشعبيون"، ولهم

توجهات إرهابية، وذلك في بداية تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٨٢. وذكرت جريدة الأنوار التونسية بأن التحقيق شمل عشرين متهما. ومهما يكن من أمر، فإن هذه الاعتقالات تعتبر أهم عملية تشغل الأوساط التونسية الرسمية والشعبية منذ عام ١٩٨١، تاريخ اعتقال أعضاء الاتجاه الإسلامي والبالغ عددهم أكثر من خمسين شخصا(٧٧). واستنادا إلى تقرير صحفي منسوب إلى مصادر رسمية تونسية، فإنه تم التبين من التحقيق أن أعضاء "التنظيم السري" ينتمون إلى سلك الوظيفة والصحافة والتعليم والأعمال الحرة، وهم إيديولوجيا ينتمون إلى تنظيمين خارجيين، بحيث ينتمي إلى النزعة الأولى أغلب الموقوفين، وهي نزعة ينضوي تحتها طلبة وموظفون وصحفيون، والتي يتمحور عملها حول أهداف مستمدة من حركة قومية شعبية تقدمية، يقودها من الخارج السيد "ناجي علوش" الأمين العام السابق لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، الذي انشق عن منظمة فتح، واستقر بالخارج، ويعمل بالتعاون مع نظامين عربيين على تشكيل شبكات عمل سياسية باسم "الثوريين الشعبيين" داخل "البلاد العربية الرجعية". وتضيف التحقيقات بأن ناجي علوش قد وضع مبلغ (٨٠٠٠٠٠ دولار) تحت تصرف تنظيم تونس، لتمويل الحركة وتخطيط أهدافها، التي تشكل البرنامج المعلن عنه للمجموعة، والمتمثل أساسا في السطو على أحد البنوك لزيادة التمويل، وتفجير المركز الثقافي الأميركي، والمركز الثقافي السعودي بتونس، وبعض المؤسسات التونسية. أما النزعة الثانية فهي تعتمد على العمل انطلاقا من المبادئ الثورية المرتكزة على الفلسفة الماركسية اللينينية، وتعتمد في مجملها على وجوب تحقيق الثورة بواسطة الإرهاب. ومن الملاحظ أن كلا النزعتين كانت تنوي استيعاب الأخرى، غير أن إلقاء القبض على أفراد النزعتين كان فجائيا، ولم يترك المجال لعملية الاستيعاب(٧٨).

من خلال تسريب هذه المعلومات، يتضح أن السلطات الأمنية التونسية حاولت لجم النشاط الراديكالي للحركة، ووجهت في سبيل ذلك ما يمكن اعتباره تحذيرا لعناصر المقاومة الفلسطينية الذين قدموا إلى تونس بعد الخروج من بيروت[٧٩].

٢- محاكمة أعضاء الحركة

استمر التحقيق مع كوادر الحركة المعتقلين من أواخر عام ١٩٨٢ وإلى غاية تقديمهم للمحاكمة في تموز ١٩٨٣. ويبدو أن جهاز الأمن الفلسطيني (الفرقة ١٧) قد ساهم في عملية التحقيق مع كوادر تعتبر بالأساس منشقة عن فتح ومعارضة راديكاليتها لسياستها. وبعد تأجيل المحاكمة عدة مرات، تم تقديم المتهمين وإصدار الحكم عليهم وخلال جلسة واحدة في ٢٣ تموز ١٩٨٣ استنادا إلى التهم التالية:

١- الانتماء إلى تنظيم سري.

٢- حيازة مطبوعات غير قانونية ومتفجرات.

٣- محاولة القيام بأعمال عنف.

ترأس هذه الجلسة لخضر بن عبد السلام، التي تم فيها إصدار أحكام على اثني عشر متهما من "التنظيم السري". إذ حكم على توفيق المديني غيابيا بالسجن لمدة عشر سنوات أشغال شاقة، بحكم إقامته في باريس، فيما تراوحت الأحكام الأخرى بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدد تتراوح ما بين (٢-٧ سنوات)، وسط اعتراضات الدفاع ومطالبتهم بتأجيل الجلسة، لكن المحكمة رفعت فانسحب المحامون. ولقد تميزت هذه المحاكمة بثلاث مظاهر، أهمها:

١- أصر الدفاع على رفض التهم، واعتبار القضية تتعلق بحرية الرأي.

٢- أكد كل الموقوفين، أن الاعترافات انتزعت منهم تحت التعذيب، وأنها دون أساس، وأنهم مناضلون معنيون بتحرير فلسطين والوطن العربي، وبقضايا الديموقراطية.

٣- انسحب الدفاع احتجاجا على موقف المحكمة، لأنها لم تعط الفرصة له للدفاع عن المتهمين، ولأنها أصرت على النطق بالحكم في الجلسة عينها.

إزاء تلك المحاكمة، طالبت بعض القوى الوطنية والديموقراطية المعارضة، بإطلاق سراح المعتقلين في إطار عفو تشريعي عام في البلاد. وقد لعب حزب التجمع الاشتراكي التقدمي عبر مجلة "الموقف" دورا محوريا في ذلك، حين طالب بإعادة فتح ملف "التنظيم السري"، كما طالب المحامون بعرض المتهمين على الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، من أجل تقدير التعذيب الممارس عليهم.

٣- المؤتمر التأسيسي للحركة وإعلان برنامجها

عقدت حركة التحرير الشعبية العربية مؤتمرها التأسيسي في سورية خلال شهر كانون الثاني عام ١٩٨٣، تم فيه تحديد برنامجه السياسي الذي تضمن الأهداف العامة لنضال الحركة "حيث تقوم هذه الأهداف على النضال من أجل إنجاز ثورة قومية وديموقراطية شعبية، تستجيب لمصالح الأمة العربية وأهدافها في التحرير وبناء وحدتها القومية، والتخلص من الاحتلال والتخلف، والتبعية للخارج، وإقامة الديموقراطية بإسقاط بقايا الإقطاع والقبلية والطائفية، عبر مشاركة الفئات الشعبية في العملية الثورية من عمال وفلاحين وشرائح ديموقراطية من البورجوازية الصغيرة، وبناء سلطة الشعب الممثلة للقوى الديموقراطية[٨٠]. كما حدد البرنامج السياسي للحركة أهدافها الاستراتيجية والمتمثلة بما يلي:

أولا- تحرير أرض الوطن العربي من كل آثار الاحتلال بشكليه القديم والجديد، مع إعطاء الأهمية المركزية لعملية تحرير فلسطين.

ثانيا- إنجاز الوحدة القومية المرتبطة بتحقيق الهدف الأول، بما يضمن الاعتراف بحق الأقليات القومية المقيمة على الأرض العربية، وإقامة جبهة قومية متحدة، وبناء جيش شعبي قادر على إنجاز الوحدة القومية وحمايتها.

ثالثا- إنجاز الثورة الديموقراطية، من خلال مشاركة أوسع الفئات الشعبية في تحقيق أهداف النضال العربي، وتأمين مصالح هذه الفئات، عبر إنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية ديموقراطية.

إن الأهداف المشار إليها آنفا بحاجة إلى قوة سياسية تحققها، وهذه القوة يجب أن تمثل إرادة جماهير الثورة الأساسية وطاقتها، حتى تستطيع إنجاز هذه الأهداف. ولذلك فإن هذه القوة تتجسد في(٨١):

١- بناء الحزب الثوري في عموم الساحة العربية، الذي يتبنى برنامج الثورة القومية الديموقراطية الشعبية، ويتكون من الفئات الشعبية العربية وعلى رأسها الطبقة العاملة.

٢- بناء الجبهة القومية المتحدة، والمؤتلفة على برنامج محدد، يجري الاتفاق عليه، كما يجري الاتفاق على البنى التنظيمية للجبهة وفقا للأهداف المنوط بها تحقيقها.

٣- النقابات والمنظمات الشعبية، والتي تساهم في إشراك أوسع الفئات الشعبية في النضال السياسي، لتحقيق أهداف النضال العربي.

٤- بناء الجيش العربي، والمؤلف من ثلاثة أقسام: الجيش الدائم، والاحتياط العام، والاحتياط المحلي.

إذا كانت الحركة قد حددت برنامج المهمات البعيدة المدى، المتمثلة في بناء الحزب، والجبهة القومية المتحدة، وإنجاز الثورة القومية الديموقراطية الشعبية، فإنها بالمقابل حددت برنامج مهماتها الآنية على المستويات الثلاثة (التنظيمي، العربي، الدولي) وفقا لأهم المفاصل التالية(٨٢):

١- بناء القوة اللازمة لتحقيق أهداف الحركة، ويقوم ذلك على دعائم ثلاث أساسية: التنظيم، وتحقيق القوة السياسية العسكرية للحركة بتوسيع أطر علاقات الحركة

مع القوى السياسية والشخصيات الوطنية، والقيام بإعداد أعضاء الحركة في المجال العسكري ليكونوا مستعدين لممارسة المهام العسكرية.

٢- تأكيد أهمية العمل الجبهوي والشعبي، ونشر الثقافة المتصلة بهذين العملين، والعمل على تطوير العلاقات مع القوى التي تقيم علاقات مع الحركة، وتعزيز وجودها في النقابات والمنظمات الشعبية القائمة.

أما على الصعيد العربي، فإن المهام تتبدى في أهم مفاصلها في:

١- أنه وبمواجهة الأخطار التي تتعرض لها القضية القومية، متمثلة في خطر الاحتلال والتفتيت واستمرار التجزئة، ينبغي القيام بنشر الثقافة القومية المؤكدة وحدة الأمة العربية، والحرص على مستقبلها، باعتبار ذلك قضية الكادحين، والدعوة للوحدة في مواجهة الاتجاهات المعادية لها، والعمل على توفير عوامل التفاعل العربي.

٢- مواجهة الكيان الصهيوني في إطار مواجهة شاملة، الأمر الذي يتطلب ضرورة وحدة المقاومة الفلسطينية على برنامج تحرير فلسطين وإحباط التسوية، وتطوير المقاومة الوطنية اللبنانية بمشاركة القوى الديموقراطية والوطنية العربية لضمان استمرار المقاومة ضد العدو الصهيوني على قاعدة إلحاق الهزيمة به، وحشد أوسع قوى لمواجهة الطائفية والرجعية.

٣- مواجهة الامبريالية الأميركية ووجودها في المنطقة من خلال أوسع تعبئة شعبية وسياسية، وحشد أوسع القوى لمجابهة عملائها.

٤- مواجهة القوى الرجعية والطائفية، وتعبيراتها السياسية من خلال توحيد قوى الشعب ضدها، وتبيان الأخطار الحقيقية للأهداف الطائفية والرجعية.

٥- مواجهة القمع، والنضال لأجل الديموقراطية، عبر محاولة تعميم الديموقراطية في أوساط الشعب، وكشف مظاهر القمع الواقع عليه.

٦- النضال لأجل تحسين الأحوال المعيشية للجماهير، وحل قضايا العمل والبطالة والسكن والأجور، وخوض نضال اجتماعي واسع من أجل ذلك.

وعلى الصعيد العالمي:

تحدد حركة التحرير الشعبية العربية أبرز مهامها في النقاط التالية:

١- إقامة أوثق العلاقات مع القوى والأحزاب العمالية والديموقراطية والوطنية، وتنسيق الأنشطة معها على أرضية حركة تحرر الأمم المحتلة، والطبقات المضطهدة.

٢- الالتزام بحق تقرير المصير، وحق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية، ورفض سياسة العدوان والقوة وحل الخلافات السياسية.

٣- مواجهة الامبريالية والصهيونية، وسياسات الاحتكار والأسلحة النووية، ودعم حركة التحرر والحروب العادلة.

٤- تأييد سياسة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ووقف سباق التسلح.

٥- تشجيع سبل التعاون والتفاهم بين الأمم، وفتح الأبواب للتفاعل بينها.

من الملاحظ أن برنامج حركة التحرير الشعبية العربية هو برنامج ذو صفة قومية على المستوى الاستراتيجي، ويشمل كل البلاد العربية، وهذا نابع من قناعة الحركة، وفق ما تقوله في وثائقها، بأن القضية القومية، هي قضية وجود الأمة، وبالتالي فإن محاربة التجزئة، وتحقيق الوحدة، لن يتما إلا ببرنامج قومي. و لم تضع حركة التحرير الشعبية العربية برامج قطرية كونها تخدم مخططات الامبريالية، لأن هناك أقطار عربية تحكمها أنظمة سياسية متباينة، خاضعة لقانون التفاوت الذي خلقته اختلافات السياسات الامبريالية، أو مصالح الطبقات والفئات المرتبطة بها، بالمحافظة على واقع التجزئة. يقول ناجي علوش الأمين العام للحركة بهذا الصدد "نحن نرى أن القضية القومية كلها، ونرى القوانين العامة التي تحكم هذه القضية. ونرى التفاوت والاختلافات، ولا نعتقد أن التشديد على القوانين العامة، يلغي هذه التفاوتات، وبأن

الوحدة والقضية القومية تحتاج إلى نضال قومي، وهذا النضال لن يهبط من السماء، بل سينطلق من الأرض، أي من الجماهير الشعبية، وبهذا لا يكون بعيدا عن الخصوصيات والإشكالات المحلية ولدينا نحن وجهة نظر في هذا المجال نعتقد أنها علمية. إذ نرى أن القوانين العامة، يجب أن تحكم القوانين الخاصة، وأن القوانين العامة في المناطق الأكثر تقدما في الوطن يجب أن تحكم القوانين الخاصة في المناطق الأكثر تخلفا، وهذه بديهيات علمية في قناعتنا"[٨٣]. ويجمل الأمين العام لحركة التحرير الشعبية العربية رأي الحركة حول بقاء برنامجها ضمن العموميات باعتباره برنامجا قوميا، إذ يقول "مادام هذا البرنامج قد استمد قوانينه العامة من دراسة متأنية للواقع العربي، واستخلاص هذه القوانين من معرفة مشكلات الوطن العربي وقضاياه. وهي ليست مشكلات سوريا دون مصر، أو مصر دون السودان، أو المشرق دون المغرب[٨٤].

٤- حركة التحرير .. وتفاعلها مع القضايا التونسية

تعتبر حركة التحرير الشعبية العربية تنظيما قوميا متفردا في الساحة التونسية. يحلل الأحداث السياسية الجارية فيها، ويحدد منها المواقف على ضوء الخط السياسي الذي يطرحه، والذي يسميه بخط الثورة القومية الديموقراطية، خصوصا وأن برنامج التنظيم يعطي اهتماما خاصا لتعميم أفكاره وأطروحاته حول ضرورة بناء وعي سياسي راديكالي مطابق، وبلورة منهج جبهوي مع القوى السياسية، ومحاربة أية نزاعات طفولية انعزالية واستعلائية، على حد تعبيره.

أولا- الحركة والموقف من "ثورة الخبز":

أفردت حركة التحرير الشعبية العربية تحليلا مطولا لثورة الخبز، كتبه توفيق المديني في كتابه "أزمة البورجوازية وطريق الثورة في تونس"، وجاء فيه ما يلي: "إن الانتفاضة الجديدة تعتبر خطوة متقدمة بشمولها وعنفها، على الرغم من غياب القوى

المنظمة وشبه المنظمة فيها بسبب انطلاقتها العفوية، ردا على سياسة النهب التي تمارس من قبل الامبريالية عبر الشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب الفئات الكومبرادورية التونسية الحاكمة والمرتبطة بالامبريالية"، ويضيف المديني "إن أسباب الانتفاضة في جوانبها الاقتصادية تتمثل في ما تنهبه البورجوازية ولحسابها، وتمويل أجهزتها ودوائرها الفاسدة والباذخة، من قوت الشعب، فترفع أسعار المواد الأساسية، وتزيد الضرائب والرسوم، فيما (يقوم البنك الدولي) بمطالبة الدولة برفع الدعم عن كل المواد الضرورية لتوظيف أمواله ومساعداته لتوسيع عملية النهب، وعليه فقد ردت الجماهير الشعبية على هذه السياسة بعنف"(٨٥).

وعن أسباب "ثورة الخبز" فإن الحركة تحددها على النحو التالي:

١- الخلل في توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية، وتراكم الغنى لدى الفئات البورجوازية مقابل تراكم الفقر لدى الفئات الشعبية، وبخاصة العاطلين عن العمل.

٢- اختلال التكافؤ الجهوي، والتطور اللامتوازن بين مختلف المناطق، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الانقسام الأفقي في المدن، وبين المدن والأرياف، وأكدت الحركة أن رموز النظام قد حاولت أن تصفي بعضها، بعضها الآخر، من خلال تحميل طرف لآخر مسؤولية "ثورة الخبز" وأحداثها ونتائجها، وتحويل هذه الأحداث والنتائج لصالح فريق دون آخر، في معركة الخلافة على زعامة الحزب الحاكم والدولة، واستعداد بعض أطراف المعارضة الإصلاحية ممثلة بأحمد المستيري زعيم حركة الديموقراطيين الاشتراكيين للدخول في لعبة الخلافة، والتي ذهب ضحيتها بعض مسؤولي النظام، وعلى رأسهم إدريس قيقة وزير الداخلية، وعضو الديوان السياسي للحزب الحاكم، وبعض معاونيه، ونددت الحركة بالأحكام الصادرة بإعدام عشرة توانسة اتهموا بالمشاركة في (أعمال القتل) إبان انتفاضة كانون الثاني ١٩٨٤(٨٦).

ثانيا- الحركة والموقف من التعددية السياسية في تونس:

أيدت حركة التحرير الشعبية العربية علنيا قضية التعددية السياسية في البلاد، وحق الأحزاب في ممارسة نشاطاتها العلنية، واعتبارها تمثل طبقات وشرائح اجتماعية في البلاد لها الحق في التعبير عن نفسها، و لم ترفض التعددية حتى ولو طرحت من جانب السلطة نفسها، مع أنها لم تتقدم بطلب ترخيص، و"تعتبر أن ذلك يمثل مكسبا -ولو جزئيا- وذلك استنادا إلى شرطين أساسيين: أولهما ألا تكون حدود التعددية السياسية في تونس مرهونة بحركة معارضة محكومة بسقف النظام وديموقراطيته المعلنة (على الرغم من الأهمية التي توليها للنضال الديموقراطي، فإننا نرفض أن يكون ذلك ديكورا يجمل وجه النظام). وثانيهما أن مسألة التعددية السياسية (ينبغي أن تضمن حرية الرأي والتنظيم، وتكوين الأحزاب السياسية المعبرة عن مصالح الشعب التونسي)[٨٧].

ثالثا- الحركة والموقف من الاتحاد العام التونسي للشغل:

في أواسط عقد الثمانينات، أصبحت العلاقة بين السلطة التونسية والاتحاد متوترة وصدامية، واتخذت حركة التحرير الشعبية العربية ما سمته بموقف نقدي من قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، وممارساتها، ولكنها في الوقت عينه أيدت وحدة الحركة النقابية في إطار الاتحاد العام، وعارضت الانشقاق والتعددية النقابية، مؤكدة "بأن الحركة النقابية كانت القوة التونسية، في مواجهة النظام وسياساته، في الوقت الذي كانت فصائل الحركة الوطنية التونسية غائبة، أو مغيبة"، ولهذا فإن الحركة تؤيد العمل داخل النقابات على أرضية وحدها واستقلاليتها، وتعزيز دورها الوطني والطبقي، وبخاصة أن كثيرين من قوى سياسية يسارية، انضوت في العمل داخل النقابات، بعد أن تعرضت قواهم السياسية لضعف في فترات سابقة، واعتبرت الحركة "أن القضية الحاسمة لوحدة الحركة النقابية هي ممارسة الديموقراطية في صلب الاتحاد

العام التونسي للشغل، وفي علاقته مع الجماهير الشعبية الكادحة. وإننا لا نرى وحدة الحركة النقابية وتطورها، خارج سياق العلاقات الديموقراطية الحقة داخل النقابة. إن التأكيد على المسألة الديموقراطية له مغزاه العميق الطبقي والقومي، ليس في مجال النشاط النقابي فقط، بل وفي مجال النشاط السياسي الوطني والثوري ضد القوى الرجعية والامبريالية. ولأنه يترتب على الحركة النقابية في هذه المرحلة، أمام ضعف القوى الوطنية والثورية وتشتتها، أن تضع المسألة الديموقراطية كإحدى المهمات المركزية والملحة لتقوية وحدة نضال القاعدة النقابية والجماهيرية، باعتبارها سلاحاً فعالاً، يجعل الطبقة العاملة توطد تحالفها مع الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين، والشرائح الثورية والديموقراطية من البورجوازية الصغيرة[٨٨].

رابعاً- الحركة والموقف من سلطة السابع من نوفمبر:

تعتبر حركة التحرير الشعبية العربية أن حركة السابع من نوفمبر هي "انقلاب عسكري أبيض"، لتجديد حيوية الدولة بعد أن وصلت الخلافة إلى نهايتها، وأن السلطة الجديدة لم تستطع أن تحل التناقض بين منطق انتهاج الديموقراطية الحقيقية، وإقرار التعددية الحزبية، وبين ما سمته بمنطق السيطرة الطبقية للبورجوازية الكومبرادورية. ورأت أن إجراءات حركة السابع من نوفمبر، ليست إلا محاولة تجديد لـ"النظام"، بهدف الخروج من الأزمة الكبيرة التي تعاني منها، على جميع الصعد ... وحتى مجموع الإجراءات السياسية والدستورية، المتخذة من طرف الرئيس بن علي منذ وصوله إلى السلطة، والتي تشكل قوام سياسة الانفتاح الديموقراطي للنظام، على المعارضة الإصلاحية من ناحية، وتعكس الصراع السياسي القائم بين جيل "الذئاب الشابة" بقيادة بن علي، والحرس الامبراطوري القديم الموالي للرئيس المخلوع بورقيبة، من ناحية أخرى[٨٩].

في الوقت نفسه حاولت فيه الحركة أن تعرقل عملية التجاوب والحوار، ما بين بعض القوى التونسية وبين شعار الانفتاح الديموقراطي الذي تبنته حركة السابع من نوفمبر.

خامسا- حركة التحرير والموقف من الحركة الإسلامية:

لقد تميز موقف حركة التحرير الشعبية العربية من الحركة الإسلامية بسمتين: السمة الأولى، حين اتخذت الحركة موقفا جذريا إزاء حركة الاتجاه الإسلامي في عقد الثمانينات، انطلاقا من عدة اعتبارات بعضها يتعلق بالموقف اليساري والإيديولوجي الطاغي على الحركة، وبعضها يتعلق بنمو هذا الاتجاه في مواجهة المعارضة التونسية، التي منطلقها الحركة القومية والحركة الماركسية في البلاد. فحركة التحرير ... انطلاقا من مواقفها البرنامجية والسياسية، لا تمانع في وجود حركة الاتجاه الإسلامي، على الرغم من المحاذير المترتبة على هذا الوجود، والتي تضر بالحركة الوطنية والديموقراطية. وهناك قوى سياسية تونسية تتخذ موقفا كهذا من (حركة الاتجاه الإسلامي)، ونخص بالذكر منها التجمع الاشتراكي التقدمي.

السمة الثانية، وهي أن حركة التحرير الشعبية العربية لمست ما اعتبرته على أنه تحولات حقيقية في وضع حركة النهضة، التي اصطدمت بالسلطة التونسية في ١٩٨١ و١٩٨٧ و١٩٩١، وقد أدى ذلك إلى تضامنها مع معتقلي النهضة، كما ثمنت ما سمته بالتحول النوعي في خطاب حركة النهضة التنويري، الذي أصبح يجسده الشيخ راشد الغنوشي، والذي جعل حركته تتبنى قضايا جماهيرية، مثل الحريات السياسية، والعفو التشريعي العام، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للثروة، والتأكيد على الهوية العربية الإسلامية، وترسيخ التجربة الديموقراطية، من خلال الاعتراف بحق التعدد والاختلاف والتنوع، حيث يقول الغنوشي: "أن الديموقراطية المعاصرة هي الأنسب لحركته، لأن البنية التنظيمية للإسلاميين أصبحت مستقطبة من الأعضاء المتعلمين في الجامعات التونسية والغربية،

وهؤلاء ينتمون إلى الفئات الوسطى في المجتمع، ويتمتعون بمستوى ثقافي وفكري حديث، كما يعملون جنباً إلى جنب مع زملائهم من العلمانيين والديموقراطيين الآخرين، في مختلف المؤسسات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية"[٩٠].

تعرضت حركة التحرير الشعبية العربية إلى انشقاق تنظيمي في أواسط عام ١٩٩١، أصاب تنظيمها التونسي بانتكاسة حقيقية. فقد طغى العنصر الفلسطيني على الحركة، في حين اقتصر العنصر العربي على الكوادر اللبنانية والتونسية. من هنا تحولت الحركة بتأثير هذا الانشقاق إلى حزب العمل القومي، الذي أسسه ناجي علوش في الأردن، كما أخذ قسم آخر يعمل تحت اسم "لجان الحوار القومي الديموقراطي" الذي انخرط فيه بشكلٍ أساسي من تبقى من الكوادر التونسية السابقة في الحركة، التي اختارت العمل الفكري الثقافي كمدخل يحتمل مستقبلياً إعادة بناء العمل السياسي، على أساس مفهوم المشروع القومي الديموقراطي.

حركة البعث في تونس

تعود نشأة الخلايا البعثية الأولى في أقطار المغرب العربي إلى النصف الثاني من الخمسينات. وقد تشكلت بشكلٍ أساسي من الطلاب المغاربيين الذين درسوا في القاهرة ودمشق وبغداد بشكلٍ خاص، وعادوا إلى أقطارهم بعد التخرج. وقد تكونت في المغرب الأقصى في الستينات في هذا السياق بعض الخلايا التي لم تعمر طويلاً، ولم تستطع أن تجد لها جذوراً في الواقع السياسي المغربي المحلي، أما في الجزائر فقد تعمدت القيادة القومية البعثية رغم تنظيمها لبعض الطلبة الجزائريين في صفوف الحزب ألا تنشئ تنظيماً جزائرياً لها، تفادياً للحساسية مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وصعوبة نشاط هذا التنظيم في ظل امتصاص الجبهة للحقل السياسي الجزائري، في حين أنها نجحت في كل من موريتانيا (راجع القسم الخاص بموريتانيا) وتونس وليبيا،

ففي ليبيا غدا نشاط البعثيين في الستينات وقبل حركة الفاتح من أيلول التي قادها معمر القذافي ملحوظا، وتمكن البعثيون هنا حتى من إيجاد واجهات لهم عملت تحت اسم "الشباب العربي" أو "الشباب التقدمي في ليبيا". وكان من أبرز وجوههم يومئذ عامر الدغيس وعبد الله شرف الدين، ثم منصور الكيخيا، إلا أن خلاياهم انكشفت وضربت بـ"تهمة الإعداد لقلب نظام الحكم"[٩١].

يعتبر أبو القاسم كرو الذي برز نشاطه في بداية الخمسينات في بغداد من أوائل الكوادر البعثية النشطة التي عادت إلى تونس عام ١٩٥٤، وأخذت تنشر فكر الحزب بشكل خاص بين الطلبة في جامعة الزيتونة. وقد عرف كرو بسلسلته الشهيرة عن البعث، وتضمن العدد الأول لهذه السلسلة نداء إلى العمل، كتب فيه كرو عن دستور الحزب وأفكاره الوحدوية. وبعد استقلال تونس عام ١٩٥٦ استمرت البعثات الطلابية التونسية المتزايدة إلى المشرق العربي في رفد البعث بالكوادر والأعضاء والأنصار. وقد عملت القيادة القومية قبل الانشقاق الكبير في الحزب عام ١٩٦٦ على ما يبدو على دفع كوادرها للانخراط في صفوف الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، والعمل من خلال هياكله، لتعزيز التيار العروبي فيه. غير أن هذه الاستراتيجية لم تحظ بإجماع بعثي تونسي حولها، فقد انخرط بعض البعثيين في هياكل الحزب الحاكم مثل عمر السحيمي الذي اغتيل عام ١٩٦٨ في ظروف غامضة في بيروت، والميداني بن صالح رئيس اتحاد الكتاب التونسيين لاحقا، في حين رفض البعض الآخر ذلك مثل مسعود الشابي ومحمد صالح الهرماسي وعبد الرزاق الكيلاني وعلي شلفوح والطاهر عبد الله وبلقاسم الشابي وغيرهم.

عندما وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في دمشق عام ١٩٦٣، بدأت التنظيمات البعثية السرية تتشكل في تونس. وتركز الوجود التنظيمي لحركة البعث في مدن تونس وقفصة وصفاقس، وبعض المناطق في الجنوب. واستمر

البعثيون يعملون في إطار التنظيم السري الواحد، إلى أن قامت حركة ٢٣ شباط في سورية عام ١٩٦٦. حيث انقسم البعثيون التونسيون إلى قسمين: قسم يؤيد تلك الحركة، ومن أبرزهم محمد صالح الهرماسي، وعبد الرزاق الكيلاني، الطاهر عبد الله، علي شلفوح؛ وقسم آخر وقف مع القيادة التاريخية بزعامة ميشيل عفلق، ومن بينهم

مسعود الشابي، وعلي النجار، ومحمد صالح الحراث.

و لم ينفِ ذلك، أن أغلبية البعثيين التونسيين قد انحازت إلى خط القيادة التاريخية، فيما انحازت العناصر البعثية النشطة لحركة ٢٣ شباط، باعتبارها الأكثر جذرية والأقرب إلى أقصى اليسار الماوي. وظل نشاط البعثيين سرياً حتى ربيع ١٩٦٨، عندما حصلت أول تظاهرات طلابية في الجامعة التونسية، حينئذ شنت السلطات التونسية حملة تفكيك للعناصر القومية واليسارية النشطة في الجامعة، وأصدرت كتاباً أبيض بعنوان "الفتنة البعثية-الماوية في الجامعة". في غضون ذلك، تعرض العشرات من البعثيين للمحاكمة من قبل محكمة أمن الدولة، ومن أبرز هؤلاء عبد الرزاق الكيلاني، وبلقاسم الشابي، وأحمد نجيب الشابي، وعمار الشابي وغيرهم. وبعد هذه المحاكمة أصبح البعث معروفاً في تونس، وأصبحت السلطة التونسية متخوفة من العناصر البعثية المتغلغلة في صفوف الحزب الحاكم، حتى أنها أنشأت جهازاً خاصاً في أمن الدولة لتتبع نشاط البعثيين[٩٢].

وفيما كانت السلطة تحكم الخناق حول القوميين واليساريين، الذين أصبحوا يشكلون ثقلاً ملحوظاً ونشيطاً في الجامعة، وفي النقابات العمالية، سمحت بالمقابل للإسلاميين بالنشاط العلني، بهدف تطويق النشاط القومي-اليساري في تونس. وكانت فترة ١٩٦٨-١٩٧٢ أخصب فترة لنشاط البعثيين في تونس، ارتبط في نهايتها قسم

من التنظيم بالقيادة القومية في دمشق وكان على مستوى شعبة حزبية[٩٣] أي على مستوى أكثر من فرقتين.

وقد ترسخ انقسام البعثيين التونسيين من ذلك الوقت إلى تنظيمين مرتبطين ببغداد ودمشق، مع أنه جرت محاولة لتوحيدها في السبعينات قام بها محمد صالح الهرماسي والميداني بن صالح. ونظراً لسخاء القيادة القومية (بغداد)، وإنشائها من خلال الدولة العراقية لبعض المؤسسات التعليمية في تونس مثل كلية الآداب بمنوبة، وطبع الكتب المدرسية والخرائط الجغرافية في بغداد، و"حسن" العلاقة مع السلطة التونسية يومئذ، فإن هذه الأخيرة غضت النظر نسبياً عن نشاط البعثيين التونسيين الموالين للعراق. وفي هذا السياق أسس البعثيون في تونس حركة البعث بزعامة فوزي السنوسي في بداية الثمانينات (والذي توفي بسكتة قلبية في نهاية الثمانينات). ومن أبرز قيادات حركة البعث الدكتور عفيف البوني، الذي كان كاتباً عاماً للشبيبة المدرسية في صفاقس، ودرس في جامعة بغداد، وتزوج من عراقية، وأصبح قيادياً بعثياً. غير أنه مع مجيء سلطة السابع من نوفمبر، انتقل عفيف البوني إلى حزب التجمع الدستوري الديموقراطي الحاكم، بعد أزمة داخلية في التنظيم البعثي، تبودلت فيها الاتهامات المسلكية والمالية والسياسية.

وبالمقابل ظل نشاط البعثيين التونسيين الموالين لسورية مقتصراً على جمعيات المجتمع المدني، والنقابات، والتبشير بالأهداف القومية العامة، من دون البروز بشكل المدافع عن السياسة السورية. ومن أبرز القيادات البعثية التونسية الدكتور محمد صالح الهرماسي، الذي حضر معظم المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، منذ عام ١٩٦٦ ولغاية المؤتمر الثالث عشر، الذي انعقد في صيف ١٩٨٠ بدمشق، وانتخب على إثره عضواً في القيادة القومية، مسؤولاً عن مكتب المغرب العربي.

وعلى الرغم من أن البعثيين استقطبوا أعداداً مرموقة من الطلاب والأساتذة، والمعلمين، إلا أنهم فشلوا في بناء تنظيم متماسك في القطر التونسي. ويعود ذلك بشكل أساسي على مستوى العوامل الذاتية، إلى أن التنظيم ظل محدوداً في إطار نخبة من المثقفين، وإلى تأثره بانقسام الحزب في المشرق العربي، وانتقال الاستقطاب المشرقي ما بين دمشق وبغداد إليه، وامتصاص التيار الإسلامي الصاعد لجزء مهم من محيطه. إذ كان المحيط العروبي التقليدي هو محيط تأثير البعثيين هنا، الذين لم يستطيعوا أن يخلقوا نخبة مثقفة متخرجة من الجامعات الفرنسية. مع أن القيادة القومية (بغداد) حاولت أن تعوض ذلك بإيفاد عشرات البعثيين للدراسة في الجامعات الفرنسية، من أجل تهيئتهم للعمل في أجهزة الدولة، ونشر فكر الحزب عبرها. وقد ترافق ذلك مع احتدام الصراعات الحزبية التقليدية داخل المنظمة البعثية، مما أثر على وحدتها وتماسكها. وقد حاول بعض البعثيين أن يندمجوا مع الحزب الشيوعي التونسي في عام ١٩٩٤ في تشكيل جديد، غير أن هذه المحاولة كانت محدودة. ولعل امتصاص التجمع الدستوري للحقل السياسي التونسي العام قد ساهم في إضعاف البعث كلياً في تونس، حيث لم نعد نسمع على الأقل أي حضور أو نشاط لها بعد حرب الخليج الثانية.

خاتمة

لقد ارتبط تكون فروع الأحزاب القومية العربية في بلدان المغرب العربي بحقبة الصعود القومي العربي في الستينات والتي كان المشرق العربي مركزها. ومن هنا كان مفهوماً أن ينحسر حضور هذه الفروع طرداً مع انحسار تلك الحقبة، بشكلٍ يمكننا فيه القول إن النشاط النسبي لهذه الفروع يقتصر حالياً على موريتانيا، ويتغذى من حدة الانقسام الإثني فيها ما بين العرب (البيضان) والزنوج (السودان). إلا أن انحسار هذه الفروع من الناحية التنظيمية لا ينفي أن التيار العروبي بوصفه تياراً فكرياً اجتماعياً

سياسياً مايزال حاضراً، وإن تكيف إلى حد بعيد مع سمات التطور السياسي في بلدان المغرب العربي، وامتصاص هذا التطور له في إطار الشخصية العربية-الإسلامية العامة للمغرب العربي الكبير.

الهوامش:

(١) عبد الكريم (مقابلة)، عبد الإله بلقزيز والعربي مفضال وأمينة البقالي، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧-١٩٨٦، محاولة في التاريخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢، ص٢٥١.

(٢) المصدر السابق، ص١٧.

(٣) عبد الله إبراهيم (مقابلة)، المصدر السابق، ص٢٤٦.

(٤) محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ١٩١٢-١٩٣٩، دون مكان، ص٩٤-٩٥.

(٥) سعد الدين إبراهيم (منسق ومحرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص٢٦٣-٢٦٥. قارن مع سيف عبد الله المجبوبي وبباه محمد ناصر، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع (عدة مؤلفين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥، ص٢٥-٢٦.

(٦) السيد ولد أباه، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع، المصدر السابق، ص٩٥-٩٦.

(٧) القطر العربي الموريتاني، دراسة موجزة، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية-مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، دمشق ١٩٨٨، ص٥٥.

(٨) ولد أباه، مصدر سبق ذكره، ص١١٦-١٢٨.

(٩) القطر العربي الموريتاني، مصدر سبق ذكره، ص٥٥-٥٦.

(١٠) ولد أباه، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

(١١) من دراسة مخطوطة لتوفيق المديني عن الحزب المذكور.

(١٢) صدر البيان في نواكشوط تحت عنوان "لا لعودة الاستعمار الثقافي، ٣ نيسان ١٩٩٩.

(١٣) السفير، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٩.

(١٤) بيان سياسي أصدرته جبهة أحزاب المعارضة الموريتانية في نواكشوط بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨.

(15) من كراس أصدره الحزب الوحدوي الديموقراطي الاشتراكي في بداية الستينات تحت عنوان "البيان السياسي"، ص٧-٩.

(16) المصدر السابق، ص١٠.

(17) المصدر السابق، ص١٥-١٦.

(18) جريدة الاشتراكي، نشرة سياسية شهرية يصدرها الحزب الوحدوي الديموقراطي الاشتراكي، العدد ٢ أغسطس ١٩٩٦.

(19) البيان السياسي، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(20) الاشتراكي، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(21) الاشتراكي، عدد ٣ نوفمبر ١٩٩٦، في ذكرى الاستقلال، ص٢-٣.

(22) القطر العربي الموريتاني، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

(23) من دراسة مخطوطة لتوفيق المديني عن حزب الطليعة الوطنية.

(24) السفير، ٤ نوفمبر ١٩٩٩.

(25) المصدر السابق.

(26) ولد أباه، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

(27) القطر العربي الموريتاني، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

(28) ولد أباه، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧-١٢٨. قارن مع القطر العربي الموريتاني، ص٦٠-٦٣.

(29) إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٦.

(30) محمد حربي، الجزائر ١٩٥٤-١٩٦٢: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٣، ص١٧٦.

(31) المصدر السابق، ص١٧٧.

(32) المصدر السابق، ص١٨٩.

(33) بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦-١٥٧ و٢٥٧.

(٣٤) فايز سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس، دون دار نشر، دون مكان، ١٩٨٦، ص٢٣٩.

(٣٥) المنجي وارده، جذور الحركة اليوسفية، المجلة التاريخية المغاربية، العدد ٧١-٧٢، مؤسسة التميمي-زغوان، تونس، أيار/ مايو ١٩٩٣، ص٤٨٢.

(٣٦) المصدر السابق، ص٤٨٣.

(٣٧) د.أمحمد بن عبود، ود.جاك كاني: مؤتمر المغرب العربي سنة ١٩٤٥، وبداية نشاط المغـــرب العـــربي في القاهرة: عملية ابن عبد الكريم (ص٧-٣٠)، المجلة التاريخية المغربية، عـــدد ٢٥-٢٦، حزيـــران ١٩٨٢، تونس، ص٢.

(٣٨) المنجي وارده، مصدر سبق ذكره، ص٥١٣.

(٣٩) البلاغ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٥، عدد ١٣٦، ص١.

(٤٠) Le Petit matin 19 Fevrier 1965.

(٤١) إحصائية من خلال صحيفة "لوبتي ماتن"، قام بها مصطفى بن عامر، نشرها في دراسة بعنـــوان: "ســـيرة صالح بن يوسف-قراءة نقدية (تعريب محمد معالي)، صدرت بمجلة أطروحات، عدد ١٥، ١٩٨٩.

(٤٢) الطيب الرياحي، مقدمة لفهم الصراع الفوقي، مقال منشور في مجلة "وعي الضرورة"، العدد الأول، مايو/ حزيران ١٩٧٨، صدرت في بيروت، ص١١٧.

(٤٣) حوار بورقيبة لصحيفة Le Combat نقلته "الصباح"، ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥.

(٤٤) نداء يوسف الرويسي إلى الشعب التونسي، البلاغ، ١٢ نوفمبر ١٩٥٥.

(٤٥) "الكتاب الأبيض" في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، أصدرته كتابة الدولـــة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية في ديسمبر، ١٩٥٦.

(٤٦) المنجي وارده، مصدر سبق ذكره، ص٥٦٢.

(٤٧) مجلة "النشرة"، قبرص، العدد ١٧، ٢٣/ ٣/ ١٩٨٤، انظر مقابلة مع عمارة ضو بن نايل، ص١٩-٢١.

(٤٨) "السفير" اللبنانية، تاريخ ٢/ ٧/ ١٩٧٤، حوار مع الشيخ المسطاري بن سعيد.

(٤٩) المصدر السابق.

(٥٠) مجلة "النشرة"، قبرص، مصدر سبق ذكره.

(٥١) الوطن الكويتية، ٣١/ ١٠/ ١٩٨١.

(٥٢) مجلة "النشرة"، قبرص، العدد ١١، تاريخ ٦/ ٢/ ١٩٨٤، مقابلة مع البشير الصيد، ص٢٢.

(٥٣) مجلة النهار العربي والدولي، العدد ٢٣٨، تاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٨١ (مقابلة مع الصيد).

(٥٤) المصدر السابق.

(٥٥) مجلة الموقف العربي، ٤/ ٧/ ١٩٨٣ (مقابلة مع الصيد).

(٥٦) المصدر السابق.

(٥٧) مجلة "النشرة"، قبرص، العدد ١١، تاريخ ٦/ ٢/ ١٩٨٤، ص٢٢ (مقابلة مع الصيد).

(٥٨) مجلة النشرة، العدد ١٣، تاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٨٤، مقتطفات من البيان، ص١١.

(٥٩) المصدر السابق.

(٦٠) المصدر السابق.

(٦١) مجلة الموقف التونسية، العدد ٢، تاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٨٤، (مقابلة مع الصيد)، ص٣.

(٦٢) مجلة النشرة، قبرص، العدد ١٣، تاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٨٤، (مقابلة مع الصيد).

(٦٣) مجلة الموقف التونسية، العدد ٢٧، تاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٨٤، ص١١.

(٦٤) الحرية، عدد ١٤/ ٦/ ١٩٨٤.

(٦٥) مجلة النشرة، قبرص، العدد ١٣، تاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٨٤، ص١٢.

(٦٦) مجلة فتح، ٤ نيسان ١٩٨٨، (مقابلة مع الصيد).

(٦٧) محمد أحمد القابسي، مقال بعنوان "ميلاد حزب قومي في تونس"، منشور في جريدة القبس الكويتية، تاريخ ٣ نوفمبر ١٩٨٨.

(٦٨) مجلة المغرب العربي، العدد ١٢٤، الجمعة ٢٨ أكتوبر ١٩٨٨، مقال الهاشمي الطرودي، تحت عنوان "المسعى التوحيدي: آخر المستجدات"، ص٥.

(٦٩) مجلة المغرب العربي، العدد ١٢٣، الجمعة ٢١ أكتوبر ١٩٨٨، مقال الهاشمي الطرودي، "هل يتوحد دعاة الوحدة؟"، ص٦.

(٧٠) المصدر السابق.

(٧١) من مقابلة مع مسعود الشابي، منشورة في جريدة "الموقف" لسان حزب التجمع الاشـــتراكي التقدمـــي، العدد ١٠٦، تاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٨٨، ص٥.

(٧٢) المصدر السابق.

(٧٣) وثيقة الاتحاد الديموقراطي الوحدوي، منطلقاته وأهدافه، ص٢.

(٧٤) المصدر السابق، ص٤-٥.

(٧٥) مقابلة خاصة مع أحد قيادي حركة التحرير الشعبية العربية، أجريت معه في دمشق، في بداية عام ١٩٨٥.

(٧٦) المصدر السابق.

(٧٧) جريدة القبس الكويتية، مقال كتبه مراسل الجريدة في تونس، محمد أحمد القابسي، تحت عنوان "السلطات التونسية، تكشف تنظيماً سرياً يوجهه ناجي علوش، وتموله دولتان عربيتان"، تاريخ ٤/ ١٢/ ١٩٨٢.

(٧٨) المصدر السابق.

(٧٩) المصدر السابق.

(٨٠) البرنامج السياسي، حركة التحرير الشعبية العربية، ط١، آب/ أغسطس ١٩٨٣، ص٥٣-٥٨.

(٨١) البرنامج السياسي، المصدر السابق، الباب السابع، ص٥٩-٨١.

(٨٢) البرنامج السياسي، المصدر السابق، القسم الثاني، ص١٣٥-١٤٨.

(٨٣) مقابلة مع ناجي علوش أمين عام حركة التحرير الشعبية العربية، في مجلة "النشرة"، العدد ١٣، تـاريخ ١٣ شباط ١٩٨٤.

(٨٤) مجلة "النشرة"، قبرص، العدد ١٣، تاريخ ١٣ شباط ١٩٨٤.

(٨٥) توفيق المديني، أزمة البورجوازية وطريق الثورة في تونس، دار الزاوية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشـــق، ط١، نيسان ١٩٨٩، ص٧٥-٨٢.

(٨٦) المصدر السابق.

(٨٧) مقابلة خاصة مع أحد قيادي الحركة، مصدر سبق ذكره.

---

(٨٨) توفيق المديني، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

(٨٩) المصدر السابق، ص١٨٧-١٨٨.

(٩٠) توفيق المديني، أصولية تونس: أسئلة عن .. ديموقراطيتها؟، جريدة الحياة، تاريخ ٢٥ تموز ١٩٩٢.

(٩١) قارن مع شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ج٢، دار الطليعة، ط١، بيروت، حزيران ١٩٧٨، ص٢٤٩-٢٥٠.

(٩٢) مقابلات ميدانية مع عدة كوادر بعثية تونسية سابقة، لم ترغب بذكر أسمائها.

(٩٣) التقرير التنظيمي الذي أقره المؤتمر القومي الثاني عشر ١٩٧٥، القيادة القومية، دمشق، ص٥٨-٩٧ (ضمن واقع المنظمات الحزبية بين ١٩٧٠-١٩٧٥).

الباب الرابع

المؤتمر القومي العربي

المؤتمر القومي العربي (مسار وآفاق)

محمد نجاتي طيارة

في ٥ آذار ١٩٩٠، أعلن بيان صادر في تونس[1]، عن ظهور فعاليـــة قوميـــة جديدة، وانعقادها في دورة حملت "اسم المؤتمر القومي العربي الأول". ومنـــذ ذلـــك التاريخ، توالى انعقاد هذا المؤتمر في دورات سنوية، بلغ عددها عشرا حتى شهر نيسـان ٢٠٠٠، وفي عواصم عربية عدة. وتحول المؤتمر خلال هذه الفترة إلى مؤسسة قوميـــة مستقرة، كما أخذ يكتسب اعترافا متزايدا في الحياة السياســـية والفكريـــة العربيـــة المعاصرة، مما أدى إلى طرح أسئلة حوله وحول البنى السياسية والحركية القائمة. الأمـر الذي يفترض أهمية دراسته، وبيان إشكاليات دوره في مسار الحركة القومية العربيـــة المعاصرة.

أولا- التأسيس

أ- الفكرة:

برزت فكرة (عقد مؤتمر قومي عربي) مع بدايات الحركة القومية العربية، منـــذ مطالع القرن العشرين، وتمثلت في "تجارب تقوم كمنارات في تاريخنا الحديث، حـــين كان يتداعى أهل الرأي للتلاقي والنظر في حال الأمة"[2]. ولطالما راودت هذه الفكـرة العديد من المثقفين والممارسين العرب، تحت وطأة الفشل الـــذي واجـــه الأشـــكال المؤسساتية للحركة القومية العربية، تأثرا بالحنين المستمر لتلك البدايات من المؤتمـــرات الوطنية والقومية، وبوهج نجاحات تجارب شعوب أخرى ربما، كتجربة حزب المؤتمـــر الهندي والمؤتمر الأفريقي. لكنها عادت مجددا في ظل التحولات الكبرى التي شـــهدها العالم، منذ أواخر ثمانينات هذا القرن، ونضجت إثر الأزمات والنكبات التي حلـــت بالأمة العربية خلال ربعه الأخير على الأقل. وما أدى إليه كل ذلـــك مـــن انهيـــار الإيديولوجيات، وتحولات المفاهيم، وتصدع في تنظيمات وبنى سياسية مختلفة.

ب- اللجنة التحضيرية:

في هذا الإطار، تحرّكت نُخبة عربية في أواخر عام ١٩٨٩، كانت قد تجمعت حول مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ، وشكلت لجنة تحضيرية من السادة: (أحمد صدقي الدجاني، أديب الجادر منسقاً، جاسم القطامي، جوزف مغيزل، خير الدين حسيب، عصام نعمان، محمد البصري، محمد فايق، محمود رياض، مصطفى الفيلالي)[٣]. وجميعهم من المفكرين والممارسين، الذين كانت لهم أدوار ومسؤوليات بارزة في العديد من التجارب والحركات السياسية العربية، قبل عقود.

وقد أقرّت اللجنة التحضيرية المذكورة، بعد اتصالات ومحاورات "فكرة عقد (المؤتمر القومي العربي) مرة في السنة، بغية تدارس حال الأمة ومناقشة قضاياها الأساسية والحيوية، واستنهاض الرأي العام العربي، وتعبئته حيال أهم القضايا والمشكلات الملحة، ودعوته إلى المشاركة في مسار النهوض العام للأمة"[٤]. كما قامت بتكليف عدد من الباحثين والممارسين بإعداد أوراق عمل، كخلفية لمناقشات المؤتمر.

ج- الهيكلة:

استجابة لدعوة اللجنة التحضيرية، ونتيجة لجهودها، انعقد "المؤتمر القومي العربي الأول" في تونس آذار ١٩٩٠، بحضور نخبة من المثقفين وأهل التجربة العرب، الذين تداولوا خلال أيام المؤتمر الثلاثة، وطوال جلساته الصباحية والمسائية، في حال الأمة وقضاياها الملحة. كما قرروا "أن ينعقد المؤتمر دورياً مرة كل عام، وأن تُشكّل أمانة عامة له من عدد محدود من الشخصيات القومية، تكلّف بمهمات محددة بين كل مؤتمرين بما في ذلك الإعداد للمؤتمر التالي" و"تكليف اللجنة التحضيرية بالاستمرار في عملها، كأمانة عامة للمؤتمر"[٥].

وتكاملت هياكل المؤتمر خلال انعقاد دورته الثانية في عمان أيار ١٩٩١. فبعد أن تداول في قضايا حال الأمة، و"ناقش مشروع مسودة النظام الأساسي، الذي قدمته الأمانة السابقة وأجرى التعديلات الأساسية عليه، وافق على إقراره" وكلّف الأمانة العامة المنتخبة بإعداد نظام داخلي مفصل(٦). وبناء على أحكام النظام الأساسي المقرّ، تم انتخاب (د.حسيب) بالإجماع أميناً عاماً للمؤتمر، وكذلك خمسة وعشرين من الأعضاء ليشكّلوا الأمانة العامة الجديدة(٧).

في هذا النظام(٨)، عرفت المادة الأولى منه المؤتمر بأنه "تجمع من المثقفين والممارسين العرب، من مختلف الأقطار العربية ومن أجيال عدّة، المقتنعين بأهداف الأمة العربية، والراغبين في متابعة العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، وإنجاز المشروع الحضاري القومي العربي" وحدّدت بأنه "يعمل على صعيد شعبي مستقل عن أنظمة الحكم، وينعقد سنوياً للنظر في حال الأمة ومناقشة قضاياها الحيوية، وله أن يكوّن فروعاً في الأقطار العربية وخارجها".

أما حول طبيعة أعضاء المؤتمر، فقد جاء في مادته الثالثة "١- يتألف المؤتمر السنوي من نخبة يتجدّد ربعها على الأقل سنوياً، ويكون عدد المدعوين خمسين في حده الأدنى ٢- يُكوّن المشاركون في المؤتمر السنوي تجمع المؤتمر القومي العربي، ويسهمون في أنشطته".

وحددت المادة الرابعة موارد المؤتمر المالية في مساهمات أعضائه، والتبرعات غير الحكومية التي لا تُخلّ باستقلاليته، والقاعدة أن يتحمل القادرون منهم نفقات السفر والإقامة للمشاركة في أنشطته.

كما سُمي الجهاز القيادي للمؤتمر بالأمانة العامة، وحدّدت المادة الخامسة من النظام الأساسي طريقة اختيارها بالانتخاب، هي والأمين العام؛ الذي يُشكّل مع الأمين العام

المساعد وأمين المال ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية السبعة، التي يحق للأمانة العامة تأليفها من بين أعضائها.

لاحقا، قامت الأمانة العامة المجتمعة في عمان تشرين الأول ١٩٩١، بمناقشة وإقرار النظام الداخلي[٩]؛ الذي فصل أحكام النظام الأساسي، فحدد شروط عضوية المدعو إلى المؤتمر بـ: الجنسية العربية، الالتزام بأهداف المؤتمر، ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة إلا في حالات استثنائية، ألا يكون شخصا في موقع القرار في السلطة التنفيذية، أن يكون الأعضاء من أجيال مختلفة، مع مراعاة تمثيل المرأة.
وفصلت المادة الثالثة منه آليات عمل الأمانة العامة، وشرطت انتخابها بالاقتراع السري في دورة عادية للمؤتمر، كما ربطت قراراتها بأكثرية الاجتماع القانوني لها.

أما تجمع المؤتمر، فقد حددت المادة السادسة بأنه "يتكون من المشاركين في المؤتمر السنوي عاما بعد عام" والذين "يشاركون في أنشطته بقطع النظر عن حضور المؤتمر السنوي"، ويسهمون بـ"تقويم أعماله والتحضير لانعقاده وتقديم ترشيحات"... و"لا تكون للمشارك صفة إزاء المؤتمر إلا في حدود مشاركته بإحدى دوراته". وربطت هذه المادة سقوط عضوية التجمع، بانسحاب العضو أو بإسقاط عضويته بـ"قرار من المؤتمر عند إضراره بأهدافه أو أجهزته"، بعد إعطائه فرصة لعرض وجهة نظره، إذا ما رغب.

ثانيا- تطور المؤتمر

أ- الدورات:

انعقدت الدورة الأولى للمؤتمر في تونس (٣-٥ آذار ١٩٩٠). والدورة الثانية في عمان (الأردن) (٢٧-٢٩ أيار ١٩٩١)، وفي بيروت انعقدت الدورة الثالثة (١٤-١٦ نيسان ١٩٩٢) وكذلك الدورة الرابعة (١٠-١٢ أيار ١٩٩٣)، والدورة

الخامسة (٩-١١ أيار ١٩٩٤)، والدورة السادسة التي تأخرت حتى (١١-١٣ نيسان ١٩٩٦). أما الدورة السابعة فقد انعقدت في الدار البيضاء (١٩-٢١ آذار ١٩٩٧). والدورة الثامنة في القاهرة (٢٧-٣٠ آذار ١٩٩٨). ثم عادت الدورة التاسعة لتنعقد في بيروت (١٥-١٨ آذار ١٩٩٩). أما الدورة العاشرة فقد انعقدت في الجزائر (٣-٧ نيسان ٢٠٠٠).

من خلال تحليل تلك المسيرة، يمكن ملاحظة النقاط التالية:

١- إن المؤتمر تمكن من تحقيق هدفه في الانعقاد سنويا، واستمر في ذلك طوال هذه الفترة بخلاف عام ١٩٩٥، فيما لم تتمكن فعاليات قومية عربية عديدة من ذلك خلال نفس الفترة، بما فيها مؤتمرات القمة العربية!.

٢- إن تكرار اضطراره للانعقاد في بيروت (خمس مرات من أصل عشر حتى عام ٢٠٠٠) وتعذر ذلك خلال عام ١٩٩٥، يشير إلى توفر بيروت -رغم كل شيء- على المناخ الأكثر ديموقراطية، والأكثر رحابة وقدرة على تحمل الرأي الآخر ومؤتمراته حتى تاريخه، من جهة. ومن جهة أخرى، يشير إلى عوائق منعت انعقاده في باقي العواصم، يتعلق معظمها بحرص المؤتمر على صيغة (الخبز مع الكرامة). مما دفع أوساطه إلى الاستنتاج بأنه "رغم حرص الأمانة العامة على عقد المؤتمرات السنوية في عواصم عربية مختلفة، بدون المساس باستقلالية المؤتمر وحرية التعبير أثناء انعقاده، إلا أن الدائرة المتاحة لعقد المؤتمرات السنوية بدأت تضيق، وسيكون من الحكمة التفكير ببدائل مختلفة، بما في ذلك الاضطرار لعقده أحيانا خارج الوطن العربي"[١٠].

٣- إن انعقاد الدورة السابعة في الدار البيضاء، بدعوة من أعضاء المؤتمر ومؤيديه في المغرب، (الذين تمثلوا أساسا في الكونفدرالية الديموقراطية للشغل)[١١]، ثم انعقاد الدورة الثامنة في القاهرة، بدعم من أعضاء المؤتمر ومؤيديه في مصر (الحزب العربي

الديموقراطي الناصري، حزب التجمع الوطني الوحدوي، حزب العمل، المنظمة العربية لحقوق الإنسان)، يوضح طبيعة القوى التي تحتضن المؤتمر، والتي يحرص على تنمية علاقاته معها. وهي مع غيرها من القوى التي ترتبط بالمؤتمر تنتمي جميعها إلى مؤسسات المجتمع المدني العربي، وفعالياته الشعبية والمعارضة. ويعكس ذلك حرص المؤتمر على التمايز عن الأنظمة العربية وسلطاتها؛ الذي لا يغير فيه من شيء، تلك اللباقات التي تظهر أحيانا، عند مشاركة ممثلي تلك السلطات، في الطقوس الرسمية والاحتفالية لافتتاح بعض دورات المؤتمر. لكن انعقاد دورته العاشرة في الجزائر، باستضافة رسمية من حكومتها، أثار تساؤلا حول استعداد المؤتمر للمضي في ممارسات برغماتية قد تؤثر على استقلاليته ومصداقيته معا!

٤- إن ازدياد زمن انعقاد المؤتمر من ثلاثة أيام في دوراته السبع الأولى، إلى أربعة أيام في دورتيه الثامنة والتاسعة، ثم إلى خمسة في العاشرة راجع للحاجة إلى توفير وقت أطول للمناقشات والتفاعل بين أعضاء المؤتمر، بخاصة مع الازدياد الكبير في عدد المشاركين.

ب- الخط الفكري والسياسي

يتجلى هذا الخط وتطوره في اهتمامات دورات المؤتمر وبياناته ومواقف أمانته العامة، كما يتجلى في فعالياته الأخرى وأنشطته الموازية. فإذا كانت الدورة الأولى له قد انعقدت بدعوة من اللجنة التحضيرية، بهدف "تدارس أحوال الأمة، ومناقشة قضاياها الأساسية والحيوية، واستنهاض الرأي العام"، فقد جرى التأكيد والتوافق - فيها أيضا- على تحديد أهداف الأمة؛ المتمثلة في مشروعها الحضاري وهي "الوحدة، والديموقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري"[١٢].

وحين دارت مناقشات المؤتمر حول الموضوعات المطروحة في أوراق العمل؛ المعدة لفتح النقاش[١٣] وهي: العرب والمتغيرات العالمية، العلاقات العربية-العربية والتجمعات الإقليمية، الأزمة اللبنانية، الصراع العربي الإسرائيلي، الديموقراطية وحقوق الإنسان. فإن بيانه الختامي الموسوم بـ(بيان إلى الأمة) توجه إلى "المواطنين في كل أرض عربية، بأن يتحركوا ليمارسوا التأثير في الأنظمة، لانتزاع حقوقهم الطبيعية، وتحقيق طموحاتهم" ودعا إلى "إنقاذ مستقبل الأجيال، بالإيمان بالمقدسات، والقيم، والتمسك بالأرض، ووعينا بحقوقنا، وبأهليتنا، وطريقنا إلى غدنا الأفضل، إلى وطن عربي يحمي كرامة الإنسان وحرية أرضه، ويساهم بجدارة في مسيرة الحضارة الإنسانية". ولوحظ أن أبرز الاجتهادات التي ظهرت في مناقشات المؤتمر، وعبرت عنها وثائقه، كانت حول[١٤]:

- مراجعة مسألة حتمية انتصار الرأسمالية، وحتمية الارتباط بها.
- الدعوة للقيام بجهد نظري ودراسة جديدة لمفهومي التبعية والتنمية الذاتية المستقلة، والانطلاق من الخصوصية القومية دون انغلاق، والاهتمام بعطاء الأمة وإبداعاتها.
- التركيز على الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي.
- كشف اتجاه المتغيرات الدولية الذي سيزيد من قوة إسرائيل وتطرفها.
- التشخيص الاستثنائي لمبالغات السيادة القطرية، وادعاءات الشرعية القومية.
- الطبيعة الشخصية لمعظم أنظمة الحكم العربية.
- تراجع مفهوم الثورة أمام مفاهيم التنمية والنهضة القومية.
- التركيز على العوامل الحضارية في تحليل التدهور العربي.

وتمكن المؤتمر، في الصيف اللاحق، من تحقيق أول أنشطته الموازية، عندما أقام مخيم الشباب القومي الأول في لبنان، وستتوالى تلك المخيمات سنويا في أقطار عربية مختلفة[١٥].

– في الدورة الثانية للمؤتمر، دارت محاور النقاش حول "حالة الأمة العربية، والأمن القومي العربي، ومستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي"(١٦)، تحت وطأة آثار حرب الخليج الكارثية. وعبر البيان الختامي عن ذلك، عندما استعرض التطورات الإقليمية والدولية التي صاحبت الاجتياح العراقي للكويت، فرأى أن الأزمة في جوهرها إقليمية وعالمية، في مرحلة الانتقال إلى عصر الهيمنة الأمريكية. وفي هذا السياق، ندد بتوجه أمريكا إلى إلغاء قرار الأمم المتحدة؛ الذي وصف الصهيونية بالعنصرية. كما عبر عن قلقه من ثلاثية (النفط والمياه والغذاء)، التي ستكون بمثابة مثلث الحياة العربية في التسعينات، ودعا إلى فك الحصار المفروض على العراق وشعبه، ثم حدد خطوطا استراتيجية للعمل من أجل المشروع القومي العربي. ولاحقا، أصدرت الأمانة العامة للمؤتمر بيانا ضد مسار التسوية، دعت فيه إلى التهيؤ لمواجهة تاريخية وسياسية وحضارية مديدة(١٧).

– في الدورة الثالثة للمؤتمر، ناقش المؤتمرون تقريرا عن حال الأمة ١٩٩١ – الذي أصبحت مناقشته تقليدا حميدا في دورات المؤتمر- كانت موضوعاته(١٨) "النظام الدولي الجديد، النظام الاقتصادي الدولي الراهن، التطورات في الوطن العربي وانعكاس المتغيرات الدولية عليه، مؤتمر السلام، وموضوعا الأمن القومي وحال الديموقراطية وحقوق الإنسان الأثيرين. فدارت ورقة العمل الأولى حول الوضع العربي الراهن وسبل الخروج منه، والثانية حول آليات استنهاض الحركة الشعبية العربية. لذلك توجه (بيان إلى الأمة) الختامي بمجموعة مقترحات استنهاضية، وضوابط في العمل السياسي، ومكاشفات جريئة تعمق وعي الجماهير، بما يحيق بالأمة من تحديات ومخاطر التسوية المطروحة. كما ثمن دور الانتفاضة والمقاومة في جنوب لبنان، ورأى في الديموقراطية مكونا أصيلا في المشروع النهضوي العربي. ودعا إلى تعزيز الحوار القومي الإسلامي، وإقامة مؤتمر خاص له. ثم أعرب عن تعاطفه البالغ مع محنة الشعب العربي في العراق

والكويت، وأوصى بتشكيل لجنة لمعالجة مشكلات المفقودين والأسرى، بالتعاون مع باقي اللجان العربية.

وبعد أشهر، ناقشت الأمانة العامة أوضاع المؤتمر، وأقرت بشكل خاص وضع استراتيجيا وخطة عمل له. كما استعرضت جهود دعم الانتفاضة، وقررت تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر القومي الإسلامي. ثم سجلت مجموعة من الانتقادات الشديدة للنظام الإقليمي العربي، وأصدرت بيانا حول الأوضاع العربية الراهنة(١٩).

- أما الدورة الرابعة للمؤتمر، فقد ساهمت بنقلة كبيرة في مساره، عندما ناقشت بالإضافة إلى التقرير التقليدي عن حال الأمة ١٩٩٢، مشروع استراتيجيا وخطة عمل للمؤتمر، ومشروع خطة عمل للحركة القومية العربية، وتصورا أوليا لدورية المؤتمر(٢٠).

تضمن تقرير حال الأمة العناوين التقليدية، إضافة إلى عناوين العلاقات العربية مع دول الجوار، الاقتصاد العربي والعدالة الاجتماعية، التجدد الحضاري. أما الاستراتيجيا وخطة العمل للمؤتمر القومي العربي التي أقرت بعد مناقشتها، فقد تضمنت النقاط الرئيسة التالية(٢١):

- مقدمة، انطلقت من تحليل أهداف المؤتمر وطبيعته ووسائله؛ التي وردت في النظام الأساسي. لتوضح طبيعة المؤتمر؛ الذي يهدف ويأمل في الوصول إلى أن يكون (مرجعية قومية شعبية) تشكل قوة ضغط فاعل سياسيا وفكريا. وأنه ليس حزبا، بل هو صيغة جديدة على العمل القومي العربي، ستوضحها الممارسة. كما أن طبيعة مؤتمره السنوي تتحدد في كونه (مؤتمرا فكريا سياسيا)، وهو ليس ندوة فكرية، كما أنه ليس مؤتمرا حزبيا يسعى إلى السلطة. أما مفهوم التنوع والتكامل فيه، فهو يعني أن يضم أشخاصا من جميع التيارات والقوى السياسية والاجتماعية المؤمنة والملتزمة

بالمشروع القومي الحضاري العربي وعناصره الستة. وتعبير (القومي) في تسمية المؤتمر يشمل (الأمة العربية) وليس تيارا واحدا فيها.

- خطة لوضع استراتيجيا وبرنامج عمل يجمع بين الواقعية والطموح، ترتكز على:

١- طبيعة الأنظمة العربية الراهنة - العاجزة والفاشلة والطويلة العمر عموما، لكنها القادرة رغم ذلك على منع البديل الأفضل - وإمكانات المؤتمر، مما يدفع للعمل على مستويين:

أ- استراتيجي، على مستوى الزمن الطويل للإنضاج والتغيير الجذري.

ب- تكتيكي، للإسهام في وقف أي تدهور عربي، دون تنازلات، ولا تناقضات مع المستوى الأول.

٢- كيفية تفعيل نشاط المؤتمر وممارساته وتركيبته ليصبح (مرجعية قومية شعبية).

من جهة أخرى، تابع المؤتمر مناقشة (مشروع خطة عمل للحركة القومية العربية على المستوى الشعبي خلال التسعينات) فأقره. وهو مشروع طموح أيضا، تضمن العمل على خمس مستويات متداخلة (فكري وثقافي، إعلامي، إنمائي وتربوي، سياسي، مالي) تتطلب إيجاد هيئة قومية عربية عليا للتخطيط والتنسيق فيما بينها. وقد أرفق الشكل التالي مع المشروع[٢٢].

وبعد إقرار وثيقتي (الاستراتيجيا وخطة العمل)، لاحظ المؤتمر بارتياح إثبات الممارسة لصيغته؛ التي تجاوزت كلا من مفهوم الحزب السياسي والندوة الفكرية، وكذلك التطور الإيجابي المتمثل في ظهور منتديات مستقلة للفكر القومي العربي في عدد من الأقطار العربية، وتعهد الأعضاء بالعمل على تكوين مزيد منها. ثم وافق على مجموعة من القرارات والتوصيات، أشار إليها (بيان إلى الأمة) الختامي. وكان من

بينها تنديده باعتقال العضو المؤسس في المؤتمر (نوبير الأموي)، واستمرار منع سفر عضو أمانته العامة (علي خليفة الكواري)، وتعطيل السلطات اللبنانية لجريدة السفير. كما أعلن مواقفه المبدئية من بعض القضايا العربية الساخنة[٢٣].

مسودة خطة للحركة القومية العربية على المستوى الشعبي للعقد الحالي من التسعينيات

الأمانة العربية العامة العليا للتخطيط والتنسيق القومي

المستوى الفكري والثقافي

١- مؤسسات فكرية قومية مستقلة أ- مركز دراسات الوحدة (موجود)
ب- مراكز فكرية أخرى
ج- إعداد المشروع الحضاري العربي الجديد (ويتم الإعداد له)

٢- مؤسسة عربية للترجمة (تحتاج إلى تأسيس)

٣- جامعة عربية قومية (تحتاج إلى تأسيس)

٤- الجمعيات المهنية الأكاديمية القومية أ- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (تم تأسيسها)
ب- الجمعية الفلسفية العربية (تم تأسيسها)
ج- الجمعية العربية للعلوم السياسية (تم تأسيسها)
د - جمعيات أخرى مهنية (تحتاج إلى تأسيس)

٥- منتديات قومية عربية في الأقطار العربية (تم تأسيس بعضها وتحتاج إلى تأسيس منتديات أخرى)

٦- منظمة الشباب القومي أ- مخيم الشباب القومي (تم تأسيسه)
ب- مؤسسات شبابية أخرى (تحتاج إلى تأسيس)

٧- منتديات ونواد ثقافية واجتماعية للمغتربين العرب تم تأسيس بعضها (بريطانيا) والبعض الآخر يحتاج إلى تأسيس.

المستوى الإعلامي

إعلام قومي شعبي مستقل أ- مجلة فكرية شهرية (المستقبل العربي.. وغيرها) (موجودة)
ب- جريدة يومية سياسية (تحتاج إلى تأسيس)
ج- مجلة أسبوعية سياسية (تحتاج إلى تأسيس)
د - إذاعة (تحتاج إلى تأسيس)
هـ- محطة تلفزيون (تحتاج إلى تأسيس)
و- مراكز توثيق (تحتاج إلى تأسيس)

المستوى الإنمائي والتربوي

مؤسسات تمثيلية وتربوية (مدارس.. إلخ) واجتماعية (مستوصفات ومستشفيات ومراكز خدمة اجتماعية.. وغيرها) (بعضها موجود وبعضها يحتاج إلى تأسيس).

المستوى السياسي
١- **مرجعية قومية سياسية شعبية** - المؤتمر القومي العربي (تم تأسيسه)
٢- **منظمات حقوق الإنسان** أ- المنظمة العربية لحقوق الإنسان
ب- منظمات وجمعيات نظرية لحقوق الإنسان
٣- **جبهة للأحزاب والحركات السياسية القومية** (تحتاج إلى تأسيس)
٤- **تجمع للنقابات والجمعيات المهنية المستقلة** (تحتاج إلى تأسيس)
٥- **المؤتمر القومي/ الإسلامي** (تحت التحضير)

التمويل
١- **المؤسسة الثقافية العربية** (تم تأسيسها وتجري زيادة وقفيتها)
٢- **الصندوق القومي العربي** (تم تأسيسه ويجري جمع وقفيته له)

ولاحقا (في حزيران) أصدرت الأمانة العامة بيانا ندد بحادث زيارة الليبيين للقدس المحتلة، واعتبرها محاولة للتطبيع مع العدو الصهيوني. كما أصدرت (في ت٢) بيانا مطولا ندد باتفاق أوسلو، ثم (في ك١) بيانا حول اختفاء المناضل (منصور الكيخيا) عضو الأمانة العامة. وفي خريف ذلك العام أيضا، تحققت مبادرة المؤتمر في انعقاد المؤتمر القومي-الإسلامي الأول[٢٤]، الذي سيتابع دوراته لاحقا، ويتحول هو الآخر إلى مؤسسة مستقلة.

- في الدورة الخامسة للمؤتمر، شكل تقرير حال الأمة ١٩٩٣ مادة نقاشية رئيسة، اتسمت بالبؤس العربي والتردي والانقسام والتنازلات[٢٥]، عند تناوله الأوضاع الراهنة للأمة العربية. لا سيما النزاع العسكري في اليمن، والموضوعات الأثيرة كالقضية الفلسطينية، وحال الديموقراطية وحقوق الإنسان، والأمن القومي، والاقتصاد العربي، ووسائل تحسين العلاقات العربية-العربية. وخلال جلسة التقويم الذاتي التي أجراها المؤتمر لمسيرته، انطلاقا من وثيقة الأمين العام، برزت إيجابيات

ممارسة قدر جيد من الديموقراطية داخل مؤسسات المؤتمر، بالموازاة مع إلحاح بعض الأعضاء على الدعوة من أجل ممارستها في المجتمع[٢٦]، كما لوحظ ضعف مشاركة المرأة في المؤتمر، رغم مطالبة الأمانة العامة الأعضاء دوما بترشيح المزيد من النساء.

وبعد ممارسة المؤتمر للاستحقاق الانتخابي، الذي انتخب بموجبه أمانته العامة الثانية وجدد لأمينه العام، أصدر بيانه الختامي. فتوقف فيه طويلا أمام الحدث اليمني المؤلم، الذي تناوله أيضا في بيان خاص، وحذر من مخاطر مسيرة المفاوضات الممهدة لنظام شرق أوسطي بقيادة إسرائيل. كما حيى تعاظم الانتفاضة ورد الفعل الشعبي العربي والإسلامي، وطالب القوى الحية في الأمة بمهام محددة على أكثر من صعيد في هذا المجال، ثم عالج مشكلات الأمن القومي والعلاقات العربية-العربية المتردية، وأعلن عن مواقفه بخصوص بعض الأوضاع العربية المزمنة.

لاحقا، أدلى مصدر مسؤول في الأمانة العامة ببيان، ندد فيه بإعلان انفصال الشطر الجنوبي لليمن، واجتمعت الأمانة العامة في دورتها العادية، فأصدرت بيانا حللت فيه اتجاه الأوضاع العربية إلى مزيد من التدهور، ثم قومت بارتياح عودة الوحدة اليمنية ونتائج انعقاد المؤتمر القومي-الإسلامي الأول، الذي سبق وأطلقت مبادرته[٢٧].

– في الدورة السادسة، التي تأخر انعقادها سنة كاملة، ناقش المؤتمرون تقرير حال الأمة، وأربعة أبحاث شكلت خلفية محاوره[٢٨] هي: حول العرب والعالم، القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، النزاعات العربية-العربية، الأمن القومي العربي، التنمية. ومحوران جديدان هما: العنف السياسي في الوطن العربي، والجاليات العربية في الخارج، نوقشت ورقتا عمل حولهما، الأولى عن السلطة ومصادر الشرعية في الوطن العربي، والثانية عن حال الديموقراطية وحقوق الإنسان. وقبيل إنهاء أعماله، قام المؤتمر بانتخاب عبد الحميد مهري أمينا عاما جديدا، بعد إصرار (د.حسيب) على

استقالته، تكريسا لمبدأ تداول المسؤولية. كما أعلن عن تشكيل لجنة تحضيرية للعمل على إقامة جبهة للأحزاب والقوى السياسية الوحدوية في الوطن العربي[٢٩]. ثم أصدر (بيان إلى الأمة) الختامي، الذي استعرض انعقاد المؤتمر "للمرة الرابعة في بيروت بعد أن ضاقت آفاق عقده في غيرها" فحيى دورها الطليعي، وتقاليدها الديموقراطية العريقة، ومقاومتها الباسلة للاحتلال الصهيوني. وبين مواقف المؤتمر المبدئية والقومية من الأوضاع الدولية، والعلاقات العربية-العربية، وتطورات علاقات العرب مع دول الجوار، والأمن القومي وإشكاليات علاقته مع الأمن القطري. كما لاحظ قصور التنمية العربية، ومشكلات الديموقراطية وحقوق الإنسان. ثم توقف بإمعان أمام أوضاع الجاليات العربية في الخارج، ودورها. راصدا في النهاية بعض المؤشرات التي يمكن -في حال تكاملها وتطويرها- أن تفتح المجال للأمل.

- أما الدورة السابعة فقد انعقدت في المغرب لأول مرة، وتميزت بتأكيد دور المغرب القومي من جهة، كما شكل الترحيب الرسمي بالمؤتمر اعترافا جديدا بشرعيته من جهة أخرى، إضافة إلى حضور عدد من المشاركين الجزائريين البارزين إلى المغرب، للمرة الأولى منذ إغلاق الحدود بين البلدين.

وقد اعتمد المؤتمر، أيضا للمرة الأولى منذ تأسيسه، طريقة توزيع العمل إلى أربع لجان، تخصصت كل منها في محور محدد. فبعد جلسة عامة حول القضايا العربية الساخنة، درست اللجان قضايا الأمن القومي العربي، والعلاقات العربية-العربية، والتنمية، ومحورا جديدا حول العلاقات بين الدولة والمجتمع العربي. ثم تابع المؤتمر في جلسات عامة تقويم أعماله وأوضاعه المالية، وانتخب أمانته العامة الثالثة، كما جدد لأمينه العام[٣٠].

في ختام أعماله، أعلن بيان المؤتمر الختامي عن تقديره للحفاوة الرسمية والشعبية، التي عبرت عن أصالة الحقيقة القومية، وفعالية أسلوب المؤتمر. ثم استعرض تحليله للتحديات المختلفة التي تواجه الأمة، خاصة في ظل تيار العولمة الكاسح. فطالب بتحمل المسؤولية الذاتية، وبإحداث نقلة نوعية في مسار الصراع العربي-الإسرائيلي، تصححه كصراع وجود لا كنزاع حدود. وكذلك توقف أمام ظاهرة الحصار التي تتعرض لها عدة أقطار عربية، فحلل سياقها، بخاصة آثار الحصار الهمجية على العراق وشعبه، وطالب بموقف مبدئي منها، ومن عدة قضايا عربية أخرى. كما استغرب تراجع العلاقات العربية-العربية في عصر العولمة، الموصوف بالموحد؟ فدعا إلى مجموعة من الخطوات المضادة على الصعيدين الرسمي والشعبي، وكذلك في مجالي الديموقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، مختتما بالإشارة إلى دلالات روح المقاومة المبشرة، رغم كل السلبيات الطافية.

- وأتى انعقاد الدورة الثامنة في القاهرة لأول مرة دليلا جديدا على جدارة المؤتمر، وتطور مسيرته. وجريا على تقاليد تلك المسيرة، تابع المؤتمر أعماله، على مدى أربعة أيام كاملة، وفي جلسات عامة وجلسات لجان خاصة(٣١). بدأت جلساته العامة بمناقشة حال الأمة ١٩٩٧، فاستعرضت المداخلات التطورات والمتغيرات الدولية من زاوية علاقتها بالمشروع القومي الحضاري. حيث برزت في إطارها قضية التنمية العربية المشتركة، كقضية حياة أو موت، وقضايا الحصارات العربية الشاملة، والنقد الذاتي لمسألة غياب الانتخابات الديموقراطية، في ظل غياب مفهوم المؤسسة عن العقل العربي والنظم العربية، وكذلك قضايا الشباب العربي، والمؤسسات السياسية العربية القومية، وجوانب الصراع العربي-الصهيوني المبدئية والراهنة. أما جلسات اللجان فقد تداولت تحت عناوين الأمن القومي العربي، والعلاقات العربية الداخلية والخارجية، والتنمية في رأس المال البشري والاقتصاد والاجتماع بمفهومها الشامل. ثم عاد المؤتمر

إلى جلسة عامة، لتقويم مسيرته في سلبياتها وإيجابياتها ووسائل تفعيلها، ومناقشة وضعه المالي، واقتراحات تعديل نظامه الأساسي.

واختتم المؤتمر أعماله، بإعلان بيانه إلى الأمة؛ الذي اعتبر انعقاده في مصر دليلا على دورها "المتميز والمستمر في النهوض العربي"، وتأكيدا آخر على جدارة المؤتمر ومسيرته. ثم استعرض أعماله والمواقف والقرارات والتوصيات التي صدرت عنه في مجالات متعددة، مستخلصا قدرته على التحول "إلى مؤسسة قومية مستقرة للتشاور والتحاور ولإطلاق المبادرات على أكثر من صعيد، وأن ذلك لم يكن ممكنا لولا حرص المؤتمر الشديد على استقلاليته، وعلى حفاظه على الثوابت القومية المبدئية، وعلى حرصه أن يضم بين صفوفه آراء وتوجهات فكرية متنوعة وملتزمة بأهداف المشروع الحضاري العربي". فدارت ورقة العمل الأولى حول الوضع العربي الراهن وسبل الخروج منه، والثانية حول آليات استنهاض الحركة الشعبية الوحدوية العربية.

- في الدورة التاسعة، عاد المؤتمر للانعقاد في بيروت، وعلى مدار أربعة أيام، وفي جلسات عامة[٣٢]. فدارت مناقشات تقرير حال الأمة حول عناوين العرب والعالم، الصراع العربي-الإسرائيلي الذي انعكست عليه مداولات ندوة (العرب ومواجهة إسرائيل)[٣٣]، الأمن القومي العربي، النظام العربي، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، الديموقراطية وحقوق الإنسان، الجاليات العربية في المهجر، العلم والتقانة، وقد أكدت المداخلات في العديد منها على ارتباطها ببعدي الإرادة والتغيير. ثم تابع المؤتمر مناقشة أربع قضايا عربية ساخنة، حول كل من العراق والجزائر وليبيا والسودان، قدمت في معظمها شهادات حية، واتخذ فيها توصيات تعبر عن رفضه للحصار والتآمر على هذه الأقطار وشعوبها. وأخيرا تداول في تقرير متميز حول ظاهرة الفساد الكبير والصغير في الوطن العربي، كما اتخذ توصيات خاصة بشأنها. وبعد تقويم الوضع المالي المتأزم للمؤتمر، أعلن عن إنشاء "صندوق تعزيز العمل الأهلي

العربي" ووقفيته، وبدء بعض الخطوات التنفيذية لها. وكالعادة، لخص "بيان إلى الأمة" الختامي مناقشات المؤتمر، كما استعرض أعماله، متطلعا إلى "أن تكون مواقفه وتحليلاته ورؤاه محط اهتمام كل القوى الفاعلة والحية في الأمة". لاحقا في أواخر أيار، أصدرت الأمانة العامة بيانا، استنكرت فيه استمرار زيف الانتخابات العربية، كما حذرت من الجري خلف أوهام التغير الانتخابي في إسرائيل!.

– في الدورة العاشرة، التي انعقدت في الجزائر، بدأت أعمال المؤتمر بجلسة عامة، خيم عليها حال الجزائر بين الأمس واليوم. ثم تتابعت مناقشات موضوعات تقريره السنوي، فتركزت على نقد الواقع العربي الراهن وفداحة حجم الاختراق الأميركي-الصهيوني، ومأزق عملية التسوية الجارية، كذلك أزمة المجتمع والدولة العربيين. وحين تفرع المؤتمر إلى لجان خمس لمناقشة القضايا العربية بتضمناها المختلفة، تخصصت اللجنة الخامسة بمناقشة قضية رفع الحصار عن العراق، وكانت هذه اللجنة قد أضيفت تحت إلحاح أغلبية المشاركين[٣٤]. أما القضية الخاصة بهذه الدورة، والتي أدخلتها الدورة الثامنة ضمن تقاليد المؤتمر، فكانت قضية الحكم الصالح، حيث خصصت لها إحدى الجلسات العامة. وقد تابع المؤتمر معالجة مسائله التنظيمية والمالية ومراجعها، ومن بينها مسألة صندوقه القومي الضامن لاستقلاليته، كما توصل إلى إلغاء مناصب الأمناء العامين المساعدين واستحداث منصب نائب الأمين العام. وأخيرا قام بانتخاب أعضاء أمانته العامة الجديدة، والأستاذ (ضياء الدين داوود) أمينا عاما له. ثم ألقى الرئيس الجزائري (عبد العزيز بوتفليقة) كلمة كان لها وقع خاص، تميزت بها هذه الدورة[٣٥].

وقد لخص (بيان إلى الأمة) الختامي أعمال المؤتمر ومناقشاته ومراجعاته، كما جدد التأكيد على مشروعه، كمحاولة لبث روح جديدة في مختلف قوى الأمة الحية، ورأى في استمرار المؤتمر تعبيرا عن روح الحفيقة القومية في الأمة.

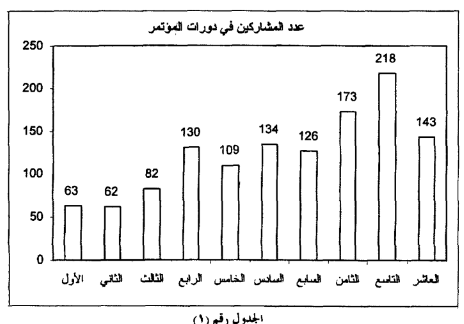
ج- تركيب أعضاء المؤتمر

١- من حيث العدد:

دلّت أعداد المشاركين في دورات المؤتمر، وفي عضويته بالتالي على تطور متعـــاظم. حيث يبين الجدول التالي رقم (١)، أن المؤتمر تمكّن من توسيع قاعدة عضويته باســــتمرار، بإشراك أعضاء جدد في دوراته السنوية. كما أنه لجأ منذ الدورة السادسة إلى دعوة جميــع أعضاء التجمع إلى المؤتمر السنوي، حيث أصبحت هذه الخطوة تقليداً، عُدّل من أجله أحـد أحكام النظام الأساسي للمؤتمر، فنصّ على أن "يتألف المؤتمر السنوي من جميع أعضاء تجمع المؤتمر، ومن المدعوين الجدد"[٣٦]. وهذا ما يفسر الزيادات الكبيرة الحادثة في عدد أعضـــاء المؤتمر السنوي، علماً أن عدد المدعوين هو دوماً أكثر من عدد الذين يتسنّى لهم الحضــور، لأسباب عديدة، ربّما يتعلق بعضها بتكاليف السفر والإقامة، لكن بعضها الآخر يتعلق حتماً بالعوائق المعروفة للأنظمة العربية!

من جهة أخرى، توضح هذه الدراسة مع مقارنة أسماء المشاركين، أن نسبة التجــدد في أعضاء المؤتمرات كبيرة، وقد حققت غالباً ما نصّ عليه النظام الأساسي، من تجديد لربـع أعضائه على الأقل في كل دورة.

وبذلك أصبح عدد أعضاء تجمع المؤتمر: (٢٥٠) عـــام ١٩٩٦، ثم (٣٤٩) عـــام ١٩٩٧، و(٤١١) عام ١٩٩٨، و(٤٧٩) عام ١٩٩٩، ثم (٥٤٨) عام ٢٠٠٠. فيكون عددهـــم بذلك قد تضاعف تسع مرات تقريباً عن مؤتمر التأسيس[٣٧].



الجدول رقم (١)

٢- من حيث تمثيل الأقطار العربية المختلفة:

عند توزيع أعضاء المؤتمر على أقطارهم، أمكن بناء الجدول التالي رقم (٢) الذي يوضح ذلك التوزع، كما يبين تطور أعداد المشاركين من كل قطر في دورات المؤتمر. وإذا كانت هذه الأعداد تعكس الحجم السكاني أحيانا، كما يظهر في حالة البحرين والكويت وقطر وليبيا وموريتانيا، فإنها تعكس أكثر من ذلك قوة المواقع الفكرية والسياسية للنخبة وحجمها في أقطار مثل لبنان وفلسطين. وتتأثر هذه الأعداد أحيانا بمكان انعقاد المؤتمر، ومدى قربه أو بعده بالنسبة للكثير من المدعوين، نظرا للطابع التطوعي للمشاركة، ولقاعدة أن يتحمل العضو القادر نفقات هذه المشاركة. من هنا، جاءت الزيادة الكبيرة في أعدادِ ممثلي القطر الذي عقدت فيه دورة المؤتمر، وممثلي الأقطار المجاورة له. كما حدث في دورات بيروت، حيث ارتفع عدد ممثلي لبنان أولا، ثم عدد ممثلي كل من سورية والأردن وفلسطين والعراق ثانيا، وكذلك ما حدث في دورة القاهرة بالنسبة لممثلي مصر، وفي دورة الدار البيضاء بالنسبة لممثلي المغرب والجزائر، وفي دورة الجزائر بالنسبة للجزائريين.

من جهة أخرى، وبمقارنة الجدول السابق مع جداول الأسماء، يمكن ملاحظة النقاط التالية:

١- إن بعض أعضاء المؤتمر يأتون من خارج أقطارهم، بسبب الهجرة أو العمل في بلدان عربية، أو أجنبية. ويعطي الجدول التالي رقم (٣) مثالا عن ذلك، بالنسبة للمشاركين في الدورة التاسعة.

ففي هذا الجدول، يتبين أن نصف عدد المشاركين العراقيين قدموا من خارج العراق، وكذلك غالبية الفلسطينين، الذين قدم (١١) منهم من لبنان.

٢- إن مشاركة ممثلي الكويت متراوحة، فبينما ارتفعت إلى (٥) ممثلين في الدورة الثانية؛ التي انعقدت عقب كارثة الخليج، انعدمت كليا في الدورة الخامسة، واقتصرت مرارا على مشاركة المناضل القومي جاسم القطامي.

	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر
الأردن	٤	١١	٥	٦	٤	٧	٨	٩	٢٠	١٠
البحرين	١	١	١	١	١	٢	٢	١	٢	١
تونس	٦	٤	٣	٤	٤	١	٤	١	٤	١
الجزائر	٤	١	١	٦	٥	٣	١١	٤	٣	١٥
السعودية	–	–	١	٤	٣	٤	–	–	١	١
سوريا	١	٣	٨	٩	٩	١٤	١١	٢٩	٣١	١٩
السودان	١	–	١	١٠	٤	٢	٢	٤	٥	٤
العراق	٦	٧	١٠	٩	١٢	١٢	٨	٩	١٨	٩
الكويت	٣	–	١	١	–	١	٣	٢	١	–
فلسطين	٤	١٢	٦	١٤	١١	١١	٨	١٢	٢٠	١٥
قطر	–	١	١	–	–	١	١	٢	٤	٢
لبنان	١٠	٥	٢٤	٣٠	٢٦	٤٦	١٢	٢٤	٦٩	٢٢
ليبيا	٣	٢	–	١	–	٢	٤	٤	٢	٣
المغرب	٤	٤	٣	٨	٧	٢	٣٢	٩	٦	٨
مصر	١٣	٨	١٣	١٩	١٨	١٨	١٤	٥٤	٢٠	٢٣
موريتانيا	–	–	–	١	٢	١	٣	١	٢	٢
الإمارات	١	١	٢	٣	١	١	–	٢	٣	٢
الصومال	–	–	–	–	١	–	–	١	–	–
اليمن	٢	٢	٢	٤	١	٦	٣	٥	٧	٦
المجموع	٦٣	٦٢	٨٢	١٣٠	١٠٩	١٣٤	١٢٦	١٧٣	٢١٨	١٤٣

جدول رقم (٢) توزع الأعضاء على الأقطار

٣- إن الصومال تمثلت في الدورتين الخامسة والثامنة فقط، بنفس العضو، وهو: د.عبد الله آدم مستشار الأمين العام للجامعة العربية.

٤- إنه لم يتوفر مشارك حتى الدورة الأخيرة من أقطار عربية هي: عمان وجيبوتي وجزر القمر.

	الأردن	البحرين	تونس	سوريا	العراق	فلسطين	لبنان	ليبيا	مصر	اليمن	المجموع
من داخل القطر	١٩	١	٣	٢٨	٩	٤	٦٦	١	١٦	٦	١٧٨
من قطر عربي آخر	١	—	—	٢	٢	١٤	١	—	٢	—	٢٢
من خارج الوطن العربي	—	١	١	١	٧	٢	٢	١	٢	١	١٨
مجموع المشاركين	٢٠	٢	٤	٣١	١٨	٢٠	٦٩	٢	٢٠	٧	٢١٨

جدول رقم (٣)

٣- من حيث مواقع أعضاء المؤتمر، وأدوارهم:

حدد النظام الأساسي للمؤتمر أنه يتألف من نخبة، وهو تجمع من المثقفين والممارسين العرب، وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول التالي رقم (٤). وقد ضمت دورات المؤتمر المختلفة، أعدادا متنوعة من هذه النخب، كالمفكرين وأساتذة الجامعات والسياسيين والقادة في مؤسسات مجتمع مدني فاعلة. مع ملاحظة أن جميع أعضاء المؤتمر ليسوا في موقع القرار من السلطة التنفيذية، خلال نفس الفترة. وأن من يتولى مثل هذا الموقع، لا يشارك في دورات المؤتمر، أو مؤسساته، انسجاما مع أحكام النظام الداخلي، وحفاظا على استقلالية المؤتمر.

٤- من حيث توزع قيادة المؤتمر:

رغم أن التحليل الإحصائي لا يدل على واقع الأدوار، لكن من أجل تلمس محاولة المؤتمر تمثيل كافة الأقطار العربية، يمكن دراسة الجدول التالي رقم (٥).

الموقع أو الدور أو المهنة (حسب بروزه)	المؤتمر التاسع
أستاذ جامعي	٢٥
كاتب، باحث، صحفي، إعلامي	٣٣
نائب حالي، ديبلوماسي سابق	٩
فنان سينمائي أو مسرحي	٤
اقتصادي، رجل أعمال	٩
موظف، مدرس	٤
طبيب، صيدلي، مهندس، محام	٢١
رئيس تحرير أو رئيس قسم في صحيفة أو مجلة	١٠
مدير مركز أبحاث، أو رئيس قسم فيه	١٤
مفكر	٥
قيادي في إحدى مؤسسات المجتمع المدني	٣٢
رئيس حزب سياسي، أو عضو قيادي فيه	٢٥
مسؤول سياسي سابق (رئيس وزراء، وزير، سفير)	٢٨
المجموع	٢١٨

جدول رقم (٤)

٥- من حيث مراعاة الأجيال المختلفة:

رغم عدم توفر معلومات معلنة عن أعمار أعضاء المؤتمر، فيمكن القول من خلال تفحص شخصي لأسماء أعضاء معروفين في المؤتمر، أن هناك أجيالا متعددة تتمثل فيه، لكنها جميعا تتجاوز سن الخامسة والثلاثين سنة. فهناك عدد قليل من الأعضاء الذين يتجاوز عمرهم السبعين عاما، كما أن هناك عددا قليلا ممن هم دون الأربعين، وكثير من أجيال الخمسينات والستينات، لذلك وصف المؤتمر أحيانا بمؤتمر الشيوخ، وأحيانا أخرى بمؤتمر الحكماء!. ويمكن المجازفة بتقديم تقدير أولي حول

متوسط للأعضاء يدور حول ٥٥ عاما. لذلك يدور التساؤل حول مـــدى اســـتعداد المؤتمر لتسليم الراية للأجيال القادمة.

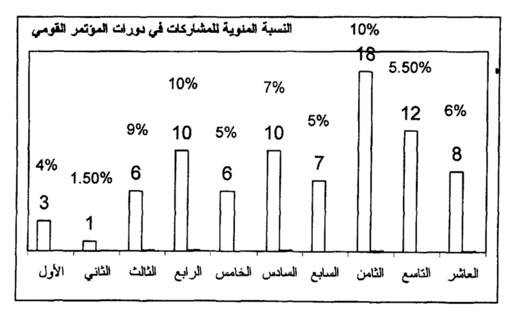
	اللجنة التحضيرية	المنسق (أديب الجادر)	الأمانة العامة الأولى	(د. خير الدين حسيب)	الأمانة العامة الثانية الأمين العام	اللجنة التحضيرية	(د. خير الدين حسيب)	الأمانة العامة الثالثة الأمين العام	الأمناء العامون المساعدون	الأمين العام عبد الحميد مهري اللجنة التنفيذية
الأردن			١		٢			٣		
البحرين			١		١			١	١	
تونس			٢		١			١		
الجزائر			١		٢			٢		°
السعودية					١					
سوريا			١		٢			٢		
السودان					٢					
العراق	٢	°	٢	°	٢	١	°	٢	١	
الكويت	١		١		١	١		١		
فلسطين	١		٣		٢	١		٢		
قطر			١		١			١		
لبنان	٢		٢		٣	١		٢	٢	
ليبيا			١		١			١		
المغرب	٢		٢		٢	١		٤	١	
مصر	٢		٤		٥	١		٦	١	
موريتانيا					١			١		
الإمارات			١							
اليمن			١		١			١		

المجموع	١٠		٢٥		٣٠	٦		٣٠	٦	

جدول رقم (٥) توزع قيادة المؤتمر حتى نهاية ١٩٩٩

٦- من حيث تمثيل المرأة:

يبين الجدول التالي رقم (٦) تطور تمثيل المرأة، وأن أفضل نسبة وصل لهـــا في دورات المؤتمر كانت ١٠% خلال الدورة الثامنة، لكنها عادت وتراجعت إلى أقل من نسبة ٦% خلال الدورة العاشرة.



جدول رقم (٦)

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لرفعها، فقد بقيت هذه النســـبة ضعيفـــة ورمزية بالتالي، ودون طموحات المؤتمر؛ التي أبرزتها مناقشات العديد مـــن دوراتـــه، وأشار النظام الأساسي لضرورة مراعاتها، كما ألحت الأمانة العامة مـــرارا عليـــها في توجهات الترشيح الدورية[٣٨]. لكن واقع المشاركة دفع إلى وصف المؤتمر بالذكوريـة، كباقي مؤسسات المجتمع العربي الماضوية. في حين يتأكد الحرص على تمثيل المـــرأة، في انتخاب الفنانة (محسنة توفيق) إلى الأمانة العامة الأولى، ثم (د.صفية صفوت) معها إلى

الأمانة العامة الثانية، واستمرار عضوية الأولى منهما في الأمانة العامة حتى الدورة العاشرة؛ حيث انتخب المؤتمر فيها (أمل محمود فايد وفريدة النقاش) إلى أمانته العامة.

٧- من حيث اتجاهات الأعضاء، وتياراتهم:

كانت تسمية المؤتمر بـ(القومي العربي) وليس بـ(الوطني العربي) سببا في إثارة الالتباس حول طبيعته واتجاهه، رغم التوضيح اللاحق والمتكرر بأن تعبير (القومي) في التسمية، يشمل الأمة لا تيارا معينا فيها[٣٩]. فبدءا من الدورة التأسيسية، طرح ذلك الالتباس، بل وصفت باللون الواحد؛ الذي يتعارض مع ما تشهده الساحة العربية من تنوع وتجدد[٤٠]، لكن الدورات اللاحقة للمؤتمر، التي ضمت ممثلين لجميع التيارات الوطنية الأخرى، سعت نحو تحقيق مفهوم (التنوع والتكامل) في اتجاهات الأعضاء، انسجاما مع اتجاه الاستراتيجيا المعتمدة منذ الدورة الرابعة من جهة، كما دفعت نحو مراجعة التصنيف التقليدي لتلك التيارات والحواجز التي كانت قائمة بينها، من جهة أخرى.

د- مؤسسات المؤتمر وطرائق عملها

١- المؤتمر السنوي:

ينعقد في الربع الأول تقريبا من كل عام، وقد أصبح هذا الانعقاد تقليدا مستقرا، يزداد تأثيره الإعلامي سنويا. كما شهد المؤتمر تطورا واضحا خلال مسيرته، وذلك في تزايد عدد المشاركين، وفي إضافة يوم رابع إلى مدة انعقاده، وأخيرا في تغير طرائق عمله. وهذه الأخيرة كانت قد استمرت طويلا -حتى الدورة السادسة- على شكل جلسات عامة، لا تتيح الوقت الكافي لمشاركة المؤتمرين الفعالة، بخاصة مع تزايد عددهم. ثم تحولت منذ الدورة السابعة، للبدء بجلسة عامة، والانتقال إلى جلسات لجان متخصصة، والعودة إلى جلسة عامة ختامية. واستمرت هذه الطريقة في الدورة

الثامنة، ثم توقفت في الدورة التاسعة بذريعة ظروف المكان، لكن المؤتمر استعادها في دورته العاشرة.

ويمكن القول، إن دورات المؤتمر قد شهدت فرصا ديموقراطية مقبولة، سواء خلال نقاشاتها أم خلال ممارسة استحقاقاتها الانتخابية. ولهذا السبب، ربما كان المؤتمر أحد أندر الاجتماعات العربية في ذلك. لكن ذلك لا ينفي وجود ملاحظات، قد لا يبررها ضيق الوقت أو حاجات التنظيم(٤١).

٢- الأمانة العامة:

جرى تكليف اللجنة التحضيرية بالقيام بأعمالها في الدورة الأولى التأسيسية، وتم انتخابها في الدورة الثانية، ثم تجدد أكثر من نصف أعضائها في كل من انتخابات الدورتين الخامسة والسابعة، وأقل من ذلك في العاشرة. وقد عقدت الأمانة العامة اجتماعاتها العادية مرتين على الأقل في الأعوام الماضية، بخلاف اجتماعاتها الاستثنائية. كما انتخبت لجنتها التنفيذية، التي تكونت الأخيرة منها من خمسة من الأمناء العامين المساعدين (قبل أن تلغي الدورة العاشرة مناصبهم وتستحدث منصب نائب الأمين العام) لكل من مناطق المشرق العربي، والمغرب العربي، ووادي النيل، والجزيرة العربية والخليج، والجاليات العربية المهاجرة، بالإضافة إلى أمين المال(٤٢).

وفي الواقع، تمثل الأمانة العامة عصب المؤتمر، فإذا كانت لجنتها التنفيذية تقابل المكتب السياسي وفق البارادايغم الحزبي، فهي تقابل اللجنة المركزية نظرا لمسؤوليتها وفعاليتها، في حين لا يمكن لتجمع المؤتمر أن يوازي الهيئة العامة للحزب، لانعدام ترابطه الهيكلي ومسؤوليته، وفي الغالب فعاليته خارج إطار الدورة السنوية؛ التي هي بدورها ليست أكثر من إطار للتشاور والتحاور، فوق كونها مناسبة للتواصل وإعلان المواقف، إن لم تكن فرصة لممارسات موسمية وباهتة غالبا. وربما كانت هذه الصيغة

الجديدة والمتميزة للمؤتمر القومي العربي (صيغة المركز الفعال والمسؤول مع الإطار العريض للتشاور والاتصال والدعم، بخاصة مع إحداث العضوية المؤازرة وفق تعديلات ١٩٩٨)، هي وسيلة المؤتمر لتجاوز إحباطات التجارب الحزبية والحركية السابقة وسلبياتها من جهة، وفي محاولة التحول إلى مرجعية قومية من جهة أخرى. مع ملاحظة أن النظام الأساسي للمؤتمر ترك الباب مفتوحا، أمام تفعيل حركة أعضاء تجمع المؤتمر في كل قطر.

٣- تقارير المؤتمرات:

اعتمد المؤتمر منذ التحضير لدورة انعقاده الأولى، على أسلوب الإعداد المسبق لمشروع تقرير حال الأمة وأوراق العمل الأخرى، الخاصة بقضية حيوية أو أكثر، كما نص نظامه الأساسي على ذلك. وتكلف الأمانة العامة لجنة معلنة من الخبراء أعضاء المؤتمر بإعدادها، وتشرف على أعمالها، ثم تقدمها إلى المؤتمر كمسودة أو كخلفية للنقاش. وإذ ساهم ذلك الأسلوب في رفع سوية تلك الأوراق وإعدادها العلمي، فإنه غالبا ما أفقد تقارير (حال الأمة) الموقف السياسي والرؤية، وحولها أحيانا إلى نشرات أخبار تجهد أن تكون مركزة وشاملة! مما دفع بعض أعضاء المؤتمر التاسع للمطالبة بتقرير وبيان سياسيين، يعبران عن رؤية المؤتمر وحصيلة نقاشات مختلف المشاركين(٤٣).

٤- الشفافية:

تظهر في جميع أعمال المؤتمر، فدورته السنوية تعقد علنا أمام المراقبين ووسائل الإعلام، كما أن جميع وثائقه توزع على الحضور بما فيها تقريره المالي. وقد لجأ المؤتمر -منذ سنته الأولى- إلى نشر وثائقه الأساسية في كتب خاصة، وفي الصحف والدوريات، بخاصة في مجلة المستقبل العربي البيروتية؛ التي تنشر أيضا تقارير دورية عن أعمال مؤتمراته. وتمكن لفترة وجيزة من إصدار دورية خاصة باسمه (القلم الصريح،

بيروت ١٩٩٤)، كما بدأ، منذ الدورة السادسة، بنشر كامل أوراق المؤتمر السنوي وتقاريره في كتاب وثائقي دوري. وأصدر مجددا نشرة متواضعة وغير دورية، تحمل اسم المنبر العربي اعتبارا من شهر حزيران ١٩٩٩.

٥- مالية المؤتمر:

يعتمد المؤتمر كليا على مساهمات أعضائه والتبرعات التي لا تخل باستقلاليته، وكان نظامه الأساسي الأول قد أضاف تعبير (غير الحكومية) إلى تلك التبرعات، لكنه شطب ذلك التعبير في تعديلاته لعام ١٩٩٨، وشرط (موافقة اللجنة التنفيذية على قبولها). وتبين تقارير الوضع المالي المعلنة والمقدمة إلى المؤتمرات السنوية كافة تفاصيل إيرادات المؤتمر ونفقاته، بما فيها أسماء المتبرعين واشتراكات الأعضاء. كما تبين العجز المالي المستمر للمؤتمر نتيجة لتزايد نفقات المؤتمر، التي لا تتضمن نفقات السفر والإقامة التطوعية غالبا. ولا يتقلص هذا العجز إلا نتيجة للتبرعات الاستثنائية من بعض أصدقاء المؤتمر، علما أن المؤسسة الثقافية العربية تقدم أكبر تبرع دوري له.

ثالثا- آفاق المؤتمر القومي العربي

يطل المؤتمر على آفاق القرن الواحد والعشرين، وقد استقام عوده، ونجح في الاستمرار كأكبر اجتماع قومي عربي، فأصبح مؤسسة مستقرة، لها أنشطتها الدورية، والمرتبطة بشبكة من الفعاليات المستقلة والموازية (مخيم الشباب القومي العربي، المؤتمر القومي-الإسلامي، المنتديات القطرية، المؤسسات الثقافية، الصناديق القومية). وفي العام القادم، سيعقد دورته الحادية عشر، فهل سيتم ذلك خارج الوطن العربي، أم في عاصمة عربية ما غير محاصرة؟ أو ربما فك الحصار عنها مجددا. وتحت سقف السلطات العربية، أم بين أحضان الشعب العربي وقواه الأهلية الحية.

ما الذي سيتذكره المؤتمرون من مسيرة السنوات العشر الماضية؟ العوائق المالية أم ضغوطات الأنظمة، سخرية الأعداء أم تشكيك الأصدقاء؟ انفتاحه على امتدادات الأنظمة أم مواقفه المستقلة و"الموضوعية والصريحة والجريئة"؟ ضمه للخارجين من الأنظمة، أم للجاهزين للعودة إليها؟ الطموحات إلى (مرجعية قومية شعبية) ضاغطة من أجل التغيير، أم الاكتفاء بنجاح الوصول إلى (إطار للتشاور والتحاور)؟ نداءات المخلصين المطالبين بالتحول إلى حزب قومي ديموقراطي، أو العودة إلى البيوت والانقراض كديناصورات فاتها التطور[٤٤]؟ نضال الخنادق أم صراع الفنادق[٤٥]؟ طلبات الراغبين المتزايدة بعضوية المؤتمر، أم ادعاءات إشكالية التمثيل؟ في مؤتمر لا يطمح لأن يكون برلمانا ولا نقابة! حماسة المطالبين بأدوار كفاحية تقاعدوا عنها، أم صمت المتحلين بشرف عضوية لم يفطنوا لفقدان تكليفها[٤٦]؟ أحلام التطهر بالاعتراف في (مجمع تفكير)[٤٧]، أم المراهنة على بديل للمرجعيات الكاريزمية المفتقدة[٤٨]؟.

أين أصبحت الاستراتيجية التي اعتمدها المؤتمر قبل سنوات؟ وما موقعها بين حدي التغيير والإصلاح، وكيف سيقوم المؤتمر محاولته بينهما؟ وخلفه تاريخ عربي قريب، شهد مرارا إخفاق مهادنة المثقف للسلطان، وانتهاء الثورات إلى أنظمة مملوكية!

ما هو مصير خطة عمله القومية؟ وأين أصبحت لجانه العديدة من أجل فك الحصارات والمصالحات العربية، ووحدة الأحزاب والقوى الوطنية والقومية العربية، وغيرها؟.

كيف سيتابع المؤتمر طريق تحوله إلى "مرجعية قومية"؟ بعد أن أصبح مؤسسة وإطارا. في مرحلة قال فيها الكثيرون وداعا للعروبة[٤٩]، واستبدلتها السلطات بأنظمة

تزداد شخصنة وقطرية. وانتقلت الفكرة القومية فيها من أيدي السياسيين إلى أحضان المثقفين(٥٠)، ومن مشروع للعمل إلى مشروع للتفكير!. وهل ستكفي محاولة المؤتمر في (إبقاء شعلة القومية مضاءة) لإنارة طريق نهضة عربية مازالت تتعثر؟ في عصر عولمة تعيد إنتاج العالم والقوميات، فلا تبقي ولا تذر!. هل سينجح في مشروعه لتجديد الفكرة العربية وحركتها، فيصبح نوعا ما من جامعة عربية شعبية حقا، أم سيوازي الجامعة العربية الرسمية، ويتحول إلى واحدة أخرى من المؤسسات القومية الراكدة. و"تلك ليست مسؤوليته وحده، لكنها مبرر وجوده أصلا "(٥١).

(١) بيان إلى الأمة، المستقبل العربي، العدد ١٣٤، بيروت ١٩٩٠، ص١٥٥.

(٢) المصدر السابق، والإشارة هي للمؤتمر العربي الأول، باريس ١٩١٣، انظر حوله: جورج انطونيوس، يقظة العرب، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت ١٩٧٤، ص١٩١.

(٣) المؤتمر القومي العربي، الوثائق والبيانات السياسية (١٩٩٠-١٩٩٤)، بيروت ١٩٩٥، ص٨. قارن مع وحيد عبد المجيد الذي لم يذكر اسم (د.حسيب) ضمن هذه اللجنة، تقرير عن المؤتمر القومي العربي الأول، المستقبل العربي، العدد ١٣٤، بيروت ١٩٩٠، ص١٤١.

(٤) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص٨. وذكر (معن بشور) أنه تداول مع (د.حسيب) في تحضيرات المؤتمر خلال انتقال الأخير للإقامة في فندق بعد قصف بيته في بيروت، صيف ١٩٨٩، انظر كلمته الموزعة بين أوراق المؤتمر القومي السادس.

(٥) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

(٦) المصدر السابق، ص٧٧.

(٧) أحمد سعيد نوفل، المؤتمر القومي العربي الثاني، المستقبل العربي، العدد ١٥٠، بيروت ١٩٩١، ص١٨٠.

(٨) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

(٩) المصدر السابق، ص١٥.

(١٠) د.حسيب، تقييم نقدي، المؤتمر القومي السادس (الوثائق)، دار الرازي، بيروت ١٩٩٦، ص٤٠٨.

(١١) حال الأمة العربية، المؤتمر القومي السابع (الوثائق)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧، ص٩.

(١٢) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(١٣) وحيد عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.

(١٤) حسين سعد الله، قراءة أولية في وثائق المؤتمر القومي العربي الأول، المستقبل العربي، العدد ١٤٢، بيروت ١٩٩٠، ص١٦٣.

(١٥) انظر: رحاب مكحل، مخيم الشباب القومي العربي الأول، المستقبل العربي، العدد ١٤٢، بيروت ١٩٩٠، ص١٦٣.

(١٦) أحمد سعيد نوفل، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

(١٧) بيان إلى الأمة حول مؤتمر التسوية، المستقبل العربي، العدد ١٥٤، بيروت ١٩٩١، ص١٣٩.

(١٨) رياض قاسم، تقرير عن المؤتمر القومي الثالث، المستقبل العربي، العدد ١٥٩، بيروت ١٩٩٢، ص١٦٣.

(١٩) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٦.

(٢٠) المؤتمر القومي العربي الرابع، المستقبل العربي، العدد ١٧٢، بيروت ١٩٩٣، ص٥٦.

(٢١) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

(٢٢) المصدر السابق، ص١٢٦.

(٢٣) بيان إلى الأمة، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٢٤) انظر: المؤتمر القومي-الإسلامي، وثائق ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.

(٢٥) رياض قاسم، تقرير عن المؤتمر القومي العربي الخامس، المستقبل العربي العدد ١٨٥، بيروت ١٩٩٤، ص١٤٤.

(٢٦) رياض نجيب الريس، المؤتمر القومي العربي الخامس (ديناصورات العروبة أم ديموقراطيو الوحدة)، جريدة النهار، بيروت ٩/ ٥/ ١٩٩٤.

(٢٧) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

(٢٨) سليمان الرياشي، تقرير عن المؤتمر القومي العربي السادس، المستقبل العربي، العدد ٢٠٧، بيروت ١٩٩٦، ص١٤٦.

(٢٩) المؤتمر القومي العربي السادس (الوثائق)، دار الرازي، بيروت ١٩٩٧، ص٤٢٥.

(٣٠) أسامة محيو، تقرير عن المؤتمر القومي العربي السابع، المستقبل العربي، العدد ٢٢٠، بيروت ١٩٩٧، ص١٥٩.

(٣١) مجدي حماد، تقرير عن المؤتمر القومي العربي الثامن، المستقبل العربي، العدد ٢٣٢، بيروت ١٩٩٨، ص١٣٤.

(٣٢) مجدي حماد، تقرير عن المؤتمر القومي العربي التاسع ، المستقبل العربي، العدد ٢٤٢، بيروت ١٩٩٩، ص١٦٦.

(٣٣) مجدي حماد، العرب ومواجهة إسرائيل، المستقبل العربي، العدد ٢٤٣، بيروت ١٩٩٩، ص٥٢.

(٣٤) مجدي حماد، تقرير عن المؤتمر القومي العربي العاشر، المستقبل العربي، العدد ٢٥٥، بيروت ٢٠٠٠، ص٢٢٨.

(٣٥) بيان إلى الأمة، المستقبل العربي، العدد ٢٥٥، بيروت ٢٠٠٠، ص٢١٠.

(٣٦) النظام الأساسي المعدل، الملحق رقم ٢، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الثامن (الوثائق)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص٦٥٣.

(٣٧) الأعداد مستخلصة من مقارنة جداول أسماء أعضاء المؤتمر، بعد حذف أسماء المتوفين.

(٣٨) د.حسيب، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

(٣٩) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢.

(٤٠) حسن سعد الله، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.

(٤١) د.عصام نعمان، ملاحظات حول أداء المؤتمر القومي العربي، المرفق رقم (٤-٦) ٣١/ ٨/ ١٩٩٨، أوراق المؤتمر القومي العربي التاسع.

(٤٢) ضمت الأمانة العامة الأخيرة: ضياء الدين داوود الأمين العام، ومعن بشور نائبا له: أحمد صدقي الدجاني، أحمد عبد الرحمن، أحمد عبيدات، أمل محمود فايد، أنطوان ضو، جار الله عمر، حسن عبد العظيم، حمدين صباحي، خالد السفياني، رسول الجشي، سليم الزعبي، سيف علي الجروان، شفيق الحوت، ضياء الفلكي، طلعت مسلم، عبد الله ولد السيد ولد أباه، عبد الإله بلقزيز، علي بن محمد، فريدة النقاش، ليث شبيلات، محمد لخضربلعيد، محمد فائق، منير الحمش، وميض نظمي.

(٤٣) د.برهان غليون، مداخلة في الجلسة الصباحية لليوم الثاني من المؤتمر القومي العربي التاسع، أيده في ذلك د.عبد الإله بلقزيز وآخرون. وقد تابع د. غليون توضيح رأيه في مقالة عن المؤتمر نشرها على ثلاث حلقات في جريدة الاتحاد الإماراتية خلال شهر أيار ١٩٩٩، فطالب المؤتمر بإتاحة الفرص لنقاش جدي يبلور رؤية جديدة للمجتمع العربي، ويسهم في صياغة برنامج عملي مغاير للخطاب الشعاراتي الوصفي السائد في تقارير حال الأمة، ويعكس استراتيجية واضحة تحدد أهدافا ومهمات ومسؤوليات معينة، بعكس ما يحدث حتى تاريخه في جلسات المؤتمر التي يتابع حضورها كثير من الأعضاء، كزوار وضيوف على "التيار القومي" فيبقى معظمهم أسير تجارب الماضي، لكنهم يستخدمون المؤتمر كشمعة "تضيء في الظلام" بينما هم ضائعون بسبب التباس هوية المؤتمر المترددة ما بين المنتدى والمؤسسة.

(44) رياض نجيب الريس، المؤتمر القومي العربي التاسع في بيروت، جريـــدة النـــهار، بـــيروت ١٥/ ٣/ ١٩٩٩.

(45) عنوان تعليق لــ(داوود البصري)، نشره أولا في جريدة الحياة، بيروت ١٨/ ٤/ ١٩٩٩، ثم أعاد نشـــره (من أوسلو)، في جريدة السفير ٢٤/ ٤/ ١٩٩٩، ودفعت لغته الكفاحية الساخرة لأن يجعلـــه برنـــامج (الاتجاه المعاكس) الشهير منطلقا لحلقة تلفزيونية حول المؤتمر القومي العربي، أذاعتها قناة الجزيرة الفضائيـــة مساء ١١/ ٥/ ١٩٩٩، وشارك فيها مع صاحب التعليق (خالد السفياني) عضو الأمانة العامة للمؤتمر.

(46) عبد الحفيظ الحافظ، المؤتمر القومي العربي التاسع، نضال الشعب ٥٧٣، دمشـــق ٨/٥ - ١٥/ ٦/ ١٩٩٩.

(47) طلال سلمان، عن مؤتمر الخطاة العرب وحلم التطهر بالاعتراف، السفير، بيروت ١٩/ ٣/ ١٩٩٩.

(48) طلال الخالدي، المؤتمر القومي العربي: افتراق المسيرة عن الفكرة، جريدة الكفاح العربي، بـيروت ١٥/ ٣/ ١٩٩٩.

(49) انظر: حازم صاغية، وداع العروبة، دار الساقي، ط١، لندن ١٩٩٩، وهاني حلاوي، لم ينتبه المؤتمـــرون، النهار، بيروت ٩/ ٤/ ١٩٩٩.

(50) د.رضوان السيد، القومية العربية في أحضان المثقفين، السفير، بيروت ١٨/ ٣/ ١٩٩٩.

(51) المؤتمر القومي العربي إلى أين الموقف الديموقراطي، العدد ٥٤،ك١ / ١٩٩٩.

المراجع

- إبراهيم، سعد الدين: (منسق ومحرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.
- إبراهيم، محسن: في الديموقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، منشورات حركة القوميين العرب، بيروت ١٩٦٢.
- إبراهيم، محسن: لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية، دار الطليعة، ط٢، بيروت ١٩٧٠.
- الأتاسي، جمال: إطلالة على التجربة الثورية لجمال عبد الناصر، وعلى فكره الاستراتيجي التاريخي، معهد الإنماء العربي، ط١، بيروت ١٩٨١.
- أحمد، كمال: (الحزب الناصري-تنظيم تحالف قوى الشعب) قضايا ووثائق، مركز الدلتا للطباعة، اسكندرية.
- انطونيوس، جورج: يقظة العرب، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت ١٩٧٤.
- باروت، محمد جمال: حركة القوميين العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧.
- برازي، تمام: ملفات المعارضة السورية، مدبولي، ط١، القاهرة ١٩٩٤.
- بطاطو، حنا: العراق، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ١٩٩٢.
- بعيري، اليعازر: ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الدين الرفاعي، سينا للنشر، ط١، القاهرة ١٩٩٠.
- البكار، عبد الهادي: المأزق - مصر والعرب الآخرون، دار طلاس، ط١، دمشق ١٩٨٧.
- بكداش، خالد: نحو آفاق جديدة، بدون تاريخ.
- التل، سهير: حركة القوميين العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦.

- الجبوري، إبراهيم: سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي ١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، دون تاريخ.
- الجندي، سامي: البعث، دار النهار، بيروت ١٩٦٩.
- الحافظ، ياسين: الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، دار الطليعة، ط١، ١٩٧٩.
- الحافظ، ياسين: في المسألة القومية الديمقراطية، دار الطليعة، ط١، بيروت ١٩٨١.
- حربي، محمد: الجزائر ١٩٥٤-١٩٦٢: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٣.
- خطار الحلو، يوسف: أوراق من تاريخنا، الجزء الثاني، الفارابي، بيروت، ط١.
- خليفة، أحمد (ترجمة): حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٨٤.
- دروزة، الحكم: الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، دار الفجر الجديد، ط١، بيروت ١٩٦١
- دروزة، الحكم: الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، مكتبة منيمنة، بيروت ١٩٦١.
- دندشلي، مصطفى: حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٥-١٩٦٣، ج١، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٩.
- دندشلي، مصطفى: حزب البعث العربي الاشتراكي، تعريب يوسف جباعي، ج١، بدون دار نشر، ١٩٧٩.
- دياب، محمد عبد الحكيم: الناصرية (الفكر - الممارسة)، دار المسيرة، ط٣، ١٩٧٧.
- ذبيان، سامي: الحركة الوطنية اللبنانية: الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، دار المسيرة، بيروت.
- رجب، محمد أحمد: ثورة رائدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، الكتاب الثالث عشر، ١٩٦٤.
- الرزاز، منيف: التجربة المرة، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، ط١، بيروت ١٩٨٦.
- رودنسون، مكسيم: الماركسية والقومية العربية، دار الحقيقة، ط١، بيروت ١٩٧١.
- رودنسون، مكسيم: الماركسية والعالم الإسلامي، ترجمة كميل داغر، دار الحقيقة، بيروت ١٩٨٢.
- رياض، مجدي: حوار شامل مع الدكتور جمال الأتاسي، مركز الحضارة العربية، مصر ١٩٩٢.
- زعبوب، عادل: الميثاق العربي، دار المسيرة،.ط١، بيروت ١٩٧٩.

- الزعبي، محمد: موقف حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر السوري من مسألة الصراع الطبقي، (مخطوطة) ١٩٧٣.
- زيادة، معن: تقويم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى، القومية العربية في الفكر والممارسة (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت ١٩٨٤.
- سارة، فايز: الأحزاب والحركات السياسية في تونس، دون دار نشر، دون مكان، ١٩٨٦.
- سيف الدولة، عصمت: وحدة القوى العربية التقدمية، دار الطليعة، ط١، بيروت ١٩٦٨.
- سيف الدولة، عصمت: عن الناصريين وإليهم، دار صاعد للنشر والتوزيع، ط١، تونس ١٩٨٩.
- سيل، باتريك: الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار طلاس، دمشق ١٩٨٣.
- سيل، باتريك: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن ١٩٨٩.
- الشاعر، جمال: سياسي يتذكر ، تجربة في العمل السياسي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٧.
- الشهاري، محمد علي: مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤، دون دار نشر، عدن ١٩٩٠.
- صاغية، حازم: وداع العروبة، دار الساقي، ط١، لندن ١٩٩٩.
- عبد الكريم، أحمد: حصاد سنين خصبة وثمار مرة (مذكرات)، دار بيسان، دمشق، ت٢ ١٩٩٤.
- عبد الناصر، جمال: مفهوم العمل السياسي، دار المسيرة، ط٤، ١٩٧٧.
- عفلق، ميشيل: معركة المصير الواحد، دار الآداب، بيروت ١٩٥٩.
- عفلق، ميشيل: محاضر مباحثات الوحدة، المرحلة الثانية، الاجتماع الأول مارس/ أبريل ١٩٦٣، مؤسسة الأهرام أغسطس ١٩٦٣.
- علوش، ناجي: الثورة والجماهير، الطليعة، ط٢، بيروت ١٩٦٣.
- فارس، محمد خير: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ١٩١٢-١٩٣٩، دون مكان.
- فان دام، نيقولاوس: الصراع على سوريا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢.
- الفرحان، عبد الكريم: حصاد الثورة: تجربة السلطة في العراق، دار البراق، لندن ١٩٩٤.
- فرسخ، عوني عبد المحسن: الوحدة في التجربة، دار المسيرة، ط١، بيروت ١٩٨٠.
- الفكيكي، هاني: أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي، دار الريس، لندن ١٩٩٣.
- الكبيسي، باسل: حركة القوميين العرب، تعريب نادر الخضري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت ١٩٨٥.

- المديرس، فلاح عبد الله: ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥)، دار قرطاس للنشر والتوزيع، ط١، الكويت ١٩٩٤.
- المديني، توفيق: أزمة البورجوازية وطريق الثورة في تونس، دار الزاوية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، نيسان ١٩٨٩.
- مرقص، الياس: تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٤.
- معلوم، حسين: الليبرالية في الفكر الغربي، المجلس القومي للثقافة العربية، ط١، الرباط ١٩٩٢.
- ناؤومكين، فيتالي: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديموقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤.
- ناصر الدين، علي: هكذا كنا نكتب، ج١، مطبعة الاتحاد، بيروت ١٩٥٢.
- النجار، غانم: مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس، الكويت ١٩٩٤.
- النقيب، خلدون حسن: الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ١٩٩١.
- الحكم دروزة وحامد الجبوري: مع القومية العربية، اتحاد بعثات الكويت، القاهرة ١٩٥٧.
- محسن إبراهيم وهاني الهندي: إسرائيل (فكرة، حركة، دولة)، دار الفجر الجديد، بيروت ١٩٥٨.
- مخلص صيادي، مجدي محمود رياض، نقد جدل الإنسان، دار الوحدة، ط١، بيروت ١٩٨٥.
- عبد الإله بلقزيز والعربي مفضال وأمينة البقالي، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧-١٩٨٦، محاولة في التاريخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢.
- العيسمي، شبلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، ج٢، دار الطليعة، ط١، بيروت، حزيران ١٩٧٨.
- سيف عبد الله المحبوبي وبباه محمد ناصر، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع (عدة مؤلفين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.
- خفايا فتنة ١٨ تموز، الحياة، دمشق، بدون تاريخ.
- "الكتاب الأبيض" في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، أصدرته كتابة الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية في ديسمبر، ١٩٥٦.

المراجع الأجنبية

- Le Petit matin 19 Fevrier 1965.

الصحف والمجلات

السفير

الرأي

الموقف الديموقراطي

جريدة الشرق الأوسط

جريدة الاشتراكي

مجلة الوسط

البعث

الطليعة

الحرية

الراية الناصرية

مجلة الوحدوي الاشتراكي

مجلة أطروحات

مجلة النهار العربي والدولي

مجلة الموقف العربي

مجلة الموقف التونسية

مجلة فتح

جريدة النهار-بيروت

المجلة التاريخية المغاربية-تونس

دراسات عربية-بيروت

جريدة الكفاح العربي-دمشق/ بيروت

مجلة وعي الضرورة-بيروت

المستقبل العربي-بيروت

نضال الشعب-دمشق

مجلة النشرة-قبرص

الوطن الكويتية-الكويت

الصباح-تونس

أبعاد-بيروت

منشورات هاي لايت-لندن

جريدة القبس-الكويت

الحياة-لندن

مجلة المغرب العربي

كراسات وتقارير ونشرات حزبية

- حركة القوميين العرب في العراق، الوحدة طريقنا (كراس)، ت١ ١٩٥٨.
- حركة القوميين العرب، اتحاد الإمارات المزيف، مؤامرة على الوحدة العربية، ت١ ١٩٥٩.
- (تعميم داخلي) حركة القوميين العرب، الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة، تقييم عام.
- تقرير عن أعمال المؤتمر القومي لحركة القوميين العرب، (مؤتمر شباط ١٩٦٥).
- التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية (القومية) لحركة القوميين العرب في أواخر تموز ١٩٦٧.
- البيان التأسيسي للاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا.
- التقرير السياسي للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي (جمال الأتاسي) عام ١٩٨٥.
- (تقرير) اللجنة المركزية الوطنية لحزب العمل الاشتراكي العربي-لبنان، بيروت، ٢٠ ك٢ ١٩٨٠.
- الجبهة وقضية الانشقاق، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لجنة الإعلام المركزي، بيروت ١٩٧٠.
- بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بيروت العربية، ج٤، ط١، ١٩٧٠.
- الميثاق ٢١ مايو ١٩٦٢، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.
- محاضر محادثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق، دار المسيرة، ط٣، بيروت ١٩٧٩.
- محاضر جلسات الوحدة، المرحلة الثالثة، الاجتماع الرابع، طالب شبيب.
- محاضر جلسات الوحدة، المرحلة الثالثة، الاجتماع الرابع، الاجتماع التاسع، الاجتماع العاشر والأخير، جمال عبد الناصر.
- محاضر محادثات الوحدة، مارس/ أبريل ١٩٦٣، مؤسسة الأهرام، أغسطس ١٩٦٣، الاجتماع الأول.
- المنهاج المرحلي للاتحاد الاشتراكي العربي-الإقليم السوري، أيار ١٩٦٥.
- التقرير العام للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي، عام ١٩٨٥.
- التقرير السياسي العام للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا (الأتاسي).
- تقرير القيادة المؤقتة للمؤتمر الرابع لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا (الأتاسي).
- بيان عن المؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا.
- بيان عن أعمال المؤتمر الرابع لحزب الاتحاد الاشتراكي ١٩٦٨.
- بيان صادر عن المؤتمر الخامس لحزب الاتحاد الاشتراكي.
- تقرير اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي عن أعمال المؤتمر السادس في ٢٥/ ٥/ ١٩٧٣.
- التقرير الفكري للمؤتمر السادس ١٩٧٣.
- النظام الداخلي لحزب الاتحاد الاشتراكي في سوريا، الذي أقر بعد المؤتمر الرابع.

- النظام الداخلي لحزب الاتحاد الاشتراكي في سوريا، المقر في المؤتمر السادس.
- منطلقات أولية لمنهاج مرحلي - المؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي ١٩٧٣.
- جمال عبد الناصر لقاءات مع الشعب العامل، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٧.
- "الميثاق الوطني لجبهة القوى والعناصر الوطنية التقدمية في سوريا"، ١٩٦٨.
- بيان طارق، عصمت سيف الدولة، بدون تاريخ.
- رسالة إلى الأنصار، عصمت سيف الدولة، بدون تاريخ.
- رسالة إلى الشباب العربي، عصمت سيف الدولة، تاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٩٣.
- كراس "النظام السوري: صورته-المتغيرات العالمية وانعكاساتها عليه-آفاقه وآفاق المعارضة"، بدون تاريخ.
- لائحة تنظيمية، بدون تاريخ.
- قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، الفارابي، بيروت، ط١.
- النظام الأساسي للتنظيم الشعبي الناصري في الإقليم السوري، بدون مكان ولا تاريخ.
- الوثيقة السياسية، التنظيم الشعبي الناصري، بدون مكان ولا تاريخ.
- تعميم نيسان ١٩٨١، توجهات الحركة التنظيمية.
- نضال البعث، ج٦، ج٧، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥.
- التقرير التنظيمي المقدم إلى المؤتمر الثالث عشر لحزب الوحدويين الاشتراكيين، عام ١٩٧٦.
- التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر الثالث عشر لحزب الوحدويين الاشتراكيين، عام ١٩٧٦.
- التقريران السياسي والتنظيمي لحزب الوحدويين الاشتراكيين، المقدمان للمؤتمر السابع عشر للحزب عام ١٩٩٣، كراس، بدون مكان ولا تاريخ.
- كراس: في العضوية الحزبية (الوحدويين الاشتراكيين)، بقلم فايز إسماعيل، عام ١٩٨٠.
- القطر العربي الموريتاني، دراسة موجزة، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية-مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، دمشق ١٩٨٨.
- بيان سياسي أصدرته جبهة أحزاب المعارضة الموريتانية في نواكشوط بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨.
- بيان تحت عنوان "لا لعودة الاستعمار الثقافي"، نواكشوط، ٣ نيسان ١٩٩٩.
- كراس "البيان السياسي"، الحزب الوحدوي الديموقراطي الاشتراكي، بداية الستينات.
- وثيقة الاتحاد الديموقراطي الوحدوي، منطلقاته وأهدافه.
- البرنامج السياسي، حركة التحرير الشعبية العربية، ط١، آب/ أغسطس ١٩٨٣.
- التقرير التنظيمي للمؤتمر القومي الثاني عشر ١٩٧٥، القيادة القومية، دمشق (ضمن واقع المنظمات الحزبية بين ١٩٧٠-١٩٧٥).
- المؤتمر القومي العربي، الوثائق والبيانات السياسية (١٩٩٠-١٩٩٤)، بيروت ١٩٩٥.
- المؤتمر القومي-الإسلامي، وثائق ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.
- د.حسيب، تقييم نقدي، المؤتمر القومي السادس (الوثائق)، دار الرازي، بيروت ١٩٩٦.
- المؤتمر القومي العربي السادس (الوثائق)، دار الرازي، بيروت ١٩٩٧.

- حال الأمة العربية، المؤتمر القومي السابع (الوثائق)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧.
- النظام الأساسي المعدّل، الملحق رقم ٢، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الثامن (الوثـائق)، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.
- د.عصام نعمان، ملاحظات حول أداء المؤتمر القومي العربي، المرفق رقـم (٤-٦) ٣١/ ٨/ ١٩٩٨، أوراق المؤتمر القومي العربي التاسع.

- حلقة تلفزيونية حول المؤتمر القومي العربي، أذاعتها قناة الجزيرة الفضائية مساء ١١/ ٥/ ١٩٩٩، برنـامج (الاتجاه المعاكس) الشهير، شارك فيها (خالد السفياني) عضو الأمانة العامة للمؤتمر.

مقابلات

- أسامة ضاحي
- برهان زريق
- ثائر عاصي
- جاسم القطامي
- جمال الأتاسي
- جهاد ضاحي
- جورج حبش
- حسن عبد العظيم
- خالد الناصر
- سامي ضاحي
- طالب شبيب
- عبد الرحمن عطبة
- عبد الرحمن نعيمي
- عبد الله النيباري
- عبد المجيد بالي
- عبد المجيد منجونة
- فايز إسماعيل
- فوزي إبراهيم
- محمد خير لحام
- محمد رعدون
- محمد عادل خالدي
- محمد كشلي
- محمود سلامة
- مخلص الصيادي
- نايف حواتمة
- كوادر بعثية تونسية سابقة لم ترغب بذكر أسمائها.
- (مصادر لم ترغب ذكر أسمائها).

أوراق محفوظة لدى المركز

- رسالة شخصية من حمد الفرحان إلى الباحث.
- حزب البعث في مسيرته الإيديولوجية، بوعلي ياسين، (مخطوطة) ١٩٩٧.
- وطن وعسكر والقراءة البوليسية للتاريخ (نص مكتوب أرسله محمود سلامة إلى الباحث).
- دراسة مخطوطة لتوفيق المديني عن حزب الطليعة الوطنية.
- الإخوان السوريون، محمد جمال باروت، (مخطوطة).

الباب الأول: حركة القوميين العرب

الباب الثاني: الحركة القومية الجماهيرية (الناصرية)

الفصل الأول: **الاتحاد الاشتراكي العربي: نموذجاً سورية**

تشكل التنمية السياسية بإشكالياتها وآفاقها في الوطن العربي واحدة من أهم الأولويات البحثية للمركز العربي للدراسات الإستراتيجية. والكتاب الذي بين أيدينا (الأحزاب والحركات القومية العربية) بجزأيه يشكل القسم الثاني من مشروع بحثي متكامل يحمل عنوان (نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين). وقد صدر القسم الأول من هذا المشروع بعنوان (الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية) وسيصدر قريباً :

القسم الثالث : الأحزاب والحركات اليسارية

القسم الرابع : الأحزاب والحركات القومية والإقليمية الليبرالية

يتناول القسم الثاني من المشروع وهو (الأحزاب والحركات القومية العربية) مختلف التنظيمات التي شكلت الأحزاب والحركات ذات الطابع القومي في الوطن العربي، وذلك عبر عمل مكثف وحوارات مطولة متعددة الأطراف، ولاسيما مع المعنيين بموضوع البحث، غير أن الحوار الأهم تم بين الباحثين أنفسهم.

والمركز العربي للدراسات الاستراتيجية إذ يضع هذا المشروع بين أيدي القراء، يأمل أن يكون قد قدم بحثاً علمياً موثقاً يحظى باهتمام المثقفين والباحثين والمختصين وأصحاب القرار وجميع المعنيين بشؤون التنمية السياسية.



